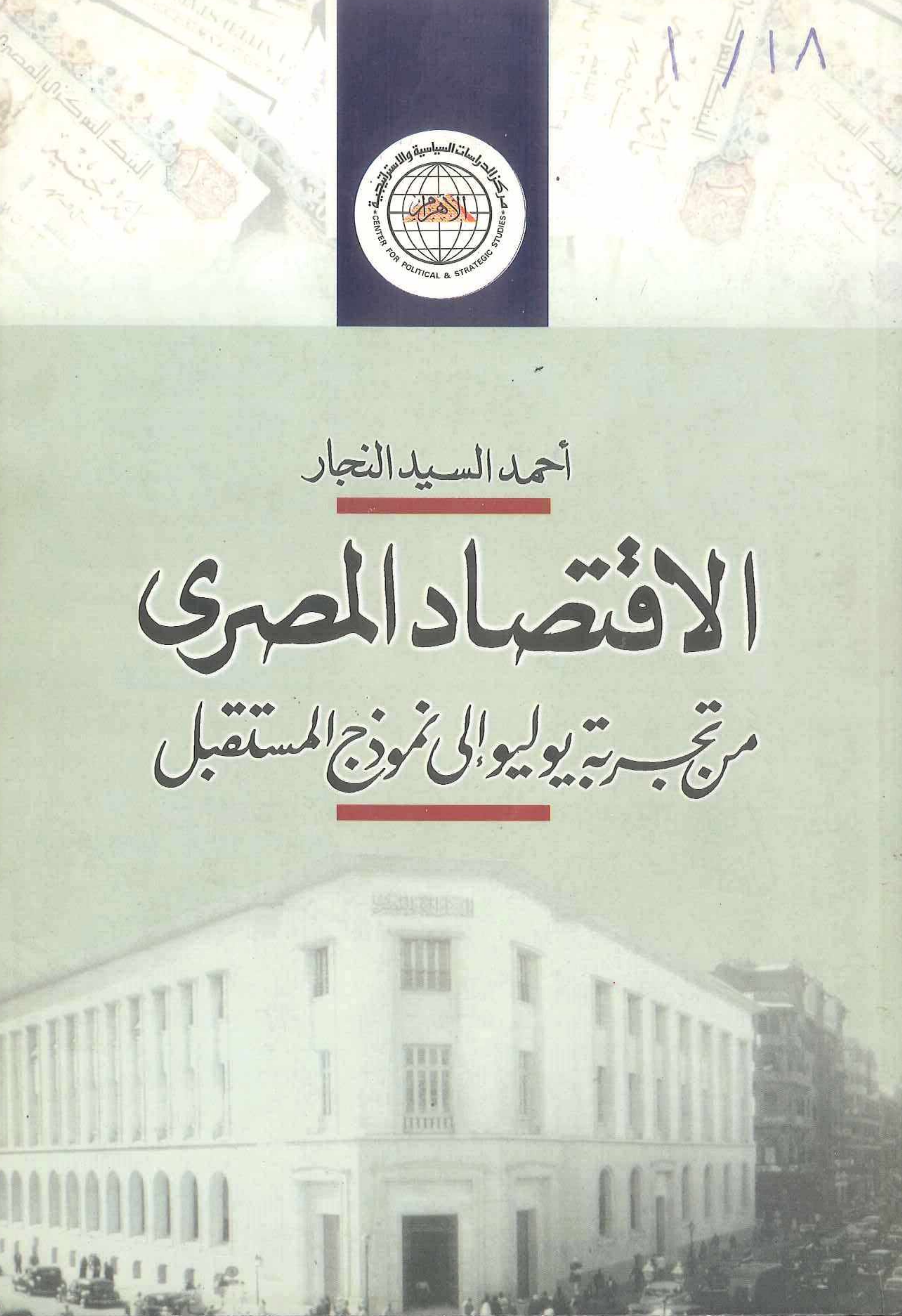

١٨/١
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES
أحمد السيد النجار
الاقتصاد المصرى
من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل

الاقتصاد المصري

من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل

◆ مطبوعات ◆
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفنى
السيد عزمى

غلاف
حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
حسنى ابراهيم

الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

شارع الجلاء - ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ٢٠٠٢



الاقتصاد المصرى

من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل

أحمد السيد النجار

المحتويات

مقدمة

عندما قام الضباط الأحرار بانقلابهم الثوري الذي التقى مع مد جماهيري مؤيد لإسقاط النظام القديم وبناء نظام جديد، كانت الطموحات الاقتصادية للقادة الجدد وبالذات للزعيم جمال عبد الناصر، تتجاوز الوضع القائم للاقتصاد المصري آنذاك وبالذات في مجال التصنيع. ورغم أن مصر كانت تعتبر من أهم الدول المصنعة في العالم الثالث، إلا أن حدود التصنيع في مصر كانت أقل كثيرا من طموحات الزعيم الجديد الذي كان يرغب في تحقيق قفزات سريعة تسد الفجوة التصنيعية والتكنولوجية بين مصر والدول الصناعية المتقدمة، بحيث تتحول مصر لدولة صناعية متقدمة تملك قوة اقتصادية كبيرة، كرافعة رئيسية لقوتها الشاملة التي تحدد مكانتها الدولية والإقليمية، وتحدد قدرتها على مجابهة التحدي الكبير المتمثل في الدولة الصهيونية الاستيطانية التي زرعها الاستعمار في أرض فلسطين العربية كقوة ابتزاز للدول العربية، تقوم بدور رأس الحربة الاستعمارية في مواجهة مشروعات التقدم والسيطرة على الموارد الوطنية ومشروعات الوحدة العربية، فضلا عن أن وجودها يمثل حلا للمشكلة اليهودية في الغرب. لكن بداية التغيير الجوهري في الاقتصاد المصري بعد يوليو، حدثت في قطاع الزراعة باعتباره القطاع الأكبر والذي يمكن تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال إحداث التغييرات فيه على كافة الأصعدة. كما أن قطاع الخدمات وبالذات في مجال التعليم والصحة، كان مستهدفا للتغيير بشكل هائل كأساس لتغيير نوعية حياة الشعب وفعاليته الإنتاجية ولتحقيق شعار مجانية التعليم والعلاج.

وسوف نتناول في هذا الكتاب، الملامح الرئيسية لتجربة يوليو على الصعيد الاقتصادي والتراجع عنها في قطاعي الزراعة والصناعة، والنموذج الاقتصادي الملائم لمصر والبلدان العربية في البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة، وذلك من خلال ستة فصول، يتناول الأول منها، التطورات في قطاع الزراعة في العهد الناصري.

ويتناول الثاني، أهم مشروع للبنية الأساسية أنجزته مصر في ذلك العهد وطوال تاريخها، وهو السد العالي الذي اختير من قبل جهات غربية وأمريكية بالذات متخصصة في بناء السدود والعقارات والتصميم الهندسي، كأعظم مشروع للبنية الأساسية في العالم في القرن العشرين وبالتالي في التاريخ، وذلك كنموذج للتغييرات في البنية الأساسية في العهد الناصري. بينما يتناول الفصل الثالث، التحولات في قطاع الصناعة في العهد الناصري. أما الفصل الرابع، فيتناول إدارة الدولة الناصرية لاقتصاد مصر ما بين الحربين. لينتقل الكتاب بعد ذلك لتناول التحولات الجذرية في قطاع الصناعة في ظل عملية الخصخصة الجارية له وانفجار الفساد فيه كنموذج للتحولات في الاقتصاد المصري ما بعد الحقبة الناصرية. أما الفصل السادس فنطرح فيه تصورنا للنظام الاقتصادي الملائم لمصر وللبلدان العربية في ظل البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة.

الفصل الأول

الدولة الناصرية ودورها فى الزراعة

بعد نجاح انقلاب يوليو الثوري، كان القطاع الزراعي هو الأكبر والأكثر أهمية في تخليق الدخل وفي استيعاب قوة العمل. وكان أي تغيير في المستقبل الاقتصادي لمصر لابد أن يبدأ بهذا القطاع حتى ولو كان يستهدف تحقيق القفزات في قطاع آخر. ولذلك قام نظام يوليو منذ اللحظة الأولى بالتوجه لهذا القطاع من أجل إحداث تغييرات كبرى فيه من خلال التدخل المباشر للدولة الناصرية في هذا القطاع، ذلك التدخل الذي لم يكن غريبا على المجتمع المصري، لأن مصر شهدت دائما تدخلاً من قبل الدولة فى قطاع الزراعة. وإن كان مضمون تدخل الدولة الناصرية في قطاع الزراعة في مصر هو الذي شكل ثورة حقيقية على الأوضاع القائمة في هذا القطاع قبل انقلاب يوليو عام ١٩٥٢. ويرجع الكثيرون التدخل واسع النطاق للدولة في القطاع الزراعي في مصر طوال تاريخها، إلى طبيعة الزراعة المصرية المعتمدة على الرى من نهر عظيم، دائم الإيراد وموسمي الفيضان، يكون جباراً فى فيضانه يحتاج لقوة مركزية هائلة لمواجهة ذلك الفيضان حتى لا يوقع الخسائر وربما الكوارث بالزراعة والمزارعين، كما أن انتهاء الفيضان وانسحاب مياه النهر إلى مستوى منخفض يستدعى بدوره أعمالاً كبيرة لرفع مياه النهر لإمداد الأرض الزراعية بها.

ورغم أن هذا العامل الهيدروليكى كان له دور فى خلق ضرورة تدخل الدولة فى قطاع الزراعة وفى تشكلها كدولة مركزية منذ البداية، إلا أنه غير كاف على الإطلاق لتفسير ذلك التدخل وتغير مستواه وصوره من فترة لأخرى، وهى أمور تجد تفسيراتها فى علاقة قطاع الزراعة بتمويل مالية الدولة، باعتباره القطاع الذى يسهل فرض الضرائب عليه وتحصيلها، أو بمعنى آخر باعتباره وعاء ضريبياً واضحاً يسهل فرض وتحصيل الضرائب منه، فضلاً عن أن قطاع الزراعة ظل يسهم بالجانب الأعظم من الدخل المحلى المصرى على مدى تاريخ مصر الذي يبدأ به التاريخ المكتوب للعالم وحتى أربعة عقود مضت حيث كانت مصر بلداً زراعياً بالأساس، مع تضاؤل شديد لأهمية قطاعات الصيد والتجارة فى عصر ما قبل الثورة الصناعية، وبالتالي فإن تدخل الدولة للحفاظ على هذا القطاع وعلى استمرار قدرته على الإنتاج وعلى تشكيل الأساس الاقتصادي لقوة الدولة هو أمر مهم دائما في مصر.

كذلك فإن مستوى وشكل تدخل الدولة فى قطاع الزراعة، قد شهد تغيرات كبيرة من فترة لأخرى فى ارتباطه بفترات انتقال الدولة فى مصر من سياسات اقتصادية

وسياسية معينة إلى سياسات مختلفة سواء تم ذلك بصورة تدريجية فى إطار نظام حكم واحد أو تم بصورة انقلابية بسبب تغير النظام السياسى والاقتصادى.

كذلك فإن تدخل الدولة عموماً فى النشاط الاقتصادى زراعى وغير زراعى كان تجسيدا لطبيعة السلطة المسيطرة فى مصر وتحول أجهزة الدولة من أداة تحكم من خلالها الطبقات والفئات المالكة والأقوى، إلى طبقة مالكة من خلال ما تتيحه لها سلطاتها من سيطرة على موارد اقتصادية مهمة، بشكل مباشر أو بصورة غير مباشرة عبر التحكم فى استخدام القطاع الخاص لها.

وقد شهد قطاع الزراعة تدخلاً كبيراً من قبل الدولة خلال تاريخ مصر الحديث الذى اصطلح على تأريخه ببدايات القرن التاسع عشر مع صعود محمد على لقمة السلطة فى مصر عام ١٨٠٥. ويذكر سمير رضوان وروبرت مابرو أن "الدولة فى مصر الحديثة أدت دائماً دوراً هاماً فى تنمية الزراعة من خلال استثمارات الرى" ويضيفان أنه " مهما كانت الدولة متحررة فإنها تتحمل عادة مسئولية تقليدية فى الأشغال العامة"(١).

ولم يكن تدخل الدولة فى قطاع الزراعة عبر الأشغال العامة مثل حفر الترع والقنوات وإنشاء القناطر والسدود وتعبيد الطرق وغيرها من مشروعات البنية الأساسية الضرورية لتطوير الزراعة .. لم يكن هو الشكل الوحيد لتدخل الدولة فى قطاع الزراعة حيث تدخلت الدولة من خلال فرض الضرائب على الفلاحين لتمويل مالية الدولة، كما تدخلت عبر تحديد هيكل المزروعات أي التركيب المحصولي، أو جانب منه خلال ما سمى بنظام الدورات الزراعية المحددة مركزيا، كما تدخلت الدولة فى توزيع الأرض وفى علاقة الفلاح بالأرض وشكل هيمنته عليها.

ورغم أن أعمال البنية الأساسية قد استهدفت تطوير قطاع الزراعة وتحسين أوضاعه لصالح الفلاحين بينما استهدف فرض الضرائب ونظام الدورات الزراعية والتسليم الإجبارى لأجزاء من المحاصيل والتسويق التعاونى وسياسات الأسعار.. إلخ استحلاب قطاع الزراعة لصالح مالية الدولة، ولتحويل الفائض لتمويل التنمية الصناعية وتحديث الاقتصاد، ولتحديد الإنتاج الزراعى لخدمة الصناعة وخدمة أهداف التصدير، إلا أن هذه الأمور فى مجملها تمثل أهم أشكال تدخل الدولة فى قطاع الزراعة والذى لم يكن تدخلاً استنزافياً فى الغالب كما ينطبع فى أذهان الكثيرين، بل قدم فى الكثير من الأحيان خدمات جليلة وحاسمة فى تطور قطاع الزراعة فى مصر.

وقد شهدت حقبة ما بعد انقلاب يوليو الثوري، تدخلاً كبيراً من الدولة فى قطاع الزارعة على جميع محاور التدخل التى كانت معروفة قبل ذلك والتى لم تكن قد عرفت بعد.

أولا : تدخل الدولة فى قطاع الزراعة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠

لم يكد الانقلاب الثورى للضباط الأحرار فى يوليو ١٩٥٢ يوطد وجوده على قمة هرم السلطة فى مصر حتى بدأت الدولة فى التدخل بصورة كبيرة فى قطاع الزراعة، وكان مستوى تدخل الدولة فى قطاع الزراعة بعد ١٩٥٢ أعلى من مستويات تدخلها فى القطاعات الأخرى حتى عام ١٩٦١ على الأقل.

وكان ذلك عائداً إلى أن القطاع الزراعى هو الأكبر فى مصر والذى يشكل تبعاً لذلك الموضوع الرئيسى لأى عمليات تغيير اقتصادي، وأى قوة تريد السيطرة على اقتصاد مصر فى ذلك الحين لابد وأن تبدأ بإحكام السيطرة على قطاع الزراعة. كذلك فإن قطاع الزراعة كان يمثل القاعدة المادية لقوة الإقطاع وكبار ملاك الأرض، الذين أراد ضباط يوليو أن يوجهوا إليهم ضربة سياسية واقتصادية منذ اللحظة الأولى لصعودهم للسلطة، سواء لفتح الطريق أمام مزيد من التطور الرأسمالى فى الريف المصرى، أو لأنهم كانوا يمثلون إحدى قوى العهد السابق الذى جاء انقلاب يوليو على أنقاضه. ولم تكن هناك لدى مجموعة يوليو وسيلة لتوجيه هذه الضربة أفضل من التدخل فى قطاع الزراعة بقوة من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها إصدار قانون الإصلاح الزراعى لتقويض جانب من الأساس المادى والموضوعى لقوة الإقطاع وكبار الملاك.

وإضافة إلى ما سبق فإن قطاع الزراعة المصرى كان يحوى خزان القوة البشرية الأعظم الذى كان أى تطوير لبنية الاقتصاد المصرى لابد من أن يعتمد عليه، كما أن أى تطوير لمستوى علاقات الإنتاج لتطوير المجتمع المصرى كان المعنى به بالأساس علاقات الإنتاج المتخلفة التى كانت سائدة فى الريف مثل نظام الاستئجار الحولي الأقرب للقنانة، والزراعة بالمشاركة والمؤاجرة . . إلخ.

وكانت كل هذه عوامل دفعت الدولة لتركيز تدخلها فى قطاع الزراعة منذ ١٩٥٢، تلك التدخلات التى استهدفت تحقيق سيطرة السلطة الجديدة على الاقتصاد المصرى عبر السيطرة على أهم قطاعاته فى ذلك الوقت أى الزراعة، كما استهدفت إطلاق خزان القوى البشرية فى الريف نحو قطاع الصناعة الذى نما بمعدلات كبيرة وبخاصة منذ النصف الثانى من الخمسينيات، كما استهدفت تطوير علاقات الإنتاج لتطوير الإنتاجية فى قطاعات الاقتصاد المختلفة وفى المقدمة منها قطاع الزراعة ولنقل المجتمع نقلة كيفية إلى الأمام تتيح خلق الحوافز الضرورية لقوى الإنتاج التى يتضمنها المجتمع كى تعمل بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية. وكما هو واضح فإن التغيرات المستهدف تحقيقها كانت تقدمية عامة وتستهدف تطوير المجتمع الريفي، لكنها أيضا

كانت تستهدف إحكام سيطرة السلطة الجديدة على الريف، وجعل كتلته البشرية الكبيرة رصيدا مؤيدا لها بلا حدود.

وقد اتخذ تدخل الدولة فى قطاع الزراعة من ١٩٥٢-١٩٧٠ صوراً متعددة من الإصلاح الزراعى، والتجميع الزراعى، وفرض الدورة الزراعية، والسياسات السعرية وآليات تحقيقها عبر التسويق التعاونى والتسليم الإجبارى، إلى السياسات الضريبية، والاستثمارات التى وجهتها الدولة لقطاع الزراعة بما أفرزته من آثار كبيرة على قطاع الزراعة . . . وغيرها من صور التدخل.

وسوف نتناول صور وأشكال تدخل الدولة ومبرراتها والآثار التى نجمت عنها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الصفحات التالية..

١- الإصلاح الزراعى

ربما كان الإصلاح الزراعى هو أسرع إجراءات تدخل الدولة بعد الانقلاب الثوري في يوليو عام ١٩٥٢، حيث تم إقراره بعد نجاح الانقلاب بنحو ٤٨ يوماً فقط.

وقبل التعرض بالتحليل لما أفرزته قوانين الإصلاح الزراعى المتوالية على قطاع الزراعة والاقتصاد المصرى وعلى نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المصرى من المفيد أن نعرض بإيجاز للخطوط العريضة لقانون الإصلاح الزراعى الأول الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ولقوانين الإصلاح الزراعى اللاحقة له والتى صدرت فى أعوام ١٩٥٣، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٩.

نص القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢- قانون الإصلاح الزراعى الأول - على تحديد حد أقصى للملكية الزراعية بما لا يجاوز ٢٠٠ فدان للفرد مع جواز التصرف فى ١٠٠ فدان للأولاد. كما تضمن القانون نصوصاً لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وبين العمال الزراعيين ومستخدميهم.

وفى عام ١٩٥٣ صدر القانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ الذى قضى بمصادرة أموال وممتلكات الأسرة المالكة السابقة، ومن بين تلك الأملاك مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية.

وفى عام ١٩٥٧ صدر القانون ١٤٨ لعام ١٩٥٧ لتنظيم تملك الأفراد للأراضى البور والصحراوية، وتلاه القانون ١٩٥٢ لعام ١٩٥٧ الذى يقضى باستبدال الأرض الموقوفة على جهات البر العامة.

ثم صدر القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٥٨ الذى حدد ملكية الأسرة – الزوج، الزوجة، الأولاد القصر – بما لا يجاوز ٣٠٠ فدان إذا كان سبب زيادة الملكية بطريق التعاقد.

وبعد ذلك صدر القانون ١٢٧ لعام ١٩٦١ الذى حدد ملكية الفرد بما لا يجاوز ١٠٠ فدان من الأراضى الزراعية والبور والصحراوية، ثم صدر القانون ٤٤ لعام ١٩٦٢ الذى يقضى باستبدال الأراضى الموقوفة على جهات البر الخاصة.

ثم صدر القانون رقم ١٥ لعام ١٩٦٣ الذى قضى بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والصحراوية وأيلولة ما يملكونه من هذه الأراضى إلى الدولة المصرية.

ثم صدر بعد ذلك بعدة سنوات القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٦٩ الذى حدد الملكية فى الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والصحراوية بمائة فدان للأسرة التى تشمل الزوج والزوجة والأولاد القصر، وبخمسين فدان للفرد الذى لا يدخل ضمن أسرة بحسب هذا التعريف.

ونتيجة لهذه القوانين الصادرة قبل القانون ٥٠ لعام ١٩٦٩ آلت إلى الإصلاح الزراعى مساحة تزيد على المليون فدان بقليل أضيف إليها بعد ذلك نحو ٣٢,٥ ألف فدان بعد صدور القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٦٩.[٢]

وقد قامت الدولة بتوزيع الجانب الأعظم من الأراضى الزراعية التى آلت إلى الإصلاح الزراعى على الفلاحين الذين تملكوها أو استأجروها، وبلغ عدد هؤلاء المنتفعين ملاكاً ومستأجرين نحو ٣٦٢.٢ ألفاً ينتفعون بمساحة من الأراضى بلغت ٩٣٩ ألف فدان.[٣]

وقد ربط قانون الإصلاح الزراعى بين الانتفاع بملكية الأرض التى وزعت طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى الأول، وبين القيمة الإيجارية لها، حيث وضع حد أعلى للقيمة الإيجارية يوازى سبعة أمثال الضريبة العقارية على الأرض، كما حدد نصيب المالك الذى يؤجر أرضه بطريقة المزارعة بنصف غلة الأرض على أن يلتزم بالمساهمة بنصف مصروفات زراعة الأرض.

كذلك حددت المادة ٣٨ من قانون الإصلاح الزراعى حداً أدنى للأجر اليومى للعامل الزراعى بـ ١٨ قرش وحددت الحد الأدنى للأجر اليومى للنساء والأولاد بعشرة قروش، كما حددت يوم العمل بثمانى ساعات.

وإذا كانت هذه هى الملامح الرئيسية لقانون الإصلاح الزراعى الأول والقوانين التالية له فإنها أفرزت آثاراً كبيرة على قطاع الزراعة وعلى العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتحديداً بين الدولة والمجتمع الريفى الذى كان يشكل الجانب الأعظم من المجتمع المصرى. وسوف نحاول التعرض لهذه الآثار على الصفحات التالية . .

٢- آثار الإصلاح الزراعي:

قبل الخوض في تفاصيل آثار الإصلاح الزراعي على القطاع الزراعي في مصر، تجدر الإشارة إلى أن الإصلاح الزراعي وما يترتب عليه من انتزاع الأرض من كبار الملاك الذين تزيد ملكياتهم عن حد معين وتوزيعها على صغار الفلاحين أو العمال الزراعيين الأجراء لا يرتبط بالنظام الاجتماعي الاشتراكي، حيث قامت بالإصلاحات الزراعية نظم اشتراكية وأخرى رأسمالية، بل إن بعض الأنظمة الرأسمالية التي كان مشهوداً لها برجعيتها الشديدة قامت بمثل هذه الإصلاحات مثلما حدث في إيران عهد الشاه وفي كوريا الجنوبية وتايوان واليابان.(٤)

ولا يعني ذلك من ناحية أخرى أن الإصلاحات الزراعية كانت متشابهة في أسبابها وأهدافها وحدودها بل كانت هناك فروق ضخمة في الأسباب والأهداف وحدود الإصلاحات الزراعية في البلدان المختلفة، وكانت تلك الفروق مرتبطة بطبيعة النظام الاجتماعي الذي يقوم بهذه الإصلاحات.

وقد تراوحت أسباب الإصلاح الزراعي بين بناء النفوذ السياسي للسلطة الجديدة في الريف وإبعاد الفلاحين عن الاتجاهات السياسية الراديكالية، وزيادة إنتاجيتهم بتمليكهم الأرض ولو في ملكيات محدودة، أو محاولة "رسملة" الريف بتحرير الفلاحين من علاقات الإنتاج الإقطاعية القديمة التي تربطهم بأرض الملاك الكبار، وذلك لدفعهم إلى سوق العمل في المدن كاحتياطي كبير للصناعة في البلدان التي ينمو قطاعها الصناعي بسرعة، وكذلك لخلق الشروط الضرورية لتحول الزراعة في الريف إلى زراعة رأسمالية تعوض نزوح الريفيين إلى الحضر باستخدام الآلات الحديثة في الزراعة، وتتجه في تحديد هيكل المزروعات للاستجابة لمتطلبات المدن وحتى الأسواق الخارجية بدلاً من الاقتصاد الطبيعي أو الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي في الغالب، وكذلك لضرب الأساس الاقتصادي للقوة السياسية لملاك الأرض وتحويل جانب من هذا الأساس الاقتصادي إلى السيطرة المباشرة للدولة، أو إلى صغار الفلاحين وفقرائهم لتقوية مركزهم الاقتصادي وثقلهم السياسي للاعتماد عليهم كقاعدة اجتماعية لنظام معين .. إلخ الأسباب التي دفعت وتدفع حكومات أو ثورات إلى القيام بالإصلاحات الزراعية.

وبناءً على ما سبق فإنه لا ينبغي إعطاء تفسيرات حول الطبيعة الاجتماعية للإصلاح الزراعي في مصر أو في أي بلد آخر إلا بدراسته بشكل واقعي.

أ - أصبحت الدولة السلطة الخارجية الوحيدة على الفلاحين

حققت الدولة المصرية عبر الإصلاح الزراعي وما تضمنه من استيلاء على جزء من الأرض الزراعية وتوزيعها وإنشاء التعاونيات وما تلا ذلك من إجراءات .. حققت

انفرادها بتشكيل السلطة الخارجية على الفلاح المصرى. فبعد أن كان الفلاح خاضعاً للإقطاعى وللمالك المؤجر وللمرابين وتجار مستلزمات الإنتاج وتجار الحاصلات الزراعية . . إلخ، حلت الدولة المصرية محل كل أولئك على وجه التقريب سواء بقيامها مباشرة بالدور الذى كانت تقوم به بعض تلك القوى الخارجية عن الريف وإن بصورة ومضامين مختلفة، أو بتحكمها فى صياغة العلاقة بين الفلاح وبين بعض هذه القوى وتحديدها بالشكل وفى الاتجاه الذى تريده.

ويبدو أنه قدر على الفلاحين أن تسيطر عليهم دائماً قوى خارجية عن الريف سواء كانت القوى الخارجية المسيطرة عليهم قديماً، أو الدولة مثلما يؤكد "مارشال ساهلنس".[٥] ويرتبط ذلك إلى حد كبير بطبيعة قوى الإنتاج فى الريف، حيث يسود المالك الفرد وتكون العائلة هى مؤسسة الإنتاج لدى صغار الملاك ولدى الفئات الدنيا من متوسطى الملاك وربما متوسطى الملاك عموماً فى بعض الحالات، بينما يكون باقى الملاك أشبه بجزر معزولة تستقل بتحديد هيكل مزروعاتها أو جانب منه، وتتشابك بصورة فردية فى علاقات مع تجار المدخلات وتجار المحاصيل وغيرهم. أما العمال الزراعيون فإنه يتم استخدامهم فرادى أو فى مجموعات صغيرة، مما يضع قيداً حاسماً أمام قدرتهم على التنظيم ويجعلهم مبعثرين ومادة للسيطرة من قبل الآخرين . المهم أن انفراط قوى الإنتاج فى الريف بصورة طبيعية، جعل قدرة القوى الخارجية عن الريف، على السيطرة عليهم كبيرة، خاصة أن تلك القوى الخارجية مثل تجار المدخلات وتجار المحاصيل والمرابين . . . إلخ، منظمة إلى حد كبير أو متركزة فى فرد واحد أحياناً يسيطر على قرية معينة أو مجموعة من القرى.

وكذلك الأمر بالنسبة للإقطاعى أو المالك الغائب فى العهد الإقطاعى فإنه كان فى نفس الوضع القوى والمسيطر والمتحكم إزاء الفلاحين المنفرطين الخاضعين لسيطرته.

ونظراً لأن الإصلاح الزراعى أدى لتحسين الأوضاع الاقتصادية لقطاع كبير من الفلاحين سواء أولئك الذين تلقوا أرضاً من الإصلاح الزراعى، أو المستأجرون الذين انتفعوا بما وضعه القانون من حد أعلى للإيجارات، أو غيرهم ممن استفادوا من مجموعة الإجراءات التى ترافقت مع القانون والتنظيمات والمؤسسات التى ترافق إنشاؤها مع تطبيقه. . . نظراً لكل ذلك فإن الإصلاح الزراعى أدى إلى كسب الدولة للفلاحين إلى جانبها. ومع الإجراءات المتتالية للدولة فى مجال الزراعة أصبح الريف المصرى يشكل قاعدة اجتماعية ضخمة مثلت سنداً للنظام الناصرى الذى تشكل تدريجياً بعد الانقلاب الثورى فى يوليو ١٩٥٢.

وكان الوجه الآخر لانفراد الدولة بالسيطرة على الفلاحين هو فقدان القوى التى كانت تسيطر عليهم وتنفرد باستغلالهم بأساليب وحشية فى السابق، لمواقع القوة

والسيطرة عليهم. وكان هؤلاء المضارون من انفراد الدولة بالسيطرة على الريف وفق مضامين جديدة أكثر عدالة بالتأكيد، هم الإقطاع وكبار الملاك وتجار مستلزمات الإنتاج الزراعى وتجار الحاصلات الزراعية وخاصة القطن والمرابين . . إلخ، حيث أضير بعضهم من حلول الدولة محلهم فى القيام بالعمليات والأدوار التى كانوا يقومون بها فى الريف والتى كانت تمثل المبرر الأساسى لسيطرتهم على الفلاحين. كما أن الإقطاع وكبار الملاك تعرضوا لانتزاع جانب كبير من الأرض التى كانت تشكل الأساس المادى لقوتهم وسيطرتهم على الريف فى السابق. وفضلاً عن الأراضى المنتزعة فإن تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لمصلحة الأخير أدى إلى المزيد من تقويض سلطة وقوة الملاك الذين كانوا يؤجرون أرضهم وكانوا يستمدون الكثير من القوة الاقتصادية والاجتماعية من ذلك.

وهكذا وطدت الدولة سيطرتها وسلطتها على الريف على حساب القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المسيطرة عليه فى السابق.

ونظراً لأن قوى السيطرة القديمة على الريف المصرى كانت تتمثل بالأساس فى فئات من المجتمع الأهلى مثل الإقطاع وكبار الملاك والمرابين والتجار . . إلخ، فإن حلول الدولة الناصرية كسلطة مباشرة على الريف عبر الإصلاح الزراعى الأول وما تلاه من إصلاحات، محل قوى السيطرة القديمة على الريف، مثل تدعيماً كبيراً للسيطرة المباشرة للدولة كقوة اقتصادية وسيادية على المجتمع الأهلى فى الريف. أو بتعبير آخر استبدل بالعلاقات الأهلية - الأهلية فى الريف، أياً كانت طبيعتها ومدى تخلفها أو تقدمها وتضمنها لظلم أو عدل، علاقات اقتصادية مباشرة بين الدولة والمجتمع الأهلى. وقد شكل ذلك أساساً مادياً لتدعيم وتقوية النفوذ السياسى والاقتصادى لسلطة يوليو.

وقد ترسخ اعتماد الريف المصرى على الدولة بصورة سهلة للغاية، من ناحية لأن الدولة المسيطرة فرضت ذلك، ومن ناحية ثانية لأنها قدمت للفلاحين المصريين شروطا اقتصادية وحتى سياسية أفضل بما لا يقاس من الشروط التى كانوا يعيشون فيها قبل ١٩٥٢، ومن ناحية ثالثة لأن التكوين النفسى للمصريين يتضمن نوعاً ما من الاعتمادية على سلطة الدولة، تشكلت عبر تاريخ مصر الطويل فى علاقتها بضرورة قيام الدولة بكثير من الأعمال الكبرى للسيطرة على نهر النيل ولتسهيل وتوفير الإمكانيات للزراعة ولمواجهة الأطماع الخارجية. وكل ذلك يفسر قبول الفلاحين لحلول الدولة محل القوى الأهلية الأخرى فى السيطرة عليهم، خاصة أن الدولة كانت أكثر عدلاً وانصافاً للفلاحين بما لا يقارن مع وضعهم السيئ قبل عام ١٩٥٢.

وكانت المحصلة النهائية هى أن الدولة أصبحت السلطة الخارجية الوحيدة تقريباً على الفلاحين وأن سيطرة الدولة على المجتمع الأهلى فى الريف امتدت إلى كل مجال تقريباً زاحفة على مجالات كانت مقصورة فى السابق على التفاعلات الأهلية - الأهلية.

ب - الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الأرض

الأرض فى الريف المصرى هى مصدر الخير والثروة وهى محدد الجاه والمكانة الاجتماعية والقوة الاقتصادية والسياسية. ومن الطبيعى أن يكون لأى إجراء يعيد توزيعها أثر كبير على توزيع الثروة والمكانة الاجتماعية والقوة السياسة والاقتصادية فى الريف المصرى. وحتى يتسنى لنا دراسة هذه الآثار لابد من تحديد أثر الإصلاح الزراعى على توزيع الأرض فى ريف مصر بين فئات الملكية المختلفة.

وبمقارنة الجداول ١، ٢، ٣ نجد أن عدد المالكين لأقل من خمسة أفدنة ارتفع من ٢,٦٤٢ مليون مالك قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ إلى ٢,٨٤١ مليون مالك بعد صدور ذلك القانون، ثم ارتفع عددهم إلى ٢,٩١٩ مليون مالك بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦١ ، وأصبحوا يشكلون نحو ٩٤,١% من مجموع ملاك الأراضى فى مصر عام ١٩٦١ بعد أن كانوا يمثلون نحو ٩٤,٤% من ملاك الأراضى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢، مقارنة بنحو ٩٤,٣% قبل صدور القانون.

ومن ناحية أخرى زاد حجم ملكيات المالكين لأقل من خمسة أفدنة من ٢,١٢٢ مليون فدان عام ١٩٥٢ وقبل صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول، إلى ٢,٧٨١ مليون فدان بعد صدوره، وارتفعت ملكياتهم إلى ٣,١٧٢ مليون فدان عام ١٩٦١ بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦١. وبهذا تكون ملكيات هذه الفئة قد زادت بنسبة ٣١,١% بعد قانون الإصلاح الزارعى الأول عام ١٩٥٢، ثم زادت ملكياتها بنسبة ١٤,١% عام ١٩٦١ بعد قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦١.

كما زادت المساحة التى يمتلكها المالكون لخمسة أفدنة فأقل من إجمالى الأرض الزراعية فى مصر من ٣٥,٤% عام ١٩٥٢ وقبل صدور قانون الإصلاح الزراعى إلى ٤٦,٥% عام ١٩٥٢ بعد صدور القانون ثم زادت إلى ٥٢,١% بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦١، نظراً لأنها أكثر الفئات التى توزعت عليها الأراضى التى أصبحت بحوزة الإصلاح الزراعى.

أما فئة المالكين لما يتراوح بين ٢٠ فداناً، و ٥٠ فداناً فقد زاد عدد الملاك فيها بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢ إلى ٣٠ ألف مالك يمثلون ١% من مجموع الملاك فى مصر، بعد أن كان عدد الملاك فيها فى عام ١٩٥٢ وقبل صدور قانون الإصلاح الزراعى لا يتجاوز ٢٢ ألف مالك يمثلون ٠,٨% من مجموع ملاك

الأراضى فى مصر. كما زادت ملكياتهم من ٦٥٤ ألف فدان عام ١٩٥٢ قبل صدور القانون، تمثل نحو ١٠,٩% من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر إلى ٨١٨ ألف فدان بعد صدور القانون تمثل ١٣,٧% من مساحة الأراضى الزراعية المصرية. وقد انخفض عدد الملاك الذين يحوزون ما يتراوح بين ٢٠، و ٥٠ فداناً إلى ٢٦ ألف مالك بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦١ بما مثل نحو ٠,٨% من مجموع الملاك فى مصر، وظلت المساحة التى يمتلكونها ثابتة عند ٨١٨ ألف فدان لكن وزنها النسبى من إجمالى مساحة الأراضى الزراعية فى مصر انخفض بشكل طفيف إلى ١٣,٥% وهو ما يعود لزيادة الرقعة الزراعية فى مصر إلى ٦,٠٨٤ مليون فدان فى عام ١٩٦١ مقارنة بنحو ٥,٩٨٤ مليون فدان عام ١٩٥٢.

أما فئة المالكين لـ ٢٠٠ فدان فأكثر فتعد أكثر فئات الملاك تعرضاً للتغيرات من جراء الإصلاح الزراعى، فرغم ثبات عدد المالكين فى هذه الفئة بعد الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ عند ألفى مالك، إلا أن حجم ملكيات هذه الفئة انخفض بنسبة ٧٠% حيث بلغت المساحة التى يمتلكونها بعد صدور القانون، حوالى ٣٥٤ ألف فدان، مقارنة بنحو ١,١٧٧ مليون فدان قبل صدور القانون مباشرة، وبمعنى آخر انخفض نصيبهم النسبى من الأراضى الزراعية فى مصر من ١٩,٧% قبل صدور القانون إلى ٥,٩% بعد صدوره.

ومع قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦١ اختفت هذه الفئة رسمياً من بين فئات مالكى الأرض فى مصر بعد أن وضع القانون حداً أقصى للملكية قدر بمائة فدان.

أما فئات المالكين لما يتراوح بين ٥، ١٠ أفدنة، وما يتراوح بين ١٠، ٢٠ فدانا، وما يتراوح بين ٥٠، ١٠٠ فدان، وما يتراوح بين ١٠٠، ٢٠٠ فدان. هذه الفئات ظل عدد الملاك الواقعين فيها ثابتاً، وظلت مساحة ملكياتهم ثابتة والنسبة المئوية للمساحات التى يملكونها من إجمالى الأراضى الزراعية فى مصر ثابتة أيضاً بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول لعام ١٩٥٢، مقارنة بالوضع قبل صدور القانون. وفيما يتعلق بالنسبة المئوية للملاك الواقعيين فى الفئات المذكورة آنفاً من إجمالى ملاك الأراضى فى مصر، فقد انخفضت من ٤,٨% قبل صدور القانون إلى ٤,٥% بعد صدور القانون وهو ما يعود إلى زيادة عدد الملاك فى مصر بنسبة ٤,٧% نتاج تمليك عدد من المعدمين لبعض الأراضى التى وزعت بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول.

وبعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦١ ظلت فئة الحائزين لما يتراوح بين ٥، ١٠ أفدنة فى حالة ثبات نسبى، حيث زاد عدد المالكين فيها من ٧٩ ألف مالك قبل صدور القانون إلى ٨٠ ألف بعد صدوره، وظل وزنهم النسبى من مجموع عدد

المالكين للأراضى الزراعية ثابتاً نتاج زيادة العدد الإجمالى لهؤلاء المالكين بنسبة ١,٣%، فيما بين الإصلاح الزراعى الأول لعام ١٩٥٢ والإصلاح الزراعى لعام ١٩٦١. وقد انخفضت ملكيات هذه الفئة خلال هذه الفترة بشكل محدود فبلغت ٥١٦ ألف فدان عام ١٩٦١ بعد أن كانت ٥٢٦ ألف فدان بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢، ويعود ذلك إلى تجزؤ بعض الملكيات الواقعة فى هذه الفئة نتاج قانون الوراثة المعمول به فى مصر، بما أدى إلى انتقال بعض المساحات إلى فئات ملكية أدنى. وقد انخفض الوزن النسبى للمساحات التى تمتلكها هذه الفئة بشكل محدود من ٨.٨% بعد صدور قانون عام ١٩٥٢ إلى ٨,٥% بعد صدور قانون عام ١٩٦١.

أما فئة الحائزين لما يتراوح بين ١٠، ٢٠ فدانا فقد زاد عدد المالكين فيها عام ١٩٦١ إلى ٦٥ ألف مالك يشكلون ٢,١% من مجموع الملاك فى مصر مقارنة بنحو ٤٧ ألف مالك بعد الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢، وزادت مساحة الأرض الزراعية التى يحوزونها بشكل طفيف إلى ٦٤٨ ألف فدان عام ١٩٦١ مقارنة بنحو ٦٣٨ ألف فدان كانوا يملكونها بعد الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢.

ويرجح أن تكون التغيرات الكبيرة فى عدد الملاك فى هذه الفئة، والتغيرات المحدودة فيما يخص المساحات التى تملكها مرتبطة بالأساس، بتجزؤ الأرض نتاج قوانين الوراثة حيث لم يمس الإصلاح هذه الفئة لا بانتزاع جانب من ملكياتها ولا بتوزيع الأرض عليها.

أما فئة الملاك لما يتراوح بين ٥٠، ١٠٠ فدان فإن عدد الملاك وحجم الملكية فيها ظل ثابتاً تماماً بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦١ مقارنة بعدد الملاك وحجم الملكية فيها بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢، وحتى مقارنة بالوضع قبله، وذلك لأن هذه الفئة لم تكن الإصلاحات الزراعية قد مستها فى أى اتجاه.

أما فئة المالكين لمائة فدان فقد زاد عدد المالكين الداخلين فيها بنسبة ٦٦,٧% بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦١ حيث أصبحوا خمسة آلاف بعد أن كانوا ثلاثة آلاف بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢. وزادت مساحة الأراضى التى يمتلكونها إلى ٥٠٠ ألف فدان تمثل ٨,٢% من مساحة الأرض الزراعية فى مصر مقارنة بنحو ٤٣٧ ألف فدان كانوا يمتلكونها بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢ وكانت تمثل نحو ٧,٢% من مجموع الأراضى الزراعية المصرية فى ذلك الوقت.

وتعود الزيادة الكبيرة فى عدد الملاك والمساحة التى يمتلكونها فى فئة المالكين لمائة فدان بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦١ إلى أن ذلك القانون جعل الحد

الأقصى للملكية مائة فدان وهو ما أدخل كل من كانوا يمتلكون أكثر من مائة فدان فى هذه الفئة.

وتطرح كل البيانات السابقة، التساؤل حول اتجاه وتأثير تدخل الدولة فى قطاع الزراعة عبر الإصلاحات الزراعية، على الفئات المختلفة فى الريف. ولعله من الواضح أن الإصلاح الزراعى الذى قامت به الدولة فى سبتمبر عام ١٩٥٢، وكذلك الإصلاح الذى قامت به فى عام ١٩٦١، ترتب عليهما توجيه ضربة لكبار ملاك الأرض المالكين لأكثر من ١٠٠ فدان والذين انخفضت ملكياتهم بشكل كبير بعد الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢، ثم حددت ملكياتهم بمائة فدان كحد أقصى عام ١٩٦١. ثم طال الإصلاح فئة المالكين لأكثر من ٥٠ فداناً عام ١٩٦٩ عندما وضع حد أقصى للملكية الفردية لا يزيد عن ٥٠ فداناً. أى أن أكبر الخاسرين للأرض هم الفئة الأعلى من كبار الملاك الذين خسروا معها جانباً كبيراً من قوتهم ونفوذهم ومكانتهم الاجتماعية فى الريف.

ويرى كل من "دورين واريز"، و"جى أنداس لاكومتر"، أن الإصلاح الزراعى لم يؤثر بنزع الملكيات إلا على أقلية ضئيلة من أثرياء الملاك ولم يعن توسيع سيطرة الدولة على الزراعة.[٦] وبالرغم من أن قوانين الإصلاح الزراعى لم تؤثر بنزع الملكية إلا على الفئة العليا من كبار الملاك فى مصر وهم أقلية ضئيلة من ناحية العدد، وكانت الأراضى المنزوع ملكيتها حوالى ١٢% من مجموع الأراضى الزراعية فى مصر . بالرغم من ذلك فإننا لا نتفق مع دورين واريز وجى انداس لاكومتر، فيما ذهبا إليه من أن قوانين الإصلاح الزراعى لم تتضمن توسيعاً لسيطرة الدولة على الزراعة، بل على العكس كان هذا بالضبط هو ما فعلته الدولة عبر تلك القوانين، حيث أصبحت كما سبق وأوضحنا مالكاً يوزع الأرض حتى ولو فى حدود ما يزيد قليلا عن عشر الأرض الزراعية فى مصر، وأصبحت مؤجرا لبعض الأراضى، وكل هذا محدود بحدود مساحة الأرض التى قامت الدولة بتوزيعها أو تأجيرها. لكنها عبر الإصلاح مارست سيطرة تتعدى حدود تلك الأرض لتشمل كل الأرض الزراعية فى مصر عبر تحديدها التحكمى لطبيعة العلاقات بين الملاك والمستأجرين وعبر سيطرتها على تجارة المدخلات الزراعية وتسويق الحاصلات وتنظيم هيكل المزروعات أي التركيب المحصولي عبر الدورة الزراعية كما سنوضح بالتفصيل فى موضع لاحق.

ويرى باير فى بحثه المعنون: "مواقف مصر من الإصلاح الزراعى"، المنشور فى كتاب لاكير المعنون: "الشرق الأوسط فى مرحلة التحول"، أن الإصلاح الزراعى كان فى الواقع مجرد وسيلة سياسية هدفها تحطيم سلطان الأسر الحاكمة القديمة فى مصر.[٧] ورغم أن الإصلاح الزراعى ساهم بالتأكيد فى تقويض الأساس المادى لنفوذ كبار الملاك الذين كانوا يهيمنون على الريف وقطاع الزراعة فى مصر، إلا أنه حقق

الكثير إلى جانب هذا الأمر بحيث تبدو لنا النتيجة التى توصل إليها باير تعسفية وتجتزئ جانباً وحيداً من أهداف ونتائج الإصلاح الزراعى لتجعله الهدف الوحيد لذلك الإصلاح، وهو أمر غير حقيقى وفقاً للحقائق المادية التى تؤكد وجود العديد من الأهداف الأخرى الهامة والنتائج الأهم مثل تحقيق سيطرة الدولة على الزراعة التى كانت تعد القطاع الإنتاجي الأهم فى الاقتصاد المصرى، وتطوير علاقات الإنتاج فى الريف وغيرها من الأهداف والآثار.

ونعود مرة أخرى لأثر الإصلاحات الزراعية منذ عام ١٩٥٢ على توزيع الأرض فى مصر فنلاحظ أنه مثلما كانت الفئات العليا من مالكى الأرض الحائزة لأكثر من ٥٠ فداناً هى الأكثر تضرراً من الإصلاح الزراعى، فإن الفئات التى استفادت من توزيع الأرض كانت من الفلاحين المعدمين ومن صغار الحائزين الذين وزعت عليهم أراضى الإصلاح الزراعى بحيث حصل كل منهم على خمسة أفدنة أو أقل. وقد بلغ المنتفعون بتوزيع أرض الإصلاح نحو ٣٤٦,٤ ألف أسرة وبلغ متوسط نصيب الأسرة من الأرض الموزعة نحو ٢,٠٦ فدان حيث كان إجمالى الأرض التى تم تمليكها للفلاحين منذ الإصلاح الأول وحتى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦٩ حوالى ٧١٤٢٠٨ فدان.(٨)

ووفقاً لقانون الإصلاح الزراعى الأول ألزمت الدولة الفلاحين الذين وزعت عليهم أرض الإصلاح بتسديد ثمنها كاملاً خلال أربعين عاماً فى شكل أقساط سنوية، لكن ثمن الأرض خفض للنصف بعد ذلك بموجب القانون ١٢٨ لسنة ١٩٦١، ثم خفض للربع بموجب القانون ١٣٨ لعام ١٩٦٤.(٩) وقد مثل الفلاحون الذين وزعت عليهم أرض الإصلاح الزراعى حتى عام ١٩٦١ حوالى ٨,٣% من إجمالى الحائزين لأقل من خمسة أفدنة.(١٠) أى أنه حتى بالنسبة لصغار الفلاحين فى مصر فإن ما يقل عن العشر منهم هم الذين استفادوا من توزيع الدولة للأراضى التى استولت عليها من كبار الملاك عبر الإصلاحات الزراعية حتى عام ١٩٦١. وإن كان من الضرورى ملاحظة أن تأثير تمليك الدولة لأراضى الإصلاح لم يقتصر على كسب الولاء السياسى لها من الفئة المحدودة من فقراء الفلاحين الذين وزعت عليهم الأرض، حيث مارس هؤلاء نوعاً من إشاعة أو تسييد حالة من الرضا والولاء للدولة التى كانت عبر البنود الأخرى فى إصلاحاتها الزراعية قد وطدت نفوذها في ريف مصر.

ومن الضرورى الإشارة أيضاً إلى أن فئة المالكين لما يتراوح بين ٢٠، ٥٠ فداناً كانت من أكثر الفئات استفادة من الإصلاح الزراعى الأول بصفة خاصة حيث زادت ملكياتها من الأرض الزراعية بشكل كبير وزاد عددها كما سبق وأوردنا، وهو ما يعود إلى قيام بعض الحائزين لما يقل عن عشرين فداناً أو المالكين لما يتراوح بين ٢٠، ٥٠ فداناً بشراء أراضى زراعية من كبار الملاك الذين أرادوا التخلص منها قبل أن تنتزع

منهم طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى. وهذه الفئة من ملاك الأرض يعتبرها البعض من متوسطى الملاك وإن كنا نعتقد أنها تعد من كبار الملاك وأثرياء الريف، حيث إن المتوسط العام للملكية فى مصر فى عام ١٩٥٢ كان حوالى ٢ فدان للحائز عامى ١٩٥٢، ١٩٦١، كما أن الأرض فى مصر مروية ومرتفعة الإنتاجية بشكل كبير بما يبرر لنا الاعتقاد بأن مالكى ٢٠ فداناً فأكثر يعدون من كبار الملاك والأثرياء فى الريف آنذاك.

المهم أن هذه الفئة كانت من المنتفعين من الإصلاح الزراعى. ونظراً لأن الملاك فى هذه الفئة كانوا غالباً من الملاك الحاضرين الذين يلعبون دور المنظم فى استغلال أراضيهم – حيث كان الملاك الغائبون غالباً من أصحاب الملكيات الأكبر... ونظراً لحضور هؤلاء الملاك فإنهم توافقوا مع الوضع بعد الإصلاح الذى لم يمسهم وأصبحوا يشكلون البرجوازية الريفية التى طورت وغيرت هيكل مزروعاتها بالصورة التى تحقق مصالحها.

ومن الجدير بالذكر أن قوانين الإصلاح الزراعى كانت تتضمن الكثير من الثغرات التى مكنت بعض كبار المالكين من تفادى التعرض لنزع ملكياتهم بما أدى لتقليل حجم ما وقع من ملكياتهم تحت سيطرة الدولة.

بعد كل ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن تأثير قوانين الإصلاح الزراعى من ٥٢-١٩٦٩ فيما يخص إعادة توزيع الأرض كان محدوداً بحجم الأرض التى أعيد توزيعها طبقاً لهذه القوانين والتى بلغت نحو ١٢% من مجموع الأراضى الزراعية فى مصر، وأن الانتزاع كان من فئة المالكين لأكثر من مائة فدان، أما التوزيع فقد كان على المعدمين والمالكين لأقل من خمسة أفدنة وفى حدود تقل عن عشر المالكين لأقل من خمسة أفدنة فى مصر.

ج – الإصلاح الزراعى وإعادة صياغة علاقات الإنتاج فى الريف

مارست الدولة الناصرية عبر الإصلاح الزراعى الذى قامت به عام ١٩٥٢ تدخلاً واسع النطاق لإعادة صياغة علاقات الإنتاج فى الريف سواء كانت علاقات المؤاجرة أو المشاركة أو علاقات العمال الزراعيين الأجراء بمستأجريهم.

*** ملاك الأرض ومستأجروها**

بالنسبة لعلاقات ملاك الأرض بمستأجريها، لم يهدف قانون الإصلاح الزراعى إلى نزع ملكية الملاك وكانوا فى غالبيتهم الساحقة من كبار الملاك وتمليك الأرض للمستأجرين وفقاً لشعار "الأرض لمن يفلحها"، وإنما حافظ على استمرار ملكية الملاك، لكنه أعاد تنظيم العلاقة بينهم وبين المستأجرين حيث وضع قانون الإصلاح

الزراعى لعام ١٩٥٢ حداً أقصى للقيمة الايجارية للأراضى الزراعية قدر بسبعة أمثال الضريبة العقارية على الأرض مع عدم جواز طرد المستأجر عندما يريد المالك إلا إذا ارتكب الأول مخالفات جسيمة. وقد كان لتدخل الدولة فى تحديد قيمة الإيجارات أثره الكبير فى الريف المصرى حيث إن الأراضى المؤجرة كانت تشكل نحو ٧٥% من مساحة الرقعة الزراعية قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى[11]، لكن الأراضى لم تدخل بالطبع تحت طائلة المواد الخاصة بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى قانون الإصلاح الزراعى، إذ يبدو أن الكثيرين من الملاك نجحوا فى استعادة أراضيهم من المستأجرين سواء بالتراضى أو لعدم وجود علاقة مؤاجرة رسمية، ونقول ذلك لأن الأراضى المؤجرة والتى طبق عليها بنود تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر الواردة فى قانون الإصلاح الزراعى كانت أقل كثيراً من حجم الأراضى المؤجرة والتى كانت تبلغ ثلاثة أرباع الأراضى الزراعية المصرية كما أوردنا آنفاً.

ومما لا شك فيه أن تنظيم الإصلاح الزراعى للعلاقة بين المالك والمستأجر خاصة مع عدم جواز طرد الأخير من الأرض إلا إذا ارتكب مخالفات جسيمة مثل تجريف الأرض ... هذا التنظيم اقتطع كثيراً من نفوذ الملاك على المستأجرين، وربما ألغى هذا النفوذ تماماً وحل محله نوع من الولاء من المستأجرين للدولة التى خلقت هذا التنظيم للعلاقة بينهم وبين الملاك والتى كفلت استمراره وبهذا نجحت الدولة الناصرية فى كسب قطاع كبير من صغار الفلاحين إلى جانبها.

ويرى دورين وارينر فى البحث المعنون: "الإصلاح الزراعى والإنماء فى الشرق الأوسط" " أنه كان من السهل التلاعب على النصوص المتعلقة بإيجارات الأراضى إلا فى المزارع والعزب الكبيرة" [12] ونحن لا نتفق مع تقدير وارينر حيث استمر الجانب الأعظم من المستأجرين يحتفظون بالأراضى المستأجرة حتى تسعينيات القرن العشرين عندما حدث تغيير عكسى من خلال القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢. كما أن تلك الأراضى المؤخرة تم توريثها لأبناء المستأجرين ليحلوا محل مورثهم فى استئجارها. بل وحدث خلال السبعينيات والثمانينيات أن الملاك الذين كانوا يريدون التصرف فى أراضيهم بالبيع، كانوا يضطرون للتنازل عن نصفها أو نصف ثمنها للمستأجرين الذين كانوا بمثابة مالكين بالمناصفة للأراضى الواقعة تحت أيديهم إلى أن تم تشريع القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الذى ألغى امتداد واستمرار عقود إيجار الأرض الزراعية.

ومن المؤكد أن التنظيم الذى أوجده الإصلاح الزراعى للعلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضى الزراعية ساهم فى زيادة إنتاجية الأرض والعناية بها وبخصوبتها حيث أصبح المستأجرون أكثر استقراراً فى الأراضى المؤجرة لهم، ولم يعودوا معرضين للطرد فى أى وقت وواقعين تحت رحمة الملاك. ومع الاستقرار فى الأرض يزيد الانتماء لها والعناية باستمرار قدرتها على الإنتاج وهو ما أفضى بالتأكيد

إلى زيادة إنتاجية الأرض الزراعية المؤجرة وهى نسبة كبيرة من الأراضى الزراعية فى مصر.

وإذا كان تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر قد أفضى إلى هذه النتيجة الإيجابية فى البداية فإن جمود القانون وعدم مواكبته للتطورات الاقتصادية والسياسية التى تعرضت لها مصر بعد ذلك جعله يفرز العديد من الآثار السلبية خاصة فى السبعينيات والثمانينيات. كذلك فإن استثناء بساتين الفاكهة من تطبيق قانون الإيجارات أدى إلى توسع كبار الملاك فى زراعتها على حساب المحاصيل الحقلية. وقد تزايدت المساحات المزروعة بالفاكهة من ٩٤ ألف فدان عام ١٩٥٢ إلى ١٢٦ ألف فدان عام ١٩٥٩ بزيادة نسبتها ٣٤% [١٣]، وواصلت تلك المساحات زيادتها حتى بلغت ١٩٥ ألف فدان عام ١٩٦٦ ثم وصلت إلى ٢٦٤ ألف فدان مزروعة بالفاكهة عام ١٩٦٩[١٤]. أى أن الزيادة فى المساحات المزروعة ببساتين الفاكهة فى مصر زادت بنسبة ١٨١% تقريباً بين عام ١٩٥٢، ١٩٦٩.

*** نظام المزارعة**

يعد نظام المزارعة نموذجا لعلاقات الإنتاج الإقطاعية حيث يقوم المالك بتقديم أرضه إلى المستأجر بنظام المزارعة ويشاركه فى مصروفات الإنتاج بنسب تفاوتت من وقت لآخر على أن يشاركه فى المحصول. وهذا النمط من علاقات الإنتاج يعنى أن المالكاً حصل لقاء كونه مالك، على النتاج المباشر لجانب مهم من عمل المستأجر، وهو نمط متخلف من علاقات الإنتاج ينتمى لعلاقات الإنتاج الإقطاعية. وكان المالك فى علاقة المزارعة فى وضع أقوى فى علاقة القوى بينه وبين المستأجر وفق هذا النظام، حيث إنه يقدم الأرض وجانباً من المصروفات ويتحكم تماماً فى تلقى البذور والسماد والقروض بضمان ملكيته للأرض، واستناداً إلى وضعه القوى كان المالك يحصل على الجانب الأكبر من المحصول وهو أمر كان يغذى، على المدى البعيد، تذمر الفلاحين وإهمالهم للأرض بما يضعف إنتاجيتها. وقد استبقى قانون الإصلاح الزراعى نظام المزارعة رغم كونه نمط علاقات إنتاج إقطاعى متخلف. وكل ما فعله القانون هو أنه حدد نصيب المالك بنصف غلة الأرض بعد خصم المصروفات التى يلتزم المالك بتقديم نصفها والمستأجر نصفها.

وقد كان للملاك الذين يؤجرون أراضيهم الزراعية بنظام المزارعة سلطة وقوة أكبر على أراضيهم وعلى المستأجرين منهم، حيث يمكنهم استرداد أراضيهم، خاصة إذا ما عمدوا إلى تغيير الفلاحين الذين يستأجرون أراضيهم بحيث لا يستقر أى مستأجر فى زراعة أراضيهم لأكثر من عامين حيث كان يترتب للمستأجر حق البقاء فى الأرض إذا زرعها ثلاثة أعوام متتالية حتى ولو بنظام المزارعة.

*** العمال الزراعيون ومستأجروهم :**

نظم قانون الإصلاح الزراعى، العلاقة بين العمال الزراعيين الأجراء وبين مستأجريهم، فقد وضع حداً أدنى للأجور بلغ ١٨ قرشاً فى اليوم بالنسبة للرجال، وعشرة قروش فى اليوم بالنسبة للأولاد والنساء والبنات على أن يكون يوم العمل للعامل الزراعى ٨ ساعات.

وغالباً لم ينفذ هذا الجانب من قانون الإصلاح فى الواقع حيث خضعت أجور العمال الزراعيين للعرض والطلب وارتفعت إلى الحد الأدنى وتجاوزته أو انخفضت عنه وفقاً للتوازن السوقى بين العرض والطلب. كذلك فإن الريف المصرى كان يسوده نوع شبه إقطاعى من استئجار العمال الزراعيين، هو "الاستئجار الحولى" أى استئجار العامل الزراعى لسنة كاملة مقابل طعامه وشرابه وملبسه، يضاف إليها كمية من الحبوب أو مبلغ من المال يأخذه فى نهاية السنة، وهو يقل كثيراً عن الحد الأدنى للأجر الذى شرعه قانون الإصلاح الزراعى.

ويرى دورين وارينر عن حق أن النصوص القانونية لتحديد الأجور الزراعية لم تكن قابلة للتطبيق [١٥].

وجدير بالذكر أن مجال تطبيق قانون الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين كان فيما يخص عمال التراحيل الذين كانوا يعملون لدى الدولة مباشرة فى الأراضى التى وقعت بحوزتها نتاج الإصلاح والاستصلاح ولم يتم توزيعها على الفلاحين.

وهكذا يمكن القول أن تدخل الدولة لإعادة صياغة علاقات الإنتاج فى الريف المصرى عبر الإصلاح الزراعى قد ساهم فى تحسين وضع صغار الفلاحين من المستأجرين بالأساس وحسن نسبياً من وضع صغار الفلاحين الذين يزرعون أراضى الملاك وفق نظام المزارعة، لكنه لم يقدم فى الواقع شيئاً يذكر للعمال الزارعين الأجراء أى المعدمين وهم أفقر فقراء الريف، وحتى الحد الأدنى للأجور الذى وضعه القانون لم يكن من الممكن تطبيقه وسارت الأمور بالنسبة لهذه الفئة بعد الإصلاح مثلما قبله، ولم تتحسن أحوالها بسبب تدخل الدولة الناصرية في الزراعة، وإنما نتيجة تطورات أخرى فى الاقتصاد والمجتمع المصرى بعد انقلاب يوليو الثوري.

د - الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف :

لم يجتذب تأثير الإصلاح الزراعى على إعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف، الكثير من اهتمام الباحثين على الرغم من أهميته، ولم تكن هناك سوى محاولات أو دراسات قليلة في هذا المجال. وتشير واحدة من تلك الدراسات إلى أن قوانين الإصلاح الزراعى أدت إلى إعادة توزيع الدخل من الحضر إلى الريف عن طريقين: الأول هو

استيلاء الدولة على الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على صغار المزارعين. وتفترض تلك الدراسة أن أصحاب الملكيات المنتزعة كانوا ملاكاً غائبين يعيشون فى الحضر، وبالتالى فإن توزيع الأراضى المنتزعة منهم على الفلاحين قد أدى إلى إعادة توزيع الدخل من الحضر إلى الريف، وترى تلك الدراسة أنه إذا كان قد تم توزيع نحو ٨١٧,٥٣٨ فدان على صغار الفلاحين حتى عام ١٩٧٠، وإذا كانت القيمة الإيجارية قبل قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ تبلغ ٣٠ جنيهاً للفدان انخفضت بعد صدوره إلى ٢١ جنيهاً فإنه بافتراض أن كل الأراضى التى انتزعت من كبار الملاك كانت تؤجر للفلاحين، فإن ما يدفعه الفلاحون إيجاراً لها يكون قد انخفض بنحو ٢١,١ مليون جنيه بما يعنى أنه قد أعيد توزيع ٢١,١ مليون جنيه من الحضر إلى الريف.

الثانى هو تخفيض القيمة الإيجارية ورفع نصيب المستأجر فى ظل نظام المزارعة بالمشاركة. وتقدر الدراسة أن ذلك أدى إلى تحويل ١٠,٣٣٤ مليون جنيه سنوياً من الحضر إلى الريف وترى الدراسة أيضاً أن الإصلاح الزراعى أدى إلى تحويل ١٣% من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر من ملكية الحضر إلى ملكية سكان الريف[١٦]

والحقيقة أنه لا يمكن افتراض أن كل كبار الملاك الذين انتزعت منهم أجزاء من ملكياتهم، هم ملاك غائبون محسوبون ضمن الحضر، وحتى لو كانت غالبيتهم تعيش فى الحضر، فإن تدويرهم لجزء من دخولهم فى استثمارات زراعية يعنى استبقاء جزء من الدخل الذى يحصلون عليه من الريف، فى الريف. كما أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال التسليم ببساطة بأن كل الذين كانوا يؤجرون أراضيهم، وطبق عليهم قانون الإيجارات الذى خفض قيمة الإيجار هم من الملاك الغائبين، حيث كان هناك نسبة لا بأس بها من المؤجرين من الفلاحين الذين يعيشون فى الريف وبصفة خاصة مالكات الأرض بالوراثة من الأب أو الأم أو من الزوج بعد وفاته حيث كان عجزهن عن زراعة أراضيهن يجعلهن يلجأن إلى تأجيرها كلها أو جزء منها بإيجار نقدى أو عن طريق الإيجار بالمزارعة. وإذا صح أن غالبية من انتزعت أجزاء من ملكياتهم وفقاً لقانون الإصلاح الزراعى هم من الملاك الغائبين الذين يعيشون فى الحضر، فإنه لا يمكن سحب هذا التصور على الذين كانوا يؤجرون أراضيهم كما أسلفنا.

كذلك فإن النظام الذى وضعه قانون الإصلاح الزراعى للإيجار بطريقة المزارعة بالمشاركة لم يكن من الممكن تطبيقه بحذافيره كما ورد فى القانون، وخضعت النسبة التى يحصل عليها المؤجر والمستأجر بهذه الطريقة من المحصول . .خضعت لعرض الأرض المؤجرة بهذه الطريقة والطلب عليها. كما خضعت لعوامل خارجية مثل مستوى الأجور ومدى توافر فرص العمل غير الزراعي للعمال الزراعيين وصغار الفلاحين، كبديل لهذه الفئات عن استئجار أرض بطريقة المزارعة بالمشاركة.

ويمكن القول، إن تأثير قوانين الإصلاح الزراعى فى إعادة توزيع الدخل عبر نزع بعض الملكيات وتوزيعها وتحديد الإيجارات وتنظيم المزارعة بالمشاركة، هذا التأثير قد توزع بين إعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر، وبين إعادة توزيع الدخل بين فئات ريفية مختلفة مثل كبار الملاك الحاضرين فى الريف، وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين. كما أدت قوانين الإصلاح الزراعي إلى إعادة توزيع الدخل داخل فئات صغار الفلاحين أنفسهم، وأيضاً وفى حالة انتماء المؤجر والمستأجر لنفس الفئة، وهى حالات كثيرة وكانت تشكل نسبة لا بأس بها من الأرض فى مصر، بالذات مع تفتت الملكيات المؤجرة بعد فترة بفعل قانون الوراثة المعمول به فى مصر.

ومن المؤكد أن هناك صعوبات كثيرة تعترض إمكانية حساب أثر الإصلاح الزراعى فى إعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر، حيث يجب لإجراء هذا الحساب أن تتوفر بيانات واضحة عن المؤجرين الذين مستهم قوانين تحديد الإيجارات عبر الإصلاح الزراعى، وهل كانوا ملاكاً غائبين يعيشون فى الحضر، أم أنهم كانوا ريفيين. وكذلك يجب توفر بيانات عن مدى تطبيق نظام المزارعة بالمشاركة الذى وضعه قانون الإصلاح الزراعى، هذا فضلاً عن ضرورة وجود بيانات محددة عن الملاك الذين نزعت أجزاء من ملكياتهم، وهل كانوا ملاكاً غائبين أم أن جانباً منهم كانوا ضمن أثرياء الريف، وما هى نسبتهم لإجمالى هؤلاء الملاك؟ كذلك هل كان الملاك الغائبون الذين انتزعت ملكياتهم لا يستثمرون شيئاً من إيراداتهم فى الريف، أم أنهم كانوا يستثمرون جزءا من ذلك الإيراد فى الريف . . . إلخ هذه الأمور التى لا يمكن حساب تأثير قانون الإصلاح الزراعى على إعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف دون وجود بيانات محددة عنها حتى يكون الحساب على أساس علمى.

أما فى ظل غياب هذه البيانات فيمكن القول بناءً على الاتجاهات العامة لتأثير قوانين الإصلاح الزراعي، إنها أثرت بإعادة توزيع الدخل بين فئات ريفية مختلفة وأدت إلى نقل ملكية أراضى زراعية أو رأسمال قيمته ٣٠٠ مليون جنيه مصرى إلى صغار الزراع[١٧]، كما أدت إلى إعادة توزيع جانب من الدخل الزراعى من المدينة إلى الريف عبر نزع بعض ملكيات الملاك الغائبين وتوزيعها على الفلاحين وتعديل قوانين الإيجارات.

وإن كان من الضرورى لحساب الأثر الإجمالى لقوانين الإصلاح الزراعى أن ندرس تأثير التسويق التعاونى الذى تم العمل به فى الأراضى التى وزعها الإصلاح الزراعى والتى فرض على الفلاحين المنتفعين بأرض الإصلاح الزراعى بالتملك أو بالإيجار الانضمام إليها. وتأثير ذلك على إعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر وبين الزراعة والصناعة وسوف نتعرض لهذه الأمور فى موضع لاحق عن الحديث عن التسويق التعاونى والتسويق الإجبارى.

هـ - تدخل الدولة فى تكوين التعاونيات وأهدافه

منذ الإصلاح الزراعى الأول فى سبتمبر ١٩٥٢ مارست الدولة تدخلاً فى اتجاه توسيع التعاونيات باعتبار أن قدرة الدولة على السيطرة والتوجيه للإنتاج الزراعى وللفلاحين المنتمين لتعاونيات، أسهل بكثير من قدرتها على التأثير فى الفلاحين غير المنتمين لتلك الجمعيات. لذلك فرض قانون الإصلاح الزراعى الأول لعام ١٩٥٢ على الفلاحين الذين انتفعوا بملكية الأرض التى وزعت طبقاً لذلك القانون، أن ينضموا إلى الجمعيات التعاونية التى حدد دورها بتنظيم زراعة الأرض واستغلالها بأفضل شكل عبر قيامها بتوفير مستلزمات الإنتاج والآلات الزراعية والإشراف على تحسين عمليات الرى والصرف ومقاومة الآفات الزراعية وتنظيم التسويق التعاونى وممارسة الإرشاد الزراعى. وإن كانت هذه الأهداف المعلنة ليست هى كل الأهداف من إنشاء تلك الجمعيات، حيث يبقى استخدامها كأداة للسيطرة على الريف وآلية من آليات التوجيه فى الريف، هدفاً هاماً جداً للدولة حيث كانت تلك الجمعيات تؤدى أعمالها تحت إشراف موظف تختاره وزارة الإصلاح الزراعى. [١٨] وهناك تقديرات مختلفة للدور الذى كان يلعبه هذا الموظف، فبينما ترى أيفا عزوزى أن عمله كان يقتصر على مجرد تقديم المشورة فإن دورين وارينر يرى أنه كان المدير الفعلى للتعاونية.[١٩]

وقد بلغ عدد التعاونيات التى أنشئت فى الأراضى التى وزعت ٦٦٣ جمعية محلية و ٥٦ جمعية مشتركة تضم كل واحدة منهم نحو ١٢ جمعية[٢٠]، وجدير بالذكر أن التعاونيات فى مصر لم تولد مع نظام يوليو ١٩٥٢، إذ بدأ إنشاؤها منذ عام ١٩٠٨ وتزايدت أعدادها فى ريف مصر منذ ذلك التاريخ. لكن الجديد أنه من نظام يوليو ١٩٥٢ أصبحت هناك سياسة حكومية بإنشاء الجمعيات التعاونية وفرض دخول الفلاحين الذين وزعت عليهم أرض الإصلاح فيها، ثم وضع العديد من الشروط للحصول على الائتمان الزراعى ومدخلات الإنتاج، تلك الشروط التى تجعل دخول الفلاحين تلك الجمعيات ضرورة لا مفر منها للتمكن من زراعة أراضيهم مما أدى لامتدادها لتغطى بمظلتها الريف المصرى بأسره بعد ذلك.

وكان اهتمام الدولة بإدخال الفلاحين للجمعيات التعاونية وتحول ذلك إلى سياسة دولة تجاه الريف يعكس توجه الدولة للسيطرة المباشرة على كل مجريات الأمور الاقتصادية والسياسية فى الريف وفى هذا السياق فرضت الدولة دخول الجمعيات التعاونية بوسائل مختلفة باعتبارها التنظيم الذى ستتم الدولة الناصرية من خلاله إحكام سيطرتها على الريف.

ومما لا شك فيه أن القرار الذى أصدرته الدولة، والذى امتنع بمقتضاه بنك التسليف الزراعى عن توفير الائتمان للفلاحين كأفراد، وقصر من يحق لهم الحصول على

قروض من البنك، على المنضمين للجمعيات التعاونية ، التى كانت تتلقى القروض من بنك التسليف الزراعى بصفتها الاعتبارية لتعيد بعد ذلك تقديم هذه القروض إلى الفلاحين المنضمين إليها... لا شك أن هذا القرار كان أحد الأدوات المهمة التى استخدمتها الدولة فى فرض دخول الفلاحين إلى الجمعيات التعاونية. لكن من الضروري الإشارة إلى أن تلك الجمعيات ساهمت، فى البداية على الأقل، فى المزيد من تنظيم الزراعة المصرية وفى توفير مدخلات الإنتاج من بذور وأسمدة ومبيدات، وآلات الإنتاج مثل الجرارات التى أصبح بإمكان المالك الصغير استخدامها بالتأجير. ومن المؤكد أن مستوى الخدمات التى كانت الجمعيات تقدمها للمزارعين كان جيداً فى عهد عبد الناصر على الأقل، بما شكل إغراءً للفلاحين على الانضمام إليها حتى بدون إجبار.

وقد أصبحت الجمعيات التعاونية بعد أن امتدت لتشمل الريف المصرى بأسره التنظيم الذى أحكمت الدولة من خلاله سيطرتها على الزراعة المصرية حيث أصبحت تمارس من خلال تلك الجمعيات الإشراف الفعلى على تنفيذ الدورة الزراعية كى يتحدد هيكل المزروعات بالصورة التى ترتئيها وأصبحت الجمعيات التعاونية أيضاً هى القائم بالتسويق التعاونى والتسويق الإجبارى، وسوف نعرض فيما يلى بإيجاز أهم آثار تنفيذ الدولة المصرية للدورة الزراعية ولنظام التسويق التعاونى والتسويق الإجبارى.

و - الدورة الزراعية

يعد تفتت الملكيات الزراعية وقزمية غالبيتها، ملمحاً من ملامح الملكية الزراعية فى مصر وهذا التفتت يتفاقم باستمرار بسبب نظام الوراثة المعمول به فى مصر والذى يقود إلى مزيد من قزمية الملكيات، وتعد هذه القزمية فى الملكيات الزراعية عائقاً أمام الاستفادة من ميزات الإنتاج الكبير ومن وفورات الحجم المرتبطة به. وقد شكل هذا الوضع منطلقاً ومبرراً مشروعاً فى الحقيقة لفرض الدورة الزراعية لمحاولة الاستفادة من ميزات الإنتاج الكبير ووفورات الحجم مع عدم المساس بالملكيات الخاصة القزمية للأرض.

وقد تم عبر الدورة الزراعية، توحيد المحصول ووقت زراعته وحصاده فى كل زمام من الزمامات التابعة لقرية ما والتابعة بالضرورة لجمعية تعاونية زراعية، مما أتاح إمكانية استخدام الآلات فى عمليات الزراعة ورش المبيدات والحصاد، وأتاح الاستفادة بوفورات الحجم. وإن كان من الضروري أن نؤكد أن الاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير ووفورات الحجم لم تكن وحدها هي أهداف الدولة من تنفيذ الدورة الزراعية حيث كانت الدورة الزراعية أسلوباً للتحكم في هيكل المزروعات أي التركيب المحصولي وفق رغبة الدولة، أو نوعاً من التحول عن اللامركزية فى تحديد هيكل

المزروعات إلى المركزية الشديدة فى تحديدها وبالذات فى المحاصيل الرئيسية. لكن هذا التحديد جاء بالأساس لتحقيق التوافق بين هيكل المزروعات وبين الاحتياجات الاجتماعية وارتباطات التصدير للحاصلات الزراعية.

ويتشابه نظام الدورة الزراعية المصرية مع النظام الذى استحدثته اليابان إبان إصلاحات ميجى فى ذلك البلد منذ عام ١٨٦٨، حيث كان مضمون ذلك النظام هو التنظيم على الشيوع لأراضى مملوكة ملكية خاصة، بالضبط مثل نظام الدورة الزراعية فى مصر.

ز - التسويق أو التسليم الإجبارى للمحاصيل :-

فى أعقاب الانقلاب الثورى فى يوليو عام ١٩٥٢ لم يكن القطاع العام يساهم فى الإنتاج الزراعى بأى نسبة، حيث بلغ مجمل الإنتاج الزراعى المصرى عام ١٩٥٢ نحو ٢٧٢,٨ مليون جنيه مصرى كانت كلها عائدة للقطاع الخاص[٢١].

وكان انعدام إسهام القطاع العام فى الإنتاج الزراعى يطرح العديد من علامات الاستفهام والمحاذير أمام قدرة سلطة يوليو على توفير بعض المواد الأساسية مثل الخبز والأرز للسكان غير الريفيين مما شكل مبرراً لنظام يوليو للعمل بنظام التسليم الإجبارى لبعض المحاصيل الرئيسية.

كذلك فإن التسويق الإجبارى للمحاصيل، شكل أهم آليات تحويل الفائض من الزراعة والريف إلى الصناعة والحضر، ومثل نوعاً من إعادة توزيع الدخل من الريف إلى الحضر.

كما شكل التسليم الإجبارى لبعض المحاصيل عاملاً هاماً فى ضمان الدولة لقدرتها على الوفاء بطلبات الاستيراد الخارجية لبعض السلع الزراعية المصرية.

وشكلت كل هذه الأمور مبرراً لفرض الدولة للتسويق الإجبارى لجزء من إنتاج الفلاحين من القمح والأرز والبصل، فضلاً عن التسويق الإجبارى لمجمل محصول القطن.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المحاصيل التى كانت تسوق تعاونياً، هى فى حقيقة الأمر تسلم إجبارياً مثل القطن الذى أصبح تسويقه إجبارياً بالفعل منذ عام ١٩٦١، عندما تم تأميم تجارة القطن وأصبحت الدولة هى المشترى الوحيد له. وقد فرض ذلك على الفلاحين تسليم كل إنتاجهم من القطن. وإذا كانت الأسعار التى كانت الدولة تدفعها مقابل هذا المحصول، كانت تعد مجزية ومربحة للفلاحين فى البداية فإنها رغم تزايدها المستمر لم تعد مجزية ولا مربحة مقارنة بالعائد والأرباح التى تدرها زراعة المحاصيل البديلة. ولم يكن لدى الفلاحين الحرية فى زراعة القطن أو عدم زراعته

حيث إن الدورة الزراعية التى كان على الفلاحين الالتزام بها وإلا تعرضوا لغرامات كبيرة، كانت تحدد المساحات التى تزرع سنوياً بالقطن .

وقد ارتبط التسويق الإجبارى بسياسة حكومية للتسعير يتم خلالها تحديد ثلاثة أسعار للسلعة الزراعية محل التسويق، وهى سعر المنتج الذى تدفعه الحكومة للفلاح مقابل كل وحدة يسلمها لها من السلعة، وسعر المستهلك المحلى الذى يدفعه المستهلك للحكومة، وسعر التصدير الذى تحصل الدولة عليه من المستورد الأجنبى .

ح - التسويق التعاونى :

وبالنسبة لمحصول القطن فإنه يعد أهم الحاصلات الزراعية المشمولة بنظام التسويق التعاونى. وقد قامت سلطة يوليو بتطبيق نظام التسويق التعاونى على عدة مراحل: الأولى وتضمنت قيام الجمعيات بتجميع القطن الزهر ثم بيعه مباشرة دون وساطة من تجار وسماسرة القطن المحليين فى كل قرية. وفى المرحلة الثانية، قامت الجمعيات التعاونية بشراء القطن الزهر من الفلاحين مباشرة وتولت عملية نقله للمحالج. أما المرحلة الثالثة فقد تضمنت قيام الجمعيات التعاونية ببيع القطن الزهر إلى شركات التصدير ، أما المرحلة الرابعة فقد تمثلت فى قيام محافظة المنوفية بحلج أقطانها بمعرفتها ثم قامت ببيع الأقطان الشعر إلى لجنة القطن المصرية التى تقوم ببيعه بعد ذلك إلى شركات التصدير ، وكذلك باعت المحافظة البذرة لمعاصر الزيوت.(٢٢)

وقد بدأ نظام التسويق التعاونى فى مصر محدوداً بحدود الجمعيات التعاونية التى نشأت على الأرض التى وزعت طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢، ثم أخذ فى التطور مع امتداد النظام التعاونى وبسطه لمظلته على الريف المصرى، ولم يأت عام ١٩٥٦ حتى كان كل محصول القطن فى مصر يسوق تعاونياً.(٢٣)

كذلك بدأ التسويق التعاونى لمحاصيل القطن والأرز والبصل والفول السودانى والبطاطس وبذلك أصبح التسويق التعاونى يغطى حاصلات التصدير الرئيسية فى مصر .

وقد ارتبط التسويق التعاونى بدوره بسياسة حكومية للتسعير تم خلالها تحديد أسعار للشراء من المنتجين ثم تحديد أسعار أخرى للتصدير وللبيع للمستهلكين المحليين بما كان له أيضاً تأثير على هيكل المزروعات فى مصر وتطور شروط تبادل المحاصيل المختلفة.

وقد كانت الأهداف التي حددتها الدولة كأساس لتطبيق نظام التسويق التعاونى، هى إزاحة طبقة الوسطاء من مختلف مراحل التسويق، وحماية الفلاحين من استغلال

هؤلاء الوسطاء ومن التذبذب الذى كانت تتعرض له أسعار محاصليهم من جراء مضاربة الوسطاء عليها.

وبالرغم من أن التسويق التعاونى نجح بالفعل فى إزاحة الوسطاء من مختلف مراحل التسويق، إلا أن تحديد أسعار المحاصيل الزراعية المشمولة بنظام التسويق التعاونى تم فى النهاية بصورة تحكمية من قبل الدولة التي شكلت التاجر والوسيط الوحيد المتحكم فى تحديد أسعار المنتجين للحاصلات الزراعية المشمولة بالتسويق التعاونى.

المهم هنا هو أن الدولة عبر نظام التسويق التعاونى ضمنت الإمداد الضرورى للحضر من بعض السلع الغذائية التى ينتجها الريف وشكلت عملية التسويق آلية لتعبئة الفائض من الريف للحضر والصناعة.

كما تمكنت الدولة من خلال التسويق التعاونى لتلك المحاصيل، من تصدير جانب منها خاصة أن مصر كانت مصدراً كبيراً لها من قبل وبذلك تم عبر التسويق التعاونى ضمان الوفاء بطلبات الاستيراد الخارجية من هذه السلع وضمان مصدر هام للنقد الأجنبى الذى تحتاجه الدولة .

كما شكل التسويق التعاونى آلية من آليات سيطرة الدولية مباشرة على قطاع الزراعة، حيث أصبحت التاجر الوحيد للمحاصيل الزراعية الرئيسية التى يطرحها الفلاحون للبيع. وبصورة أخرى حلت الدولة عبر التسويق التعاونى كسلطة خارجية على الفلاحين محل السيطرة القديمة للتجار والوسطاء على الريف والفلاحين، وأصبحت هناك علاقات سيطرة راسخة من الدولة على المجتمع الريفى بدلاً من التفاعل السابق بين المنتجين والتجار من القطاع الخاص، والذي كان يفضي في الحقيقة لاستنزاف الفلاحين، لصالح الوسطاء بشكل أكثر حدة من أي "استغلال" حكومي يمكن أن يكونوا قد تعرضوا له.

كما تمكنت الدولة من خلال التسويق التعاونى، من ضبط عمليات تحويل الدخل الداخلية فى مصر من الزراعة إلى الصناعة، ومن الزراعة إلى مالية الدولة عبر الفائض الذى كان يحققه التسويق التعاونى لمحاصيل التصدير.

ط - سياسات تسعير الحاصلات الزراعية :

أدت سياسات تسعير الحاصلات الزراعية التى كانت الدولة تفرض تسليمها إجبارياً أو تلك التى كانت تسوق تعاونياً، إلى التأثير بشكل كبير على التركيب المحصولي فى مصر، وعلى تحويل الدخل من الريف للحضر ومن الريف لتمويل مالية الدولة، وتضمنت بمعنى ما ضريبة مستترة على الفلاحين، أو آليه لنزح الفائض من الريف

عبر تحديد أسعار منخفضة للحاصلات المسوقة تعاونياً تدفعها الحكومة للمنتج، وأسعار أعلى تصدر بها الحكومة تلك الحاصلات، وأسعار أعلى أو أقل تبيع بها الحكومة تلك المحاصيل للمستهلك المحلى .

وقد بلغ الدخل الضائع على الفلاحين من جراء التسليم الإجبارى لجانب من محصول الأرز فى سنوات ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠ على الترتيب نحو ٣٥,١ مليون جنيه، ٣٠,١ مليون جنيه، ٢٥,٥ مليون جنيه مماثل نحو ٤٩,١%، ٣٩,٨%، ٣٩,٩% من إجمالى العائد من محصول الأرز في السنوات الثلاث المذكورة على الترتيب. وقد بلغ العائد من تصدير الأرز فى السنوات الثلاث ١٢,١، ١٨,٧، ١٩.٧ مليون جنيه على الترتيب (٢٤).

أما بالنسبة للقطن فقد كانت هناك ثلاثة أسعار مختلفة له: أولها سعر المنتج وثانيها سعر البيع للمحالج وثالثها سعر التصدير. وقد بلغت الأرباح الحكومية من تصدير القطن فى أعوام ٦٥/٦٤، ٦٦/٦٥، ٦٧/٦٦، ٦٨/٦٧، ٦٩/٦٨، ٧٠/٦٦، ٧١/٧٠ على الترتيب، نحو ١٦,٤، ٤٢,٥، ٢٩,٠، ١٦,٦، ١٧,٦، ٤٧، ٤٧,٤ مليون جنيه، وهذه الأرباح هى بمثابة الفارق بين السعر الذى اشترت الحكومة القطن به من الفلاحين، وبين السعر الذى صدرته به للعالم الخارجى .

كذلك بلغت الأرباح الحكومية من بيع القطن للمغازل فى أعوام ٦٥/٦٤، ٦٦/٦٠، ٦٧/٦٦، ٦٨/٦٧ على الترتيب نحو ٢,٧، ٣، ٣,٤، ٠,٣ مليون جنيه. وفى الأعوام ٦٦/٦٨، ٧٠/٦٩، ٧١/٧٠، على الترتيب تحملت الدولة خسائر بلغت ١,٦، ١,٩، ٢,٣ مليون جنيه نتيجة بيعها القطن للمغازل بأسعار تقل عن أسعار الشراء من الفلاحين فى إطار الدعم الذى تقدمه الدولة لصناعة الغزل لرفع مستوى التصنيع المحلى للقطن أى زيادة حجم صناعة غزل ونسيج القطن .

وبناء على ما سبق فإن الأرباح الحكومية الصافية من جراء سياستها السعرية بالنسبة لمحصول القطن بلغت ١٩,١، ٤٥,٤، ١٦,٩، ١٦,١، ٤٥,١، ٤٥,١ مليون جنيه فى أعوام ٦٥/٦٤، ٦٦/٦٥، ٦٧/٦٦، ٦٨/٦٧، ٦٩/٦٨، ٧٠/٦٦، ١٩٧١/٧٠ على الترتيب .

ى - السياسات السعرية والتركيب المحصولي :

من المنطقى أن يتعرض التركيب المحصولي فى الريف للتغيير تبعاً لتطور الشروط التبادلية بين الحاصلات الزارعية المختلفة، أو بمعنى آخر تبعاً لتطور العوائد التى يحصل عليها الفلاح من المحاصيل المختلفة .

وبالرغم من وجود دورة زراعية في العهد الناصري، تحد من قدرة الفلاحين على زارعة المحاصيل المختلفة وفقاً لميزاتها النسبية، إلا أن اقتصار الدورة الزارعية على محصول واحد كل عامين، بمعنى أنه إذا زرع القطن فى قطعة أرض لا يزرع فى العالم التالى ولا تكون الأرض خاضعة للدورة الزراعية خلاله، قد أتاح أمام الفلاحين، درجة من حرية اختيار المحاصيل الأخرى التى يزرع بها أرضه. كذلك فإن زراعة بساتين الفاكهة كانت تتيح الخروج نهائياً من إطار الدورة الزراعية .

ونظراً لأن تدخل الدولة فى قطاع الزارعة عبر التسويق التعاونى والتسليم الإجبارى قد ارتبط بسياسات سعرية أثرت على شروط التبادل بين المحاصيل المختلفة وعلى العائد المقارن أو النسبى لهذه المحاصيل، فإن ذلك قد شكل عاملاً مهماً فى إحداث بعض التحولات فى التركيب المحصولي في الزراعة المصرية، وفى خلق رغبة كامنة لدى الفلاحين فى الخروج من الدورة الزراعية، لا يحول دونها سوى سيطرة الدولة على الموقف وعلى الزارعة وقدرتها على منع تلك التحولات .

وقد جاء التحول أو الرغبة فى التحول عن المحاصيل الخاضعة للتسويق الإجبارى أو التعاونى والسياسة السعرية المرتبطة بهما نتاج تدهور شروط تبادل تلك الحاصلات مع الحاصلات البديلة لها والتى يمكن زراعتها فى نفس الوقت مع الحصول على عائد أعلى من العائد الذى يحصل عليه الفلاحون من زراعة المحاصيل الخاضعة للسياسات السعرية الحكومية تبعاً لنظام التسويق التعاونى والتسليم الإجبارى .

وعلى سبيل المثال لم ترتفع أسعار القطن خلال الفترة من عام ٦٥/٦٤ إلى عام ١٩٧٠/٦٩ سوى بنسبه ٩,٨% فى حين ارتفعت أسعار تصدير القطن خلال نفس الفترة بنحو ٣١,٨%.

وقد أدى ذلك الثبات النسبى للأسعار التى تدفع لمنتجى القطن مقارنة بأسعار تصديره وبتطور أسعار المحاصيل الأخرى وبحركة الأسعار عموماً .. أدى ذلك إلى وجود رغبة كامنة لدى الفلاحين فى عدم زارعة القطن. ولم يكن يحد من تحول هذه الرغبة إلى واقع سوى الغرامات التى فرضتها الدولة على من يتهرب من زراعة القطن عندما تفرض عليه الدورة الزراعية ذلك.

ويتضح الفارق بين العائد من زراعة القطن والغلال والأرز وقصب السكر والسلع الأخرى من الجدول ٤، والمؤكد أيضاً أن العائد من زراعة الخضروات كان بدوره أعلى من العائد من زراعة الغلال والقطن والأرز وقصب السكر.

وترتيبا على الفروق في العوائد من المحاصيل الزراعية المختلفة، فقد انخفضت المساحة المزروعة قمحاً فى مصر من ١,٤٠٢ مليون فدان عام ١٩٥٢ إلى ١,٢٤٦ مليون فدان عام ١٩٦٩ بنسبه إنخفاض قدرها ١١,١% على الرغم من أن إجمالى

المساحة المحصولية فى مصر زادت خلال تلك الفترة زيادة كبيرة من حوالى ٩,٣ مليون فدان إلى نحو ١٠,٥ مليون فدان أى بزيادة نسبتها ١٢,٩%. كذلك انخفضت المساحة المزروعة بالشعير من ١٣٦ ألف فدان عام ١٩٥٢ إلى ١٠٣ الف فدان عام ١٩٦٩ بإنخفاض نسبته حوالى ٢٤,٣%. أما القطن فقد إنخفضت المساحات المزروعة به من ١,٩٦٧ مليون فدان عام ١٩٥٢ إلى ١,٦٢١ مليون فدان عام ١٩٦٩ بنسبه إنخفاض قدرها ١٧,٦%. وقد انخفضت المساحة المزروعة بالذرة الشامية من ١.٧٠٤ مليون فدان عام ١٩٥٢ لى ١,٤٨٤ مليون فدان عام ١٩٦١ بنسبة انخفاض بلغت نحو ١٢,٩%، فى حين زادت المساحة المزروعة بالذرة الرفيعة من ٤٣٣ ألف فدان عام ١٩٥٢ إلى ٤٧٤ الف فدان عام ١٩٦٩ بنسبة زيادة قدرها ٩,٥% وهذا يعنى أن المساحة الإجمالية المزروعة بالذرة – شامية ورفيعة – انخفضت من ٢,١٣٧ مليون فدان عام ١٥٢ إلى ١,٩٥٨ مليون فدان عام ١٩٦٩ بنسبة انخفاض قدرها ٨,٤%.(٢٦)

ومقابل هذه المحاصيل التى انخفضت المساحات المزروعة بها، سجلت المساحات المرزوعة بالأرز ارتفاعاً كبيرا، حيث زادت المساحات المزروعة من ٣٧٤ الف فدان عام ١٩٥٢ إلى ١,١٩٢ مليون فدان عام ١٩٦٩ بنسبة زيادة قدرها ٢١٨,٧%.(٢٧)

ويعود ذلك إلى أن الأرز بالرغم من كونه أحد المحاصيل التى يجبر الفلاحون على تسليم جانب منها للحكومية إلا أن عائده المقارن مع المحاصيل الأخرى مثل الغلال يظل مرتفعاً جداً، كما أن مدة بقائه فى الأرض أقل من القطن وبالتالى فإن العائد الذى يدره يكون عن فترة بقاء أقل فى الأرض، وهو ما يضيف ميزة جديدة لزراعته. كذلك فإن بدء الانتفاع بالمياه التى وفرها السد العالى، مكن الفلاحين من زراعته في الأرض صيفاً وساهم فى زيادة إنتاجيته عن ذى قبل مما شجع الفلاحين عل زيادة المساحة المزروعة به .

كذلك ارتفعت المساحات المزروعة بالبصل من ٢٦ ألف فدان عام ١٩٥٢ إلى ٥٦ ألف فدان عام ١٩٦٩ بنسبه زيادة قدرها ١١٥,٤%، وكان البصل والأرز هما المحصولان الوحيدان من المحاصيل التى خضعت للتسليم الإجبارى أو التسويق التعاونى ولم تنخفض المساحات المزروعة منهما بل على العكس زادت. أما المساحات المزروعة بالبرسيم فقد زادت من ٢,٢٠ مليون فدان عام ١٩٥٢ إلى حوالى ٢,٧٣ مليون فدان عام ١٩٦٩ بزيادة نسبتها ٢٣,٨%. كذلك إزدادت المساحة المزروعة بالفاكهة بصورة كبيرة من ٩٤ ألف فدان عام ١٩٥٢ إلى ٢٦٤ ألف فدان عام ١٩٦٩ تشمل ٢٣٢ ألف فدان فاكهة بالدلتا والصعيد وحوالى ٣٢ ألف فدان مزروعة بالفواكه بالأراضى الصحرواية والواحات وهذا يعنى أن المساحة المزروعة بالفاكهة تزيد عام ١٩٦٩ بنسبة ١٨٠,٩% عن المساحات التى كانت تحتلها زراعات الفواكه عام ١٩٥٢. وبذلك أصبحت بساتين الفاكهة تشكل نحو ٢,٥% من المساحة المحصولية فى

مصر عام ١٩٦٩ بعد أن كانت تشكل ١% فقط من المساحة المحصولية فى مصر عام ١٩٥٢. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الفواكه هى محصول دائم التواجد فى الأرض طوال فترة إثمارها، فإن الأفضل هو نسبتها لمساحة الأرض الزراعية فى مصر وليس للمساحة المحصولية. وقد بلغت نسبه مساحة بساتين الفاكهة فى مصر إلى الأراضى الزراعية نحو ١,٦% عام ١٩٥٢ ارتفعت إلى حوالى ٤,٥% من تلك المساحة عام ١٩٦٩. أما المساحات المنزوعة بالخضروات فقد زادت إلى ٢٥٢ ألف فدان فى عام ١٩٦٩ تشكل نحو ٦,٨% من المساحة المحصولية فى مصر فى العام المذكور بعد أن كانت لا تمثل سوى ٢,٧% من تلك المساحة عام ١٩٥٢. (٢٨)

وهكذا أدت السياسات السعرية التى انتهجتها الدولة ونفذتها خلال نظام التسويق التعاونى والتسليم الإجبارى، إلى تغيير التركيب المحصولى لصالح زراعات الفواكه والخضروات والأرز والبصل والبرسيم على حساب المساحات المزروعة بالقمح والذرة والقطن، توافقاً مع انخفاض العائد المقارن للمحاصيل الثلاثة الأخيرة مع غالبية المحاصيل الأخرى. وقد ساهم ذلك فى انخفاض مستوى الاكتفاء الذاتى المصرى من القمح خاصة مع التزايد السكانى الذى شهدته مصر فى تلك الفترة.

ك - الاستثمارات الحكومية فى قطاع الزراعة وأثرها :

لم تلعب الدولة فى مصر فى أى فترة من فترات تاريخها الحديث وحتى القديم، دور الدولة الحارسة التى سادت فى العديد من دول أوروبا فى عصر الحرية الاقتصادية عندما كانت تكتفى بالقيام بمهام الدفاع والأمن وضمان التزام الأفراد بالقانون وبتعاقداتهم، إلى جانب القيام ببعض المشروعات من بناء الطرق والجسور وغيرها من مشروعات البنية الأساسية فى حدود ضيقة، مما جعل الاقتصاديين الكلاسيك يسمونها الدولة الحارسة أى الدولة التى تقوم بمهام الحراسة للمجتمع من أى اعتداء خارجى – الدفاع – ومن أى اضطرابات أو جرائم داخلية – الأمن – دون أن تتدخل فى النشاط الاقتصادى .

وفى مصر لم تلعب الدولة دور الدولة الحارسة قط، وإنما كانت دائماً دولة متدخلة سواء بالإشراف والسيطرة والتحكم فى نشاطات القطاع الخاص أو المساهمة المباشرة فى الاستثمارات الاقتصادية والإنتاج والتسويق .. الخ، وهذا التدخل يعود إلى طبيعة النظام الاجتماعى فى مصر والفئات والطبقات المسيطرة فيه وعلاقتها بالدولة، وإلى طبيعة مؤسسات الدولة نفسها التى تختلف فى طبيعتها ودورها عن طبيعة دور الدولة فى أوروبا الغربية بالذات، حيث لم تكن الدولة أداة تحكم من خلالها الطبقات المالكة وإنما كانت فى غالبية تاريخ مصر الحديث تتشكل من الفئة المسيطرة من بين المالكين أو من فئة تملك السيطرة الحاسمة على المالكين.

المهم أنه انطلاقاً من قاعدة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى فى مصر فإنها قامت بتنفيذ استثمارات كبيرة فى قطاع الزراعة سواء فى استصلاح الأراضى أو فى مجال شق الترع والقنوات وصيانتها أو فى مجال مشروعات البنية الأساسية الكبرى مثل بناء القناطر و بناء السد العالى .

وقد كان لاستثمارات الدولة فى قطاع الزارعة آثار كبيرة على الزراعة المصرية وبشكل خاص أثر مشروع السد العالى بشكل هائل وإيجابى على الزراعة المصرية .

وقد بلغت الاستثمارات التى نفذتها الدولة الناصرية فى مجال الزراعة المصرية خلال الخطة الخمسية الأولى ٥٩و١٩٦٠ – ١٩٦٥/٦٤ حوالى ١١٨ مليون جنيه بنسبة ٧,٧٠% من إجمالى استثمارات الخطة الخمسية الأولى، وإذا ما أضيف إليها الاستثمارات المنفذة فى الرى والصرف والسد العالى فإن مجموع الاستثمارات التى نفذتها الدولة فى المشروعات الزراعية متضمنة مشروعات الرى والسد العالى، بلغت نحو ٣٥٤ مليون جنيه بنسبة ٢٣,٤% من إجمالى الاستثمارات المنفذة فى الخطة الخمسية المذكورة [٢٩]. وقد كان لهذه الاستثمارات آثار إيجابية كبيرة على قطاع الزراعة.

*** استصلاح الأراضى :**

بلغت الأراضى التى تم استصلاحها خلال الفترة من ١٩٥٢- ١٩٧١/٧٠ حوالى ٩١٢ ألف فدان [٣٠]، وقد بلغ استصلاح الأراضى ذروته خلال سنوات الخطة الخمسية ١٩٦٠/٥٩ – ١٩٦٥/٦٤ حيث تم استصلاح نحو ٥٣٦ ألف فدان وإن كانت لم تستزرع كلها دائما حيث دخل منها مرحلة الاستزراع نحو ١٤٧ ألف فدان [٣١].

ولاشك أن إضافة هذه المساحة المستصلحة شكلت إضافة للأصول المنتجة فى الريف المصرى.

*** الرى والصرف :**

ساهمت الاستثمارات المنفذة فى الرى والصرف فى صيانة التربة وتحسين خصائصها وزيادة قدرتها الإنتاجية مما كان له أثر طيب على رفع مستوى إنتاجية الأراضى .

أما مشروع السد العالى الذى يعتبر أهم المشروعات التى أقامتها مصر فى تاريخها الحديث فإن آثاره كانت كبيرة جداً على قطاع الزراعة وهو بالفعل أهم إنجازات العهد الناصرى، بل أنه اختير كأعظم مشروع بنية أساسية فى القرن العشرين، وبالتالى فى التاريخ بأسره، وسوف نفرد له فصلاً مستقلاً هو الفصل الثانى من هذا الكتاب، ورغم أن بناءه لم يكن قد اكتمل بعد خلال الستينات إلا أن آثاره الإيجابية على الزراعة

المصرية بدأت فى التحقق منذ منتصف الستينات حيث وقى السد العالى، مصر من أخطار الفيضانات والجفاف كما مكنها من تحويل رى الحياض لرى دائم مما أدى لزيادة المساحة المحصولية بما يقارب المليون فدان، كما مكن السد العالى مصر من التوسع فى زراعة الأرز الذى يحتاج لمياه كثيرة لم يكن من المتيسر لمصر الحصول عليها قبل إنشاء السد العالى، كما أدى بدء السد العالى فى حجز وتوفير المياه وتنظيم استخدامها إلى إتاحة الفرصة للفلاحين المصريين لزراعة المحاصيل المختلفة فى المواعيد الأفضل لزراعتها مما ساهم فى زيادة إنتاجتها.

ورغم أن السد العالى نتج عنه بعض الآثار السلبية على قطاع الزراعة مثل حرمان التربة المصرية من الطمى الذى كان يجدد خصوبتها، وزيادة فى النحر فى الجسور وزيادة تنامى النباتات المائية التى تسد المجارى المائية وتستهلك كميات من المياه وتحتاج إلى نفقات لإزالتها وغيرها .. بالرغم من هذه الآثار السلبية إلا أنها فى مجموعها لا تقارن بأثر إيجابى واحد من الآثار الإيجابية الهائلة التى أفرزها السد العالى على الزراعة المصرية أو بمعنى أدق بدأ فى إفرازها فى تلك الفترة .

ل - السياسات العامة للدولة وآثارها على قطاع الزراعة:

مارست بعض السياسات العامة للدولة تأثيرات كبيرة على قطاع الزراعة فى مصر. وتأتى سياسة الدعم على رأس السياسات العامة التى أثرت على قطاع الزراعة، وتحديداً على التركيب المحصولى وعلى مستوى استخدام المخصبات والمبيدات الكيماوية بما لذلك من تأثير على إنتاجية الأرض والفلاح .

فقد أدت سياسات دعم الخبز ودقيق القمح فى مصر إلى إتاحة الفرصة للمستهلكين للحصول على دقيق القمح وخبزه بأسعار منخفضة تقل عن أسعار التكلفة مما ساهم فى تسييد أسعار سوقية منخفضة للقمح ودقيقة مما أدى إلى أن يكون القمح أحد أقل المحاصيل من ناحية العائد الذى يدره على الفلاحين. وقد أدى ذلك إلى انخفاض تدريجى للمساحة المزروعة به، أى إلى تغيير التركيب المحصولي فى غير صالح الحبوب المدعومة عموماً، وأدى من ناحية أخرى إلى تسييد نمط استهلاك حل فيه القمح وخبزه محل الذرة بما رفع الحاجة من القمح بدرجة كبيرة. كذلك أدى دعم القمح وخبزه إلى تزايد الاعتماد فى الحصول على خبز القمح ودقيقة من الخبز والدقيق المدعوم من الدولة والذى يستورد جانباً كبيراً منه من الخارج مما ساهم فى تكريس التبعية للخارج فى مجال القمح الذى يعد أهم السلع الغذائية الإستراتيجية.

ونعتقد أنه كان من الأفضل للدولة فى مصر إذا كانت تريد دعم القمح ودقيقة كنوع من التحويلات للفقراء من ميزانية الدولة حتى يتيسر لهم الحصول عليه، أن تقدم دعما نقديا مباشرا للذين يستحقونه من أصحاب الدخول المحدودة، وذلك حتى يتحدد سعر

القمح بناء على قيمته السوقية الحقيقية حتى يحافظ العائد منه على مستوى متقارب أو مرتفع قياساً لعائد الفلاحين من زراعة المحاصيل الأخرى، بما يخلق حافزاً للفلاحين لزراعته بل وزيادة المساحة المزروعة منه بما يدعم الاكتفاء الذاتى من هذه السلعة الإستراتيجية. وكذلك فإن الدعم النقدى المباشر لأصحاب الدخول المحدودة يوفر ظروفاً أكثر ضماناً لوصول الدعم إلى مستحقيه، أما الدعم السلعى فإنه لا يصل بالضرورة لمحدودى الدخل وإنما يصل إلى مستهلكى السلع المدعومة أياً كان مستوى دخلهم.

أما دعم الدولة الناصرية للمخصبات والمبيدات فقد أدى إلى توسع الفلاحين فى استخدامها وكان له أثر طيب على إنتاجية الأرض والفلاح فى مصر في العهد الناصري لأن الاستخدام كان في الحدود الآمنة وكان تحت رقابة الدولة التي كانت تراعي الاعتبارات الصحية بشكل صارم.

وعلى سبيل المثال ارتفعت انتاجية الفدان من القطن فى مصر من ٤,١٩ قنطار مترى من القطن الزهر، (٤,٥٣ قنطار مترى من القطن الشعر) [٣٢] للفدان عام ١٩٥٢ إلى ٥ قناطير مترية للفدان عام ١٩٦٦/٦٥ ارتفعت إلى ٦,٧ قنطار مترى للفدان عام ٧٠/٦٩ وانخفضت فى العام التالى إلى ٦,٣ قنطار مترى للفدان [٣٣]. أى أن إنتاجية الفدان من القطن ارتفعت بين عامى ١٩٥٢، ١٩٧١/٧٠ بنحو ٥٠,٤% وهى نسبة عالية جداً وتعد مؤشراً لارتفاع مستوى إنتاجية الأرض من غالبية المحاصيل فى مصر وبالذات من الذرة والأرز ومن كل المحاصيل تقريبا.

ويعود جانب من ارتفاع انتاجية الأرض إلى زيادة استخدام المخصبات لزيادة القدرة الإنتاجية للأراض وزيادة استخدام المبيدات لمواجهة الآفات الضارة التى تفتك بالزرع، تلك الزيادة فى الاستخدام التى كانت ضمن الحدود الآمنة صحياً طوال الخمسينيات والستينيات، كانت نتيجة مباشرة لسياسة دعم المخصبات والمبيدات التى اتبعتها الدولة الناصرية.

م - تدخلات أخرى للدولة فى قطاع الزراعة :-

قامت الدولة فى مصر فى الفترة من ٥٢-١٩٧٠ بالعمل مباشرة على تحسين التربة والبذور التى تزرع والسلالات التى يتم تربيتها والرعاية الطبية للماشية والمتابعة المباشرة لمقاومة الآفات. وحاولت الدولة، عبر الجمعيات التعاونية أن تعمم بعض نتائج النشاط المعرفى على الفلاحين كى يتم زراعة المحاصيل وحصادها فى الأوقات المناسبة وكى تتم رعايتها بالرى والمخصبات فى الأوقات وبالكميات المناسبة. وقد ساهم كل ذلك فى زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية في مصر. وكانت المحاصيل التى يتم توزيع بذورها من الجمعيات التعاونية، هى المحاصيل التى حاولت الدولة بصفة خاصة تحسين بذورها عبر معامل أبحاث وزارة الزراعة وبخاصة محصول القطن.

أما تحسين السلالات التى تتم تربيتها، فإنه تم فى إطار محدود نظراً لاستمرار السلالات التقليدية فى تشكيل الغالبية الساحقة لدى مربى الماشية فى مصر، وهو ما يعود لمستوى الدخل المتدنى لدى صغار الفلاحين فى مصر وعجزهم عن شراء السلالات البديلة لمواشيهم. أما الرعاية البيطرية المجانية تقريباً التى قدمتها الدولة الناصرية للثروة الحيوانية المصرية وبالأساس للأبقار والجاموس فقد ساهمت بصورة كبيرة فى تحسين إنتاجية هذه الثروة الحيوانية من اللحوم واللبن، كما قللت إلى حد بعيد من مخاطر الأوبئة والموت الجماعى .

ثانيا- ملامح مركزة للنموذج الناصري في الزراعة:

بالرغم من أن أفضل قراءة لأى نتائج هى فى سياق التوصل إليها، إلا أنه لا ضير من القول بصورة مركزة أن تدخل الدولة فى مصر فى قطاع الزراعة في العهد الناصري، قد استهدف إعادة صياغة علاقات الإنتاج فى الريف لتوجيه ضربه لكبار الملاك والإقطاعيين لصالح المستأجرين ولصالح توسيع قاعدة صغار ملاك الأرض فى مصر دون المساس بالرأسمالية الزراعية، ودون مساس جدي بعلاقات الإنتاج التى كانت تربط ملاك الأرض الصغار والكبار من جهة والعمال الزراعيين الأجراء من جهة أخرى.

كذلك استهدف تدخل الدولة فى الزراعة، تحقيق تطوير شامل لذلك القطاع بضمان الموارد الأساسية اللازمة للزراعة وأهمها المياه التى قامت الدولة من أجل تأمينها للزراعة، بتنفيذ أهم مشروعات البنية الأساسية فى مصر والعالم وهو سد مصر العالى الذى أمن مصر وقطاع الزراعة من مخاطر الجفاف ومخاطر الفيضانات المدمرة، وأمن لها زيادة المساحة المحصولية واستصلاح واستزراع نحو ١,٢ مليون فدان. كما نفذت الدولة مشروعات أخرى للرى والصرف ساهمت فى زيادة إنتاجية الأرض .

كذلك ساهمت الدولة عبر تدخلها فى قطاع الزراعة فى زيادة إنتاجية الأرض سواء كان ذلك من خلال دعم المخصبات والمبيدات لتوسيع نطاق استخدامها، أو عبر تحسين البذور المستخدمة فى الزراعة وسلالات الماشية التى يربيها الفلاحون، أو من خلال الإرشاد الزراعى. وإن كان من الضرورى الإشارة إلى أن بعض السياسات العامة للدولة قد ساهمت فى تخفيض مستوى الاكتفاء الذاتى من الحبوب وأدت إلى تزايد الاعتماد الغذائى على العالم الخارجى.

كما تمكنت الدولة في العهد الناصري، من خلال تدخلها الكبير في قطاع الزراعة، مما حقق نقلة تقدمية هائلة لهذا القطاع بالذات، مع إقرار مجانية التعليم ومد الخدمات الأساسية للريف من مياه نقية وكهرباء وخدمات صحية... تمكنت من إحلال نفسها

كسلطة خارجية على الفلاحين محل السلطات الخارجية الأهلية والتى كانت تتمثل فى كبار الملاك والإقطاع وتجار مستلزمات الإنتاج وتجار المحاصيل الزارعية، ولتحقيق ذلك الهدف ارتكزت الدولة على الجمعيات التعاونية كتنظيم، لتحقيق السيطرة على سياسات التسويق التعاونى والتسليم الإجبارى والإقراض .. إلخ تلك الآليات.

كذلك استهدف تدخل الدولة فى قطاع الزارعة، تنظيم عملية استحلاب الريف لصالح مالية الدولة ولصالح الصناعة ولصالح توفير السلع الغذائية بأسعار رخيصة لسكان الحضر الذين كانت أعدادهم تتزايد بصورة كبيرة تزيد عن المعدلات الطبيعية لنمو السكان نظراً للهجرة الداخلية التى شهدتها مصر من الريف إلى الحضر.

ثالثا : التراجع عن النموذج الناصري.. القانون ٩٦ لعام ١٩٩٢ والتفاعلات بشأنه :

بالرغم من أن الرئيس السابق محمد أنور السادات قد بدأ مبكرا في التخلي عن النموذج الناصري في قطاع الزراعة، إلا أن هذا التخلي استمر بشكل تدريجي ووصل ذروته بالتراجع عن الإصلاح الزراعي، في واحدة من الحالات النادرة لهذا التراجع في العالم بأسره. وكان هذا التراجع قد تمثل في القانون ٩٦ لعام ١٩٩٢. **وربما لم تحظ أى قضية اقتصادية – اجتماعية – سياسية منذ فترة طويلة بما حظيت به قضية تطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذى يحدد العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية. والحقيقة أن هذه القضية تستحق أكثر مما حظيت به بالفعل من اهتمام لأنها مست حياة عدة ملايين من البشر منهم سبعة ملايين هم عائلات المستأجرين ونحو ثلث هذا الرقم عائلات المؤجرين، كما أن هذه القضية هى اختبار تاريخى لكيفية إدارة الدولة والمجتمع لعملية التحول الاقتصادى، ولكيفية التفاعل مع آثاره الاجتماعية – السياسية – الاقتصادية بشكل يساعد على تحقيق الاتساق الاقتصادى فى المجتمع ويحافظ فى الوقت ذاته على تماسك البناء الاجتماعى وتطوره وعلى جعل التفاعلات السياسية بين البشر فى اتجاه تطوير النظام السياسى حتى يصبح أكثر ديمقراطية وعدالة بدلاً من التمرد عليه والعمل على تخريبه.**

١- المنطق الأمنى والاستثمار السياسى

ولعل أكثر الأشياء الصادمة عند معالجة ما جرى بشأن تطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ هو سيادة المنطق الأمنى والبوليسى لدى الدولة فى معالجة رفض المستأجرين للقانون، وسيادة منطق الاستثمار السياسى لحركة الفلاحين المستأجرين بين غالبية الأحزاب السياسية المصرية المعارضة دون إطار مرجعى واضح من المبادئ التى يقوم عليها موقف غالبية هذه الأحزاب والذى يمكن أن يتم الاحتكام إليه لبلورة موقف

منسق من حقوق الملاك والمستأجرين في آن واحد. وهذا ما يدفعنا لطرح عناوين المبادئ الرئيسية التي تحكم موقفنا بشأن هذه القضية، وهذه المبادئ هي باختصار الحق والعدل والتراضي وضرورات التطور كأسس لصياغة العلاقة بين المالك والمستأجر حتى في إطار القانون الجديد، وأيضاً مبدأ التعويض عبر التحويلات المالية والاجتماعية لمعالجة آثار التغيرات الاقتصادية على بعض الفئات والشرائح الاجتماعية، خاصة أن كل دول العالم التي قامت بإجراء تغييرات كبرى على سياساتها الاقتصادية سواء بالتحول نحو الاقتصاد المخطط مركزياً القائم على القطاع العام أو بالتحول نحو اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة وعلى العرض والطلب، قد قامت بتخصيص جانب من الميزانيات العامة ومن المساعدات الخارجية لمعالجة الآثار الاجتماعية-الاقتصادية للتغييرات الكبيرة في السياسات الاقتصادية للدولة.

وبداية نشير إلى أن أهم نصوص القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ هو ذلك المتعلق بانتهاء عقود إيجار الأراضي الزراعية نقداً أو مزارعة بانتهاء السنة الزراعية ٩٦/١٩٩٧ ما لم يتفق المؤجر والمستأجر على غير ذلك، وهو ما يعني أن المستأجرين للأراضي الزراعية في مصر سيكون عليهم إخلاؤها في أكتوبر ١٩٩٧. وهذا النص المحوري في المشروع هو السبب الرئيسي للتفاعلات الاجتماعية بشأنه. وهناك نصوص أخرى أقل أهمية مثل النص المتعلق برفع القيمة الايجارية إلى ٢٢ مثل الضريبة على الأراضي بدلاً من الوضع القديم حيث كانت تلك القيمة الإيجارية سبع أمثال الضريبة على الأراضي، علماً بأن هذه الضريبة تتراوح بين ١٨، ٣١ جنيهاً على الفدان الواحد. وهذا يعني أن القيمة الإيجارية للفدان الواحد سوف تتراوح بين ٤٠٠، ٧٠٠ جنيه في العام وهو ما يزيد على ثلاثة أضعاف القيمة الإيجارية القديمة، وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن القيمة الإيجارية للفدان في الأراضي الحرة (غير المؤجرة بشكل دائم من خلال عقد) كانت تتراوح في عام ١٩٩٧ بين ٨٠٠ – ١٢٠٠ جنيه للفدان في الأراضي القديمة (الوادي والدلتا)، وتدور حول مستوى ٣٠٠ جنيهاً للفدان في الأراضي الجديدة المستصلحة والتي تمت زراعتها عدة سنوات من قبل. وقد أصبحت تتراوح في الوادي والدلتا بين ١٠٠٠، و١٥٠٠ جنيه للفدان في العام، بينما تتراوح في الأراضي المستصلحة بين ٦٠٠، و ١٠٠٠ جنيه للفدان.

٢- الدولة واعتماد المنطق الأمني لتطبيق القانون:

من البديهي أن القوانين يتم إصدارها كي تنفذ فعلياً، ولكن عندما يتعلق الأمر بقانون يؤثر على حياة ومورد رزق أكثر من سبعة ملايين مواطن من المستأجرين ونحو ثلثهم من المؤجرين فإن الأمر يستحق التعامل معه من منظور اجتماعي – سياسي قبل أن يكون من منظور اقتصادي. وكان هذا التعامل السياسي – الاجتماعي

من المفترض أن يؤثر فى صياغة القانون منذ البداية، ولكن حتى إذا كان ذلك لم يحدث وهو خطأ له ثمنه السياسى والاجتماعى، فإنه لدى اكتشاف ذلك مع اقتراب تطبيق القانون فإنه من الضرورى على الدولة أن تبتكر حلولاً للتعامل مع القضية حتى لا تتسبب فى انفجار اجتماعى – سياسى فى الريف المصرى قد تكون له عواقبه الوخيمة على المدى البعيد.

لكن الذى حدث هو أن الدولة أظهرت إصراراً صارماً على تطبيق القانون كما هو واعتمدت المنطق الأمنى فى مواجهة أى معارضة له. وقد تجسد ذلك فى بعض عمليات الاعتقال للفلاحين المستأجرين الذين شاركوا فى أعمال الاحتجاج على القانون فى محافظات الغربية (قرية العطاف مركز المحلة الكبرى)، والمنيا (مطاى وسمالوط)، بل إن بعض المستأجرين المشاركين فى الاحتجاجات سقطوا قتلى فى محافظة المنيا بعد تبادل إطلاق النيران بين قوات الأمن والمشاركين فى الاحتجاجات المعارضة للقانون كما قامت وزارة الداخلية باعتقال بعض قيادات الأحزاب المعارضة للقانون بالذات من أحزاب التجمع والناصرى والعمل وتم توجيه عدة تهم إليهم من ضمنها الإرهاب، وهو أمر يهز مصداقية الدولة لدى مقاومة أى إرهاب حقيقى، لأن ما جرى من رفض أو مقاومة للقانون يمكن توصيفه سياسياً واجتماعياً بصفات متعددة وفقاً لموقف كل طرف، لكن هذه التوصيفات لا يمكن أن يكون الإرهاب من بينها.

وكان السلوك الأمنى الرسمى بشأن معارضى القانون على درجة من الشدة لا تلائم التعامل مع مثل هذه القضية التى تمس حياة ملايين البشر ومورد رزقهم بما يتطلب التعامل مع كل التفاعلات بشأنها بدرجة عالية من التفهم.

٣- إقحام المؤسسة الدينية فى القضية:

أما المحور الثانى لسلوك الدولة بشأن تطبيق القانون فهو توظيف المؤسسات الدينية الرسمية من أجل إقناع الفلاحين المستأجرين الرافضين للقانون بقبوله باعتباره متوافقاً مع الشريعة الإسلامية. وقد أصدر شيخ الأزهر الحالى عندما كان مفتى الجمهورية فتوى بأنه لابد من تحديد وقت أو مدة معينة لإعادة الأراضى الزراعية لأن المنفعة المعقود عليها تقاس بذلك، فإذا كانت المدة معلومة كان مقدار المنفعة معلوماً. أما وزارة الأوقاف فإنها وبعد تصاعد التوترات والصدامات بين الفلاحين المستأجرين الرافضين للقانون وبين قوات الأمن فى بعض القرى، فقد بدأت فى تسيير قوافل دينية لتهدئة المزارعين. وكل ذلك يعد فى الحقيقة إقحاماً للدين فى قضية ذات طابع اقتصادى – اجتماعى – سياسى، يحتاج حلها بصورة إيجابية تحقق مصلحة المجتمع، إلى أكثر من المواعظ التى قد لا تجد من يسمعها عندما تتضارب مع مصلحة المستأجرين فى حماية مصدر رزقهم الرئيسى أو الوحيد. وكان الأجدر بالدولة أن تبتعد عن توظيف الدين فى

هذه القضية وإلا كانت مطالبة بايجاد تفسير ديني لكل سلوك أو إجراء سياسي أو اقتصادى أو اجتماعى تقرره، وهو أمر يدفع بالدولة والمجتمع إلى نفق مظلم هى فى غنى عن الدخول فيه.

على صعيد آخر قامت المحافظات التى يؤجر بها مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية المؤجرة والتى من المحتمل أن تشهد تفاعلات وتوترات بشأن تطبيق القانون . . قامت بتشكيل بعض اللجان من ممثلى السلطة التنفيذية للتوفيق بين ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها، وهما الطرفان المعنيان بتطبيق القانون. لكن تلك اللجان التى لا تتضمن ممثلين عن الملاك والمستأجرين والتى لا تضم القيادات الشعبية لم تكن قادرة على تحقيق تقدم فى مساعى التوفيق بين الملاك والمستأجرين خاصة أن كل صلاحياتها هى فى البحث عن وسيلة لتطبيق القانون بصيغته التي وضع عليها دون أن يكون من سلطتها تقرير أى صيغ للتعويض الحكومى أو غيره من السبل التى يمكن أن تطرح لتطبيق القانون كما هو ومعالجة آثاره بشكل يجنب الأمة مخاطر انفجار اجتماعى – اقتصادى – سياسى.

٤- القروض الحكومية المستحيلة!

بالنظر إلى أن الدولة تقدر احتمالات حدوث توترات اجتماعية – سياسية غير مرغوبة بسبب تطبيق قانون الإيجارات الزراعية الجديد، فإنها طرحت إمكانية إقراض المستأجرين لشراء الأرض، حيث يشير وزير الزراعة المصرى إلى أنه تم إصدار قرار بقيام بنك التنمية والائتمان الزراعى بتوفير قروض بفائدة ميسرة وبضمان العقار المشترى للمستأجرين الذين تتاح لهم فرص شراء الأراضى التى يستأجرونها لتمويل قيامهم بهذا الشراء على أن يقوم المستأجرون المتلقون لهذه القروض بسدادها على سبع سنوات. وهذا القرار لا يحدد ما هى نسبة الفائدة الميسرة وهل هى ٣% أم ٧%، وشتان ما بين النسبتين. وبحسبة بسيطة فإن المستأجر الذى يستأجر فداناً واحداً من الأراضى الزراعية سعره نحو ٦٥ ألف جنيه فى المتوسط سيكون عليه إذا أراد شراءه أن يقوم بسداد ٦٥ ألف جنيه وفوائدها "الميسرة" على سبع سنوات أى سيكون عليه سداد أكثر من عشرة آلاف جنيه سنوياً حتى لو كانت الفائدة ميسرة فعلاً وعند مستوى ٣% وإذا علمنا أن إيراد الفدان الذى يزرع بالمحاصيل الحقلية التقليدية فى أخصب الأراضى الزراعية فى مصر لا يزيد عائده عن خمس هذا الرقم (العشرة آلاف جنيه)، فإن الإقراض الذى تطرحه الدولة على الفلاحين المستأجرين هو إقراض مستحيل لن يمكنهم التعامل معه. فضلاً عن أن عملية الشراء ذاتها مرهونة بموافقة المالك الذى يمكنه من البداية أن يرفض البيع ليلقى بالمستأجر وعائلته إلى المجهول، خاصة فى الحالات التى تكون الأرض الزراعية المستأجرة هى مورد الرزق الوحيد لبعض المستأجرين.

٥- ازدواجية في التنفيذ:

من اللافت حقاً أن الدولة أقدمت على خطوة هى بمثابة ازدواج فى تنفيذ القانون بما يعنى أن كل الادعاءات الحكومية الخاصة بضرورة القانون لخلق الاتساق فى النظام الاقتصادى الليبرالى فى مصر هى ادعاءات ليست لها مصداقية كبيرة رغم الأهمية الفعلية لخلق حالة من الاتساق فى أى نظام اقتصادى. أما الخطوة التى أقدمت عليها الدولة فهى تراجعها عن تطبيق النص الرئيسى فى القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ أى إنهاء العلاقة الإيجارية بالنسبة للمستأجرين لأراضى الدولة التى تعود إلى وزارة الأوقاف والحكومة، بحيث إن المستأجرين لهذه الأراضى سيكون فى مقدورهم الاحتفاظ بالأراضى التى يستأجرونها شرط الالتزام برفع القيمة الإيجارية من سبع أمثال الضريبة على الأراضى إلى ٢٢ مثل لهذه الضريبة. وتبلغ مساحة أراضى الدولة المؤجرة نحو ١١٠ ألف فدان. ورغم أن هذا الرفع للقيمة الإيجارية سيقلل من عائد المستأجرين، إلا أنه سيحافظ على علاقتهم بالأرض وفرص عملهم فيها واعتمادهم عليها.

وبذلك انقسم المستأجرون فى علاقتهم بقانون الإيجارات الجديد إلى قسمين: الأول يضم من يستأجرون أراضى زراعية من الدولة. وهذا القسم لم يضطر إلى ترك أراضيه ولكنه اضطر للقبول برفع القيمة الإيجارية بما يزيد عن ثلاثة أضعاف مستواها السابق على القانون. لكن تحريك هذه القيمة الإيجارية مستقبلاً قد يكون صعباً فى ظل الالتزامات الاجتماعية للدولة بما يجعل هذا القسم أكثر اطمئناناً إلى أن القيمة الإيجارية سوف تستقر عند مستوى ٢٢ مثل الضريبة على الأراضى الزراعية لفترة طويلة. أما القسم الثانى فهو من يستأجرون أراضى زراعية من القطاع الخاص. وهؤلاء وهم الغالبية الساحقة من المستأجرين فرض عليهم أن يتركوا الأرض الزراعية التى يستأجرونها وهى مورد رزقهم الرئيسى أو الوحيد، أو قبول استئجار الأرض الزراعية بما يوازى نحو ٤٠ مثل القيمة الإيجارية وفقاً للسعر السائد لتأجير الأراضى الزراعية الحرة فى الأرض القديمة فى الوادى والدلتا عند بدء تطبيق القانون، مع العلم بأن سعر تأجير الأراضي الزراعية قد تحرك لأعلى بعد ذلك .

وهذا الانقسام بين المستأجرين فى علاقتهم بقانون الإيجارات الزراعية الجديد يضرب فكرة الاتساق فى النظام الاقتصادى كمبرر لسن القانون المذكور، كما أنه يعنى ازدواجية نتائج القانون على مستأجرين تجمعهم ظروف واحدة بشكل وضع الدولة فى موقف حرج لأنها فى النهاية تتحمل مسئولية اجتماعية إزاء من يستأجرون أراضيها أو أراضى القطاع الخاص.

٦- مواقف الأحزاب:

منذ أن تم إقرار القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وحتى منذ تقديمه ومناقشته قبل إقرارة، اتخذت غالبية أحزاب المعارضة موقفاً رافضاً للقانون بدرجات متفاوتة. وكان مركز الثقل الرئيسى فى معارضة القانون هو الحزب الناصرى باعتبار أن القانون يهدم أحد إنجازات العهد الناصرى وهو تكريس سيادة الفلاحين على الأرض التى يزرعونها حتى ولو كانت مؤجرة. وإضافة إلى الحزب الناصرى هناك حزبا التجمع والعمل اللذان رفضا القانون بدورها، هذا فضلاً عن رفض القوى الشيوعية المصرية للقانون. وبالمقابل فإن الإخوان المسلمين أعلنوا صراحة تأييدهم للقانون باعتباره يتفق مع الشريعة الإسلامية. وإذا انتقلنا من العمومية إلى التفاصيل فإن الحزب الناصرى رفض القانون وأكد على ضرورة إلغائه، انطلاقاً من أن القانون القديم رقم ١٧٨ لعام ١٩٥٢ هو أحد علامات السياسات الاقتصادية الناصرية فى مجال الزراعة.

أما حزب التجمع فإن موقفه تركز فى ضرورة إنشاء صندوق حكومى يقوم حال رغبة المالك فى بيع أرضه المؤجرة بإقراض المستأجر قيمتها ليشتريها على أن يقوم هو أو ورثته بسداد قيمة هذا القرض على أقساط طويلة الأجل وبفوائد ميسرة. وإذا نقلنا هذا الاقتراح إلى مجال الواقع فإنه وفقاً لوزير الزراعة فإن الأراضى المؤجرة تبلغ نحو ١,٢٢ مليون فدان وإذا استبعدنا الأراضى الحكومية المؤجرة البالغة مساحتها نحو ١١٠ ألف فدان فإن الأراضى المؤجرة الباقية تبلغ نحو ١,١١ مليون فدان وتبلغ قيمتها السوقية نحو ٧٢ مليار جنيه مصرى على الأقل. وبالتالى فإنه وفقاً لمقترح حزب التجمع فإن الدولة كانت مطالبة بتقديم ٧٢ مليار جنيه فوراً لتمويل شراء المستأجرين للأراضى المؤجرة وهو أمر من المستحيل أن تتحمله الميزانية العامة للدولة فى عام واحد أو حتى في خمسة أعوام، إلا إذا قامت بتحصيل ضرائب من رجال الأعمال وتقليل الإعفاءات المبالغ فيها التي تمنحها لهم، أو قامت بتدبير باب جديد لزيادة الإيرادات العامة للدولة بأي صورة أخرى.

أما موقف أحد الفصائل الشيوعية الذى عبر عنه الأستاذ نبيل الهلالى محامى مصر الأشهر، فإنه تركز فى ضرورة إلغاء القانون أو تأجيل نفاذه لمدة خمس سنوات كحد أدنى لحين صياغة حل بديل لطرد المستأجرين من الأراضى التى يستأجرونها.

أما حزب العمل فإنه بدوره رفض القانون، واتفق مع حزب التجمع على ضرورة قيام بنوك الدولة بدفع ثمن الأرض للملاك على أن تقوم بتحصيلها من خلال تقسيط مريح على الفلاحين المستأجرين. كما أن الحزب نشط فى تكوين لجان شعبية تضم ملاكاً ومستأجرين للتوفيق بين الطرفين فى إطار التعامل مع القانون.

أما بالنسبة للإخوان المسلمين فإن المتحدث باسم الجماعة مأمون الهضيبى قد أعلن تأييده التام للقانون الجديد وأكد أن القانون يتفق مع حكم الشرع وحذر من أن أى تدخل لمنع تطبيق القانون سوف يؤدى إلى رد فعل مضاد من جانب ملاك الأراضى. وأكد أن القاعدة الشرعية تقضى بأن تكون العقود بالتراضى واتفاق الطرفين وأن الإلزام استثناء فى حالة الضرورة فقط.

٧- الملاك والمستأجرون:

إذا تركنا موقف الدولة والأحزاب، فإن موقف الطرفين المباشرين المعنيين بالقضية وهما الملاك والمستأجرون ارتبط بشكل واضح بمصلحة كل طرف. فالملاك أصحاب مصلحة أصيلة فى تطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢. وقد شكل كبار الملاك القادرين على تنظيم حركتهم والذين لهم ثقل فى النخبة السياسية بشقيها الحاكم والمعارض، جماعة ضغط لعبت دوراً مهماً ضد القانون القديم من أجل إصدار قانون تحرير العلاقة من المالك والمستأجر حتى صدر القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢. وبالتالى فإنهم كما ذكرنا وقفوا وراء تطبيق هذا القانون بكل قوتهم.

وبالمقابل فإن المستأجرين الذين تشكل الأراضى التى يستأجرونها مصدر رزقهم الرئيسى أو الوحيد وقفوا ضد القانون أياً كانت الصورة التى جسدوا من خلالها موقفهم المعارض له والتى تتراوح بين الرفض السلمى لتصل إلى حد التحرك ضد رموز الدولة فى الريف وبالتحديد الجمعيات الزراعية وهو ما واجهته الدولة بعنف شديد أدى إلى سقوط قتلى وجرحى فضلاً عن مئات المعتقلين.

وفي النهاية، تكفلت الدولة بتطبيق القانون معتمدة على جهاز الأمن بشكل أساسي. وكان من الممكن للدولة أن تعفي الجهاز الأمني من كل المسئوليات والأعمال العنيفة التي صاحبت تطبيق القانون المذكور، لو كانت قد وفرت أرضا للمستأجرين في الأراضي الجديدة الجيدة والقريبة من الوادي والدلتا أو الأراضي القريبة من المدن الجديدة مثل الحزام الأخضر حول مدينة ٦ أكتوبر، بدلا من منحها لكبار رجال الأعمال أو لأصحاب النفوذ. لكن عملية الارتداد عن الإصلاح الزراعي تمت بشكل إداري بيروقراطي وألقت بمسئولية تطبيق القانون على جهاز الأمن بصورة أساسية

جدول (١)
توزيع الملكية الزراعية فى جمهورية مصر العربية
قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٣

حجم الملكيات	عدد الملاك بالآلف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ فدادين	٢٦٤٢	٢١٢٢	٩٤,٣%	٣٥,٤%
٥ فدادين -	٧٩	٥٢٦	٢,٨%	٨,٨%
١٠ فدادين -	٤٧	٦٣٨	١,٧%	١٠,٧%
٢٠ فداناً -	٢٢	٦٥٤	٠,٨%	١٠,٩%
٥٠ فداناً -	٦	٤٣٠	٠,٢%	٧,٢%
١٠٠ فدان –	٣	٤٣٧	٠,١%	٧,٣%
٢٠٠ فدان فأكثر	٢	١١٧٧	٠,١%	١٩,٧%
الجملة	٢٨٠١	٥٩٨٤	١٠٠%	١٠٠%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٨، صـ٧٨.

جدول ٢
توزيع الملكية الزراعية فى جمهورية مصر العربية
بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٦١ (١)

حجم الملكيات	عدد الملاك بالآلف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ فدادين	٢٩١٩	٣١٧٢	٩٤,١%	٥٢,١%
٥ فدادين -	٨٠	٥١٦	٢,٦%	٨,٥%
١٠ فدادين -	٦٥	٦٤٨	٢,١%	١٠,٦%
٢٠ فداناً -	٢٦	٨١٨	٠,٨%	١٣,٥%
٥٠ فداناً -	٦	٤٣٠	٠,٢%	٧,١%
١٠٠ فدان –	٥	٥٠٠	٠,٢%	٨,٢%
الجملة	٣١٠١	٦٠٨٤	١٠٠%	١٠٠%

هذا القانون يحدد الملكية للفرد بـ ١٠٠ فدان على الأكثر.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٨، صـ ٨٠.

جدول (٣)
المساحات الموزعة من أراضى الإصلاح الزراعى
وعدد الأسر المستفيدة حتى ١٩٨٧/١٢/٣١
حسب كل قانون استيلاء

القانون	المساحة بالفدان	عدد الأسر
١٧٨ لسنة ١٩٥٢	٣٨٨٨٣١	١٨٦٠٠٩
١٢٧ لسنة ١٩٦١	١١٠٥٨١	٥٦٢٦٢
١٥ لسنة ١٩٦٣	٢١٨٥٠	١٠٦٥٨
أراضى الأوقاف	١٠٥٣٢٢	٥١٤٨٤
أراضى الحراسات	٢٢٥٧٤	١١٥٥٠
٥٠ لسنة ١٩٦٩	٣٢٥٢٥	١٧٣٩٩
مصادر أخرى	٣٢٥٢٥	١٣١٠٧
الجملة	٧١٤٢٠٨	٣٤٦٤٦٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٨، صـ ٧٧ .

جدول ٤
الدخل السنوي الكلي من المحاصيل الرئيسية في الستينيات

المحصول	الدخل السنوي الكلي للفدان(بالجنيه المصري)
الغلال	٤٠
القطن	٨٠
الأرز	٨٠
قصب السكر	١٠٠
الفواكه	١٥٠
الزهور	١٠٠٠

المصدر: محمد حسنين هيكل، "المشكلة الزراعية: آفاق جديدة"، في مجلد الطريق المصري نحو الاشتراكية، القاهرة، دار المعارف، صـ ١٩٢، ١٩٣ من الطبعة الفرنسية. لكني أخذته من: د. محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري(١٩٥٢-١٩٧٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، صـ٧٧.

مراجع الفصل الأول

١- روبرت مابرو، سمير رضوان، ترجمة وتقديم وتعليق، د. صليب بطرس، التصنيع في مصر (١٩٣٩-١٩٧٣)..السياسة والأداء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١ صـ٥٩.
٢- سيد مرعى، الزراعة المصرية، القاهرة، صـ٢٧٠، ٢٧١ .
٣- المرجع السابق مباشرة، صـ٢٧٢.
٤- بيتر ورسلي، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله، مراجعة د. صلاح جواد الكاظم، العوالم الثلاثة ..الثقافة والتنمية العالمية، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٧، الطبعة الأولى، الجزء الأول، صـ٢٦٤ .
٥- المرجع السابق مباشرة، الجزء الأول صـ ١٣٩.
٦- باتريك أوبريان، تعريب وتعليق خيري حماد، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر..من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، المطبعة الثقافية، القاهرة، ١٩٧٠، صـ١٠٥.
٧- المرجع السابق مباشرة، صـ١٠٦.
٨- جمعت وحسبت من: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٨، صـ٧٧.
٩- سيد مرعي، مرجع سبق ذكره، صـ ٢٧١.
١٠- جمعت وحسبت من: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٨، صـ٧٧، ٧٩.
١١- سيد مرعي، مرجع سبق ذكره، صـ٢٦٤.
١٢- الإصلاح الزراعي والإنماء فى الشرق الأوسط، تعريب خيرى حماد، الدار القومية، القاهرة ١٩٦٣ صـ١٣، لكني أخذته من: باتريك أوبريان، تعريب وتعليق خيري حماد، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر..من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، المطبعة الثقافية، القاهرة، ١٩٧٠، صـ ١٠٤.
١٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة، الجمهورية العربية المتحدة ٥٢ ـ ١٩٦٦ ، القاهرة يونيو ١٩٦٧ صـ ٢٧.
١٤- سيد مرعي، مرجع سبق ذكره صـ١٤٦.
١٥- باتريك أوبريان، تعريب وتعليق خيري حماد، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر..من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، المطبعة الثقافية، القاهرة، ١٩٧٠، صـ ١٠٤.

١٦- د.كريمة كريم، توزيع الدخل بين الحضر والريف فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٥، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين منشور ضمن كتاب: الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مارس ١٩٧٨ صـ٧٨،٧٩.
١٧- سيد مرعى، مرجع سبق ذكره، صـ٢٧٤.
١٨- المرجع السابق ص٢٨٢ .
١٩- باتريك أوبريان، تعريب وتعليق خيري حماد، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر..من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، المطبعة الثقافية، القاهرة، ١٩٧٠، صـ ١٠٤.
٢٠- سيد مرعى، مرجع سبق ذكره، صـ٢٧٢.
٢١- باتريك أوبريان، تعريب وتعليق خيري حماد، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر..من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، المطبعة الثقافية، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٩٦.
٢٢- البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد ٣٨، العدد الرابع، صـ٣٦٨ .
٢٣- المرجع السابق مباشرة، صـ٢٧٨.
٢٤- د.كريمة كريم ، مرجع سبق ذكره، جدول ٧، صـ٨٥.
٢٥- المرجع السابق مباشرة، صـ٨٧.
٢٦- سيد مرعى، مرجع سبق ذكره، صـ١٤٦.
٢٧- المرجع السابق مباشرة.
٢٨- المرجع السابق مباشرة.
٢٩- د.جلال أحمد أمين، بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين منشور ضمن كتاب: الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مارس ١٩٧٨ صـ٤٠٧.
٣٠- جمعت وحسبت من: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٨، ص٨٢.
٣١- سيد مرعى، مرجع سبق ذكره، صـ٣٣٨.
٣٢- جمعت وحسبت من: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٨، ص٥٨.
٣٣- البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية، مجلد ٣٨، العدد الرابع، صـ ٣٩٠.



الفصل الثانى

السد العالى ..
أعظم إنجازات العهد الناصرى

بالنظر إلى السمات الخاصة لنهر النيل كنهر موسمي الإيراد ومتذبذب في إيراده من عام لآخر، فإنه كان مسرحا لمشروعات عملاقة وكبيرة ومتوسطة وصغيرة منذ أقدم العصور وحتى الآن. وقبل أن تتطرح فكرة السد العالى فى أربعينيات القرن العشرين، كانت هناك مشروعات قد أقيمت على النيل فى مصر منذ عهد محمد على وحتى قيام الانقلاب الثوري في يوليو ١٩٥٢، وكانت كلها تنصب حول مد الترع وتقوية الجسور وإنشاء القناطر لاحتجاز بعض المياه فى أوقات الفيضان، لاستخدامها في تغذية الترع والرياحات التى أمامها عندما ينتهى موسم الفيضان، وعلى رأس تلك المشروعات التي اكتملت في القرن الماضي، قناطر الدلتا التي أجريت لها دراسات عديدة قبل إنشائها ثم بدأت عملية الإنشاء في عام ١٨٤٣، وتحت ضغوط محمد علي للإسراع باستكمال المشروع حدثت بعض الأخطاء في القناطر الخاصة بفرع رشيد. واكتمل بناء القناطر عام ١٨٦١، لكن الأخطاء في إنشائها جعلتها تبدأ رحلة طويلة من عمليات العلاج لتلك الأخطاء. وكان أهم مشروع أقيم على نهر النيل هو خزان أسوان الذى بدأ تنفيذه عام ١٨٩٨ وانتهى فى عام ١٩٠٢ بسعة تخزينية قدرها مليار متر مكعب على منسوب ١٠٦ متر فوق سطح البحر، ثم تمت تعليته عام ١٩١٢ بحيث أصبحت سعته التخزينية نحو ٢,٥ مليار متر مكعب على منسوب ١١٤ مترا فوق مستوى سطح البحر، ومع تزايد حاجة مصر للمياه تمت تعلية الخزان للمرة الثانية عام ١٩٣٣ بحيث أصبحت سعته التخزينية نحو ٥ مليارات متر مكعب على منسوب ١٢١ مترا فوق مستوى سطح البحر.(١)

ومع تزايد عدد سكان مصر واحتياجاتها المائية لكافة الأغراض الزراعية والصناعية وللشرب، بدأ التفكير فى تعلية خزان أسوان للمرة الثالثة فى بداية الأربعينيات بحيث ترتفع سعته التخزينية إلى ٩ مليارات متر مكعب، لكن الفكرة استبعدت نظرا لأن العديد من الدراسات أشارت إلى أن احتجاز هذه الكمية من المياه فى خزان أسوان الصغير سيؤدى إلى تراكم الطمي مما يقلل سعة الخزان تدريجيا، ولهذا استبعدت الفكرة وتم التحول إلى مشروعات أخرى لتخزين مياه النيل.

ونتيجة لعجز أسلوب التخزين السنوى الذى ينصرف إلى تخزين المياه فى أوقات ذروة الفيضان واستخدامها فى شهور نقص المياه، عن توفير احتياجات مصر المائية والتغلب على مشكلة تقلب الإيراد السنوى للنيل .. نتيجة لهذا العجز وفى ظل التزايد الكبير للاحتياجات المائية المصرية، بدأ التفكير فى التخزين المستمر أو ما اصطلح

على تسميته بـالتخزين القرنـى ، وبدأ جدل واسع فـى مصـر حـول أنسب المشـاريع للتخزين القرنى لمياه النيل .

وكانت أهم الأفكار المطروحـة للتخزيـن القرنـى هـى تلك الخاصـة بالتخزين فـى البحيرات الاستوائية والأثيوبية وتحديدا بحيرات فيكتوريا وكيوجـا وموبوتـو (البرت) فى هضبة البحيرات الاستوائية وبحيرة تانا فى الهضبـة الأثيوبيـة . وطرحـت الأفكـار الخاصة بـالتخزين فـى تلك البحيرات بشكل جدى منذ عـام ١٩٢٠ حينمـا قـدم بيت الخبرة البريطاني " مردوخ ماكدونالد" ، مشروعا متكاملا للتخزين القرنـى لمهندسـى وزارة الأشغال المصرية . وكان المشروع يتضمن بناء قناطر عند نجع حمادى وهـى التى أقيمت عام ١٩٣٠ ، وبناء سد عند "سنار" لصالح السودان وهـو الـذى أقيم عـام ١٩٢٥ وإقامة سد عند جبل الأولياء لتخزين المياه لصالح مصـر وهـو الـذى أقيم عـام ١٩٣٧. وتضمن مشروع بيت الخبرة البريطانى المذكور عدة مشروعات أخـرى ، لـم تنفذ فعليا وهى إقامة سد على بحيرة موبوتـو (البرت) فـى أوغنـدا ، وإقامـة سـد آخـر على بحيرة تانا فى أثيوبيا . كما تضمن المشـروع بنـاء قنـاة لحمايـة ميـاه نيـل موبوتـو (البرت) الذى يطلق عليه بحر الجبل عندما يدخل السـودان ، مـن الضيـاع فـى منطقـة السدود النباتية أو المستنقعات فى جنوبى السودان والتى يضيع فيـها بالتسـرب والبخـر والنتح نحو ٥٠% من إيراد بحر الجبل، وهى القناة المعروفة بقناة المستنقعات أو قنـاة جونجلى.(٢)

والملاحظ أن المشروعات المطروح إقامتها داخل مصر والسودان هى التـى تمت إقامتها بالفعل بمبادرة من مصـر أمـا المشـروعات الواقعـة فـى أثيوبيـا وأوغنـدا فـإن مصر لم تكن متحمسة لإقامتها حيث إن المشـروعات التـى تقـع فـى أوغندا الخاضعـة للاحتلال البريطانى فى ذلك الوقت كانت ستؤدى لدى تنفيذها إلى جعل بريطانيا قادرة على التحكم فى جانب من الموارد المائية لمصر ، وهـو مـا أثـار تحفظـات شـديدة لـدى القوى الوطنية المصرية التى كانت تخوض صراعـا مـع بريطانيـا مـن أجـل اسـتقلال مصـر التام عنها . أما خزان بحيرة تانا فإنه كان من الصعب تنفيذه فى ظل عدم وجـود علاقات قوية ومستقرة بين مصر وأثيوبيا فى تلك الفترة .

وعند قيام الانقلاب الثوري عام ١٩٥٢، كانت مصر في وضـع مائي حـرج، حيث تزايدت احتياجاتـها المائيـة بشكل كبـير نتيجـة زيـادة عـدد السكان، وأصبحـت هنـاك ضرورة ماسة للقيام بمشروعات كبرى للتخزين القرني. وطرحت المفاضلة بين إقامة المشروعات في أعـالي النيـل، أو إقامـة مشـروع جبـار لحجـز ميـاه الفيضـان وتنظيـم جريان النهر في مصر من خلال إقامة سد عملاق عند أسوان. وقد أجريـت الدراسـات الفنية والاقتصادية من خلال خبراء وزارة الأشغال العامة والموارد المائيـة المصريـة ومن خلال خبراء البنك الدولي ومن خلال خبراء ألمان وأمريكيين وفرنسيين في بنـاء

السدود، وأقرت كل هذه الدراسات بالصلاحية الفنية لإقامة السد العالي عند أسوان، وأقرت أيضا بالجدوى الاقتصادية الهائلة لإقامة هذا السد وبعد جدل طويل، حسمت حكومة يوليو أمرها باختيار مشروع السد العالى الذى وقف وراءه وبكل قوة زعيم مصر الراحل جمال عبد الناصر الذى كان بالفعل الأب الشرعى للمشروع خاصة بعد أن نجح فى توظيف جماهيريته الأسطورية لتحويل قناعته بمشروع السد العالى إلى اختيار اجتماعى حقيقى بحيث أصبح السد مشروعا شعبيا تعلقت به آمال شعب مصر لمواجهة موجات الجفاف والفيضانات العنيفة والتذبذب الموسمى والتذبذب من عام لآخر فى إيراد النيل .

لكن الشعبية العارمة التى حظى بها السد العالى واستعداد الشعب المصرى لتحمل الصعاب من أجل بنائه، لم تكن كافية لتمويل بنائه الذى ذهبت التقديرات إلى أن تكلفته تبلغ نحو ٢١٠ مليون جنيه مصرى وأن تكلفة إنشاء السد ومحطته الكهرومائية ترتفع إلى إلى ٤٠٠ مليون جنيه مصري اذا أضفنا إلى إليها باقى تكاليف المشروع من رى وصرف واستصلاح وإسكان ومرافق وطرق. وإضافة إلى هذه التكاليف هناك الفائدة عليها والتعويضات عن الأراضى التى ستغمرها المياه فى مصر والسودان . وهذه التكاليف الهائلة كان من الصعب على مصر تحملها وحدها، وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى البحث عن مصادر خارجية للمساهمة فى تمويل إنشاء سد مصر العالى، وبالذات تمويل استيراد المعدات والآلات اللازمة لتنفيذه.

أولا : معركة التمويل:

وقد توجهت مصر إلى دول الغرب والبنك الدولي في البداية لكنهم بعد مماحكات طويلة رفضوا التمويل وبصورة مهينة لمصر، حتى بعد أن قبل الزعيم المصرى الراحل جمال عبد الناصر بالشروط الأمريكية فى اللحظة الأخيرة فى يوليو عام ١٩٥٦ بما فيها الشرط الذى يحدد مديونية مصر الخارجية ويقيد حريتها فى عقد قروض أخرى أثناء عملية تنفيذ السد العالى.

وكان هذا الموقف من عبد الناصر ينطوى على بعد نظر، لأنه كان يريد إبطال آخر حجة أمريكية قد تبرر بها واشنطن والبنك الدولى تخليهما عن المساهمة فى تمويل السد العالى. لكن الولايات المتحدة رفضت تمويل المشروع ونقل وزير الخارجية الأمريكى هذا الرفض إلى السفير المصرى فى الولايات المتحدة فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ بقوله :

" إن الولايات المتحدة غيرت رأيها فى موضوع السد العالى، وأنها تعتذر الآن عن المضي في أية مفاوضات تتعلق بتمويل المشروع، وأن أسبابها فى ذلك هى أن

بلدا من أفقر بلدان العالم لا يستطيع أن يتحمل تكاليف مشروع من أكبر المشروعات فيه ، ثم إن مياه النيل ليست ملكا لمصر وحدها ، وإنما هناك آخرون على مجرى النهر لهم آراء أخرى وإنه يود إخطاره بأن هذا القرار اتخذ بعد مشاورات بين الرئيس والكونجرس".

ثم أصدرت الخارجية الأمريكية فى ٢٠ يوليو ١٩٥٦ بيانا صحفيا أكدت فيه هذا الرفض وأعلنته على العالم كله . وقد جاء فى هذا البيان :

" إن الولايات المتحدة أصبحت مقتنعة بأن الحكومة المصرية ليس فى استطاعتها أن تقدم النقد المحلى اللازم لتمويل السد ، لأن تنفيذ هذا المشروع العملاق سوف يفرض على الشعب المصري تقشفا لمدة تتراوح بين ١٢ و ١٥ سنة . وإن الشعب المصري لا يستطيع أن يتحمل ذلك ، ثم إن الحكومة الأمريكية - لا ترغب في أن تتحمل مثل هذه المسئولية "(٣) .

وإزاء هذا الرفض الأمريكي للمشاركة في تمويل السد العالي بصورة تنطوي على الاستخفاف بمصر وشعبها ، لم يتأخر الرد المصري كثيرا ، إذ ألقى الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر خطابه التاريخي في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وعرض فيه قصة مشروع السد العالي وتمويله وقال :

" كان قد قدم لنا مشروع السد العالي في عام ١٩٥٢، ووضعناه موضع الدراسة وتبين أن المشروع سليم ، وأنه ينتهي بعد عشر سنوات، وواجهتنا عقبة التمويل، واتصلنا بالبنك الدولي، وطلبنا منه - ونحن المشتركين فيه - المساهمة في تمويل المشروع. لكنهم قالوا : إن هناك عقبات : الإنجليز ، وإسرائيل، فعندما تنهون خلافاتكم معهما نستطيع أن نمول المشروع ...وقالوا: ليس عندكم نظام برلماني فنطلب منكم عمل استفتاء على المشروع. وفهمنا من هذا الكلام أننا لن ننال مساعدة من البنك.. فقررنا الاعتماد على أنفسنا، وعلى الشركات الصناعية .. واتصلنا بالشركات الألمانية فقالوا: إنهم على استعداد لإعطائنا ٥ ملايين جنيه، وقالت الشركات الألمانية والإنجليزية والفرنسية أن كل شركة مستعدة لإعطائنا ٥ ملايين جنيه على أساس قرض قصير الأجل . وسافر وزير المالية إلى لندن وقابل وزير مالية إنجلترا ، فقيل له : إن الشركات الثلاثة مستعدة لرفع القرض إلى ٤٥ مليون جنيه ونكمله نحن من العملة المصرية . وعلى هذا الأساس سافر وزير المالية إلى واشنطن فقال الأميركان أنهم قرروا لمصر ٤٠ مليون دولار .. معونة . ولكنه كان كلاما على ورق . فقد رجع الإنجليز في كلامهم وقالوا خذوا القرض من البنك الدولي ، ونحن نعطيكم مليون جنيه ، والأميركان يعطوكم ٢٠ مليونا .. وقال البنك الدولي أنه مستعد لإقراضنا ٢٠٠ مليون دولار على خمس سنوات ونحن نصرف خلالها ٣٠٠ مليون دولار " .

ويضيف الزعيم الراحل في موضع آخر من خطابه " قال البنك الدولي إن هذا القرض يتوقف على الشروط الآتية :

١ – أن يطمئن البنك إلى أن العملات الأجنبية التي ستنالها مصر من المنح الأمريكية والإنجليزية لا تنقطع .

٢ – أن يتفاهم البنك مع الحكومة المصرية ويتفق معها من وقت إلى آخر حول برنامج الاستثمار .

٣ – التفاهم حول الحاجة إلى ضبط المصروفات العامة للدولة .

٤ – لا تتحمل الحكومة المصرية بأي دين خارجي ، ولا توقع أي اتفاقات دفع إلا بعد التفاهم مع البنك الدولي أولا وقبل الاتفاق على أي مشروع .

وطلب البنك أن تكون إدارة المشروع خاضعة للاتفاق معه . وأخيرا وبعد هذا كله فاتفاقات البنك خاضعة لإعادة النظر فيها إذا حدث ما يستدعي ذلك "

ويضيف الزعيم الراحل في خطابه التاريخي " وتكلمنا مع ممثلي أمريكا .. وقلنا لهم : إنه في فترة ٥ سنوات سيصرف على السد ٣٧٠ مليون دولار تدفع منها مصر ٣٠٠ مليون وتدفعون ٧٠ ، والمشروع يتكلف نحو ألف مليون دولار سندفع منها ٧٣٠ مليونا أولا .. فكيف يمكن أن أنفذ الشروط التي يمليها على البنك الدولي ؟! .. وقلنا لهم : إن لنا تجربة في ذلك وسبق أن وقعنا في هذا الاستغلال ، وحضر كرومر وبقي في مصر .

وفي هذه الأيام جاء السفير الروسي ، وقال : إن روسيا مستعدة للاشتراك في تمويل السد العالي ، وكان ذلك بعد شهر ديسمبر ١٩٥٥ فقلت له : إننا نتكلم مع البنك الدولي .. وتأجل الكلام في التفاصيل .وعرف الأمريكان أن هناك عرضا روسيا ، فأرسل مدير البنك الدولي كتابا يطلب فيه دعوته للحضور إلى مصر . ووصل مدير البنك ، وبدأت المفاوضات معه في شهر فبراير ١٩٥٦ وحينما قابلته قلت له : بصراحة نحن عندنا عقدة من ناحية القروض ، والفوائد ، لأننا رحنا ضحية الاحتلال بسبب القروض . فلن نقبل أي مال يمس سيادتنا "

ويضيف الزعيم الراحل في موضع آخر " وكان مفروضا أن نبدأ المشروع في يونيو الماضي (١٩٥٦) .. وعلى ذلك أبلغت مدير البنك أننا لن نبدأ المشروع إلا بعد أن نصل إلى اتفاق مع البنك . وقال مدير البنك : إنه يجب أن نحل مشكلة الماء بيننا وبين السودان ثم يوقع البنك الاتفاق معنا .. لكنه لم يضمن أن تدفع أمريكا وإنجلترا أكثر من ٧٠ مليون دولار .

وظهر الفخ : نأخذ ٧٠ مليون دولار ونبدأ في المشروع ونصرف المال ، فنطلب من البنك مبلغ ال ٢٠٠ مليون دولار فيعرض البنك علينا شروطه . ويبقى علينا أن نقبل شروط البنك أو يتوقف المشروع ويضيع ما أنفقناه هباء . ومعنى هذا أن يرسل البنك من يجلس مكان وزير المالية ، وآخر يجلس مكان وزير التجارة ، وآخر يجلس مكاني أنا . هذا هو الفخ الذي انكشف .. كانت هناك خدعة لنقع في براثنهم .. يتحكمون فينا عندما تستنزف أموالنا دون أن نصل إلى أية نتيجة .. فقررنا ألا نبدأ السد إلا بعد أن نعرف كيف يمول السد .. ونعرف كيف ينتهي " ويضيف الزعيم الراحل في موضع آخر من خطابه " وفي شهر يونيه تقررت زيارة وزير خارجية روسيا لمصر ... وفي نفس الوقت بعث مدير البنك الدولي يطلب المجيء ... فقلنا له : تفضل ... ودارت محادثات بيننا وبين شبيلوف (وزير الخارجية السوفيتي في ذلك الحين) الذي عرض مساعدة روسيا لمصر في جميع الميادين لدرجة إعطاء قروض طويلة الأجل ، وقال : إن ذلك سيكون دون قيد أو شرط " ويضيف استكمالا : " وفي اليوم التالي حضر مدير البنك الدولي ، وأكد أن البنك عند وعده الذي ارتبط به في شهر فبراير وأنه مصمم على تمويل المشروع ، وأن الحكومتين البريطانية والأمريكية عند هذا الوعد ، وقلت له: ونحن أيضا عند كلمتنا " وتعرض الزعيم الراحل في خطابه لسحب الولايات المتحدة لعرضها بعد ذلك ومحاولتها إثارة إثيوبيا وأوغندا وحتى السودان الشقيق ضد المشروع ، ومحاولتها التشكيك في قدرة الشعب المصري والاقتصاد المصري على تحمل تكاليف المشروع . ثم طرح الرئيس الحل البديل لتمويل السد العالي قائلا : "إن دخل قناة السويس بلغ في عام ١٩٥٥ - ٣٥ مليون جنيه أي مائة مليون دولار نأخذ منها نحن الذين حفرناها ، ومات منا ١٢٠ ألف أثناء حفرها ، مليون جنيه فقط أي ثلاثة ملايين دولار " . وأضاف " لقد كانت قناة السويس دولة داخل الدولة .. شركة مساهمة مصرية ولكنها تعتمد على المؤامرات الأجنبية ، وتعتمد على الاستعمار وأعوانه. واليوم حينما نستعيد حقنا أقول باسم الشعب : إننا سنحافظ على حقوقنا، وسنعض عليها بالنواجذ، لأننا نعوض ما فات ، ولن نبني صرح العزة ، والحرية ، والكرامة إلا إذا قضينا على صروح الاستعباد ، وقد كانت قناة السويس صرحا من صروح الاستعباد ، والاغتصاب .. والذل.

واليوم أيها المواطنون ، أممت قناة السويس ... ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وأصبح هذا القرار أمرا واقعا "(٤).

وكما هو واضح من نص خطاب الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فإنه بدأ باختيار الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، كطرف خارجي يمكن أن يساهم فى تمويل السد العالى، وأنه - أى عبد الناصر - حاول جاهدا أن يكون هذا التمويل جزء من علاقة تعاون فعالة مع الغرب شريطة ألا تمس إستقلالية مصر .

لكن الدول الغربية التى كانت نظرتها لمصر وللدول النامية عموما ، نابعة من عقلية وتصورات استعمارية بالية ، لم تتقبل فكرة المساهمة فى مشروع عملاق يمكنه إحداث تحول استراتيجي هائل فى علاقة المصريين بنهر النيل العظيم وفى قطاع الزراعة ، دون أن تكون مصر دولة تابعة سياسيا واقتصاديا.

ووجد عبد الناصر نفسه أمام أحد خيارين : إما الخضوع لمشيئة الولايات المتحدة وبريطانيا فى وقت كانت الذكريات المريرة للاحتلال البريطانى والنهب الاستعمارى المنظم والمدمر لمصر ما زالت حية ، وإما البحث عن الاعتماد على الذات بصورة رئيسية فى تمويل السد العالى بالإضافة إلى الاستعانة بمصدر خارجى آخر للتمويل بادر بعرض المساعدة غير المشروطة على مصر وهو الاتحاد السوفيتى السابق.

وكانت الصعوبة فى الاختيار الثانى هو أنه يتضمن العمل على تحقيق زيادة كبيرة فى إيرادات مصر عن طريق استعادة حقوقها المسلوبة فى قناة السويس، وهو أمر كان من المؤكد أنه سيضع العلاقات المتوترة بين الغرب وبين مصر منذ استقلالها وإنهاء الاحتلال البريطانى لها، على طريق المزيد من التصعيد لهذا التوتر. وكدولة بدأت طريق الاستقلال وكانت فى عنفوانها، اختارت مصر دولة وشعبا الطريق الثانى، وأممت قناة السويس كما ورد في خطاب الزعيم الراحل جمال عبد الناصر المذكور آنفا. وفي أعقاب هذا التأميم حدث العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. وهو العدوان الذى واجه مقاومة بطولية من الشعب والجيش فى مصر ، وتمكنت مصر بصمودها وإصرارها الأسطورى على المقاومة رغم الفارق الهائل فى القوة بينها وبين أعدائها، من حشد تأييد عربى وعالمى هائل لها فى تلك المعركة.

وكم كان عميقا فى دلالاته العروبية ، قيام الأشقاء السوريين بقطع خط النفط الذى يمر عبر أراضيهم بأمر مباشر من المقدم عبد الحميد سراج قائد المخابرات العسكرية السورية لتكتمل دائرة انقطاع إمدادات نفط الشرق الأوسط عن انجلترا وفرنسا بعد إغلاق قناة السويس التى كانت المعركة الكبرى تدور عند مدخلها الشمالى فى مدينة بورسعيد الباسلة .

وكم كان المشهد العربى رائعا .. حين عبرت الشعوب العربية الخاضعة للاحتلال أو المقهورة بحكام عملاء وتابعين، عن وقفتها مع مصر بكل أشكال الاحتجاج وبضرب المصالح البريطانية والفرنسية من العراق إلى عدن إلى لبنان إلى المغرب العربى . وكان تقرير السفير البريطانى فى بغداد (مايكل رايت) بليغا فى التعبير عن عظمة الوقفة العربية إلى جانب مصر ، اذ ذكر لرئيس وزرائه (انتونى ايدن) : إذا لم يتوقف الهجوم على مصر بسرعة فلن تكون هناك قوة على الأرض قادرة على حماية

نظام نورى السعيد فى بغداد لأن مشاعر الشعب العراقي كلها فى حالة نقمة ضد بريطانيا . وأكد أنه " لم ير ظاهرة مثلها من قبل فى تجربته الدبلوماسية(٥) .. حقا كانت هناك أمة تنهض من طول سباتها ، وكانت معركة سد مصر العالى وتأميم قناة السويس والإدارة الملهمة لهذه المعركة من قبل الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، هى الشرارة التى فجرت بركان هذه الأمة لتهب فى وقفة شجاعة مساندة لمصر ومعبرة عما هو مشترك بين كل الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج .

ولم يكن المشهد العالمى أقل روعة سواء من التظاهرات العارمة المؤيدة لمصر فى عدد كبير من الدول المستقلة حديثا أو الخاضعة للاستعمار أو من التظاهرات التى شهدتها دول الغرب وبالذات بريطانيا وفرنسا بصورة أكدت أن خيار الحرب العدوانية الفرنسية - البريطانية - الاسرائيلية ضد مصر ، هو خيار الحكومات المعبرة عن الرأسمالية المتطرفة فى عدوانيتها فى تلك البلدان وليس خيار شعوبها. لكن درة ذلك المشهد العالمى، كان الإنذار السوفيتى لكل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل حيث تضمن الإنذار الموجه إلى بريطانيا وفرنسا ضرورة وقف العمليات العسكرية ضد مصر فورا والانسحاب من الأراضى المصرية دون إبطاء، وتضمن تهديدا صريحا للدولتين عندما نص على أن:

" لندن وباريس ليستا بعيدتين عن مدى الصواريخ النووية السوفيتية ". أما الإنذار الموجه إلى إسرائيل فقد اتهمها بأنها " تعبث على نحو إجرامى غير مسئول بمصير العالم وبمصير شعبها وتبذر بذور الكراهية لدولة اسرائيل فيما بين الشعوب الشرقية وهو أمر لابد أن يترك آثاره على مستقبل إسرائيل ويشكك فى وجود إسرائيل ذاته كدولة "(٦).

وانتهى الأمر بانسحاب قوات العدوان الثلاثى، واستعادت مصر سيادتها وملكيتها لقناة السويس . وقد أتاح ذلك لمصر قدرة اقتصادية إضافية شكلت عاملا مساعدا على تحمل تكاليف بناء السد العالى. وبدأت مصر فى اتخاذ خطوات جدية بدراسة العرض السوفيتى للمشاركة فى تمويل بناء السد العالى. وبعد مفاوضات قصيرة ، وقعت مصر فى ٢٧ ديسمبر عام ١٩٥٨ ، اتفاقية القرض السوفيتى لتمويل المرحلة الأولى من إنشاء السد العالى التى تشمل البدء فى انشائه والارتفاع ببنائه إلى الدرجة التى تكفل تحويل مياهه إلى مجرى جديد يتم إنشائه لهذا الغرض مع زيادة التخزين المتاح سنويا .

وقضت الاتفاقية بأن يقدم الاتحاد السوفيتى لمصر قرضا قيمته ٤٠٠ مليون روبل أى نحو ٣٤,٨ مليون جنيه مصرى يستخدم فى استيراد الآلات والمعدات والمهمات التى لا تتوافر فى مصر . وكذلك لتغطية نفقات الأخصائيين والفنيين السوفيت الذين

يستعان بهم فى تنفيذ أعمال هذه المرحلة من السد العالى وفقا لما يتفق عليه الطرفان. ويسدد القرض على ١٢ قسطا سنويا اعتبارا من عام ١٩٦٤ بفائدة قدرها ٢,٥% سنويا(٧).

ومع توقيع هذه الاتفاقية أصبح مشروع السد العالى على أعتاب مرحلة جديدة هى تحويله من حلم تاريخى لأمة عظيمة إلى واقع يجسد التحول الاستراتيجى الأكبر فى علاقة الشعب المصرى بنهر النيل الذى استعصى على الترويض الحقيقى حتى ذلك الحين.

ورغم التوترات التى اعترت العلاقة السياسية بين مصر والاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٥٩ بسبب الهجمة البوليسية الشاملة للسلطات المصرية ضد الشيوعيين فى مصر، إلا أن تلك التوترات لم تؤثر على مسيرة الاتفاق بشأن المشاركة السوفيتية فى تمويل وتصميم وتنفيذ السد العالى.

وبغض النظر عن هذه التعديلات الفنية التى تعرضنا لها فى الفصل السابق فإن اقتراب البدء فى تنفيذ المرحلة الأولى من السد العالى بعد الاتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتى بشأنها، أغرى بعض الدول والشركات الغربية على محاولة العودة مرة أخرى للمشاركة فى المشروع الذى كان واضحا للجميع أنه سيكون ذا تأثير اقتصادى واجتماعى وسياسى ممتد ومن المهم الارتباط به. وتعززت الآمال الغربية مع إجراء التفجير الأول فى موقع قناة التحويل والذى كان إيذانا ببدء العمل فى المرحلة الأولى من مشروع السد العالى فى ٩ يناير عام ١٩٦٠، دون أن يتم الاتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتى السابق بشأن تمويل وتنفيذ المرحلة الثانية.

لكن الزعيم السوفيتى آنذاك، نيكيتا خروشوف أنهى هذا الأمل الغربى فى ١٥ يناير ١٩٦٠ عندما أرسل خطابا إلى الزعيم المصرى جمال عبد الناصر يؤكد فيها استعداد الاتحاد السوفيتى للتعاون مع مصر فى إتمام بناء السد العالى.

وفى ٢٧ أغسطس ١٩٦٠ تم عقد اتفاقية مشاركة الاتحاد السوفيتى فى تمويل إتمام مشروع السد العالى. وقدمت حكومة الاتحاد السوفيتى بمقتضى تلك الاتفاقية ٩٠٠ مليون روبل (٧٨ مليون جنيه مصرى) وذلك لتغطية تكاليف تصميم المشروع والبحوث والدراسات وتوريد وتركيب البوابات ووحدات التوليد الكهربائية المائية والمعدات اللازمة لمشروعات الرى وإصلاح الأراضى وغيرها.

ونص الاتفاق على أن يتم تسديد القرض على أثنى عشر قسطا سنويا متساويا تبدأ بعد عام من تاريخ إتمام بناء السد العالى فى وضعه النهائى وإتمام محطة القوى الجاهزة لتوليد ما لا يقل عن ١ مليون كيلو وات على ألا يتأخر ذلك عن أول يناير ١٩٧٠. أما الجزء الخاص من القرض الذى يستخدم ابتداء من أول عام ١٩٦٩ فى

إتمام الأجزاء المتبقية من المشروع فيتم سداده بنفس شروط الدفع بعد عام من تاريخ إتمام كافة هذه الأعمال بحيث لا يتأخر ذلك عن أول يناير ١٩٧٢ . وسعر فائدة القرض ٢,٥% تسرى من تاريخ استخدام كل جزء من القرض على أن تؤدى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام التالى للعام الذى استحقت فيه .

وبعقد ذلك الاتفاق فى ٢٧ أغسطس ١٩٦٠ حسمت مصر تماما معركة تمويل بناء سدها العالى وبدأت ملحمة أسطورية لبناء أعظم مشروع فى تاريخها القديم والحديث . ورغم كل الصعوبات ورغم العدوان الإسرائيلى الغادر على مصر عام ١٩٦٧ ، اكملت مصر مشروعها العملاق لينهض سدها العالى جبلا يعترض مجرى النيل العظيم ويروضه تماما لأول مرة فى تاريخ النهر الأطول على الكرة الأرضية.

ثانيا : السد فى الميزان

خاضت مصر معارك كبرى وقدمت تضحيات أكبر فى طريقها لبناء السد العالى كأحد أكبر وأعظم السدود فى العالم ولتحقيق الفائدة والخير لمصر فماذا قدم السد العالى لمصر ؟ بمعنى آخر ، ماهى الآثار الإيجابية والسلبية للسد العالى على كافة مناحي الحياة فى مصر ؟ وهل تستحق تلك الآثار التضحيات التى قدمتها مصر لأجل بناء السد؟

وحتى يمكن الإجابة بصورة موضوعية على هذه التساؤلات فسوف نضع السد العالى فى ميزان محايد تماماً لندرس كافة الآثار الإيجابية والسلبية التى نجمت عنه فى المجالات المختلفة حتى تكون هناك صورة شاملة نستطيع من خلالها تحديد المحصلة النهائية لآثار السد ومقابلتها بما تكلفته مصر لبنائه لنرى إلى أى مدى كان المشروع يستحق كل ما قدمته مصر لأجل إنجازه...

الآثار الإيجابية للمشروع :

حين بدأت حكومة الانقلاب الثوري تفكر فى مشروع السد العالى كانت تتوقع العديد من النتائج الإيجابية لهذا المشروع . وقد حددت النتائج الإيجابية المنتظرة من المشروع عام ١٩٥٥ بما يلى :

١- توفير نحو ١٩ مليار متر مكعب من المياه عند أسوان بعد خصم الفواقد بالتبخر وسوف يتيح نصيب مصر من هذه المياه بعد خصم حصة السودان ، زيادة الرقعة المنزرعة بنحو ١,٣ مليون فدان بما يؤدى لزيادة الرقعة الزراعية من ٦,١٥ مليون فدان إلى ٧,٤٥ مليون فدان .

٢- تحويل الحياض فى مساحة ٦٧٠ ألف فدان إلى نظام الرى المستديم .
٣- زيادة الإنتاج الزراعى بتحسين حالة الصرف وضمان مياه الرى .
٤- زيادة الدخل الزراعى فى النهاية بنسبة ٤٥% كنتيجة لكل ما سبق .
٥- توليد نحو ١,٤ مليون كيلووات/ساعة من المحطة الكهربائية التى ستنشأ على السد العالى بتكلفة تقل كثيرا عن تكلفة محطة حرارية .

تحسين حالة الملاحة والوقاية من الفيضانات بما يخفض من تكاليف النقل ويتيح للحكومة توفير ماكانت تنفقه سنويا لدرء خطر الفيضان وتقليل الخسارة الناتجة عن تسرب مياه الرشح إلى الأراضى المجاورة أثناء موسم الفيضان (٨).

ويضاف إلى هذه الفوائد توفير نحو ٢ مليون طن مازوت سنويا كانت تلزم لتشغيل محطة حرارية لتوليد نفس القدر من الكهرباء والذى تولده محطة كهرباء السد العالى بلا مدخلات. وكذلك سيعود لميزانية الدولة نحو ٣٠٠ مليون جنيه من عائد بيع الأراضى التى سيتم استصلاحها وزراعتها على المياه التى سيوفرها السد العالى والتى سيتم تمليكها لصغار المزارعين بأقساط طويلة الأجل .

وكانت التقديرات أن مجموع العائد الذى سيضاف للدخل القومى المصرى سنويا من مشروع السد العالى بعد اكتماله سيبلغ ٢٥٥ مليون جنيه سنويا مقارنة بإجمالى تكاليف المشروع والأعمال المترتبة عليه، والتى قدرت بنحو ٤٥٠ مليون جنيه . أى أن السد العالى بعد اكتماله كان مقدرا له أن يدر على مصر دخلا يزيد عن إجمالى تكاليفه خلال عامين فقط .

كانت هذه هى باختصار الفوائد الرئيسية التى كانت تتوقعها الحكومة المصرية قبل إنشاء السد العالى فلنر معا ماذا حقق السد منها .

١- تحويل مناطق رى الحياض إلى الرى الدائم :

بعد بناء السد العالى لم تعد مصر فى حاجة إلى الحياض للتخفيف من حدة الفيضان كما كان يحدث قبل ذلك من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المياه التى وفرها السد العالى وانتظام جريان النيل على مدار العام مكنت بالفعل من تحويل جملة الأراضى التى كانت تزرع بنظام رى الحياض إلى نظام الرى الدائم . وكانت تلك

الأراضى تبلغ نحو ٦٧٠ ألف فدان وفقا لتقرير البنك الدولى عام ١٩٥٥ [٩] بينما قدرها د. عبدالعظيم أبو العطا بنحو ٩٧٣ ألف فدان منها ٦٠٢ ألف فدان ، حوضى بحت ، ٣٧١ ألف فدان حبوب ومزدوج [١٠] .

وقد ترتب على تحويل الأراضى التى كانت تروى بنظام رى الحياض إلى نظام الرى الدائم زيادة المساحة المحصولية فى مصر بنحو ٦% نظرا لأن تلك الأراضى أصبحت تزرع بمحصولين أو أكثر فى العام بعد أن كانت تزرع مرة واحدة فقط فى العام فى ظل نظام رى الحياض السابق .

كذلك فإن إنتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة وبخاصة الذرة فى أراضى الحياض والمحولة لنظام الرى الدائم ارتفعت بصورة كبيرة نتيجة توفر المياه بصورة منتظمة على مدار العام بما أتاح إمكانية التبكير بزراعة الذرة بشكل أدى إلى رفع إنتاجية الفدان ، وأتاح تغذية الزراعات عموما بالمياه فى الأوقات الملائمة نتاج توفرها بصورة منتظمة .

ويقدر د. عبدالعظيم أبو العطا العائد على اقتصاد مصر من تحويل رى الحياض إلى رى دائم بنحو ١٠٠ مليون جنيه سنويا [١١].

وإذا كان هذا التقدير قد ورد فى كتاب صادر فى يناير ١٩٧٨ فى وقت كان الجنيه المصرى يعادل ٢,٥٥ دولار فإنه يعنى أن تحويل رى الحياض إلى رى دائم كان يضيف لاقتصاد مصر نحو ٢٥٥ مليون دولار سنويا أي ما يساوى ٨٦٧ مليون جنيه مصرى في الوقت الراهن على أساس أن الدولار أصبح يساوى ٣٤٠ قرشا حاليا ، هذا بغض النظر عن التراجع في القدرة الشرائية للعملات بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات .

٢- زيادة الرقعة الزراعية :

وفر السد العالى لمصر إضافة كبيرة فى إيرادها المائى، تلك الإضافة التى تم على أساسها استصلاح مساحات كبيرة من الأراضى. وقد بلغ إجمالى الأراضى المستصلحة من عام ١٩٦٩/٦٨ وحتى عام ١٩٩٧/٩٦ نحو ١,٧٨٩ مليون فدان [١٢]. وبالرغم من أن البناء على الأراضى الزراعية قد استنفد جانبا من الأراضى الزراعية

المصرية، إلا أن ذلك لا يقلل مما أضافه السد لمصر من قدرة على التوسع الزراعى ، وهى عموما ليست مسئولية السد بقدر ماهى مسئولية الدولة التى لم تمارس سلطاتها السيادية فى منع البناء على الأراضى الزراعية بصورة حاسمة ، ولم تقم بدورها فى اقتراح أو توفير الحلول البديلة لمن يحتاجون المساكن فى الريف . ومن البديهى أن التوسع الزراعى الأفقى الذى أتاحته المياه التى وفرها السد العالى قد أدى لزيادة الدخل الزراعى المصرى . راجع الجدول (١) .

كما أنه من البديهى أنه أدى إلى زيادة قدرة القطاع الزراعى على استيعاب العمالة والبشر . وفضلا عن كل ذلك فإن الأعداد الكبيرة من العاملين والمهندسين التى شاركت فى بناء السد العالى وفى إنجاز الأعمال المرتبطة به ، اكتسبت مهارات وخبرات كبيرة ، أى أنه أدى إلى تطور كيفى فى قوة العمل المصرية .

٣ - توليد الكهرباء من محطة السد العالى الكهرومائية :

بدأت مصر فى الاستفادة من المحطة الكهرومائية للسد العالى فى عام ١٩٦٧ مع بدء تشغيل أول توربيناتها . وكانت الكهرباء المولدة من السد العالى فى ذلك العام لاتتجاوز ٧١ مليون كيلووات / ساعة مثلث نحو ٢% من إجمالى استهلاك مصر من الكهرباء فى ذلك العام . ومع تشغيل باقى التوربينات زادت الكهرباء المولدة من السد العالى إلى ١٤٣٨ مليون كيلوواط/ساعة عام ١٩٦٨ مثلث نحو ٥٢% من إجمالى استهلاك مصر من الكهرباء فى ذلك العام . ومع اكتمال السد العالى وارتفاع منسوب المياه فى بحيرته بدأت محطة السد العالى الكهرومائية تقترب من االعمل بطاقتها القصوى فتم توليد ٦٠٥٨ مليون كيلو واط/ساعة منها في عام ١٩٧٦ مثلث ٥٢% من احتياجات مصر من الكهرباء فى ذلك العام . وفى عام ١٩٧٨ ولدت مصر من المحطة ٨١٥٢ مليون كيلو واط ساعة بما شكل نحو ٥٤% من إجمالى استهلاك مصر من الكهرباء فى ذلك العام.

وقد بلغت الكهرباء المولدة من السد العالى أقصى طاقة لها عام ١٩٨٢ حينما بلغت نحو ٨٦٣٢ مليون كيلو واط ساعة مثلث نحو ٣٧% من إجمالى استهلاك الطاقة فى مصر فى ذلك العام . (وبالنظر للجدول ٢) نجد أنه بالرغم من تزايد الكهرباء المولدة من السد العالى فى أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ إلا أن نسبتها من إجمالى

الاستهلاك المصرى تناقصت وذلك بالنظر لتزايد الاستهلاك المصرى بصورة كبيرة ولتزايد إنتاج الكهرباء فى مصر من المحطات الحرارية التى تعمل بالنفط أو بالفحم.

وفيما بعد عام ١٩٨٢ تناقصت الكهرباء المولدة من المحطة الكهرومائية للسد العالى حتى بلغت ٥٧٦٩ مليون كيلو واط ساعة عام ١٩٨٨ وهو مايعود بالأساس إلى انخفاض منسوب المياه فى بحيرة ناصر خلال تلك السنوات العجاف التى انخفض فيها إيراد النيل نتيجة الجفاف الرهيب الذى ضرب المنابع الاستوائية والأثيوبية للنهر الخالد .

ومع الفيضان الكبير للنيل فى العام المائى ١٩٨٨/١٩٨٩ بلغ إيراد النيل نحو ١٠٦ مليار متر مكعب ارتفعت على أثرها كمية الطاقة المولدة من محطة كهرباء السد العالى إلى ٧٠٩٨ مليون كيلو واط/ساعة عام ١٩٨٩ بما شكل نحو ١٧% من إجمالى استهلاك الكهرباء فى مصر . راجع الجدول (٢) .

وعلى أى الأحوال فإن السد العالى لعب دورا تاريخيا فى توفير الطاقة لمصر بالذات خلال السبعينيات بما وفر على مصر منذ إنشائه وحتى الآن أموال طائلة كانت ستنفق على إنتاج الكهرباء من مصادر بديلة .

وقد صرح وزير الكهرباء المصرى المهندس ماهر أباظة أن السد العالى وفر على مصر نحو ٤ مليارات دولار سنويا كانت ستنفق على إنشاء وتشغيل وصيانة المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء [١٣]. ولايحتاج الأمر لتعليق لندرك مدى ماقدمه السد لمصر فى هذا المجال . ويكفى أن هذا التقدير يعنى أن الكهرباء المولدة من المحطة الكهرومائية للسد فى أعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ وهى أعوام ارتفاع أسعار النفط مابين ٣٤ ، ٤٢ دولاراً للبرميل تبلغ قيمتها أضعاف تكاليف إنشاء السد العالى ومحطته الكهرومائية وكل الأعمال المرتبطة بها . وإذا تركنا الكهرباء المولدة من المحطة الكهرومائية للسد العالى جانبا وتتبعنا آثارها الاقتصادية والاجتماعية فسنجد أنها شكلت أحد أهم الأسس المادية والموضوعية لزيادة النمو الصناعى فى مصر بتوفير طاقة رخيصة له .

وكذلك فإن توفير كهرباء السد العالى أدى إلى التسريع فى كهربة الريف المصرى . ورغم ماقد يبدو لنا من بساطة هذا الأمر فى الوقت الحالى بعد أن اعتدنا على كهربة

الريف المصرى، إلا أن تلك الكهربة للريف أحدثت ثورة فى حياة الريف المصرى فقد أضاءت ليله الذى ظل دامسا طيلة القرون الغابرة منذ بدء الخليقة وحتى اكتمال سد مصر العالى وكهربة الريف وما استتبعها من انتشار وسائل الاتصال مثل الراديو والتليفزيون فى الريف التى ساهمت فى تحقيق المزيد من الاندماج القومى فى مصر . كذلك فإن استخدام بعض الأجهزة الكهربائية في العديد من الأعمال المنزلية ساهم فى تخفيف الكثير من الأعباء عن المرأة المصرية .

كذلك فإن انتشار الكهرباء فى الريف ساهم فى تزايد التعليم نظرا لما توفره الكهرباء من ظروف مناسبة للتحصيل العلمى فى غير أوقات النهار . وفوق كل ذلك ساهمت كهربة الريف المصرى فى زيادة المشروعات الصغيرة وحتى المتوسطة المعتمدة على الكهرباء في الريف ، وبصفة خاصة مشروعات مزارع الدواجن ومصانع النسيج الصغيرة ومعامل الألبان وغيرها من الصناعات والورش . وقد أدى كل ذلك إلى تضييق الفجوة التاريخية بين المدينة والريف فى مصر ، مما أدى إلى ابطاء ثم تجميد نزوح الريفيين من الريف إلى المدن بعد تحول القرى فى مصر إلى مدن صغيرة تتوفر بها غالبية الخدمات الحضرية وتتوطن بها العديد من المشروعات الإنتاجية .

٤ - حماية مصر من أخطار الفيضانات :

قبل أن تبنى مصر سدها العالى كانت الفيضانات العالية تتسبب فى خسائر فادحة بما ينتج عنها من إغراق بعض الأراضى والقرى وبما تتسبب فيه أحيانا من إغراق بعض الحيوانات والتسبب فى انتشار الأمراض والأوبئة . وكانت مصر تتحمل الكثير من التكاليف لمواجهة تلك الفيضانات . ويشير تقرير البنك لدولى عن مشروع السد العالى عام ١٩٥٥ إلى "أن انغمار الأراضى المصرية أثناء موسم الفيضان قد اتسع نطاقه فى عشرات السنين الأخيرة. هذا ويتعرض بعض الأراضى للانغمار من وقت لآخر. مما يؤدى إلى خفض الإنتاج. كما أن زيادة رشح المياه وتسربها أثناء فترة الفيضان من خلال الجسور وضفاف الترع، من شأنه أن يؤدى إلى تفاقم مشكلة الصرف. وقد قدرت السلطات المصرية الخسارة السنوية التى تلحق بالدخل القومى نتيجة لهذين العاملين بنحو عشرة ملايين من الجنيهات المصرية. وتكن لاسبيل مع

الاسف إلى التأكد من صحة هذه التقديرات أو تحديد أساس يمكن الاستناد إليه فى وضع تقدير آخر . ومن ثم فقد عمدنا توخيا للتحفظ فى تقدير فوائد مشروع السد العالى - إلى تقدير الخسارة فى الدخل القومى التى يمكن تلافيها ، جزافيا بما لايتجاوز ٥ ملايين من الجنيهات سنويا (١٤).

وقد كان تقدير البنك الدولى للخسائر التى يحدثها الفيضان والتى يمكن تلافيها عند إنشاء السد العالى متدنيا إلى حد كبير، وهو ما اتضح عام ١٩٦٤ عندما جاء فيضان ذلك العام عاليا . ورغم أن الجزء الذى كان قد تم بناؤه من السد العالى قد ساهم فى حجز جانب من ذلك الفيضان الخطر حتى بلغت مناسيب المياه جنوب السد نحو ١٢١ متراً، وبلغت المناسيب عند الروضة ذروتها القصوى وهى ٢٤ ذراعا و١١ قيراطا تساوى ٢٠,٤٧ مترا ... بالرغم من حجز السد لجانب من ذلك الفيضان، إلا أن مواجهة ذلك الفيضان استلزم خروج نحو ٣٠٠ مهندس من مهندسى الرى والأشغال ونحو مائة ألف عامل خلال فترة المقاونة التى استمرت شهرا ونصف، وقد بلغت أجور هؤلاء المهندسين والعمال خلال فترة المقاومة أكثر من خمسة ملايين جنيه ، أما المهمات ووسائل النقل التى استخدموها فى المقاومة فقد تكلفت عشرات الملايين من الجنيهات. ولولا حجز المياه جنوب السد العالى لتطلب مقاومة ذلك الفيضان أضعاف هذه المبالغ ولغرقت من أراضى الجزر والسواحل مالا يقل عن ١٠٠ ألف فدان تقدر خسائرها بأكثر من ١٠ ملايين جنيه(١٥).

ومنذ البدء فى إنشاء السد العالى، مر على مصر عدد كبير من الفيضانات العالية في سنوات مرتفعة الإيراد المائي بصفة عامة (راجع لجدول ٣) أولها عام ١٩٦٤ الذى تحدثنا عنه أعلاه ، ثانيها حدث عام ١٩٧٥ وفاق فى مناسيبه فيضان عام ١٩٤٦ ، ١٩٦٤ ولولا وجود السد العالى لارتفعت مناسيب النهر عند الروضة فى العشرة أيام الثانية من سبتمبر بأكثر من متر فوق أعلى درجة يمكن للجسور الصمود أمامها" وتصوروا مدى الخسائر التى كان من الممكن أن تقع بالقرى والمدن والأراضى الزراعية والبشر والحيوانات لو لم يكن السد العالى قد انتصب عملاقا فى عرض النهر الخالد يضبط الفيضان ويحمى مصر من أخطاره .

أما ثالث الفيضانات العالية فقد حدث فى العام المائى ١٩٨٩/٨٨ وهو أعلى فى مناسيبه وتصرفاته من فيضانات أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٦٤ ، ١٩٤٦ (مناسيب وتصرفات الفيضان تختلف عن مجمل الإيراد السنوي) ولولا وجود السد العالى لكانت الآثار المدمرة لذلك الفيضان قد غطت الكثير من المناطق الزراعية والسكنية فى مصر ولاستلزمت عملية مكافحته تخصيص الكثير من المال والرجال . أما رابع الفيضانات العالية فهو ذلك الذي حدث في العام ١٩٩٦ وأدى إلى امتلاء بحيرة ناصر وتصريف جزء من فائض مياه الفيضان إلى مفيض توشكي بصورة ساهمت في إثارة الاهتمام بتنمية تلك المنطقة وما تلا ذلك من إطلاق مشروع تنمية جنوب الوادي المعروف إعلاميا باسم " توشكي " . أما خامس الفيضانات الكبرى فقد حدث في العام ١٩٩٨ وأدي لامتلاء بحيرة ناصر مجددا حتى أقصى طاقة لها ، وتم إدخال نحو ٥ مليارات متر مكعب من المياه إلى مفيض توشكي لحماية السد العالي ، كما تمت زيادة كميات المياه المنصرفة من بحيرة ناصر لغسل النيل والمجاري المائية الفرعية ، كما استمر التدفق العادي للنيل في وقت السدة الشتوية .

وجدير بالذكر أن السد العالى لم يحم مصر من الفيضانات العالية فى أعوام ١٩٦٤، ١٩٦٧، ١٩٧٥، ١٩٨٨، ١٩٩٦، ١٩٩٨ فقط وإنما اختزن مياه تلك الفيضانات كرصيد حيوى من المياه لاستخدامها فى سنوات انخفاض الإيراد .

٥ـ السد العالى حمى مصر من مخاطر الجفاف :

بالرغم من ضخامة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التى جنتها مصر من وراء السد العالى ، إلا أن دوره في حماية مصر من دورات الجفاف الرهيبة يعد بحق المأثرة التاريخية للسد العالى بالنظر إلى الآثار المرعبة لدورات الجفاف على مصر بشرا وزرعا وضرعا .

وقد بدأ السد العالى دوره فى حماية مصر من الجفاف فى العام المائى الثانى بعد اكتمال بنائه أى فى العام المائى ٧٢ / ١٩٧٣، حيث بلغ إجمالى إيراد النيل عند أسوان فى عام ١٩٧٢ نحو ٦٩,٩ مليار متر مكعب حسب أعلى التقديرات بما يقل بنحو ١٤,١ مليار متر مكعب عن متوسط الإيراد السنوى للنيل عند أسوان ، وبلغ الإيراد وفقا لأقل التقديرات نحو ٥٨ مليار متر مكعب أي ما يقل بنحو ٢٦ مليار متر مكعب عن متوسط الإيراد السنوي للنهر عند أسوان (راجع الجدول ٣) . وكان هذا الإيراد المنخفض كفيلاً بأن يكبد مصر وشعبها خسائر كبيرة ومعاناة فادحة لولا

وجود السد العالى الذى سحبت مصر من مخزون بحيرته الصناعية المياه الضرورية للزراعة والصناعة فلم يحدث أى تأثير سلبى لذلك الانخفاض فى الإيراد المائي على مصر شعبها وزراعتها وصناعتها .

ويقدر د. عبد العظيم أبو العطا الخسائر التي مكن السد مصر من تجنبها في العام المائي ١٩٧٣/٧٢ بنحو ٢٥٠ مليون جنيه . فضلا عن تلافي الصعوبات التى كان يواجهها القائمون على تشغيل الخزانات السنوية فى ملء هذه الخزانات لسعتها الكاملة نظرا لانخفاض التصرفات فجأة فى فيضان عام ١٩٧٢ على سبيل المثال . وإذا كان انخفاض إيراد النيل قد حدث لمدة عام مائى واحد فى ١٩٧٣/١٩٧٢ فإنه بدءا من العام المائى ١٩٧٩/١٩٧٨ شهد النيل انخفاضا مستمرا فى إيراده السنوى عن المتوسط المعتاد لذلك الإيراد . وحسب بعض التقديرات فإن العام المائى ١٩٨٤/٨٣ شهد أقل إيراد مائى لنهر النيل عند أسوان منذ متابعة ذلك الإيراد . حيث بلغ الإيراد فى ذلك العام نحو ٣٤,٨ مليار متر مكعب(١٦) بما يقل بنحو ١٠,٨ مليار متر مكعب عن إيراد عام ١٩١٣ الذى بلغ نحو ٤٥,٦ مليار متر مكعب والذى مثل أقل ايراد مسجل للنهر فى أسوان منذ بدء تسجيل الإيرادات السنوية له .

ورغم أن تقديرات وزارة الرى المصرية تختلف كثيرا عن التقدير المذكور أعلاه لإيراد النيل عام ١٩٨٤/٨٣، إلا أن ذلك لاينفى أن إيراد النيل فى ذلك العام كان من أدنى الإيرادات المائية التى حملها النيل لمصر فى تاريخه المعروف، ويكفى أن نذكر للدلالة على ذلك أن عام ١٩٨٤ هو العام الذى شهدت أثيوبيا خلاله أسوأ جفاف عرفته منذ وقت طويل ، وقد أدى فى ذلك العام إلى موت نحو مليون إنسان فى أثيوبيا من الأثر المباشر للمجاعة التى أعقبته [١٧] ، ومعلوم أن نحو ٨٤% من مياه النيل عند أسوان تأتى من أثيوبيا .

وعلى أى حال فإن السنوات العجاف التى بدأت في العام ١٩٧٩ قد استمرت حتى العام ١٩٨٧ . أى لمدة تسع سنوات كاملة قبل أن يأتى الفرج مع الفيضان العالى الذى شهدته مصر فى العام ١٩٨٨.

وخلال سنوات الجمر العشر من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٨ لعب السد العالى أعظم أدواره فى حماية مصر من جفاف كان من الممكن أن يبقى ولايذر لو لم يكن السد العالى قد بنى . وبالنظر إلى الجدول (٣) . يمكن أن ندرك مدى فداحة النقص فى المياه الذى كان من الممكن أن تتعرض له مصر لولا السحب من مخزون بحيرة ناصر .

وبالنظر إلى أن مخزون البحيرة كان ١٢٩ مليار متر مكعب عند مستوى ١٧٦,٥١ مترا فوق مستوى البحر عام ١٩٧٦ وارتفعت إلى ١٧٧,٧٥ مترا تعادل

نحو ١٣٣ مليار متر مكعب عام ١٩٧٩، فقد انخفضت إلى ١٢٥ مليار متر مكعب عام ١٩٨١/٨٠ ثم واصل المخزون انخفاضه مع السحب حتى بلغ نحو ٣٧ مليار متر مكعب عند منسوب ١٤٩,٤ متر فوق مستوى البحر عام ١٩٨٨ قبل بدء الفيضان فى يوليو، ونظرا لأن التخزين حتى منسوب ١٤٧ متراً توازى نحو ٣١,٦ متراً مكعباً يعتبر تخزين ميت مخصص لاستيعاب ترسيب الطمى فى البحيرة على مدى ٥٠٠ عام فإن المخزون الحى للبحيرة قد وصل إلى نحو ٥,٤ مليار متر مكعب فقط قبل أن يأتى الغيث فى الفيضان العالى الذى حدث فى صيف العام ١٩٨٨ والذى رفع منسوب بحيرة ناصر إلى نحو ١٦٨ مترا توازى مخزون قدره ٨٩,٢ مليار متر مكعب منها ٣١ مليار متر مكعب مخزون ميت ليبقى نحو ٥٨,٢ مليار متر مكعب مخزون حى.

المهم هنا أن مصر سحبت من مخزون بحيرة ناصر نحو ٤ مليارات متر مكعب من المياه بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ ثم سحبت نحو ٨٨ مليار متر مكعب من مخزون البحيرة فيما بين عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٨ أى بمعدل ١١ مليار متر مكعب سنويا ولنا أن نتصور حال الزراعة والصناعة فى مصر لو لم يكن السد موجودا يوفر لمصر من مخزون بحيرته هذا الكم الهائل من المياه على مدى سنوات الجمر التى اكتوت بها بلدان منابع النيل بينما لم نعان منها بفضل سدنا العالى ومخزون بحيرة ناصر.

وحتى ندرك مدى ما كانت تعانى منه مصر فى سنوات الجفاف سوف نستعيد الذكريات المفزعة لبعض المجاعات التى سببها انخفاض إيراد النيل ...

يقول المقريزى: ثم وقع الغلاء فى الدولة الأيوبية وسلطنة العادل أبى بكر بن أيوب وكان سببه توقف النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة، فانتهت الزيادة إلى اثنى عشر ذراعا، وأصابع، فتكاثر مجيء الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع، ودخل فصل الربيع فهب هواء أعقبه وباء وفناء، وعدم القوت حتى أكل الناس صغار بنى آدم من الجوع، فكان الأب يأكل ابنه مشويا ومطبوخا، والمرأة تأكل ولدها، فعوقب جماعة بسبب ذلك، ثم فشا الأمر داعيا الحكام فكان يوجد بين ثياب الرجل والمرأة كتف صغير أو فخذة أو شئ من لحمه، ويدخل بعضهم إلى جاره فيجد القدر على النار فينتظرها حتى تتهيأ، فإذا هى لحم طفل، وأكثر مايوجد ذلك فى أكابر البيوت ووجدت لحوم الأطفال بالأسواق والطرقات مع الرجال والنساء مختفية. ثم تزايد الأمر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بنى آدم بحيث ألفوه، وقل منعهم منه لعدم القوت من جميع الحبوب وسائر الخضروات وكل ما تنبته الأرض، فقد كان آخر الربيع احترق ماء النيل فى برموده حتى صار المقياس فى بر مصر، وانحسر الماء منه إلى بر الجيزة، وتغير طعم الماء وريحه، ثم أخذ الماء فى الزيادة قليلا قليلا إلى السادس عشر من مسرى فزاد إصبعا واحدا، ثم وقف أياما، وأخذ فى زيادة قوية أكثرها ذراع

إلى أن بلغ خمسة عشر ذراعا وست عشرة إصبعا ، ثم انحط من يومه ، فلم تنتفع به البلاد بسرعة نزوله . وكان أهل القرى قد فنوا، حتى أن القرية التى كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخر بها سوى اثنين أو ثلاثة .

ويضيف المقريزى : واستمر النيل ثلاث سنين متوالية لم يطلع منه إلا القليل، فبلغ الأردب من القمح إلى ثمانية دنانير ، وأطلق العادل للفقراء شيئا من الغلال، وقسم الفقراء على أرباب الأموال، وأخذ منهم اثنى عشر ألف نفس وجعلهم فى مناخ القصر وأفاض عليهم القوت، وكذلك فعل جميع الأمراء وأرباب السعة والثراء ، وكان الواحد من أهل الفاقة إذا امتلأ بطنه بالطعام بعد طول الطوى سقط ميتا فيدفن منهم كل يوم العدة الوافرة ، حتى أن العادل قام فى مدة يسيره بمواراة نحو مائتى ألف وعشرين ألف ميت ، وتعطلت الصنائع وتلاشت الأحوال ، وفنيت الأقوات والنفوس حتى قيل : سنة سبع افترست أسباب الحياة ، فلما أغاث الله الخلق بالنيل لم يوجد أحد يحرث أو يزرع (١٨) .

ورغم المبالغات التى يمكن تفهمها فى رواية المقريزى للتاريخ التى تعتمد فى جانب منها على الحكايات التى تنطوى على المبالغات، إلا أن المآسى المروعة التى رواها عن المجاعة التى تسبب فيها انخفاض إيراد النيل، تعبر ولو بدرجة من المبالغة عن الدور المتحكم للنيل فى حياة البشر فى مصر فى الماضى . أما فى ظل الزيادة الهائلة فى عدد سكان مصر فى الوقت الراهن فإن جفافا كبيرا مثل ذلك الذى حدث لمنابع النيل طوال الفترة من العام ١٩٧٩ حتى العام المائى ١٩٨٨ كان كفيلا بإحداث مآسٍ مروعة تحصد أرواح مئات الآلاف من المصريين وتماثل المآسى التى وقعت لبلدان منابع النيل طوال الثمانينيات وبصفة خاصة أثيوبيا وأوغندا ، والفضل في ذلك يرجع إلى السد العالى الذى كفل الأمن المائى والحياتى والغذائى لمصر بما اختزنه من مياه فى بحيرة ناصر ، اعتمدت عليها مصر فى سنوات الجمر فمرت بردا وسلاما على مصر وشعبها إلى أن جاءت الاغاثة مع فيضان عام ١٩٨٨ .

٦- السد العالى وتحسين الملاحة فى النيل :

قبل إقامة السد العالى كانت الملاحة والنقل فى النيل تتعرض للكثير من المصاعب وللتوقف فترات طويلة نتيجة التقلب الشديد فى إيراد النيل ومنسوبه على مدار العام ، فخلال فترة الفيضان التى كانت تمتد لشهرين لم يكن من الممكن الملاحة فى النيل نظرا لارتفاع منسوب المياه بما يجعل مرور المراكب والسفن تحت الكبارى مستحيلا وأيضا لأن تيار النيل يكون سريعا مفعما بالقوة فى فترة الفيضان مما يجعل الملاحة صعبة ويزيد من احتمالات التعرض لمخاطر الغرق فى مناطق الدوامات أو المنعطفات الحادة فى مسار النهر ، كما أن الملاحة عكس التيار السريع كانت صعبة

جدا وتنطوي على كثير من المخاطر. أما فى فترة التحاريق فى الشتاء وبخاصة فى شهر يناير فإن انخفاض منسوب المياه فى النيل كان يعطل حركة النقل والملاحة فى النيل نظرا لمخاطر الجنوح التى كانت تتعرض لها السفن فى ذلك الوقت ، كما أن بعض المناطق الضحلة كان من المستحيل الملاحة والنقل النهرى بها فى فترة التحاريق .

وكان تقدير المجلس الدائم للإنتاج القومى فى مصر أن تحسين الملاحة بعد إنشاء السد العالى سوف يكفل زيادة فى الدخل القومى المصرى نحو خمسة ملايين سنويا. فى حين أن البنك الدولى قدر الزيادة فى الدخل القومى المصرى نتيجة تحسين الملاحة والنقل النهرى فى النيل بعد بناء السد العالى بنحو ٢ مليون جنيه سنويا [١٩] . ومعروف أن ذلك التقرير وضع فى عام ١٩٥٥ وبأسعار ذلك الوقت .

وبالفعل مع بناء السد العالى واستقرار منسوب المياه بالنيل شمال أسوان على مدار العام بصورة تسمح باستمرار الملاحة والنقل النهرى أصبحت الملاحة النيلية مستمرة طوال العام حيث يتم نقل ملايين الأطنان من الشحنات وبخاصة الرمل والأحجار والقصب وغيرها من الشحنات الكبيرة وذلك بنفقات أقل كثيرا من أى وسيلة أخرى لنقل البضائع .

وفضلا عن نقل البضائع فإن بناء السد العالى واستقرار منسوب النيل أدى إلى تنشيط السياحة النيلية بصورة كبيرة فقبل بناء السد العالى كانت السياحة النيلية تتوقف خلال موسم التحاريق فى يناير الذى يوافق ذروة السياحة الأوروبية والأمريكية فى مصر فضلا عن توقفها فى فترة الفيضان فى نهايات الصيف وبداية الخريف . وقد أصبحت السياحة النيلية تمثل أحد العوامل الهامة فى الجذب السياحى فى مصر ، كما أصبحت تمثل موردا لجانب من الدخل السياحى المصرى فى الوقت الراهن .

٧- السد العالى وإنتاجية الأرض الزراعية :

أثر السد العالى بشكل كبير على إنتاجية الأراضى الزراعية فى مصر، وكان هذا الأثر إيجابياً فى معظمه وهو مايمكن ملاحظته من متابعة تطور إنتاجية الأرض فى مصر قبل السد العالى وبعده. ويعود التأثير الإيجابى للسد العالى على إنتاجية الأرض من المحاصيل المختلفة، إلى أنه وفر المياه بصورة منتظمة على مدار العام بما يمكن الفلاحين فى مصر من التبكير فى زراعة بعض المحاصيل لزراعتها فى أنسب الأوقات من الناحية المناخية لزراعتها مثل الذرة والقطن وغيرها من المحاصيل . كذلك فإن ضبط الفيضان بعد بناء السد العالى أدى إلى تقليل رشح الجسور وضفاف الترع الذي كان يؤدى قبل السد العالي إلى تقليل الإنتاجية ، فضلا عن أن الدمار الذى كان يسببه الفيضان أو الجفاف للمحاصيل الزراعية مما يؤدى لخفض إنتاجية الأرض

عموما ، قد انتهى مع بناء السد العالى وتحكمه فى فيضان النيل وحمايته لمصر من أخطار الفيضان والجفاف على حد سواء .

وبالنظر إلى الجدول ٤ نجد أن إنتاجية الأرض من غالبية المحاصيل قد تزايدت بصورة كبيرة . وإذا كان التزايد فى إنتاجية بعض المحاصيل والانخفاض فى إنتاجية البعض الآخر ، راجع فى الفترة الأخيرة لتغيير البذور المستخدمة فإن الزيادة التى حدثت فور إنشاء السد العالى راجعة بصورة رئيسية إلى آثاره على إنتاجية الأرض عبر تقليل رشح الجسور والترع وحماية الأراضى الزراعية من الدمار الذى كان يسببه لها الفيضان أو انخفاض إيراد النيل.

وبعد كل ما سبق تبدو الفوائد الاقتصادية التى جنتها مصر من وراء ، السد العالى هائلة بكل المقاييس ومن العبث أن نحاول مقارنتها بالتكاليف الاقتصادية لإقامة السد العالى ومحطته الكهرومائية والأعمال المرتبطة به لأن الفوائد الاقتصادية الهائلة للسد تجعل ما أنفقته مصر على إنشائه هو ومحطته وكل الأعمال المرتبطة بهما محدودة للغاية ، ولم يكن هناك مشروع قادر على منح مصر هذا العائد الاقتصادى الهائل سوى السد العالى . فهل لا يستحق بعد كل ذلك أن تتحدى مصر الغرب بل والعالم كله من أجل إقامته ؟ .

الآثار الجانبية للسد العالى :

بالرغم من عظمة الآثار الإيجابية للسد العالى إلا أن له بعض الآثار الجانبية التى ينبغى دراستها لتحديد مدى خطورتها ونتائجها السلبية من ناحية ولتحقيق أفضل مواجهة لها من ناحية أخرى .

◆ **الإطماء والنحر :**

منذ بدء التفكير فى إنشاء السد العالى كان من المتوقع أن تكون هناك العديد من الآثار الجانبية المتعلقة بالطمى سواء تراكم الطمى فى البحيرة أو حرمان الأراضى الزراعية من الطمى أو تخفيض نسبة الطمى والمواد العالقة فى المياه بما يؤدى لزيادة سرعتها وبالتالى لزيادة قدرتها على النحر في جسور النهر والمنشآت المقامة عليه شمال السد العالى . كذلك فإنه مع انخفاض نسبة الطمى فى المياه فإنها تصبح رائقة ويزيد انتشار النباتات المائية بها بآثارها الضارة على حركة المياه والملاحة فيها وأيضا باستهلاكها لبعض المياه .

وفى عام ١٩٥٤ وتلبية لطلب مجلس الإنتاج القومى اجتمعت لجنة الخبراء العالميين المكونة من كارل ترزاكى ، أ.ل ستيل ، ماكس بروس ، اندريه كوين ،

لورنتزح ستراوب ، وقدمت تقريرها الذى ورد فيه "أن إنشاء السد العالى سيحد من انتقال الرواسب إلى خلف السد ، مما سيترتب عليه تغيير فى طبيعة مجرى النيل بين أسوان والدلتا" . ويضيف التقرير "يوصى الخبراء بضرورة تحليل البيانات التى يمكن الحصول عليها والمتعلقة بالمواد العالقة بمياه النهر بغية الوصول إلى تقدير النحر الذى يمكن أن يحصل نتيجة لإنشاء السد العالى . كما يوصون أيضا بضرورة الحصول على بيانات أولى حتى يمكن تقدير أثرها على مجرى النهر [(٢٠)] . وفى ملحق خاص بهذا التقرير أضافوا فيما يتعلق بمسائل الإطماء والنحر أنه فيما يختص بإطماء الخزان - بحيرة ناصر - فإنه من المنتظر ترسب جميع الرمال والطمى تقريبا بحوض الخزان . ومع ذلك فإن حجم البحيرة الصناعية التى ستتكون أمام السد سيكون كبيرا جدا بدرجة أن هذه الرواسب لن تؤثر على سعة الخزان لعدة مئات من السنين .

أما فيما يتعلق بالطمي والنحر أمام وخلف السد العالى نفسه مباشرة ، فيقول التقرير أن سد أسوان الأقل فى ارتفاعه كثيرا عن السد العالى ، منشأ على قاع صخرى ويهئ ضابطا مستديما خلف السد العالى مباشرة لأطوار النهر وعلى ذلك فسوف لا تحدث سلسلة طويلة المدى من النحر يمكن أن تحدث أضرارا للسد العالى . وكل نحر أو إطماء ذى أهمية للسد العالى سيكون ذا صفة محلية . ويمكن التنبؤ به وعلاجه بوسائل الإنشاء المناسبة .

وفيما يتعلق بمسائل الإطماء والنحر بمجرى النهر من أسوان إلى البحر الأبيض المتوسط الناجمة عن رسوب المواد العالقة فى بحيرة ناصر فإن التقرير يقول "أما بعد إنشاء السد العالى فإن الرمال والطين سوف لا تمر عبر أسوان مما ينتظر معه حدوث بعض النحر المستديم خلف السد .والبيانات التى أمكن الحصول عليها بخصوص رواسب نهر النيل تدل على أن القاع مكون مبدئيا من رمال ناعمة بقطر حوالى ٠,٢ ملليمتر . كما توجد رواسب ذات حجم أكبر بالطبقة السفلية . ويضيف التقرير أنه وفى حالة حدوث نحر كبير فإنه قد يترتب على ذلك بعض الأضرار كالنحر المحتمل تحت القناطر مما يهدد سلامتها وعلى ذلك فإنه ينبغي اتخاذ احتياطات واسعة وتعديلات خصوصا فى الأحباس العليا الطميية الواقعة مباشرة خلف أسوان .

ويضيف التقرير أنه سبق عمل أرصاد بالطبيعة على النيل منذ سنين طويلة ولذلك فإنه يوجد الكثير من البيانات خاصة ما يتعلق بالمواد العالقة بمياه النهر" . ويؤكد التقرير أنه يجب الاستزادة من هذه البيانات بالاستمرار فى عمل أرصاد ذات تفاصيل أكثر موجهة للحصول على فهم أوسع لعمليات النحر بمجرى النهر . ويختم التقرير

هذه النقطة بالقول بأن هذا سيتيح تصميم وإنشاء وسائل العلاج الملائمة في الوقت المناسب قبل أن تصبح الأضرار الناتجة جوهرية ومستديمة بمجرى النهر [٢١] .

وفى عام ١٩٥٦ قام المهندس على فتحى بمحاولة للتنبؤ بالنحر الشامل والمنتظر حدوثه فى مجرى النيل بين أسوان والقاهرة فى محاولة للتعرف على مقدار ذلك النحر المتوقع وعلى سرعة عملية النحر وقد خرج باستنتاجات متشائمة حول مقدار سرعة النحر المتوقع حيث تنبأ بأن الانحدار المتزن لمجرى النيل سوف يكون ١,٣٦ سم فى الكيلو وأن متوسط عمق المجرى سوف يبلغ ٢٢ متراً على أساس تصرف قدره ٦٠٠ مليون م٣ فى اليوم . وقدر أن النحر الشامل على طول المجرى سيصل ٥٤ مترا موزعا على أربعة أحباس يبلغ مقدار النحر فى كل منها ١٤ مترا وأن الجزء الأكبر من النحر سوف يحدث فى السنتين الأوليين من بدء الحجز على السد العالى . وخلص إلى أن السد العالى سيكون بمثابة بحيرة ينتهى عندها نهر النيل القديم وسوف تتكون دلتا جديدة تبدأ من أمام البحيرة وتمتد داخلها وفى نفس الوقت سيبدأ النهر فى تكوين مجرى جديد خلف أسوان بسبب النحر الشامل ، وتوقع أن يمتد النحر إلى بقية الترع التى تتغذى من النهر . وقد راجع د. على فتحى تقديره لمقدار سرعة النحر مرتين الأولى عام ١٩٧٠ بعد بناء وتشغيل السد العالى حيث قدر أن متوسط الهبوط فى قاع النهر خلف كل قنطرة سوف يكون ما بين ٤ ، ٥ متر وأنه سوف يسبب انخفاض من مناسيب القاع مترين على الأقل بعد بدء تشغيل السد العالى وثلاثة أمتار بعد عشر سنوات والثانية عام ١٩٧٦ وخلص فيها إلى أن الهبوط الفعلى فى منسوب القاع قد بلغ مترا واحدا خلف قناطر إسنا، ٠,٦ مترا خلف قناطر نجع حمادى ، ٠,٧٥ مترا خلف قناطر أسيوط ... وأن ٨٣% من النحر النهائى سيتم على مدى ١٧ عاما من بدء تشغيل السد العالى ويبلغ مقدار النحر آنذاك أربعة أمتار [٢٢] . وبالمقابل كان د. صلاح شلش يقدر أن مقدار النحر المتوقع بعد إقامة السد العالى لا يتجاوز بضع سنتيمترات فى العام تقل تدريجيا إلى أن يأخذ المجرى توازنه . ومن ناحية أخرى وبعد اكتمال السد العالى وتشغيله بعدة سنوات أوصى الخبراء السوفيت فى تقريرهم عام ١٩٧٦ بعمل أخرام للتصريف الخلفى من بغال القناطر بما يسمح بزيادة فرق التوازن على هذه القناطر ، كما اقترحوا إقامة أعمال لوقاية الفرش المصمت من النحر الموضعى عبر إنشاء فلتر ركامى خلف فرش كل قنطرة طبقا لمواصفات وتصميمات محددة . وكذلك فإن هيئة الهيدروبروجكت السوفيتية قدمت تقريرا عام ١٩٧٧ عن الاستغلال الكامل لنهر النيل اقترحت أعمال الوقاية اللازمة للقناطر الثلاث على النيل بين أسوان والقاهرة وهى قناطر إسنا وقناطر نجع حمادى وقناطر أسيوط ، اقترحت فيه إنشاء أهوسة جديدة عند كل قنطرة [٢٣]

وإذا كانت هذه هى بعض تقديرات الخبراء المختصين حول مشكلة الإطماء والنحر قبل إنشاء السد العالى وبعد انشائه بفترة قصيرة . فماذا حدث وماذا يتوقع أن يحدث بالنسبة لمشكلة الإطماء والنحر بعد أن مر على بدء بنائه ما يقرب من أربعة عقود وبعد أن مر على اكتماله ما يقرب من ثلاثة عقود .

بالرغم مما أشارت إليه الأنباء عام ١٩٩٠ عن تكون دلتا ما تزال تحت الماء فى بحيرة ناصر فى منطقة الحدود بين مصر والسودان ، إلا أن ذلك لا يخرج عن التقديرات السابقة على إنشاء السد العالى . فقد كان متوقعا أن الغالبية الساحقة من الطمى الذى تحمله مياه الفيضان فى كل عام سوف يترسب فى خزان السد العالى أى بحيرة ناصر . وتبلغ كمية الطمى الواردة فى كل عام نحو ١٣٠ مليون طن . وقد صمم االسد العالى وخزانه على أساس وجود ٣٠ مليار متر مكعب تخزين ميت عند مستوى ١٤٧ متر ويمكن للطمي أن يتراكم حتى يبلغ هذا المنسوب دون أن يؤثر على القدرة التخزينية الحية لبحيرة ناصر . وقد قدرت شركة هوختيف الألمانية المدة اللازمة لملء الـ ٣٠ مليار متر مكعب حتى منسوب ١٤٧ متراً بالطمى بنحو ٧٥٠ عاما ، نظرا لأن اجمالى الطمى الذى يرد لمصر مع مياه النيل كل عام يبلغ نحو ١٣٠ مليون طن .

وتجدر الإشارة إلى أن خبرة السدود الأخرى فى العالم تشير إلى أن تراكم الطمى فى خزانات السدود يمكن أن يكون بمعدلات أقل كثيرا من المعدلات المقدرة ، وكمثال على ذلك نجد أن سد هوفر الذى تم تشييده فى الولايات المتحدة والذى تم احتساب الإطماء فى خزانه على نفس الأساس الذى احتسب عليه الإطماء فى خزان سد مصر العالى ... ثبت لدى تشغيل ذلك السد أن امتلاء السعة الميتة بالطمي سوف يستغرق ضعف المدة الزمنية التى كانت مقدرة قبل الإنشاء بما يعنى أن عمر الخزان سيطول إلى الضعف قبل أن تتأثر سعته التخزينية بتراكم الطمى، وربما يكون هذا هو الحال مع خزان السد العالى أى بحيرة ناصر .

وعلى أى الأحوال فإنه من المقدر أن تمتلىء السعة التخزينية الميتة بالطمى فيما يتراوح بين ٥٠٠، ٩٠٠ سنة وعندها ستكون مصر بحاجة للبحث عن حلول لزيادة القدرة التخزينية لبحيرة ناصر. ويبدو أنه من المهم متابعة هذه المسألة رغم أن أى اقتراحات بصددها ستبقى غالبا مجرد اقتراحات للأجيال القادمة نظرا لأن هذه القضية لن تمثل مشكلة حقيقة قبل خمسمائة عام على الأقل. أما فيما يتعلق باحتمال ظهور دلتا بحيرة ناصر بعد عشرات السنين وقبل امتلاء السعة التخزينية الميتة فى بحيرة ناصر بالطمى ، فإنه لن يمثل مشكلة لأن المياه ستصل سواء عبر النيل الواحد كما هو الحال فى الوقت الحاضر أو عبر رافدين يلتفان حول الدلتا الجديدة كما يحتمل أن يحدث آنذاك .

أما بالنسبة لتأثير حجز الطمى فى خزان السد العالى أى بحيرة ناصر وحرمان التربة الزراعية فى مصر منه ، على خصوبتها ، فقد ثبت بالدراسة أن الطمى الذى كانت مياه النيل تحمله للأراضى الزراعية فى مصر قبل بناء السد العالى كان يحتوى على مالا يزيد عن ١٨٠٠ طن من الأزوت يمكن تعويضها بنحو ١٣ ألف طن من سماد نترات الجير وقيمة هذه الكمية سنويا تبدو محدودة بالمقارنة بتكاليف مكافحة الفيضانات التى كانت تحمل الطمى قبل السد. وإضافة إلى ما كان يقترن بالفيضان من رشح وتسرب، هذا فضلا عن أن تكاليف الـ ١٣ ألف طن سماد نترات الجير سنويا تعد هامشية ولا تذكر ولا مجال لمقارنتها بالفوائد الاقتصادية للسد العالى.

وتجدر الاشارة إلى أن الأراضى التى كانت تستفيد بالطمى قبل بناء السد العالى هى بالأساس الأراضى التى كانت تروى بأسلوب رى الحياض فى الوجه القبلى والتى كان يتراكم فيها جانب كبير من ذلك الطمى فى حين أن ما كان يرسب من الطمى فى أراضى الوجه البحرى والأراضى المروية بنظام الرى الدائم ، كان محدودا نظرا لأنه حرم من جانب كبير من الطمى الذى كان يصل إليه منذ بناء القناطر الخيرية .

أما بالنسبة لما أدى اليه نقص الطمى فى مياه النيل شمال أسوان من تزايد النباتات المائية فى النيل والتى تستهلك بعض المياه وتثير المشاكل فى الملاحة النهرية وتحتاج لبعض المجهودات والتكاليف لمقاومتها ، فإنه يمكن القول إن هذه المشكلة بالرغم من كونها صغيرة وتكاليف مواجهتها محدودة إلا أنه لم تتم مواجهتها بصورة حاسمة حتى الآن نظرا لأن استخدام المبيدات فى مواجهتها له آثاره البيئية السيئة وغبر المرغوب فيها . كما أن استخدام مضادات بيئية من الأسماك التى تتغذى عليها تحتاج لدراسات طويلة وعميقة حتى لايحدث اختلال فى التوازنات القائمة داخل مياه النيل بين الكائنات والأسماك المختلفة، وتبقى المقاومة البشرية المباشرة بإزالة تلك النباتات المائية هي الأكثر ملائمة ، وهو مايتم فقط بالنسبة لنبات "ياسنت الماء" أو مايطلق عليه فى مصر "ورد النيل" .

وتجدر الإشارة إلى أن النباتات المائية تسبب مشاكل أكثر فى المصارف والترع الصغيرة ، وتوجد طريقة تلقائية لتنظيف الترع والمصارف فى مصر كل عام عبر الكراكات التى تقوم سنويا بإعادة تعميق وتدعيم الجسور لغالبية الترع الصغيرة الأمر الذى يؤدى أيضا لإزالة النباتات المائية وتطهير تلك المجارى المائية منها ولو لفترات محدودة . وكانت مواجهة انتشار النباتات المائية فى النيل بعد إنشاء السد العالى تحتاج

الكثير من الجهود والدراسات لتحقيق تلك المواجهة بلا آثار بيئية غير مرغوب فيها، وهو ما لم يتم بكفاءة حتى الآن بدليل استمرار تلك النباتات المائية الضارة في التكاثر في مجرى النيل والترع والمصارف الزراعية المكشوفة.

أما بالنسبة لتأثير حجز الطمى بعد بناء السد على تزايد تجريف الأرض لصناعة الطوب الأحمر اللازم للبناء فإنه يمكن القول إن السد العالى حجز الطمى بالفعل وبالتالى قلل التراب والطين المتاح لصناعة الطوب الأحمر، ومع تزايد الحاجة لهذا الطوب الأحمر مع فورة البناء التى شهدتها مصر فى أعقاب تزايد تيار الهجرة للعمل فى الخارج منذ عام ١٩٧٥ ... تلك الفورة التى استمرت حتى منتصف الثمانينيات، مع هذا التزايد فى الطلب على الطوب الأحمر للبناء، كان من الضرورى أن تقوم الدولة بدورها السيادى فى منع تجريف الأراضى ووضع العقوبات الرادعة لمن يقوم بذلك مع توفير بدائل الطوب الأحمر مثل الطوب الرملى والطفلى والأسمنتى. أى أن المشكلة لاتكمن فى السد العالى بل تكمن فى الطريقة السلبية والتى تنطوى على كثير من اللامبالاة التى واجهت بها الدولة والمجتمع هذه المشكلة والتى أدت فى النهاية إلى تجريف بعض الأراضى وإفقادها القدرة على الإنتاج لفترات غير قصيرة. المشكلة لم تكن فى السد ولكن فينا نحن والدليل أن التجريف توقف تقريبا فى الوقت الراهن مع التوسع في إنتاج بدائل الطوب الأحمر وبأسعار معقولة.

- **التبخر والتسرب من بحيرة ناصر :**

قبل بناء السد العالى تم تقدير الفاقد بالتبخر والتسرب بنحو ٩ مليارات متر مكعب سنويا تفقد بالبخر ونحو مليار متر مكعب تفقد بالتسرب على النحو الذى عرضنا له من قبل. أما بعد بناء السد العالى فإن الفواقد الفعلية بالبخر والتسرب كانت على النحو الوارد فى الجدول (٣)، ونلاحظ أن الفواقد بالبخر كانت أقل من التقديرات فى البداية حتى منسوب ١٦٧,٦٢ مترا الذى بلغته عام ١٩٧١. ولكن مع ارتفاع المنسوب إلى مستوى ١٧٥,٧ مترا عام ١٩٧٥ اتسع سطح البحيرة وزاد الفاقد بالبخر وبلغ نحو ١١,١٦٧ مليار متر مكعب، ومع ارتفاع منسوب المياه إلى ١٧٦,٥١ مترا عام ١٩٧٦ واتساع مسطح البحيرة تزايد الفاقد بالبخر إلى ١٢,٤٤٣ مليار متر مكعب. وإن كان ارتفاع منسوب البحيرة إلى ١٧٥ مترا أو أكثر هى حالات لا تستمر فترات

طويلة سواء لأن السحب من البحيرة على مدار العام يؤدى لانخفاض المنسوب بعد فترة الفيضان، أو لأن وصول منسوب البحيرة إلى مستوى ١٧٥ مترا فأكثر هى حالات لاتحدث إلا مع حدوث عدة فيضانات عالية على التوالى كما هو الحال فى الوقت الراهن، وفى هذه الحالة فإن البحيرة تكون على وشك الامتلاء واستنفاز كل قدرتها على استيعاب المخزون واستيعاب الفيضانات. ومن المعروف أنه عند منسوب ١٨٢ مترا يكون من الضرورى فتح المفيض وتحويل المياه الزائدة إليه حتى لاتشكل خطرا على السد العالى وحتى لانضطر لإطلاقها شمال السد فتتسبب فى خسائر كبيرة كما كان يحدث فى فترة الفيضان قبل بناء السد. أما عند المنسوب العادى وحتى حوالى ١٦٨ مترا فإن مستوى التبخر يبلغ نحو ٩ مليارات متر مكعب وهو أمر طبيعى لأن بحيرة السد العالى تقع فى منطقة حارة وجافة ولا تسقط بها أمطار على مسطح البحيرة تعوض المياه المتبخرة منها.

أما بالنسبة للتسرب فإن الفواقد منه كانت كبيرة مع ارتفاع منسوب البحيرة ، أما بعد ذلك ومع تسرب الأحجار الرملية النوبية الموجودة بقاع وشواطئ البحيرة وتشبعها بالمياه فإن الفاقد بالتسرب ينخفض فى حين أن التراكم المستمر للطمى يساهم فى سد الشقوق والتصدعات فى قاع وشواطئ البحيرة بما يقلل من التسرب تدريجيا وهو مايتضح من انخفاض الفاقد بالتسرب والتشرب إلى ١,٧٠١ مليار متر مكعب عندما كان المنسوب ١٧٦ مترا عام ١٩٧٦ بعد أن بلغت نحو ٥,١٩٢ مليار متر مكعب عام ١٩٧٥ عندما ارتفع منسوب المياه فى البحيرة من ١٧٠ مترا عام ١٩٧٤ إلى ١٧٥,٤ مترا عام ١٩٧٥ المهم أنه بالنسبة لفواقد التبخر والتسرب والتشرب فإنها لم تزد عن الحدود المتوقعة وإنما تقل عنها فى الغالب وإن كان من الضرورى دراسة أى إمكانيات لتقليل الفاقد من بحيرة ناصر بالبخر بصفة خاصة حيث إن معظم الفاقد من البحيرة يتم من خلاله .

أما بالنسبة لآثار البخر من بحيرة ناصر على درجة ملوحة مياهها فإنه من المنطقى أن البخر من البحيرة يؤدى إلى زيادة درجة تركز الأملاح فيها إلى أن تصل إلى حالة من التوازن تحدث حسب توقع د. مصطفى الجبلى عندما يتعادل النقص فى الملوحة الذى يحدث بسبب ورود مياه درجة ملوحتها أقل من درجة ملوحة مياه بحيرة ناصر ، مع الزيادة فى الملوحة التى تحدث نتيجة البخر [٢٤].

وقد اتضح أن درجة ملوحة مياه البحيرة تتزايد سنويا بمعدل يتراوح بين ١ ، ٣ جزء من المليون وقد تراوحت نسبة الأملاح الذائبة فى مياه بحيرة ناصر بين ١٤١ ، ١٤٩ جزء من المليون عام ١٩٧٧ علما بأن المياه تظل صالحة للزراعة والشرب حتى نسبة ملوحة تصل إلى ٥٠٠ جزء من المليون وهو مالا ينتظر أن تصل إليه نسبة الملوحة فى بحيرة ناصر مطلقا سواء لأن تزايد الملوحة بها عندما يحدث، محدود جدا أو لأن مستوى الملوحة فى بحيرة ناصر يتزايد أحيانا ويتناقص فى أحيان أخرى كما أثبتت الخبرة العملية.

وقد تشكلت فى نهاية الثمانينيات لجنة من أكاديمية البحث العلمى ووزارة الأشغال العامة والموارد المائية وجامعة ميتشجان الأمريكية فى إطار منحة مقدمة من هيئة المعونة الأمريكية. وقامت اللجنة بأبحاث لمدة ثلاث سنوات على مياه بحيرة ناصر والنيل عند أسوان وحتى البحر المتوسط. وشارك فى هذه الأبحاث معهد الآثار الجانبية للسد العالى التابع لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية، وثبت أن مخزون المياه فى بحيرة ناصر لم يحدث به تغير يذكر فى الملوحة، وأن درجة الملوحة ثابتة عند متوسط ١٨٠ جزء من المليون. أما الوضع من أسوان إلى البحر المتوسط فإنه أسوأ كثيرا من البحيرة بسبب المخلفات الصناعية التى تصب فى النيل وكذلك الصرف الصحى [٢٥].

وهكذا فإنه إذا ارتفعت درجة ملوحة مياه البحيرة فإن ذلك يمكن إرجاعه بالفعل لآثار التبخر فيها بينما لايمكن القول بأن ارتفاع درجة الملوحة شمال أسوان عن مستوى الملوحة فى بحيرة ناصر يعود إلى إنشاء السد العالى وتكوين بحيرة ناصر ذات معدلات التبخر العالية ، وإنما يجب البحث عن أسبابه الحقيقة المتمثلة فى المخلفات الصناعية التى تلقى بلا رادع فى نهر النيل فتزيد من درجة تلوثه وترفع درجة الملوحة فيه ، والمتمثلة أيضا فى مياه الصرف الصحى التى تتسرب للنيل أو تلقى فيه عمدا .

- **ارتفاع المياه الجوفية :**

قبل إنشاء السد العالى كانت هناك مشاكل تتعلق بارتفاع مستوى المياه الجوفية والملوحة فى بعض الأوقات . وكان العديد من المختصين يرجعون ذلك إلى ارتفاع

منسوب المياه فى النيل فى فترة الفيضان ومع إنشاء السد العالى واستقرار منسوب المياه فى النيل على مدار العام عند مستوى أعلى من المتوسط السنوى لمنسوب المياه فى النيل قبل إقامة السد العالى ولكنه أقل كثيرا من منسوب المياه فى فترة الفيضان ... مع هذا الوضع الجديد ساهم السد العالى فى ارتفاع منسوب المياه الجوفية، وأيضا بسبب إدخال مياه الشرب لكل القرى دون أن تكون لديها شبكة للصرف الصحي حيث يتم الصرف عبر خزانات أرضية تساهم فى رفع مستوى المياه الجوفية ، وليست القرى فحسب التى لا توجد فيها شبكة صرف صحي ، وإنما يوجد الكثير من الامتدادات العمرانية العشوائية فى المدن الكبرى وبخاصة القاهرة والاسكندرية التى لاتوجد بها مجارى وبالتالى يتم الصرف الصحى عبر خزانات أرضية فى تلك الأحياء تساهم فى رفع مستوى المياه الجوفية .

وبالرغم من الآثار السلبية التى يؤدى إليها ارتفاع منسوب المياه الجوفية مثل تطبيل الأراضى الزراعية إلا أنها ليست مشكلة بلا حل ، فهناك الكثير من السبل لمعالجتها مثل ترشيد استخدام مياه الرى. وقد بدأت مصر فى هذا الترشيد تحت وطأة سنوات النقص الشديد فى إيراد النيل فى الثمانينيات. وكذلك يمكن علاج ارتفاع منسوب المياه الجوفية خلال زيادة مشروعات الصرف المكشوف والمغطى لسحب تلك المياه الجوفية وتخليص الأراضى الزراعية من آثارها السلبية وإعادة معالجتها للاستفادة منها كلما كان ذلك ممكنا. كما أن تطوير شبكة الصرف الصحى ومدها إلى كل مكان فى مصر يمكن أن يساهم فى تحسين نوعية المياه الجوفية وتقليل آثارها السلبية على الأراضى الزراعية .

- **تآكل شواطئ الدلتا على البحر المتوسط :**

كان النيل قبل السد العالى يلقى بنحو ٣٢ مليار متر مكعب سنويا فى البحر المتوسط عبر فرعى رشيد ودمياط بما كان يبعد التيارات البحرية عن شواطئ الدلتا ويقلل احتمالات نحر البحر لها ، ومع بناء السد العالى تناقصت كمية المياه التي تذهب للبحر فضلا عن خلوها من الغالبية الساحقة من الطمى الذى كانت تحمله قبل بناء السد العالى . وقد كان من المقدر أن يؤدى ذلك إلى زيادة النحر فى شواطئ الدلتا على المتوسط ، وبالفعل حدث هذا النحر وبخاصة فى المناطق القريبة من مصب فرعى رشيد ودمياط فى البحر المتوسط .

وقد استدعى ذلك تدعيم الشواطئ فى تلك المناطق بكتل خرسانية لحمايتها ، وربما يحتاج الأمر لمزيد من الدراسات والجهود لمواجهة هذه المشكلة . ولكننا نود أن نشير إلى أن البعض يضخم من هذه المشكلة بصورة غير واقعية . وعلى سبيل المثال أعلن أحد علماء البيئة الأمريكيين ويدعى ديفيد أوبروى - يهودى - ، عام ١٩٩٠ ، أن أجزاء من دلتا النيل تتآكل بشكل منتظم وأن ربع منطقة الدلتا ستجرفها مياه البحر مع حلول عام ٢١٠٠ وذلك بسبب نحر البحر إلى جانب قلة الرواسب نتيجة بناء السد العالى وهو نفس ما يحدث فى دلتا الميسيسبى بالولايات المتحدة الأمريكية بمعدل تآكل يصل إلى ١,٥ سنتيمتر سنويا [٢٦].

وبالرغم من أن مشكلة نحر مياه البحر المتوسط لبعض شواطئ الدلتا وبخاصة قرب رشيد ودمياط إلا أن تنبؤات العالم الأمريكى متشائمة ولاتستند لأى براهين موضوعية لأن معنى مايقوله هو أن البحر سيلتهم نحو ٣٠ كيلو متر بعمق الدلتا من الآن وحتى ٢١٠٠، أى بمعدل يزيد عن ٢٥٠ مترا فى العام ، وهذا التقدير فى الحقيقة لايتوافق مع مايحدث فى الواقع فعليا حيث لايزيد النحر عن سنتيمتر أو عدة سنتيمترات فى بعض المناطق ، وهوعموما تقدير ينطوي على درجة عالية من المبالغة والعبث ربما يكون وراءها أى أغراض لكنها لا تمت للعلم بصلة فى تقديرى.

◆ **انتشار مرض البلهارسيا :**

ينتشر مرض البلهارسيا في المناطق الحارة من خلال المجاري المائية التي تحتضن أحد أطوار دودة البلهارسيا. وقد كان مرض البلهارسيا منتشرا فى دلتا مصر منذ القدم، وتزايد بصفة خاصة لدى إدخال نظام الرى الدائم بها بدلا من رى الحياض، وذلك منذ إنشاء قناطر الدلتا. ومع إنشاء السد العالى انتشر المرض فى صعيد مصر. وبالرغم من الآثار الصحية السيئة لانتشار هذا المرض، إلا أن سبل الوقاية منه ومكافحته تقدمت بصورة كبيرة وبصفة خاصة فى السنوات الأخيرة مع وجود أدوية تعالجه بصورة حاسمة بالأقراص التى تؤخذ مرة واحدة وبسهولة بدلا من العلاج بالحقن على فترات طويلة. ومن المرجح أنه مع ازدياد نسبة التعليم والوعى الصحى بين الجماهير أن تتم محاصرة المرض وعلاجه بسهولة. أما الوقاية منه أو القضاء عليه نهائيا فيتطلب دراسة الوسائل البيئية الفعالة لمقاومة قواقع البلهارسيا أو أى وسائل أخرى شرط ألا تضر بالبيئة أو التوازن الطبيعى فيها.

وعلى أى الأحوال فإن سهولة علاجه حاليا يجعل تحجيم آثاره السيئة على الصحة العامة للمواطنين فى مصر أمرا ممكنا تماما.

◆ **هجرة السردين بعيدا عن شواطئ مصر :**

أدى انخفاض كمية المياه التى يلقيها النيل فى البحر المتوسط بعد إنشاء السد العالى، وانخفاض نسبة الطمى فيها بصورة كبيرة إلى ابتعاد أسراب السردين عن شواطئ مصر منذ اكتمال السد العالى. وقد أثار الكثيرون هذا الأمر باعتباره من سلبيات السد العالى وهو أمر غريب حقا لأن كميات السردين التى كانت مصر تصيدها قبل بناء السد العالى تقل كثيرا عن المحصول السمكي الكبير الذى يقدر بنحو ٤٠ ألف طن سنويا والذى يتم صيده من بحيرة ناصر التى كونها السد العالى. كما أنه يمكن تتبع السردين أو غيره من الأسماك فى المياه الدولية إذا أردنا زيادة المحصول السمكي لمصر . وتجدر الإشارة إلى أن السردين بدأ يعود فى الأعوام الأخيرة لشواطئ مصر .

◆ **غرق النوبة وتهديد آثارها :**

ربما كان غرق قرى ومناطق النوبة وتعرض بعض آثارها للانغمار بمياه بحيرة ناصر قبل إنقاذ تلك الآثار هو أحد الآثار الجانبية المهمة للسد العالى. ولكن إقامة السد العالى فى موقعه الذى أقيم به مما أدى لغرق قرى ومناطق النوبة القديمة لم يكن اختيارا بقدر ما كان ضرورة نظرا لأنه أنسب المواقع لإقامة السد العالى كما أثبتت الدراسات العلمية للمنطقة من أسوان وحتى حدود السودان الشقيق. ورغم أن غرق قرى وأراضى النوبة القديمة قد خلق بعض المرارات لدى أبناء مصر الذين كانوا يعيشون فيها إلا أن ذلك كان ضرورة لحماية مصر وشعبها بما فيه النوبيون من مخاطر الفيضان والجفاف ، وكان ضرورة للاستفادة من النتائج الاقتصادية الهائلة للمشروع لصالح مصر وشعبها من النوبة إلى الاسكندرية .

وجدير بالذكر أن إعادة توطين النوبيين فى النوبة الجديد تم بصورة لائقة على الصعيدين الإنساني والاجتماعي بما ساهم فى تقليل المضار الاجتماعية التي نجمت عن ذلك الانتقال .

وفى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بدأت هيئة تنمية بحيرة السد العالى فى العمل على استصلاح واستزراع وإعمار المنطقة المحيطة ببحيرة ناصر. أما بعد إطلاق مشروع تنمية جنوب الوادي (توشكى) الذى سنتعرض له لاحقا، فإن المنطقة المحيطة بالبحيرة أصبحت محلا للتنمية الشاملة. ويمكن أن يشكل استصلاح واستزراع وإعمار المنطقة المحيطة ببحيرة ناصر أساسا لإعادة توطين النوبيين الذين يرغبون فى العودة للمناطق القريبة من النوبة القديمة ،

وبعد عرضنا لأهم الآثار الإيجابية والآثار السلبية أو الجانبية للسد العالى فإنه من الواضح أن الفوائد الاقتصادية العظيمة التى جنتها مصر من إقامة هذا المشروع العظيم، هائلة بكل المقاييس ولاتقارن إطلاقا بالآثار السلبية أو الجانبية الهامشية للسد.

جدول (١)
تطور الدخل الزراعى المصرى

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الدخل الزراعى بالأسعار الجارية	الدخل الزراعى بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة	
١٩٦٢	٤٦١		
١٩٦٣	٤٨٤		
١٩٦٤	٥٥٧		
١٩٦٥	٦١٢		
١٩٦٦	٦٧٠		
١٩٦٨	٦٧٠		
١٩٦٩	٧٢٩		
١٩٧٠	٧٨٣		(١)على أساس أسعار ١٩٧٥. (٢) على أساس أسعار ٧٩, ٩٨٠. (٣)علـى أسـاس أسـعار ٨١ / ١٩٨٢.
١٩٧١	٨١٧		
١٩٧٢	٩٠٥		
١٩٧٣	١٠٢٠		
١٩٧٥	١٤٢٢		
١٩٧٧	١٧٨٧		
١٩٧٨	٢٢٣٠	(١) ١٤٩٠	
١٩٧٩	٢٥٨٣	(١)١٥٦١	
١٩٨٠	٢٦٦٨	(١)١٦١٣	
١٩٨١/٨٠	٣٢٦٢	(٢)٢٩١٠	
١٩٨٢/٨١	٣٨٩١,٥	(٣)٣٨٩١,٥	
١٩٨٣/٨٢	٤٠٠٠	(٣)٣٨٨٦	
١٩٨٤/٨٣	...	(٣)٣٩٦٥	
١٩٨٥/٨٤		(٣)٤٠٧٨	
١٩٨٦/٨٥		(٣)٤٥٤٠	
١٩٨٧/٨٦	٨٦٤٠	(٣)٤٦٧٠	
١٩٨٨/٨٧	٨٩٠٣		

المصدر: من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٥ من د. عبد العظيم أبو العطا، مصـر والنيـل بعـد السد العالى، جمهورية مصر العربية، وزارة الرى واستصلاح الأراضى يناير ١٩٧٨ ص ١٤٣.

من عام ١٩٧٧ حتى عام ٨٧ / ١٩٨٨ من البنك الأهلـى المصـرى، النشـرة الاقتصاديـة، المجلـد ٤١ العدد الأول والثانى ص ٩٥ ، ٩٤.

جدول (٢)
الكهرباء المولدة من السد العالى

	الكهرباء المولدة من السد العالى بالمليون كليو واط / ساعة فى السنة	نسبة الكهرباء المولدة من السيد العالى من إجمالى استهلاك الكهرباء فى مصر	نسبة الكهرباء المولدة من سد أسوان القديم إلى إجمالى استهلاك الكهرباء فى مصر
١٩٦٧	٧١	٢%	٣٥%
١٩٦٨	١٤٣٨	٥٢%	
١٩٦٩	٢٣٨٩		
١٩٧٠	٣٠٤٢		
١٩٧١	٣٣٩٥		٢٣%
١٩٧٢	٣٦٨٧		
١٩٧٣	٣٧٨٩		
١٩٧٤	٤٤٦٠	٥٢%	٢٠%
١٩٧٥	٥٠١٠		
١٩٧٦	٦٠٥٨	٥٢%	١٧%
١٩٧٧	٧١٥٢		
١٩٧٨	٨١٥٢	٥٤%	١٢%
١٩٧٩	٧٩٦٩		
١٩٨٠	٨٠٧٢	٤٤%	٩%
١٩٨١	٨٣٣٦		
١٩٨٢	٨٦٣٢	٣٧%	٨%
١٩٨٣	٧٩٣٧		
١٩٨٤	٧٦٣٠		
١٩٨٥	٦٥٨١		
١٩٨٦	٦٥١٢		
١٩٨٧	٥٩٦٢		
١٩٨٨	٥٨٦٩		
١٩٨٩	٧٠٩٨	١٧%	٣%

بيانات هيئة السد العالى

جدول ٣

الإيراد السنوى للنيل والفواقد النظرية والفعلية من بحيرة ناصر

السنة	أقصى منسوب بلغته البحيرة بالمتر	الفواقد النظرية			الإيراد السنوى للنيل عن اسوان بالمليار متر مكعب		الفواقد الفعلية		
		التسرب والتشرب مليار م^3	التبخر مليار م^3	جملة الفواقد نظرياً مليار م^3			الخارج من البحيرة+ فرق المتحويات مليار م^3	جملة الفواقد مليار م^3	الفاقد الفعلى بالتسرب والتشرب مليار م^3
١٩٦٤	١٢٦,٠٠								
١٩٦٥	١٣٣,٦١	١,٢٧٩	١,٨٧٢	٢,١٥١	٨٨,٤١١		٨٧,٦١١	٠,٨	٠٠
١٩٦٦	١٤٠,٧٤	١,٠٢٢	٢,٣٠٨	٣,٣٣٠	٧١,٤٢٢		٦٩,٦٦٢	١,٧٦	٠٠
١٩٦٧	١٤٢,٤	٠,٤٤٨	٤,٠٠٣	٤,٤٥١	٩٠,١٨٥		٨٦,٥٣٥	٣,٦٥	٠٠
١٩٦٨	١٥٦,٥	٦,٨٣٦	٥,٤٦٦	١٢,٣٠٢	٧٣,٧٦٨		٦٦,٠٩٨	٧,١٧	١,٧٠٤
١٩٦٩	١٦١,٢٣	٤,٣٦٣	٦,٧٨٢	١١,١٤٥	٧٤,٠٤٧		٦٥,٩٧٧	٨,٠٧	١,٢٨٨
١٩٧٠	١٦٤,٨٧	٤,٢٥١	٧,٨٢٣	١٢,٠٧٤	٧٧,٢٥٨		٦٨,٣٢٤	٨,٩٣٤	١,١١١
١٩٧١	١٦٧,٦٢	٣,٩٩٤	٩,١٥٨	١٣,١٥٢	٧٧,١٥٢		٦٦,٥١٧	١٠,٦٣٥	١,٤٧٧
١٩٧٢	١٦٥,٢٦	٠٠	٩,٥٨٧	٩,٥٨٧	٥٨,٠٥٠		٤٥,١٤٠	١٢,٩٠٥	٣,٣١٨
١٩٧٣	١٦٦,٢٤	٠٠	٨,٧٦٣	٨,٧٦٣	٧٩,٥٢٧		٦٠,٥٠٢	٩,٠٢٥	٠,٢٦٢
١٩٧٤	١٧٠,٦١	٤,٨٧٨	٩,٦٩٤	١٤,٥٧٢	٨٤,٩٣٤		٧٠,٤٦٥	١٤,٤٦٩	٤,٧٧٥
١٩٧٥	١٧٥,٧	١٠,٤٦٨	١١,١٦٧	٢١,٦٣٥	٩٧,٩٨٨		٨١,٦٢٩	١٦,٣٥٩	٥,١٩٢
١٩٧٦	١٧٦,٥١	١,٩٢٩	١٢,٤٤٣	١٤,٣٧٢	٦٨,٩٦٤		٥٤,٨٢٠	١٤,١٤٤	١,٧٠١
					تقديرات أخرى*	تقدير وزارة الرى **			
١٩٧٩/١٩٧٨					٤١	٧٢			
١٩٨٠/٧٩					٥٦,٢	٨٠			
١٩٨١/٨٠					٥٥,٨	٨٣			
١٩٨٢/٨١					٤٠,٧	٧٣			
١٩٨٣/٨٢					٤٧,٩	٦٩			
١٩٨٤/٨٣					٣٤,٨	٥٧			
١٩٨٥/٨٤					٥٦,١	٧٩			
١٩٨٦/٨٥					٤٨,٥	٧٠			
١٩٨٧/٨٦					٤١,١	٦٠			

المصدر للأعوام من ١٩٦٤ ـ ١٩٧٦ من د. عبد العظيم أبو العطا، مصر والنيل بعد السد العالى جمهورية مصر العربية، وزارة الرى واستصلاح الأراضى، يناير ١٩٧٨ ص ١١٩.

المصدر هو: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٨٩، ص ٤٤٠.

** المصدر هو: بيانات وزارة الأشغال العامة والموارد المائية مقربة لأقرب رقم صحيح.

جدول ٤
تطوير إنتاجية الفدان من أهم المحاصيل فى مصر

المحصول	وحدة القياس	١٩٥٢	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٨٢	١٩٨٦	١٩٨٧
القطن	قنطار مترى = ١٥٧,٥ كيلو جرام	٤,٢			٧,٨	٦,٥٤	٦,١٥
القمح	أردب = ١٥٠ كجم	٥,٢	٩,٢	٩,٧	٩,٨	١٠,٧	١٣,٢
الذرة الشامية	أردب = ١٤٠ كجم	٦,٣	١٠,٨	١٠,٩	١٣,٣	١٤,٠٠	١٤,٠
الذرة الرفيعة	أردب = ١٤٠ كجم	٨,٦	١١,٨	١١,٣	١١,٢	١١,٧	١٢,٥
الشعير	أردب = ١٢٠	٧,٢	٩,٦	٩,٩	٩,٣	٩,٨	١٠,١
الأرز	الغربية = ٦٤٥ كجم	١,٥	٢,٢	٢,٥	٢,٤	٢٠٦	٢,٤٥
الفول	أردب = ١٥٥ كجم	٤,٥	٦,٢	٦,٢	٦,١	٦,٧	٧,٣
العدس	أردب = ١٦٠ كجم	٣,٥	٤,٨	٤,٢	٣	٤,٢	٤,٧
قصب السكر	قنطار مترى = ٤٥ كجم	٧٨٥	٧٤٩	٨٠٥	٧٥١	٨٦١	٧٤٨

المصدر: للأعوام ١٩٥٢، ١٩٨٢، ١٩٨٦، ١٩٨٧ هو: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء بجمهورية مصر العربية، الكتاب الأحصائى السنوى ٥٢-١٩٨٧ القاهرة يونيو ١٩٨٨ ص ٥٨، ٥٩.

المصدر: للعامين ١٩٧٤، ١٩٧٥ هو: جمعت وحسبت من : البنك الأهل المصرى، النشرة الاقتصادية المجلد ٤٠، العدد الأول والثانى ١٩٨٧ ص ١١٦، ١١٧.

مراجع الفصل الثاني :

١- مصطفى محمد القاضي وآخرون، النيل وتاريخ الري في مصر، وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، القاهرة، صـ٣٣.

٢- أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكي: النيل والبشر في مصر..الأساطير والواقع، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٩، صـ٤٤.

٣- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس..حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٢، صـ٤٥٠، ٤٥٢.

٤- موسى عرفة، السد العالي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٥، صـ٤٨.

٥- راجع محمد حسنين هيكل، ملفات السويس..حرب الثلاثين سنة، مرجع سبق ذكره، صـ٥٤٦.

٦- المرجع السابق مباشرة، صـ ٥٥٤.

٧- موسى عرفة، السد العالي، مرجع سبق ذكره، صـ٥٦.

٨- تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن مشروع السد العالي، القاهرة، فبراير ١٩٥٥، صـ٤،٥.

٩- المرجع السابق مباشرة، صـ٤.

١٠- د. عبد العظيم أبو العطا، مصر والنيل بعد السد العالي، جمهورية مصر العربية، وزارة الري واستصلاح الأراضي، يناير ١٩٧٨، صـ١٤١.

١١- المرجع السابق مباشرة، صـ١٤١.

١٢- جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لجمهورية مصر العربية، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢-١٩٩٧، يونيو ١٩٩٨، صـ٩٥.

١٣- جريدة وطني، القاهرة، ١٩٨٩/١/١٦.

١٤- تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن مشروع السد العالي، القاهرة، فبراير ١٩٥٥، صـ١٠٥.

١٥- د. عبد العظيم أبو العطا، مرجع سبق ذكره، صـ١٣٨.

١٦- السيد يسين وآخرون، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، صـ٤٤٠.

١٧- المرجع السابق مباشرة، صـ ٢٤٣.

١٨- المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دار الهلال، كتاب الهلال ، أبريل ١٩٩٠، القاهرة، صـ٦٢، ٦٤.

١٩- تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن مشروع السد العالي، القاهرة، فبراير ١٩٥٥، صـ١٠٦.

٢٠- طاهر محمد أبو وفا، وكيل وزارة السد العالي، "مشروع السد العالي..التطورات التي مر بها- أبحاثه- تصميماته- برامج ووسائل تنفيذه"، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة السد العالي ١٩٦٧، صـ ١٤٢.

٢١- المرجع السابق مباشرة، صـ ١٦٣، ١٦٤.

٢٢- د. عبد العظيم أبو العطا، مرجع سبق ذكره، صـ ٨٥.

٢٣- المرجع السابق مباشرة، صـ ٩٨.

٢٤- المرجع السابق مباشرة، صـ ١٢٧.

٢٥- جريدة الأهرام ١٩٨٥/١/١٥.

٢٦- جريدة الأهرام، ١٩٩٠/٢/٢٢.

الفصل الثالث

ثورة التصنيع وبناء رأسمالية الدولة وتحللها الحتمى



بالرغم من أن مصر كانت واحدة من الدول النامية القليلة التي يوجد بها قطاع صناعي كبير نسبيا في عام ١٩٥٢، إلا أنها كانت في النهاية بلداً متخلفاً صناعيا ويتمحور اقتصاده حول القطاع الزراعي والصناعات الزراعية وعمليات الاستخراج الأولية. وخلال السنوات الأربع من ١٩٥١-١٩٥٤، لم تتجاوز الزيادة في رؤوس أموال الشركات المساهمة في الصناعة، أي صافي الاستثمارات الصناعية الجديدة، نحو ١٧,٨ مليون جنيه مصري. وفي عام ١٩٥٢ وحده، كانت الزيادة في رؤوس أموال الشركات المساهمة في الصناعة نحو ٣,٥ مليون جنيه،[١] علما بأن الناتج المحلي الإجمالي المصري في ذلك العام قد بلغ ١٠٠٧ ملايين جنيه مصري.[٢]

وحتى العام المالي ١٩٥٥/١٩٥٦، كان الناتج الصناعي لا يتجاوز ١٣,٤% من الناتج المحلي الإجمالي المصري، مقابل ٣٤,٤% للزراعة في العام المالي نفسه.[٣]

وكانت الصناعات الموجودة في مصر في عام ١٩٥٢، تتركز في صناعات غزل القطن ونسجه والملابس الجاهزة والحرير الصناعي والصوف والسكر والنشا والخضر المحفوظة وصلصة الطماطم والبصل المجفف وملح الطعام والأسمنت والطوب والزيوت والصابون والجلود والأسمدة والورق وألواح الزجاج والأواني الزجاجية والحديد والمصابيح الكهربائية وشفرات الحلاقة وتكرير النفط وطحن الحبوب وصناعات المحاجر الأولية، والكهرباء.(راجع الجداول المرفقة)

وكانت أهم الصادرات الصناعية المصرية تتمثل في غزل القطن والبصل المجفف وفوسفات الجير، بينما كانت واردات مصر تتكون من الآلات والمعدات والأدوية والمنسوجات الصوفية والأسمدة ومنتجات النفط والزيوت والدهون الغذائية والورق.[٤]

وإزاء هذا الهيكل الصناعي الفقير رغم أنه كان يعد بين الأكثر تطورا في الدول النامية، وجد نظام يوليو نفسه أمام ضرورة إحداث ثورة صناعية لبناء أسس اقتصاد صناعي قادر على التطور استنادا إلى قواعد داخلية في مصر، إذا أراد لمصر أن تخرج من أسر التخلف الاقتصادي والصناعي، وإذا أراد أن يقترب بها من اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة.

وكان الاتجاه في البداية يتمثل في فتح المجال أمام القطاع الخاص لقيادة التنمية الصناعية، إلا أنه كان أسيرا لإشكاليات نشأته من طبقة كبار الملاك في ظل احتلال أجنبي، فاستمر عاجزا عن القيام بالمبادرات الاقتصادية وبناء الاستثمارات الضرورية

لتحديث الاقتصاد والمجتمع. كما كان ذلك القطاع الخاص، يعمل كأفراد تحركهم دوافع الربح السريع ولم يكن يتحرك في إطار استراتيجية لتطوير قطاع الصناعة والسيطرة على السوق المحلية من خلال بناء صناعات تنتج سلعا صناعية مناظرة للواردات الصناعية المصرية ، ضمن ما يسمى بسياسة "الإحلال محل الواردات"، أو من خلال بناء صناعات تصديرية ضمن استراتيجية صناعية بديلة تقوم على الإنتاج للتصدير. باختصار ، كان القطاع الخاص الصناعي المصري بعيدا عن تبني استراتيجية صناعية واضحة تستهدف إحداث تغيير منظم للصناعة المصرية وتحقيق سيطرة الصناعة المحلية على السوق المصرية.

ونتيجة لذلك كان الحصاد هزيلا، وتركزت الاستثمارات الخاصة في قطاع الخدمات التعليمية والعقارات وبعض الصناعات الغذائية والجلود والأثاث والملابس الجاهزة والطباعة، ولم تتجه إلى المجالات التي كانت مصر تحتاج لتركيز الاستثمارات فيها وبالتحديد قطاع الصناعات الثقيلة والهندسية والكيماويات والحراريات والسلع الاستهلاكية الضرورية والمعمرة.

وبالمقابل، لم يطرح الانقلاب الثوري استراتيجية بديلة للتصنيع، وإن سارت الأمور في اتجاه صياغة هذه الاستراتيجية في الواقع كنتيجة للتفاعلات السياسية والاقتصادية بعد نجاح الانقلاب وطوال الخمسينات.

ويرى البعض، أن الضباط الأحرار لم يكن لديهم برنامج اقتصادي، أو بمعنى آخر، لم تكن لديهم استراتيجية اقتصادية يمكن تحويلها إلى برامج وخطط في مجال الصناعة، وأن ما جاء بعد ١٩٥٢ من مسائل اقتصادية، قد جاء نتيجة تطور الظروف دون بحث مسبق، وبالتحديد نتيجة تأميم قناة السويس وتأميم ممتلكات الإنجليز والفرنسيين ثم البلجيكيين.(٥)

وإذا كان صحيحا أن الظروف قد لعبت دورا في دفع نظام "يوليو" نحو صياغة استراتيجية جديدة للتصنيع من خلال ما وضعته من أصول كبيرة تحت يده، متمثلة في قناة السويس ثم المشروعات المملوكة للإنجليز والفرنسيين والبلجيكيين والأجانب عموما في مصر ، فإن ذلك لا ينفي أن الطموحات الوطنية لهذا النظام، والبيئة الاقتصادية الدولية ، قد ساهمت بالحصة الأساسية في صياغة هذا التوجه وتلك الاستراتيجية التصنيعية.

فعلى صعيد الطموحات الوطنية، كانت إرادة التحرر من الاستعمار على المستوى السياسي، متلازمة مع إرادة للتحرر من التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية الكبرى. ولم يكن هناك طريق لتحقيق ذلك سوى تطوير قطاع الصناعة لإنتاج سلع صناعية بديلة لتلك التي تستوردها مصر من الدول الصناعية المتقدمة ومن الدول الاستعمارية

الكبرى بالأساس. وكان هذا التفكير، هو المدخل لصياغة سياسة الإحلال محل الواردات كاستراتيجية صناعية لمصر.

كما أن ضعف القطاع الخاص المصري الذي كان أسيرا لتشوهات نشأته ولضعف قدراته الاقتحامية وعجزه عن مواكبة الطموحات الاقتصادية التحررية لنظام يوليو، كان في دفع نظام يوليو إلى الأخذ بمبدأ التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد لتعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات الجديدة، وبالسيطرة على الأساس الاقتصادي القائم عبر سياسات التأميم والمصادرة، والانتقال من توظيف السياسات الكلية والسياسات المالية والنقدية لتوجيه الاقتصاد، إلى القيام مباشرة بدور المنتج وحتى التاجر، لتقوم بالوكالة عن المجتمع بإنجاز القفزة الاقتصادية الكبرى المستهدفة.

البيئة الدولية والنموذج الاقتصادي الناصري:

شكلت البيئة الاقتصادية الدولية عاملا دافعا لنظام يوليو للمضي في اتجاه تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر وواسع النطاق، فلم يكن قد مضي وقت طويل على اعتماد الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة على قيام الدولة بدور رئيسي في الاقتصاد لإخراج اقتصاداتها من أزمة الكساد العظيم التي ضربتها في أكتوبر ١٩٢٩ واستمرت خلال غالبية ثلاثينيات القرن الماضي، كما أن قيام الحرب العالمية الثانية استدعى استمرار نفس السياسة في الدول الصناعية المتقدمة التي خاضت الحرب، كآلية لتعبئة الموارد بشكل مركزي في يد الدولة من أجل مجابهة التحديات الخارجية وتحقيق النصر في الحرب، كذلك فإن محاولة إعادة بناء ما خربته تلك الحرب بعد انتهائها، استدعى دورا كبيرا للدولة في الاقتصاد بشكل مباشر كمنتج وتاجر.

وقد نجحت هذه السياسة بشكل قوي وتم علي أساسها، أكبر إصلاح اقتصادي في القرن العشرين وربما في التاريخ الاقتصادي للعالم، وهو ذلك الإصلاح الذي أخرج الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة من الكساد العظيم الذي ضربها في ثلاثينيات القرن العشرين، علما بأنها اعتمدت على أفكار "كينز" الذي استلهم جانبا منها من التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي السابق، تلك التجربة التي نهضت على أساس قيام الدولة بدور رئيسي في الاقتصاد وحققت إنجازات هائلة في تحويل بلدان متخلفة اقتصاديا وفقيرة أو نصف مصنعة إلى بلدان صناعية ذات دخل أعلى كثيرا عن ذي قبل.

وهذا الفكر الكينزي والإصلاح الذي انبثق منه يقوم بالأساس علي توسيع نطاق تدخل الدولة في الاقتصاد، حيث يشير " كينز " إلى أن " توسيع وظائف الدولة هو أمر لازم لمطابقة الميل للاستهلاك مع الحافز للتوظيف ، قد يبدو لأحد الكتاب في القرن

التاسع عشر أو لأحد رجال المال الأمريكيين مخالفة فظيعة للمبادئ الفردية . لكنه بالعكس يبدو لنا هذا التوسيع لوظائف الدولة وسيلة وحيدة لتجنب تهدم المؤسسات الاقتصادية الحالية تهدما تاما ، وشرطا للقيام بالمبادرة الفردية بنجاح "

كما أشار "كينز" إلى " أن إسناد بعض السلطات الإدارية المتروكة في معظمها للمبادرة الخاصة، إلى مؤسسات مركزية أمر له أهميته الحيوية ، وفيما يخص الميل للاستهلاك، ستضطر الدولة دوما إلى أن تمارس عليه تأثيرا توجيهيا بواسطة سياستها المالية، وبتحديد معدل الفائدة وربما بوسائل أخرى . أما سياسة التشغيل فيحتمل أن يكون تأثير السياسة النقدية علي سعر الفائدة كافيا لأن يسير بها إلى قيمتها المثلى. لذلك نعتقد أن نوعا من الاشتراكية الواعية في مجال التشغيل هي الوسيلة الوحيدة لتأمين التشغيل الكامل بصورة تقريبية " (٦)

وكما هو واضح فإن النظرية الكينزية التي كانت الأساس الرئيسي الذي جري الإصلاح الاقتصادي في الدول الرأسمالية على أساسه في ثلاثينيات القرن العشرين لمواجهة الكساد العظيم، كانت تستند بالأساس إلى تعظيم دور الدولة لخلق التوازن بين العرض والطلب لضمان تحقيق أعلى مستوى من التشغيل من خلال الأدوات المالية والنقدية والتدخلات المباشرة في الاقتصاد. وكان "كينز" قد استخلص من النظرية الماركسية والتجربة السوفيتية ، ما يمكن أن يساعد الاقتصادات الرأسمالية على تخطي أزمة الكساد العظيم، وتحديدا تعظيم دور الدولة في خلق التوازن الاقتصادي الكلي وتحقيق التشغيل الكامل للجهاز الإنتاجي ولقوة العمل.(٧)

وكان الفكر الاقتصادي السوفيتي يذهب إلى أن تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر ، أو وظائف رأسمالية الدولة في الدول الصناعية المتقدمة، تختلف في طبيعتها ودورها عنها في البلدان النامية والأقل نموا، حيث إن تدخل الدولة في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة يتجه نحو تنظيم السوق ومنع الأزمات كما في الولايات المتحجدة الأمريكية، أو إلى رفع الإنتاج كما في أوروبا الغربية، وفي الحالتين الأمريكية والأوروبية، تنمو رأسمالية الدولة الاحتكارية في ظروف وفرة رأس المال الخاص. أما في البلدان النامية والأقل نموا، فإن تدخل الدولة في الاقتصاد يستهدف بالأساس التوسع في التراكم الرأسمالي، في ظروف تحل فيها رأسمالية الدولة محل الرأسماليين غير الموجودين.(٨)

وبالنسبة لتجارب الدول الاشتراكية ذاتها فإن نجاحها الاقتصادي المرتكز على التخطيط المركزي وعلى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة، قد شكل نموذجا ملهما للكثير من بلدان العالم. وكانت الاقتصادات الاشتراكية قد تمكنت من تحقيق قفزات اقتصادية مذهلة في بداياتها من خلال هيمنة الدولة على الاقتصاد في

الاتحاد السوفيتي منذ الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧ ، وفي شرق أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وصعود نظم اشتراكية أو نظم اقتصادية بيروقراطية في تلك البلدان تقوم على سيطرة الدولة على الاقتصاد . وخلال الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٦٥ بلغ متوسط معدل النمو السنوي للدخل القومي في كل من الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وبولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا على الترتيب ، نحو ٨,٩% ، ٧,٢%، ٧,١% ، ٥,٨% ، ٥,٧% ، ٩,٥%،[٩] في ظل هيمنة الدولة على اقتصادات تلك البلدان . وقد تضافر نجاح هيمنة الدولة على الاقتصاد في الدول الاشتراكية في تطوير اقتصاداتها بشكل هائل ، مع نجاح زيادة دور الدولة في الاقتصاد في إنقاذ الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة من أزمة الكساد العظيم ، ليؤديا معا إلى خلق نموذج عالمي تأثر به نظام يوليو بالتأكيد لدى اختياره للنموذج الاقتصادي الذي يدير الاقتصاد المصري على أساسه.

وفي كل الأحوال كان اتجاه نظام "يوليو" إلى التغيير الهيكلي للصناعة من خلال الدور المباشر للدولة، واضحا منذ الخمسينات عندما ساهمت الحكومة في مجمع الحديد والصلب بحلوان ومصنع راكتا للورق بالإسكندرية وشركة كيما للأسمدة بأسوان ومصنع نسر لإطارات السيارات. وعندما انتهت الحكومة من مرحلة التأميم للصناعة المحلية، أصبح القطاع العام هو القوة المسيطرة المسئولة عن التنمية وأصبحت ملكية الدولة تمثل ٧٠% من الإنتاج، و ٥٠% من العمالة، و ٩٠% من جملة الاستثمارات الجديدة في قطاع الصناعة المصرية.[١٠]

وكان من الواضح تماما أن الدولة الناصرية قد اختارت أن تقوم بالوكالة عن المجتمع بتحقيق التطور الصناعي واقتحام مجالات صناعية جديدة، ضرورية اجتماعيا وبناء قواعد لقدرة قطاع الصناعة على النمو الذاتي والتطور ، وذلك بعد أن أخفقت القوى الاجتماعية المنوط بها تحقيق هذا التطوير (الرأسمالية الصناعية الخاصة والقطاع العائلي) في إنجازه فعليا.

وقد ساهم الدور المحوري المباشر للدولة في قطاع الصناعة في تحقيق طفرات هائلة في الإنتاج الصناعي المصري، كما ساهم في اقتحام مجالات صناعية جديدة كما هو واضح من الجداول المرفقة، والخاصة بتطور الإنتاج الصناعي المصري. كما ساهم الدور المحوري للدولة في تعبئة الفائض والقيام مباشرة بالاستثمارات الضرورية للتطور الاقتصادي، في رفع معدل الاستثمار في مصر مما يتراوح بين ١٣,٥%، و ١٤% خلال خمسينيات القرن العشرين، إلى ١٩,٧% خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٩/١٩٦٠ _ ١٩٦٣/١٩٦٤.[١١]

وقد لجأت الدولة في عهد عبد الناصر إلى الاقتراض من الخارج للمساهمة في تمويل تحقيق التطور للاقتصاد المصري عموما وبالذات لقطاع الصناعة، نظرا لأن النظام أراد لهذه التنمية أن تكون أسرع كثيرا من قدرة البلد على الادخار وتمويل الاستثمار، إلا أن فعالية الاستثمارات الجديدة والشروط المنصفة للغاية للقروض التي حصلت عليها مصر من الاتحاد السوفيتي السابق (كانت الفائدة تدور حول ٢,٥% مع فترات سماح تتراوح بين ٣، ٥ سنوات، وكان السداد يتم بتصدير منتجات مصرية للاتحاد السوفيتي من إنتاج المصانع التي أقامها في مصر أو من صادرات أخرى)، قد جعلت عبء هذه الديون خفيفا، وهي لم تمثل مشكلة لمصر التي لم تعان مشكلة مديونية إلا بدءا من عهد الرئيس السادات الذي أفرط في الاستدانة بلا مبرر في بعض الأحيان، وشاب عمليات تخصيص القروض الخارجية ضعف كفاءة وضعف نزاهة، مما وضع مصر في حلقة المديونية المفرغة التي لم تخرج منها إلا مع حرب الخليج الثانية وبتكلفة سياسية واجتماعية واقتصادية باهظة، حيث ارتبط ذلك الخروج بمواقف مصر السياسية من تلك الحرب ومن التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي، وارتبط أيضا بموافقتها على تنفيذ البرنامج الاقتصادي لصندوق النقد الدولي الذي يقضي بتقليص دور الدولة في الاقتصاد وبيع القطاع العام وتحرير العلاقات الخارجية للاقتصاد المصري وفتح قطاعاته المختلفة أمام الأجانب، وهي العملية التي أفضت إلى بيع عدد مهم من الشركات والفنادق بأبخس الأثمان في عمليات شابها الكثير من الفساد وإهدار أموال الشعب، كما سنوضح في موضع لاحق.

ونتيجة التوسع الصناعي السريع في العهد الناصري، زاد عدد العاملين في الصناعة التحويلية المصرية من ٢٦٤,٩ ألف عامل عام ١٩٥٢، حسب إحصاءات الإنتاج الصناعي، إلى ٦٦٩,٢ ألف عامل بحلول عام ١٩٦٩. علما بأن تقديرات عدد العاملين في قطاع الصناعة الواردة في إحصاءات الإنتاج الصناعي، هي الأقل بين كل التقديرات لهذا العدد.[١٢]

مصر وكوريا الجنوبية.. ماذا كنا وكيف أصبحنا؟

ونتيجة لكل ما سبق، أصبحت مصر واحدة من أهم خمس دول نامية في مجال التصنيع، وكانت تتفوق في كل مؤشراتها الاقتصادية على بلد مثل كوريا الجنوبية في منتصف الستينيات، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي المصري نحو ٥,١ مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد منه ١٧٣ دولار عام ١٩٦٥، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي الكوري الجنوبي في العام نفسه نحو ٣ مليارات دولار وبلغ متوسط نصيب الفرد منه في كوريا نحو ١٠٥ دولارات. وحتى بعد حرب ١٩٦٧ بكل آثارها الاقتصادية السلبية على الاقتصاد المصري فضلا عما أدت إليه من سيطرة الدولة الصهيونية على حقول

البترول المصرية وعلى جانب مهم من مناجم التعدين المصرية، كان الناتج المحلي الإجمالي المصري يوازي نحو أربعة أخماس نظيره الكوري في عام ١٩٧٠.[١٣]

أما الآن فإن الناتج المحلي الإجمالي المصري لا يزيد عن ٢٢,٥% من نظيره الكوري الجنوبي (عام ٢٠٠٠)، أما الصادرات المصرية فإنها لا تزيد عن ٢,٧% من قيمة الصادرات الكورية الجنوبية في العام نفسه طبقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ٢٠٠٢.[١٤]

النموذج الاقتصادي للعهد الناصري (رأسمالية الدولة) ودوره العالمي:

بالرغم من وجود نماذج التخطيط المركزي وتدخل الدولة في الاقتصاد بغرض تحقيق التوازن الكلي فيه وتعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات وتسريع وتيرة النمو، في الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان شرق أوروبا والصين، أو وجود نموذج الدولة المتدخلة في الاقتصاد بشكل مباشر في الدول الرأسمالية الصناعية ذاتها منذ أزمة الكساد العظيم بهدف منع الأزمات عبر الحفاظ على التوازن الكلي وعلى سلامة النظام الاقتصادي والعمل على زيادة الناتج، إلا أن التجربة الكبرى التي خلقت نموذج التخطيط المركزي والدولة المتدخلة في الاقتصاد من أجل تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات وتسريع النمو وبناء أساس اقتصادي قوي للنظام الجديد في العالم الثالث، كانت التجربة الناصرية في مصر التي شكلت نموذجا ملهما للدول المستقلة حديثا. وهذا ببساطة لأنها كانت نموذجا قادما من بين الدول النامية ذاتها، ومن دولة لها ثقل حضاري وسياسي هائل، وأيضا لأن نظام "يوليو" قد في بناء قواعد للصناعة الثقيلة والصناعات الكيماوية والحرارية والهندسية والاستهلاكية والمعمرة، واقتحم مجالات جديدة عبر استثمارات حكومية، ونجح أيضا في إنجاز مشروعات عملاقة للبنية الأساسية ساهمت في تغيير حياة الشعب مثل السد العالي الذي تم اختياره عالميا كأعظم مشروع بنية أساسية في القرن العشرين وبالتالي في التاريخ، من قبل مؤسسات غربية وأمريكية بالأساس تتضمن شركات عقارية وهندسية عملاقة ومؤسسات تصميم وبناء السدود في مختلف بلدان العالم.

لكن النموذج الاقتصادي الناصري كان بالفعل متطابقاً إلى حد بعيد مع النموذج النظري لرأسمالية الدولة التي تحقق التوسع الحثيث في التراكم الرأسمالي، والتي تحل محل الرأسماليين غير الموجودين أو الأضعف من أن ينجزوا تحولا رأسماليا سريعا وقويا. وهذا النموذج يكون محاطا بمخاطر التحلل إلى الرأسمالية الخاصة أو للرأسمالية البيروقراطية، بشكل يكاد يكون حتميا تقريبا، خاصة إذا كان ينمو ويتطور في ظل نظام ديكتاتوري بوليسي مثل النظام الناصري، الذي صادر الحريات الديموقراطية

وغيب الشعب عن صنع السياسة العامة وعصف بالقوى الحية في المجتمع المصري بما في ذلك من أيدوه إجمالا واختلفوا معه في بعض الجوانب مثل الشيوعيين.

وقد ساهمت التجربة الناصرية في مصر، في ترويج نموذجها الاقتصادي عربيا وإفريقيا وعالميا بالاستناد إلى المكانة الحضارية والسياسية لمصر، وأيضا بالاستناد إلى المكانة العربية والعالمية الخاصة للزعيم الراحل جمال عبد الناصر منذ أن ساهم بقوة في دعم حركات التحرر والاستقلال في البلدان العربية والإفريقية وغيرها، ومنذ أن شارك في قيادة عملية تأسيس حركة عدم الانحياز كتعبير سياسي عن حق دول العالم الثالث في المشاركة في صياغة الأسس السياسية والاقتصادية التي تحكم العلاقات الدولية على كافة الأصعدة.

لكن بالرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها الدولة في العهد الناصري، في تحقيق قفزة في التطور الصناعي في مصر بالوكالة عن المجتمع، إلا أن النظام بطبيعته كرأسمالية دولة كان ينطوي على مخاطر التحلل، كما كانت هناك أخطاء جوهرية أدت في النهاية إلى ظهور وتفاقم المشاكل الرئيسية فيه. ويمكن تركيز هذه الأخطاء على النحو التالي:-

رأسمالية الدولة ومخاطر التحلل للرأسمالية الخاصة أو البيروقراطية:

أشرنا آنفا إلى أن رأسمالية الدولة تكون محاطة بمخاطر التحلل إلى رأسمالية بيروقراطية أو إلى الرأسمالية الخاصة، وتزداد هذه المخاطر في النظم الديكتاتورية التي تغيب إرادة الشعب ورقابته على السلطة وعلى إدارتها للاقتصاد العام، كما هو الحال بالنسبة لمصر. فالدولة النامية التي تحاول توسيع نطاق التراكم لتسريع النمو وسد الفجوة بينها وبين الدول الأكثر تقدما، تقوم بالتدخل المباشر في الاقتصاد وبناء أصول إنتاجية جديدة أو السيطرة على جزء مهم من الأصول القائمة وبالذات في قطاع الصناعة، وتقوم مجموعة القيادات البيروقراطية بإدارة القطاع العام والهيئات الاقتصادية، ويحصلون مقابل ذلك على مرتبات ومكافآت تضعهم في الترتيب الأعلى للدخول. وفي غيبة الرقابة الشعبية، تتحول هذه الفئة، مع الوقت ومع توافر آليات لتأكيد وحدة المصالح والرؤى، ومع تكون نظام شبه مغلق يضمن ثبات التشكيلة الأساسية... تتحول بالفعل إلى طبقة جديدة، هي الرأسمالية البيروقراطية. وتمتع رأسمالية الدولة بوضع احتكاري يتيح لها الانفراد باستغلال المستهلك المصري تحت شعارات قد تكون حقيقية في البداية، لكنها تتحول لزائفة في الأجل الطويل، مثل شعار حماية المنتج الوطني وغيرها من الشعارات التي تغطي الهدف الحقيقي وهو استغلال المواطن المصري لصالح رأسمالية الدولة. ومع تراكم الثروات لدى أفراد هذه الفئة، فإنه يحدث تناقض بين مصالح الفرد منها وبين المصلحة الجماعية للفئة، حيث من مصلحة الفرد

أن يتم إفساح المجال للرأسمالية الخاصة حتى يتمكن من استثمار التراكم الذي حققه بشكل شرعي وغير شرعي من موقعه ضمن الرأسمالية البيروقراطية، بينما من مصلحة هذه الفئة الطبقية في مجموعها أن تظل هي المسيطرة. وقد أثبت التاريخ القريب أن الغلبة تكون للمصالح الفردية التي تقود الرأسمالية البيروقراطية إلى التحلل التدريجي إلى رأسمالية خاصة، مع الإبقاء على فئة رأسمالية بيروقراطية يتراجع وزنها النسبي تدريجيا، لكنها لا تتلاشى. لذلك فإن تحلل رأسمالية الدولة الناصرية ذات الأهداف التقدمية إلى رأسمالية بيروقراطية منذ العهد الناصري، كان أمرا أقرب للحتمية والقدر، خاصة في ظل تغييب المالك الحقيقي للقطاع العام، أي الشعب، حيث سهل ذلك الغياب، أن تتحول رأسمالية الدولة إلى رأسمالية بيروقراطية وأن ينتشر الفساد فيها. ثم بدأت هذه الرأسمالية البيروقراطية في عهد الرئيس السابق محمد أنور السادات، في التحلل تدريجيا إلى رأسمالية خاصة لاستثمار ما راكمته من ثروات بشكل مشروع وغير مشروع من موقعها الطبقي ضمن الرأسمالية البيروقراطية، ولذلك ابتكرت سياسية الانفتاح الاقتصادي بعد حرب أكتوبر حتى يتاح المجال أمام الأموال البيروقراطية للتحول لاستثمارات خاصة. ولأن هذه الاستثمارات الخاصة كانت قادمة من فئة طبقية تمسك بزمام القطاع العام والبعض منها في قلب السلطة السياسية، فإنه كان من السهل عليها أن توظف الممتلكات العامة لمصلحتها وأن تمارس الفساد بكل أشكاله، في غيبة الرقابة الشعبية الحقيقية التي لا يمكن أن تتوفر إلا في نظام ديموقراطي كامل يتم فيه تداول السلطة واحترام حقوق وحريات المواطنين الذين يعاملون أمام القانون على قدم المساواة.

غياب الديموقراطية أضر بالاقتصاد:

تركز التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد لتحقيق التقدم والتنمية في العهد الناصري، في بناء القطاع العام كأساس للاقتصاد الصناعي الحديث للدولة. وذلك القطاع العام المملوك للشعب، كان في النهاية تحت إدارة بيروقراطيين. وفي غياب ديموقراطية سياسية حقيقية، غاب المالك الحقيقي للقطاع العام،أي الشعب، عن حماية ممتلكاته وعن تشكيل رقابة حقيقية للبيروقراطية التي تدير هذه الممتلكات. وترتيبا على ذلك، ضعفت آليات الرقابة على هؤلاء البيروقراطيين، وانحصرت في أجهزة الرقابة الحكومية القابلة بدورها للتغطية على الفساد لاعتبارات سياسية، أو حتى للمشاركة فيه في بعض الحالات، وبالتالي أصبحت هناك فرصة لنمو الفساد في القطاع العام في غيبة ديموقراطية سياسية حقيقية.

لكن الطبيعة الشخصية للزعيم الراحل جمال عبد الناصر، البعيدة تماما عن الفساد وعن التسامح معه، والظروف العامة المتعلقة بموجة بناء المصانع ومشروعات البنية الأساسية العملاقة في إطار مشروع قومي لتصنيع مصر وتجاوز التخلف الاقتصادي

والاجتماعي وتحقيق السيطرة على نهر النيل وتنمية الموارد الطبيعية ، فضلا عن حالة التعبئة في مواجهة إسرائيل، كانت كلها ظروفاً تخلق حالة من الحصار المعنوي للفساد، حتى لو كان غياب الديموقراطية السياسية الحقيقية يشكل أرضا موضوعية لنمـوه. لكن مع تغير كل ذلك بعد وفاة الزعيم الراحل عبد الناصر ، وبالذات بعد حرب أكتوبر ، وفـي ظل تصاعد موجات من محاولة التنكيل بالإنجازات الناصرية خلال عهد السادات، بـدأ القطاع العام المحمـل بالسياسـة الاجتماعيـة للدولـة والـذي تزايـد الفسـاد فيـه علـى نحـو خطير ، يعاني من خسائر محاسبية أو حقيقيـة فـي بعـض الأحيـان. وفـي عـهد السـادات بدأت الرأسمالية البيروقراطية في التحلل إلى الرأسمالية الخاصة، وتم فتح المجال أمـام عودة ما تبقى من الرأسمالية التقليدية، ولكن جانبا كبيرا منها كان محمـلا بأسـوأ التقـاليد من ثقافة الخبطة إلى تكويـن التـراكم مـن مصـادر غير مشروعة مثل الفسـاد وتجـارة المخدرات والسلاح وتجارة العملة والأعمال المنافية للآداب. كما أنها إجمالا، تنزع إلى استغلال المواطـن المصـري بشـكل مبـالغ فيـه لتحقيـق أربـاح احتكاريـة، ولذلـك ظـهر التناقض الغريب بين مطالبتها بأقصى الحرية لها في الإنتاج والتجـارة، وأقصـى القيـود على حرية المستهلك المصري في الحصول على السلع والخدمـات الأجـود والأرخـص حتى ولو كانت مستوردة من الخارج. وفي كل الأحـوال فـإن المراهنـة عليـها فـي قيـادة التنمية الاقتصادية، أيا كانت طبيعتها هي مراهنة خاسرة، كما توضح مجريـات الأمـور في مصر حتى الآن.

القضاء على ثقافة الاستثمار يفتح الباب لثقافة الخبطة :

أدت عمليات التأميم والمصادرة الواسعة النطاق، إلى القضاء علـى ثقافـة الاسـتثمار الفردي ذي الطابع الاستمراري القادر على توسيع السوق في مجتمع غير مؤهـل بحكم مستوى تطوره الاقتصادي-الاجتماعي، لتجاوزها. ولم يظهر تـأثير جوهري لذلـك فـي وقت قيام الدولة بتنفيذ الاسـتثمارات الضروريـة لتطوير قطـاع الصناعـة. وقد ضـرب القطاع الخاص، أيا كانت درجة قوته، الذي كان يعمل في الاقتصاد الصناعي، الشرعي قانونيا، بينما بقي القطاع الخاص العامل في مجال الاقتصاد الأسود. ولذلـك فإنـه عندمـا تم فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في كل الصناعات منذ منتصف سـبعينيات القرن العشرين، فإنه بدا فاقدا للثقافة الاستثمارية ومفعما بثقافة الخبطة، خاصة أن جانباً مهماً منه كان قادما من قطاعـات الاقتصـاد الأسـود مثـل المخـدرات والدعـارة وتجـارة العملة، وهذا الاقتصاد الأسود، قائم كلية علـى ثقافـة الخبطـة. وكـان مـن الممكـن لنظـام يوليـو أن يقـوم باسـتثمارات عامـة جديـدة معتمـدا فـي تمويلـها، علـى إيـرادات المـوارد الطبيعية المملوكة للشـعب، وعلـى الإيـرادات السـيادية المتمثلـة فـي الضرائـب، وعلـى القروض الميسرة من الخارج، مـع الإبقـاء علـى جـانب مـهم مـن القطـاع الخـاص، مـع

وضع السياسات الضريبية القابلة للتطبيق والتي تضمن أداء هذا القطاع الخاص لحق المجتمع عليه.

الحماية الجمركية وفقدان القدرة التنافسية:

إن قيام الدولة بدور الصانع في النموذج الاقتصادي الناصري، استتبعته زيادة الرسوم الجمركية لحماية الصناعات الحكومية، في بلد كانت معدلات الحماية الجمركية فيه، عالية أصلا. وبدلا من أن يكون ذلك إجراء مؤقتا، فإنه تحول إلى إجراء مستمر، وأدى في الأجل الطويل، إلى تدهور حوافز التطوير في قطاع الصناعة، وأدى في النهاية إلى تدهور القدرة التنافسية لها، وجعلها عرضة للاضطراب، بل وللانهيار في بعض الحالات مع توسيع نطاق تحرير التجارة الخارجية لمصر في ظل التحول نحو التحرير الاقتصادي على نطاق واسع في تسعينيات القرن العشرين، وبالذات بعد بدء تطبيق اتفاق "جات" للتحرير التدريجي والجزئي للتجارة الدولية، في منتصف تسعينيات القرن العشرين.

التراجع عن النموذج الناصري:

تزايد الفساد في القطاع العام المصري بعد وفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وبالذات بعد حرب أكتوبر وانفكاك حالة التعبئة الاجتماعية، وبدلا من إصلاح القطاع العام ومحاسبة الفاسدين من قياداته، وتطويره كرافعة رئيسية للتنمية ولمواجهة التحديات الخارجية المتمثلة في إسرائيل كدولة معادية تقف متحفزة ومدججة بكل الأسلحة التقليدية المتقدمة وبأسلحة الدمار الشامل، على حدود مصر الشرقية... بدلا من ذلك في بلد نام تفتقد رأسمالية القطاع الخاص فيه للقدرة على المبادرة والاقتحام وقيادة التنمية، بدأ التفكير في الاستجابة للمطالب والضغوط الخارجية الداعية لبيع القطاع العام المصري، للقطاع الخاص المصري والأجنبي، تلك الضغوط القادمة أساسا من صندوق النقد والبنك الدوليين ومن الدول الدائنة لمصر وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الارتداد على النموذج الناصري في التصنيع القائم على الدور المحوري للدولة، هو من الأهمية بحيث إننا سنفرد له الفصل الخامس، بعد أن نتناول في الفصل الرابع، تجربة إدارة الاقتصاد المصري بين حربي: يونيو ١٩٦٧، وأكتوبر ١٩٧٣، من خلال سياسات بدأت في العهد الناصري واستمرت حتى بعد وفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، إلى أن انتهت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وعندها بدأت تغييرات كبيرة في مسيرة الاقتصاد المصري والسياسات التي يدار على أساسها عموما.

جدول ١
تطور قيمة الإنتاج الصناعى
فى الأعوام ١٩٥٢ ، ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٦٦

(القيمة بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية)

النشاط الصناعى	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦ *	نسبة الزيادة فى عام ١٩٦٦ مقارنة بعام ١٩٥٢
الصناعات البترولية	٣٤,٢	٦٦,٤	١٠١,١	١٠٣,٢	%٢٠١,٨
الصناعات التعدينية	٣,٦	٧,٥	١٠,٩	١١,٨	%٢٢٧,٨
الصناعات الكيماوية والدوائية	٢٠,٥	٤٩,١	١٤٠,٠	١٥٠,٩	%٦٣٦,١
الصناعات الغذائية	١٢٢,٣	١٧٧,١	٢٨٥,٤	٣٠٨,٤	%١٥٢,٢
الصناعات الهندسية والكهربائية	٣٠,١	٨٠,٩	١٦٠,٠	١٧١,٠	%٤٦٨,١
صناعة مواد البناء والحراريات	٨,٤	٢٠,٠	٣٠,٨	٣٤,٦	%٣١١,٩
صناعة الغزل والنسيج	٨٤,٦	٢٣٠,٥	٣٥٧,٨	٣٧٤,٥	%٣٤٢,٧
الطاقة والكهرباء	١٠,١	٢٩,٤	٥٤,٧	٥٨,٩	%٤٨٣,٢
الإجمالى	٣١٣,٨	٦٦٠,٩	١١٤٠,٧	١٢١٣,٣	%٢٨٦,٧

المصدر: رئاسة الجمهورية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوى للإحضاءات العامة، الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ – ١٩٦٦، القاهرة - يونية ١٩٦٧.

لا يشمل الحصر إنتاج الورش الحكومية ولا المصانع الحربية للمجهود الحربى وصناعة حلج وكبس القطن والطحن والخبز وتعبئة الشاى والطباعة والنشر.

المنتجات البترولية

(الوحدة: ألف طن)

الإنتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦*
بنزين	١٨٦	٣٤٠	٤٢١	٥٥٣	٧١٣	٧٥٧	٨٥٩	٨٤٩
كيروسين	٢١٩	٤٠٩	٤٨١	٥٤٤	٨١٠	٩٨٤	٨٥٣	٩٢٣
تربابين	٠٠	٠٠	٠٠	٤٨	٣٠	١٢	٣٥	٢٤
سولار	١٢٠	٣١٤	٤٤٦	٥٣٠	٧٨٤	٨٩٤	٩٣٨	١١٥٠
ديزل	١١	١٨٦	٢٥٩	٢٥٨	٢٥٤	٣٠٥	٢٩٨	٣٠٣
مازوت	١٧٠٢	٢٩٤٨	٢٧٧٤	٢٧٨٠	٣٣٨٩	٤٢٣٨	٤٦٨١	٠٠
بوتاجاز	٤	٢٠	٢٥	٣١	٣٩	٥١	٥٩	٧٢
أسفلت	٥١	١١٢	١٢٥	١٥٢	١٤٣	١٥١	١٣٤	١٣٤
فحم	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٧	٢١٠

(سنوات ميلادية)

إنتاج الصناعات التعدينية

الإنتاج	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦ *
بترول خام	ألف م٣	٢٦١٣	٣٦٠٩	٣٨١٤	٥١٣٨	٦١٥٣	٦٩٧٩	٧١٢٢	٦٨٨٤
فوسفات	ألف طن	٤٧٨	٥٧٠	٦٢٧	٥٦٢	٦١٢	٦١٣	٥٩٤	٦٦١
منجنيز	ألف طن	٢٠٩	٢٧٦	٢٧٨	١٥١	٤٩	٣٢٨	١٨٢	١٨٦
خام الحديد	ألف طن	٠٠	٢٤٠	٤٢٢	٤٥٩	٤٨٩	٤٤٧	٥٠٧	٤٤٠
ملح الطعام	ألف طن	٤٩٨	٥٠٠	٥١٧	٣٣٧	٣٩٢	٦٧٥	٤٩٤	٦٢٧
نطرون	ألف طن	٠٠	٢	٣	٥	٤	٥	٤	٠٠
كبريت[٢]	ألف طن	٠٠	٢	٣	٤	٧	٢	٤	١٢
كاولين	ألف طن	٠٠	٢٠	٢٧	١٤	٢١	٦٣	٤٨	٥٠
طلق	ألف طن	٥	٦	٦	٧	٥	١٧	٤٠	٠٠
أكاسيد (ألوان)	طن	١٧٣	١٢٠	٦٩٠	١٨٣	٤٨٢	٣٢٥	٣٧٠	١٠٣٠
طينة دياتومية	ألف طن	١	١	[٣]	[٣]	٣	٤٠	٧٣	٦٤
اسبستوس وفيرما كوليت	طن	٦٠	٤٥٠	٣٠٧	٦٣٢	٢٣٤	١٩٩٤	٣٥٠٦	١٨٦٦
خام زنك ورصاص	طن	٠٠	٨٠	١٤٦٧	١٩٤٤	١٨٥٥	٠٠	٠٠	٥٥

(سنوات ميلادية)

الكميات الموضحة هى مجموع الإنتاج من المناجم ومن المنتجات البترولية.
أقل من ٥٠٠ طن.

إنتاج المحاجر

الإنتاج	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	
جرانيت	ألف م٣	٦	٤٢	٣٢	٢١٩	٢٢٩	٢٤١	٣١٣	٠٠
بازلت	ألف م٣	٢٠٠	٣٢٠	٣٥٢	٢٨٣	١٨٧	٤١١	٢٥٣	٣٨٠
رخام	ألف م٣	٦	٦	٦	٣	٥	١٩	٢٦	٣١
حجر جيرى	مليون م٣	٢	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
رمل عادى	مليون م٣	١	١	١	٢	٢	٢	٢	٢
زلط	مليون م٣	١	١	١	١	٢	٢	٢	٢
رمل ابيض	ألف م٣	[١]	٣١	٤٠	٤٦	٢١	٣٦	٣٢	٤٥
طفلة	ألف م٣	٢٢٧	٦٠٠	٣٣٤	٤٣١	٤٦٤	٤٣٦	٤٤٧	٤٩٥
جبس خام	ألف م٣	١٨٠	٤٠٠	٤٦٣	٤٦٨	٤٥٤	٣٣٧	٢٢٩	٤٥٨
حجر خفاف	ألف م٣	١	٣	٥	٢	٩	٢٢	٢٣	٠٠
حجر رملى	ألف م٣	٠٠	٨٠	٢٢٨	١٥٦	١٥٥	١٥٧	٢٢١	٠٠
احجار متبلورة	ألف م٣	٠٠	٢٠	٢١	١٩	٢١	١٠	٩	٧

(١) أقل من ٥٠٠ م٣

(سنوات ميلادية)

إنتاج الصناعات المعدنية

الإنتاج	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦ *
كتل حديد نصف مشكلة	ألف طن	٠٠	١٢٤	٦٤	٦٨	٦٧	٣٣	١٠	٦
قطاعات من الصلب	ألف طن	٠٠	٣٦	٣٥	٤١	٤٨	٦٦	٨٩	١٠٥
ألواح وصاج	ألف طن	٠٠	٣٤	٣١	٣٣	٢٩	٣٥	٢٩	٣٧
حديد زهر	ألف طن	١٧	٤٦	٥٠	٥٣	٥٤	٤٧	٣٩	٤١
حديد تسليح	ألف طن	٥٠	١٦٠	١٧٦	١٨٩	١٩٧	١٨٧	١٦٢	١٧٦
مسامير	ألف طن	٢	٩	٨	١١	١١	١٢	١٧	١٦
أسلاك	ألف طن	٠٠	٠٠	١	٨	٨	٦	١٢	١٣
سيارات ركوب	عدد	٠٠	٢٤٠	٣٦٧	٢٠٤٧	٥٥٠٧	٤٦٩٦	٣٣٢٧	٠٠
سياسات نقل	عدد	٠٠	٦١٤	٧٤٢	١٠٠٣	١٣٦٢	١٠٦٨	١٠٣١	١١٤٩
سيارات أتوبيس وشاشيهات	عدد	٠٠	٢٥٣	٣٥٥	٥٤٦	٥٦٥	٥٧٧	٣١٤	٢٥٨
جرارات	عدد	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥٧	٦٣٢	٥١٢	٨٢٢	١٠٢٤
دراجات	ألف	٠٠	٤	١٤	٥٠	٤٢	٤٥	٤٧	٥٩
محركات ديزل	ألف جنيه	٠٠	٣٦	١٥٨	١٧٧	١٤٥٢	١٦٨٥	١٢٥٥	٠٠
سخانات بوتاجاز	ألف	٠٠	٢	١	٢	٤	١١٨	١٦	١٢
عربات سكك حديد	عدد	٠٠	٥٠٠	٢٦٧	٢٢٢	٤٦٠	١٩٥	١٠٠	٢٣٦
أفران بوتاجاز	ألف	٠٠	٤٧	٥٤	٥٢	٨٢	٨١	٨٠	٧٢
مواسير ضغط عالي	طن	٠٠	٠٠	٤٦٠٦	٤٢٨٥	٥١٤٧	٤٨٢٦	٥٠٤٢	٦٦٩٥
ماكينات خياطة	عدد	٠٠	٣٠٢٠	٤٦٤١	٥٨٢٩	١١٢٧٩	١١٥٠٠	١٠٥٠٠	١٠٤٠٨
أسطوانات بوتاجاز	ألف	٠٠	٢٣	١٣٦	٩٤	١٠٧	١١٠	١٠٤	١١٥
منظمات بوتاجاز	ألف	٠٠	٠٠	٥٧	٤٨	١١٤	١١٩	٥٤	٦٠
الشبك المدد	ألف م٣	٠٠	٣٣٤	١٥٥	٢٢٢	٢٨٣	٢٣٩	٢٩٤	٢٧٨
إنشاءات معدنية	ألف طن	٣	٦	١٨	١٩	٢٤	٢٨	٢٨	٢٢
أثاثات معدنية	ألف طن	٣	٧	٦	٧	٦	٨	٧	٨
وحدات نهرية	ألف طن	١	٢	٢	١١	٣٨	٣٤	٣٥	٣٥
طلمبات مياه دائرية	عدد	٢٠٠	١٢٥٠	٢٩١١	٢٢٦١	٣٠٣٠	٢٤٢٥	١٧٨٣	١٦٤٠
مسبوكات صلب	طن	٠٠	٠٠	٢٢٠٤	٢٠٧٥	٢٦٢٨	٥٨٦٠	٧١٧٦	٠٠
مفجرات	ألف	٠٠	٠٠	٣٨١٧	١٧٠٨	٢٤٣٥	٢٠٩٠	٢٤١٨	٣٤٦٤
نحاس مدرفل وقوالب	ألف طن	٦	١١	٧	٧	٧	٨	٧	٧
منتجات رصاص	ألف طن	١	٢	٥	٦	٤	٤	٤	٤
منتجات ألومنيوم	ألف طن	٠٠	٢	٤	٥	٧	١٢	١١	١٦
أوعية زنك للبطاريات الجافة	مليون	٠٠	٠٠	٣	١٠	١١	١٢	١٥	٢٥

(سنوات ميلادية)

(١) الإنتاج هو رصاص قوالب ومدرفل ومسحوب وأختام ورش.

إنتاج الصناعات الكيماوية

الإنتاج	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦ *
زيت بذرة القطن	ألف طن	١٠٠	١٠٤	١٠٦	٩٤	١٣٩	١٠٢	١٤٨	١٣٢
زيت بذرة الكتان	ألف طن	٣	٣	١	٢	٣	٣	٣	٢
صابون	ألف طن	٦٣	٧٢	٧٢	٨٢	٩٨	١٢١	٩٧	١٠٧
جلسرين	طن	٥٥٠	٢٠٠٠	١٩٧٨	٢٥٢٢	٤٠٩٤	٤٤٤٦	٣٩٨٢	٢٦٢٦
منظفات صناعية	طن	٤٠٠	٢٢٠٠	٢٧٣٧	٢٢٠٥	٢٥١٠	٢٩٢٧	٣٥٦٧	٥٦٩٢
مسلى صناعى	ألف طن	١٢	١٧	٢٦	٢٥	٢٨	٤١	٤١	٤٨
حامض كبريتيك	ألف طن	٢٥	١٠٣	٩٦	٩٤	١١٣	١٧٠	١٩٤	٢١٣
صودا كاوية	ألف طن	٣	٤	١٤	١٧	١٨	١٦	١٩	١٩
ورق عادى وكرتون	ألف طن	٢٠	٢٩	٥٣	٩٠	٩٥	١٠٣	١٠٦	١١٠
سماد سوبر فوسفات	ألف طن	١٠٦	١٩٠	١٧٨	١٦٤	١٦٤	٢٠٩	٢٥٣	٢٧٧
سماذ نترات الجير النوشادرى (١٥,٥%)	ألف طن	١١١	٢٥٥	٢٩٦	٢٦٨	٢٦١	٢٥٥	٢٧٨	٢٦١
سمات نترات النوشادر الجيرى (٢٠.٥%)	ألف طن	٠٠	٧٥	٣١٦	٣٤٠	٣٣٠	٣٧٤	٠٠	٠٠
سماد نترات النوشادر الجيرى (٢٦,٥%)	ألف طن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٢	٣٧٧	٣٩٢
سماد سلفات النوشادر	ألف طن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٩	٩٢	٦٠	٩٨
سماد توماس فوسفات	ألف طن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠	٢٩	٣٢	٢٨
إطارات خارجية (سيارات، دراجات وموتوسيكلات)	ألف	٠٠	٢٨٠	٢٩٤	٢٤٨	٣٠٦	٣٥٩	٥٩٦	٧٤٩
أنابيب داخلية (سيارات، درجات ونموتوسيكلات)	ألف	٠٠	٢٠٠	٢٦٩	١٩٩	٢١٣	٢٥٥	٦٠٤	٣٨٨
مصنوعات مطاط	ألف طن	١	٤	٤	٥	٧	٧	٨	٩
زجاج مسطح وبللور	ألف طن	٤	١٤	١٠	١٣	١٦	١٣	١٢	١٤
مصنوعات زجاجية	ألف طن	١٣	٢٦	٢٣	٢٨	٣٨	٣٤	٤٠	٤٣
زجاج أمان	ألف م٣	٠٠	٢٣	١٨	١٩	٣١	٣٦	٣٨	٣٢
أقلام رصاص	ألف قارصة	٠٠	٠٠	١٠٦	١١٦	١٥٤	١٧٠	١٨٥	٢٨١
أسمنت بورتلاند عادى	ألف طن	٩٥١	١٩٠٣	١٨٣٢	١٧٧٣	١٧٢٢	١٧٣٣	١٧٧٧	١٧٦٤
أسمنت بورتلاند أبيض	ألف طن	٠٠	٤	٢٣	٢٦	٣٣	٤١	٤١	٤١
أسمنت حديدى	ألف طن	٠٠	١٤٠	٢٨٦	٥١٤	٧٧٢	٤٩١	٥٠١	٦٢٨
أسمنت كرنك	ألف طن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٥
أوكسجين (غاز)	ألف م٣	١٢٣٣	٢٢٠٠	٢٣٧٣	٢٦٩٩	٣١٣٢	٣٤١٢	٣٤١٤	٦٦٦١
أستلين؟	ألف م٣	٣٠٠	٥٠٠	٥٤٠	٦٠٣	٦٤٥	٦٤٨	٧٩١	٨١٢
كلور	ألف طن	٣	٥	٦	٥	٤	٤	٥	٥
ثانى أكسيد كربون	ألف طن	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣	١

تابع إنتاج الصناعات الكيماوية

الإنتاج	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦ *
مبيدات حشرية	ألف طن	٠٠	٥	١٤	١٣	١١	١٢	١٢	١٣
جلد مدبوغ	ألف طن	٨	٩	٩	٩	١٠	١٠	١٠	١٠
غراء	ألف طن	١	١	١	١	٢	٢	١	١
حامض نيتريك	ألف مليون	٠٠	٠٠	٠٠	١٨٣	٢٨٦	٣٤٢	٤٤٨	٥٣٨
أدوية	بالمليون جنيه	١	٣	٤	٧	١٢	١٦	٢٣	٢٦
مستحضرات تجميل	بالمليون جنيه	١	١	١	٢	٢	٣	٣	٣
ثقاب	مليار عود	١٢	١٤	١٧	٢٦	٢٨	٢٩	٣٠	٣٠

(سنوات ميلادية)

إنتاج الصناعات الكهربائية

الإنتاج	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦ *
إنتاج كهرباء	مليون كيلوات	٩٩٢	٢٩٤٠	٣٦٢٢	٤١١٠	٤١٧٨	٥١٠٦	٥٤٧٤	٥٨٩٥
كابلات مسلحة	طن	٠٠	٩٧٠	٢٧٢٣	٣٠٢٢	٤٩٥٦	٤٠٧٧	٣٨٢٧	٤٢٧٨
أسلاك وكابلات عارية ومعزولة	طن	٠٠	١٥٤٠	٢٠٠٨	٢٨٠٩	٤٣٦٣	٤٣٢١	٣٢٤٢	٣٥١١
أجهزة تكييف هواء	عدد	٠٠	١٦٨١	١٨٠٢	٢٤٤٦	٢٧٦٢	٣٥٨٥	٩٧٨	٩٧١
ثلاجات كهربائية	ألف	٠٠	٦٠	٢٢	٢٥	٢٦	٣٧	٢٠	٢١
غسالات كهربائية	ألف	٠٠	٥	٧	١٢	١٣	١٥	٩	٥
عدادت كهربائية	ألف	٠٠	٠٠	٧٤	٧٩	٥٣	١٠١	٤٤	٥٤
بطاريات سائلة	ألف	١٨	٧٨	٧٧	١٠٩	١٥٤	١٧٢	١٧١	١٩٨
بطاريات للاسلكى	ألف	٢٠	١١٥	٣٠٢	٧٨	١١١	١٦٨	١٥٥	١٠٥
بطاريات جافة للإنارة	مليون	٠٠	٣	٤	٨	١٦	٢٢	٢٤	٣٢
مواسير عازلة بيرجمان	طن	٢٨٠	٢١٢	٦٧٠	١٠٩٨	١٠٤٣	٩٥٥	٧٢٢	٦٨٠
مصابيح كهربائية	ألف	٢٠٠٠	٥٥٨٠	٧١٨٢	٨٢٩٤	٩٩٤٩	٩٨١٥	٩١٥٢	١١٢٩٦
دفايات	ألف	٠٠	٠٠	٢	٢	٤	٤	٣	٥
لوحات توزيع كهربائية	عدد	٠٠	٠٠	٢٠١	١١٣	٢٢٩	٥٩٣	٦٧٤	٦٣١
جرامافون كهربانى	ألف	٠٠	٠٠	١	١	٧	٦	١١	٥
أجهزة سينما	عدد	٠٠	٠٠	٦٠	١٥١	١٨٢	٣٨	٠٠	٠٠
أجهزة راديو عادية وترانزستور	ألف	٠٠	٦٤	١٠٣	١٠٤	١٧٨	٢٣٢	١٥٧	١٤٢
أجهزة تليفزيون	ألف	٠٠	٠٠	١٧	٢٧	٣٩	٨٢	٥٦	٥٠
أسطوانات جرامافون	ألف	٠٠	٠٠	١٣٠	٨١	٦٢٢	٦٦١	٨١٧	١٦٤٥

(سنوات ميلادية)

إنتاج الصناعات الغذائية

الإنتاج	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦ *
لحوم مجففة (مصنعة)	طن	٣٥٧	٧٤٣	٩٥٢	٦٨٥	٦٤٩	٦٥٩	٥٨٤	٥٢٤
جمبرى مجمد	طن	٠٠	١٠٧٣	١١١٦	١٣٣١	١٢٣٠	١١٨٨	٤٦٤	٥٩٢
سكر خام	ألف طن	١٨٩	٣٣٧	٣٥٩	٣٢١	٣٥٦	٣٨٢	٤٠٠	٣٥٧
جلوكوز	ألف طن	٥	٢٦	٢٩	٢٨	٣١	٣٢	٣٣	٣٢
عسل أسود	ألف طن	٢٤	٢٦	٣١	٢٧	٣٠	٣١	٣٢	٣٢
شيكولاته	طن	١٦٠٠	١٦٠٠	١٩٥٩	٢٢٩٢	٢٥٤٤	٢٦٤٠	٢٦٨٦	٢٦١٧
أعجنة غذائية	ألف طن	١٨	٣٣	٣٥	٤٢	٣٣	٥٢	٥٨	٧٨
خضروات مجففة	طن	١٦٠٠	٤٨٤٢	٥٠٢٥	٦٠٧١	٧٥٣٢	٥٥٤٤	٣١٨٩	٣٧٧٧
فواكه محفوظة	طن	٠٠	١١٠	١٠٤	١٢٠	٢٩١	٢٣٠	١٧٠	١٥٠
حلويات سكرية	ألف طن	٥٦	٥٥	٤١	٥٩	٦٠	٥٨	٤٦	٣٨
صلصة طماطم محفوظة	طن	٤٠٠	١٠٠٠	١١٢٢	٦٢٥	٤٠٥	١٥٢٢	٩٩٤	١٤٥١
خضر وبقول محفوظة	طن	٦٠٠	٢٢٠٠	٢٢٩٧	٣٠٩٣	٤١١٣	٦١٦٨	٥٥٣٧	٧٣٩٢
خميرة	طن	٨٤٠	٢٠٠٠	٢٢٧٩	٢٦٥٩	٢٨٩٥	٣٣٨٢	٣٢٥١	٣٣٩٩
مياه غازية	مليون زجاجة	١٥٦	٤٠٠	٥٣٨	٦٦١	٨٦٤	٦٧٦	٧٧٨	٣٨٧
نشا	ألف طن	٥	٩	١١	١٠	١٢	١٣	١٢	١٣
مولت	ألف طن	١	٢	٢	٢	٣	٣	٤	٥
خل	مليون لتر	٣	٣	٢	٢	٧	٦	٦	٤
بيرة	مليون لتر	١٠	١١	١٦	١٩	٢٠	١٨	٢٤	٢٨
نبيذ	ألف لتر	١٦١٩	٣٥٠٠	٢١٩٩	٣٧٤١	٢٤١٨	٢٣٥٦	٢٢٥٤	٣٢٢٧
مشروبات روحية	ألف لتر	١٤٤٧	١٨٠٠	٢٠٥٨	٢٠٧٧	٢١٢٣	١٩٧٢	٢٠١٧	٢٢٠٥
كحول	مليون لتر	١١	١٦	١٦	١٨	١٩	٢٠	١٩	٢١
كسب (بذرة القطن)	ألف طن	٤١٠	٧٠٩	٥١٣	٤٤٢	٥٩٣	٦٢١	٦٦٣	٦٧٠
مولاس	ألف طن	١٠٠	١٥٢	١٦٧	١٤٤	١٩١	١٩٧	١٨٤	١٦٨
سجاير ومنتجات تبغ	ألف طن	١١	١٣	١٤	١٤	١٥	١٥	١٧	١٨
جبنة بيضاء كاملة الدسم	ألف طن	١٠٩	١١٠	٩٠	١٠٤	١١٠	١١٣	١١٦	١١٧
جبنة مطبوخة وجافة	طن	١٩٢١	٣٣٩٨	٣٥٦٨	٣٧١٧	٤٢٠٩	٤٠٨٤	٤١٠٨	٤٦٥٠
لبن مبستر	ألف طن	٠٠	٩	١١	١١	١٣	١٦	٢٠	٢٧
سردين فى علب	ألف علبة	٠٠	٠٠	٧١٤	١١٧٠	٣٤٩٨	٦٢٥٩	٧١٠٦	٧٥٤٣

(سنوات ميلادية)

إنتاج صناعة الغزل والنسيج

الإنتاج	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦ *
غزل القطن	ألف طن	٥٦	١٠٥	١١١	١٢١	١٢٣	١٣١	١٣٩	١٤٨
منسوجات قطنية	ألف طن	٤٠	٧٥	٦٩	٨١	٨٠	٨٨	٨٠	٨٥
غزل صوف	ألف طن	٢	٧	٨	٩	١٠	٩	١٠	١٠
نسيج صوف	ألف طن	٠٠	٣	٣	٣	٤	٤	٣	٤
غزل حرير صناعى	ألف طن	٤	١٣	١٢	١٢	١٣	١٦	١٢	١٤
منسوجات جرير صناعى	ألف طن	٤	٩	٩	٨	٩	٨	٨	٨
غزل جوت	ألف طن	٢	١٤	١٨	٢٢	٢٦	٢٤	١٨	١٩
نسيج جوت	ألف طن	٢	١١	٢٢	٢١	٢٤	٢٢	١٦	١٧
بطاطين وسجاد وكليم	ألف طن	١	٣	٤	٤	٤	٤	٤	٤
شغل السنارة (قطن)	مليون دستة	٢	٣	٥	٧	٨	٨	٨	٨

المنسوجات منتجة من أصناف الغزل المتنوعة الموضحة فى الجدول.

(سنوات ميلادية)

إنتاج لوازم صناعة التشييد والبناء

الإنتاج	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
خزف وقيشانى	طن	٠٠	١٠٠٠	٢١٠٦	١٩٢٣	٢٤٠٣	٢٧٠٣	٢٦٩٢	٣٣٨٢
الأدوات الصحية	طن	٠٠	١٤٠	٨٢١	٢٥٢١	٣٦٧٣	٥٦٣٠	٦٣٩٣	٧١٩٢
طوب حرارى	ألف طن	٨	٤٧	٤٢	٤٣	٦٣	٧٨	٧٣	٧١
مواسير فخار	ألف طن	٤	١٥	١٦	٢١	٢٢	٢٣	٢٣	٢٩
مواسير ومنتجات خرسانية	ألف طن	١٨	٨٠	٩٨	١٠٥	١٥٣	١٧٩	١٧٣	٢٣٥
مواسير وألواح أسبستوس	ألف طن	٧	٧٢	٤٥	٤٦	٤٥	٤٤	٥١	٤٥
طوب أحمر	مليون	٥٢٠	٨٠٠	٧٣٣	٧٥٠	٩٤٨	١٠٣٠	١١٣٥	١٠٢٠
طوب رملى	مليون	٢٢	١١	١٠	١٧	١٥	٢٤	٢١	٢٧
بلاط أسمنتى	مليون م٢	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٣
جبس ومصيص	ألف طن	١١٧	١٧٠	١٤٠	١٥٠	١٣٦	١٦٨	٢١٢	٣٢٢

(سنوات ميلادية)

المصدر لكل الجداول هو رئاسة الجمهورية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، الكتاب السنوي للإحصاءات العامة، الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٦٦، القاهرة، يونيو ١٩٦٧.

مراجع الفصل الثالث :

١- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد ٨، العدد الثاني، القاهرة ١٩٥٥، صـ١١٦.

٢- روبرت مابرو، و سمير رضوان، التصنيع في مصر(١٩٣٩-١٩٧٣) ..السياسة والأداء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، صـ٦٠.

٣- المرجع السابق مباشرة صـ ٦٢.

٤- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد ٨، العدد الثاني، القاهرة ١٩٥٥، صـ٤٦، ٤٧.

٥- روبرت مابرو...، مرجع سبق ذكره، صـ٦٣.

٦- J.M. Keynes, The General Theory of Employment, Intrest and Money, الترجمة العربية ، دار النشر العربية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت، صـ ٤١٧.

٧- أحمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية..حالة مصر والمغرب واليمن، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة "قضايا استراتيجية"، جمهورية مصر العربية، الجيزة، مايو ١٩٩٦، صـ ٨.

٨- أجناسي ساكس، نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة..موازنة بين النموذج الهندي والياباني، ترجمة سمير عفيفي، مراجعة د. رفعت المحجوب، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠، صـ١٠٧.

٩- موريس دب، ف.م.كولنتاي، إيفساي ليبرمان وآخرون، الإصلاح الاقتصادي في البلدان الإشتراكية، إعداد وترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة ١٩٧٢، صـ ٢٥٨، ٢٨٦، ٣١٠، ٣٣٨، ٣٥٩، ٣٨١.

١٠- الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧..دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مارس ١٩٧٨، القاهرة، صـ٢٦٦.

١١- روبرت مابرو...، مرجع سبق ذكره، صـ ٦٩.

١٢- المرجع السابق مباشرة، صـ١٨١.

13- IMF, International Financial Statistics Yearbook 1990.

١٤- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢.

الفصل الرابع

الاقتصاد المصرى بين حربى يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣

تشكل إدارة الاقتصاد المصري فيما بين حربي يونيو ١٩٦٧، وأكتوبر ١٩٧٣، نموذجا لأداء الاقتصاد في وقت تعرض الدولة والأمة لعدوان واحتلال أجنبي لجزء من أراضيها. وفي مثل هذه الفترات يتم تركيز الإنفاق العام، على الجيش وشراء السلاح بدلا من التنمية الاقتصادية، ورغم ذلك فإن الاقتصاد يكون مطالبا بتلبية الحاجات الضرورية للشعب واحتياجات الجيش الذي يستعد للمعركة في آن واحد.

وخلال الفترة من حرب يونيو ١٩٦٧ إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣،كان الاقتصاد المصري، مطالبا بتكييف أوضاعه مع حقيقة تعرضه لخسائر هائلة ومع ضرورة قيامه بجهد كبير لتمويل الانفاق العسكرى سواء فى صورته الجارية أو فى صورة شراء الأسلحة وإعادة بناء وتطوير البنية الأساسية العسكرية التى دمرت أو تعرضت لأضرار فادحة فى حرب ١٩٦٧ .. باختصار كان على الاقتصاد المصرى تمويل مجمل استعدادات مصر لخوض معركة استرداد الكرامة المهدرة والأرض المغتصبة. ولم يكن ذلك ممكنا إلا باستنفار كل الطاقات الاقتصادية للمجتمع واختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لمواجهة الآثار الاقتصادية لحرب يونيو ١٩٦٧ والاستعداد للحرب، كما أن ذلك لم يكن ممكنا أيضا إلا بتوظيف العلاقات الاقتصادية الخارجية للمساعدة فى تحقيق هذا الهدف.

وإذا كان لنا أن نتناول حالة الاقتصاد المصرى ودوره فى الفترة ما بين حربى يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣، فإن البداية هى صورة هذا الاقتصاد بعد حرب ١٩٦٧.

أولا : الاقتصاد المصرى بعد هزيمة ١٩٦٧

تعرض الاقتصاد المصرى لخسائر هائلة فى حرب ١٩٦٧ أثرت على قدراته وصورته العامة وأدائه، وقد قدر رئيس وزراء مصرى سابق هذه الخسائر بنحو ١١ مليار جنيه مصرى (١) أى نحو ٢٥ مليار دولار بأسعار تلك الفترة حيث كان الجنيه المصرى يساوى نحو ٢,٣ دولار فى الفترة ما بين حربى يونيو ١٩٦٧ ، وأكتوبر ١٩٧٣ ، ويمكن تركيز الخسائر الرئيسية للاقتصاد المصرى بسبب حرب يونيو ١٩٦٧ فيما يلى:

١- فقدت مصر ٨٠% من معداتها العسكرية (٢) وكان عليها أن تعيد تمويل شراء معدات عسكرية بديلة وهى تكلفة اقتصادية هائلة كان على الاقتصاد المصرى أن يتحملها.

٢- فقدان سيناء بثرواتها البترولية والمعدنية وإمكانياتها السياحية ، وهى ثروات كان من الممكن اعتبارها مفقودة مؤقتا لو أن إسرائيل احترمت الاتفاقيات الدولية ولم تستنزف ثرواتها ، لكن الذى حدث هو أن إسرائيل نهبت ثروات سيناء وبالذات نفطها ، وهو ما يعنى أن مصر فقدت بشكل نهائى جزءا من الثروات الطبيعية فى سيناء بعد حرب ١٩٦٧. ورغم أن ذلك يمكن بل ويجب أن يكون مبررا لطلب تعويضات من إسرائيل حاليا ، إلا أن النتيجة فى ذلك الحين كانت فقدان الاقتصاد المصرى لجزء من الثروات الطبيعية بعد وقوع سيناء أسيرة للاحتلال الإسرائيلى.

٣- فقدت مصر إيرادات قناة السويس التى كانت قد بلغت نحو ٩٥,٣ مليون جنيه عام ١٩٦٦ أى نحو ٢١٩,٢ مليون دولار توازى نحو ٤% من الناتج المحلى الإجمالى فى ذلك العام(٣). حيث توقفت الملاحة فى القناة فى منتصف عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٤ قبل أن يتم افتتاحها فى عام ١٩٧٥ ، وفقدت مصر خلال تلك الفترة إيرادات القناة فى وقت كانت أحوج ما تكون إليها للمساهمة فى تمويل الإنفاق العسكرى وإزالة آثار العدوان الإسرائيلى . وفضلا عن هذا الفاقد فى الإيرادات فإن الخسائر الناجمة عن العدوان الإسرائيلى على منشآت قناة السويس قاربت المليار جنيه (٤) أى نحو ٢٣٠٠ مليون دولار بأسعار ذلك الحين .

٤- فقدت مصر جانبا هاما من الإيرادات السياحية قدرها وزير اقتصاد مصري سابق بنحو ١٠٠ ألف جنيه يوميا (٥) ، أى نحو ٣٦,٥ مليون جنيه سنويا توازى قرابة ٨٤ مليون دولار فى ذلك الحين.

٥- فقدت مصر قدرا من مواردها البشرية التى تعتبر العنصر الأكثر حيوية فى تحقيق التنمية الاقتصادية . كما فقدت فى الحرب أصولا إنتاجية تم تدميرها أو تعطيلها بشكل دائم أو مؤقت ، حيث حدث تدمير فى ١٧ منشأة صناعية كبيرة وبلغت قيمة الدخل المفقود نتيجة تعطل هذه المصانع نحو ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى (٦) أى نحو ٣٨٩,٤ مليون دولار بأسعار ذلك الوقت (كان الجنيه المصرى يساوى ٢,٣ دولار) ، هذا بالإضافة إلى الخسائر فى المنشآت الاقتصادية والأصول العقارية فى مدن القناة التى تعرضت للعدوان والتدمير بشكل مكثف ، وهو ما أثر بالتأكيد بشكل سلبى على قدرة الاقتصاد الوطنى المصرى فى مرحلة حرجة للغاية هى فترة ما بين الحربين .

وإذا كانت هذه هى العناوين الرئيسية للخسائر الاقتصادية لمصر بسبب العدوان الإسرائيلى عليها عام ١٩٦٧، فإن اقتصاد مصر المثقل بهذه الخسائر كان عليه القيام

بمهمة كبرى لتمويل تعويض الخسائر الاقتصادية المباشرة وتمويل تعويض خسائر المعدات والبنية الأساسية العسكرية وتمويل الإنفاق العسكرى عموما مع محاولة رفع القدرة على مواجهة الاستهلاك المحلى لتقليل الواردات المدنية أو إبقائها عند مستوياتها دون زيادة ، لتوجيه حصيلة مصر من النقد الأجنبى لتمويل الواردات من المعدات العسكرية ، مع اتخاذ الإجراءات الضرورية للتكيف بشكل إيجابى مع تطورات البيئة الاقتصادية الدولية بحيث تعظم مصر منفعتها من التفاعل مع هذه البيئة أو تقلل الآثار السلبية للتطورات التى تجرى فيها على الاقتصاد المصرى.

ولأن الوضع الذى كانت مصر تمر به كان وضع طوارىء ، ولأن المهام الملقاة على عاتق الاقتصاد المصرى آنذاك كانت مهام استثنائية مرتبطة بلحظة استثنائية هى تضميد جراح الهزيمة والاستعداد للحرب ، فإن السياسات الاقتصادية المصرية كان لابد من أن تكون بدورها سياسات استثنائية ، أو بمعنى آخر سياسات اقتصاد حرب ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة من الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة.

ثانيا : السياسات الاقتصادية بين الحربين

تشكلت ملامح السياسات الاقتصادية المصرية فى الفترة من حرب يونيو ١٩٦٧ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ على أساس أنها سياسات لإدارة اقتصاد حرب. وتجسد ذلك فى فرض ضرائب جديدة وزيادة معدلات الضرائب القائمة(٧)، وذلك لزيادة الإيرادات العامة الضرورية لمواجهة التزايد السريع فى الإنفاق العام اللازم للاستعداد لخوض جولة جديدة من الصراع العسكرى مع العدو الإسرائيلى.

وقد جاء التزايد فى حصيلة الضرائب من الضرائب غير المباشرة والجمارك حيث ارتفعت حصيلتهما من ٤٤٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ إلى نحو ٥٧٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣، وشكلت حصيلتهما نحو ٦٣,٤% من إجمالى حصيلة الضرائب عام ١٩٧٠/٦٩، ارتفعت إلى نحو ٦٩,١% فى عام ١٩٧٣. وبالمقابل بلغت حصيلة الضرائب المباشرة نحو ٢٥٥,٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ بما يوازى ٣٦,٣% من إجمالى حصيلة الضرائب فى ذلك العام ، ولم تزد حصيلة الضرائب المباشرة عن ٢٥٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٧١ بما يوازى نحو ٣٠,٩% من إجمالى حصيلة الضرائب فى ذلك العام(٨).

ولأن الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات يتحملها السواء الأعظم من الشعب ، فإنه يمكن القول إن القطاعات العريضة من أبناء الشعب هى التى تحملت عبء تمويل الاستعداد لمعركة أكتوبر فى الفترة ما بين الحربين .

كما تزايد إصدار البنكنوت كآلية لتمويل الإنفاق العام فيما يعرف بالتمويل بالعجز . فقد ارتفع حجم وسائل الدفع من ٣٩٧,٢ مليون جنيه فى يونيو ١٩٦٠ إلى ٧٦١,٥

مليون جنيه فى يونيو ١٩٧٠ ثم إلى ٨٦٦,٦ مليون جنيه فى يونيو ١٩٧٢ بنسبة نمو سنوية تقترب من ١٠%, كما زادت قيمة أذون الخزانة من ١٦٤ مليون جنيه فى العام المالى ١٩٦٠/٥٩ إلى نحو ٣٧٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ ، ثم إلى ٤٥٩,٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢ أى بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ١٤%(٩). وهى معدلات نمو أعلى كثيرا من معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى المصرى . وفى عام ١٩٧٣ بالذات بلغت الزيادة فى البنكنوت المصدر أكثر من ثمانية أضعاف مقدار التغير فى الناتج المحلى الإجمالى فى ذلك العام(١٠).

وهذه السياسة النقدية المتمثلة فى التمويل بالعجز تعتبر عاملا رئيسيا مغذيا للتضخم. وكان التضخم مكبوتا فى الفترة ما بين حربى ١٩٦٧, ١٩٧٣ بسبب سياسة التسعير الجبرى للسلع الأساسية ، لكنه انفجر فيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع تخفيف سياسة التسعير الحكومى للسلع باتجاه إلغائها.

كذلك تميزت السياسة الاقتصادية المصرية بين الحربين بإعطاء أولوية للاستثمارات التى تخدم المعركة على كل ما عداها من استثمارات ، وتميزت أيضا بالذات من بداية عام ١٩٧٢ ، بإيقاف استيراد السلع الكمالية ، حيث صدر قرار بحظر استيراد تلك السلع ومن بينها الملبوسات والأقمشة الصوفية الفاخرة وأجهزة التليفزيون والراديو والسجائر والثلاجات والغسالات والسجاد الفاخر. كما تقرر زيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية الواردة للاستعمال الشخصى بنسبة ٥٠%. كما تم قصر تجارة الجملة فى المواد والسلع التموينية الأساسية على القطاع العام(١١). وكان الهدف من ذلك هو منع أى تلاعب فى هذه السلع وضمان وصولها إلى جماهير الشعب باعتبار أن توفيرها عنصر هام فى تحقيق الاستقرار السياسي .

وإذا كان القطاع العام قد قام بالدور الرئيسى فى تمويل الاستعداد للمعركة ، فإن القطاع العائلى الذى كان مهيمنا فى مجال الزراعة وفى الكثير من الخدمات قد ساهم بدوره بشكل فعال فى دعم استعدادات مصر للحرب سواء من خلال ما تحمله من ضرائب أو من خلال مساهمته الفعالة فى الإنتاج والتنمية فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر. لكن القطاع العام وقاعدته الصناعية الثقيلة كان لهما الفضل الأكبر فى إنجاز استعدادات مصر لحرب أكتوبر بعد هزيمة ١٩٦٧ .

كذلك اتسمت السياسة الاقتصادية المصرية بين حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ بزيادة الاعتماد على التمويل الخارجى من خلال القروض والمنح التى تلقتها مصر من الدول الشقيقة والصديقة فى ظل عدم كفاية المدخرات المحلية لمواجهة متطلبات الإنفاق الاستثمارى وفى ظل العجز الكبير فى ميزان المدفوعات الجارى بسبب زيادة الواردات الضرورية للتسريع بتهيئة الظروف للجيش لخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ثالثا : أداء الاقتصاد المصرى بين الحربين

قبل التعرض لأداء الاقتصاد المصرى والمؤشرات المعبرة عنه فى فترة ما بين الحربين، لابد من الإشارة إلى أن الانفاق الدفاعى فى مصر الذى لم يكن يتجاوز ٥,٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط السنوى خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٢ (١٢)، قد ارتفع إلى أضعاف هذا المعدل بعد عام ١٩٦٧ وبلغ فى ذروة عمليات شراء الأسلحة للاستعداد للحرب نحو ٢١,٧% من الناتج المحلى الإجمالى المصرى عام ١٩٧١ حسب بيانات معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن(١٣). واستمر قرب هذا المستوى حيث بلغ نحو ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى المصرى عام ١٩٧٣(١٤).

وعلى أى الأحوال فإن خمس الناتج المحلى الإجمالى المصرى على الأقل ، قد تم توجيهه لتمويل الإنفاق الدفاعى المصرى منذ حرب الاستنزاف وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ومن البديهى أن اقتطاع ذلك الجزء الهام من الناتج المحلى الإجمالى لتمويل الإنفاق الدفاعى الضرورى للغاية من أجل معركة استعادة الأرض والكرامة ، قد أثر على قدرة الاقتصاد المصرى على تمويل الاستثمارات الجديدة اللازمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، فتراجع معدل الاستثمار الإجمالى من ١٦% من الناتج المحلى الإجمالى سنويا خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤ ، إلى نحو ١٤,١% من ذلك الناتج خلال الفترة من ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٢/٧١. ورغم هذا التراجع، إلا أن ذلك المعدل المتواضع للاستثمار لم يكن من الممكن تمويله من الادخار المحلى الذى تراجع إلى نحو ٨,٩% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٢/٧١ مقارنة بنحو ١١,٩% من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤(١٥) ، خاصة أن السياسة النقدية فى تلك الفترة اتسمت بالجمود الذى لم يمكنها من حفز الادخار المحلى ورفع معدله حيث ثبت سعر الفائدة على الودائع عند ٥% من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٣ ، بل واستمر ثابتا عند ذلك المستوى حتى عام ١٩٧٥ .(١٦)

ومع تراجع معدل الادخار وقصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات الجديدة تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبى الذى بلغ نحو ٥,٦% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٢/٧١, مقارنة بنحو ٤,٦% خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤ . (١٧)

لكن ونظرا لتراجع معدل الاستثمار نفسه كما أشرنا آنفا ، فإن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى المصرى قد تراجع بشدة. وهناك تقديرات متباينة لهذا النمو حيث يشير أحد كبار الاقتصاديين المصريين ، إلى أنه انخفض من نحو ٨,٣% سنويا

خلال النصف الأول من الستينيات إلى نحو ٢,٣% سنويا خلال الفترة من ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٢/٧١(١٨).

وإذا كانت البيانات الخاصة بالنصف الأول من الستينيات دقيقة ، فإن البيانات الخاصة بالفترة من ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٢/٧١ يمكن أن تكون غير دقيقة ، حيث إن البيانات المحسوبة من الإحصاءات المالية الدولية (International Financial Statistics) الصادرة عن صندوق النقد الدولي تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الجارية قد بلغ نحو ٧,٨% سنويا خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣ . ورغم أن هذا المعدل للنمو محمل بارتفاعات الأسعار ، إلا أن تلك الارتفاعات كانت محدودة في ظل تحكم الدولة في الأسعار وتثبيت أسعار السلع الأساسية ، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة في مصر من ٢٣,٩ عام ١٩٦٧ إلى ٢٦,٤ عام ١٩٧٤ على اعتبار أن عام ١٩٨٥ هو عام الأساس = ١٠٠(١٩) ، وترتيبا على ذلك فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري الذي انخفض في الفترة ما بين حربي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ربما يكون عند نصف مستواه في النصف الأول من الستينيات ، لكنه من الصعب أن يكون قد انخفض إلى ٢,٣% سنويا حسب التقديرات المشار إليها . وفي كل الأحوال فإن هذا المعدل انخفض بشدة في الفترة ما بين حربي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ مقارنة بمستوياته في النصف الأول من الستينيات.

وعلى صعيد آخر أدى التوسع غير العادي لنشاط الدولة ودورها الاقتصادي في زمن الطوارىء بين حربي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، إلى زيادة الاستهلاك الحكومي بمعدلات مرتفعة للغاية ، حيث ارتفع الاستهلاك الحكومي بشكل مضطرد من ٤٨٨ مليون جنيه عام ١٩٦٧ إلى نحو ١٠٧٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ ، بما يعني أنه ارتفع خلال تلك الفترة بنسبة ١٢٠,٧% أو بمتوسط سنوي قدره ٢٠,١% خلال تلك الفترة ، علما بأن المتوسط السنوي لزيادة الاستهلاك الحكومي خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ كان نحو ١٨,٧% ، رغم أن تلك الفترة شهدت موجة هائلة من الاستثمارات الحكومية في بناء القطاع الصناعي العام وإقامة بعض مشروعات البنية الأساسية الكبرى وعلى رأسها مشروع السد العالي الذي يعد واحدا من أعظم مشروعات البنية الأساسية في العالم بأسره. وبالمقابل فإنه رغم التزايد السريع في عدد السكان فإن متوسط معدل التزايد السنوي للاستهلاك الخاص خلال الفترة من ٦٧ - ١٩٧٣ قد بلغ نحو ٧,٦% سنويا وهو أقل كثيرا من متوسط معدل تزايده في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ وهو ما كان قد بلغ نحو ١٠,٤% سنويا (٢٠) ، مما يعكس كبح الإنفاق الخاص في الفترة ما بين حربي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ من خلال الآليات المالية حيث تم فرض ضرائب جديدة وزيادة معدلات الضرائب التي كانت مفروضة كما أشرنا في موضع سابق ، وهي إجراءات لم تجد أي معارضة أو تذمر في ظل الإحساس الشعبي العام بضرورة ترشيد

الاستهلاك الخاص إلى أقصى حد وتسخير كل الإمكانيات الاقتصادية المصرية من أجل خوض جولة جديدة من الصراع العسكرى مع العدو لاستعادة الأرض والكرامة.

لكن النتيجة الإجمالية لمجموع الاستهلاك الحكومى والخاص خلال الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ ، كانت تزايد هذا الاستهلاك بمعدلات مرتفعة نتيجة الإنفاق العام المرتفع فى المجال الدفاعى بصفة أساسية.

وفيما يتعلق بمستوى تشغيل قوة العمل فى الاقتصاد المصرى فى فترة ما بين الحربين ، فإنه من المرجح أن يكون قد استمر عند مستويات قريبة من مستواه فى الستينيات. وكان معدل البطالة الصريحة قد بلغ نحو ٧% فى النصف الأول من الستينيات, ثم ارتفع إلى ٨% فى النصف الثانى من الستينيات(٢١). لكن حالة التعبئة وطول فترة الخدمة العسكرية الإلزامية التى استوعبت أعدادا كبيرة من الشباب ، والتزام الدولة بتعين خريجى النظام التعليمى يمكن أن يكونا قد أديا إلى انخفاض معدل البطالة فى بداية السبعينيات قبل اندلاع حرب أكتوبر.

أما بالنسبة للموازين الخارجية للاقتصاد المصرى ، فإنه يمكن القول إنها مضت فى مسارها الطبيعى، حتى وإن كانت قد تعرضت لتغيرات مؤقتة انتهت سريعا. وبالنسبة لعجز الميزان التجاري ، فإنه ونتيجة لترشيد الواردات فى عام ١٩٦٨ ، انخفض إلى نحو ١٠٩ ملايين دولار مقارنة بعجز بلغ نحو ٢٧٤ مليون دولار عام ١٩٦٧. وقد استمر هذا العجز عند مستوى منخفض عام ١٩٦٩ حيث بلغ ١٤٠ مليون دولار (راجع الجدول ٢)، لكنه عاد للتزايد بشكل سريع بدءا من عام ١٩٧٠ بسبب الزيادة الكبيرة فى الواردات الضرورية لعمليات إعادة بناء البنية الأساسية العسكرية وبناء بعض المصانع الكبيرة ، وأيضا بسبب تزايد الواردات الاستهلاكية لمواجهة الاستهلاك المؤجل منذ حرب ١٩٦٧ بالذات استهلاك الشرائح الاجتماعية العليا.

وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى نحو ٢٦٧ ، ٢٨١ ، ٣٥٧ ، ٤٢٩ مليون دولار فى أعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ على التوالى (راجع الجدول ٢).

أما بالنسبة لميزان المدفوعات الجارى فإنه تخلص من العجز المزمن وحقق فائضا هامشيا بلغ خمسة ملايين دولار فى عام ١٩٦٨ مقارنة بعجز بلغ نحو ١٦٤ مليون دولار عام ١٩٦٧ . لكن ميزان الحساب الجارى عاد ليحقق عجزا تزايد على نحو سريع ليتجاوز كل المستويات القياسية السابقة له ، حيث بلغ نحو ٣٨ ، ١٤٨ ، ٢٠٧ ، ٤٦٤ ، ٥٥٨ مليون دولار فى أعوام ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ على التوالى (راجع الجدول ٢).

ومن المؤكد أن فقدان مصر لإيرادات قناة السويس وجانب هام من إيرادات السياحة وجانب من إنتاج البترول ، قد أثر على وضع الموازين الخارجية المصرية فى الفترة

ما بين حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . كما أن زيادة الواردات السلعية والخدمية المرتبطة بالإنفاق الدفاعى قد أثرت على الموازين الخارجية لمصر. وكان على مصر أن تقترض من الخارج لتمويل العجز فى ميزان مدفوعاتها الذى يتناظر مع عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المحلية. وكان من المنطقي أن تبحث مصر عن هذا التمويل لدى الدول العربية والدول الصديقة وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتي آنذاك.

رابعا : كيف واجه الاقتصاد المصرى التطورات الاقتصادية العالمية بين الحربين ؟

فى مسيرتها لتعبئة الموارد الاقتصادية من أجل الاستعداد للحرب فى فترة ما بين حربى يونيو ١٩٦٧, أكتوبر ١٩٧٣ ، قامت الإدارة الاقتصادية المصرية بقراءة التطورات الكبيرة فى البيئة الاقتصادية الدولية لتحديد مسارات التفاعل معها بالصورة التى تعظم منفعة مصر منها أو تقلل مضارها. وكانت أهم تلك التطورات هى انهيار قاعدة الذهب واضطراب أسعار الصرف العالمية وارتفاع معدل التضخم عالميا وبالتالى ارتفاع تكلفة الواردات ، هذا فضلا عن استمرار ارتباط العلاقات الاقتصادية الخارجية بالعوامل السياسية والأيديولوجية.

كان التطور الأكثر أهمية فى البيئة الاقتصادية الدولية في الفترة ما بين حربى يونيو ١٩٦٧ ، وأكتوبر ١٩٧٣ هو إعلان الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ عن إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ثم تخفيض سعر الدولار بالنسبة للذهب بنحو ٧,٩% وهو ما أعقبه رفع دول العملات الحرة الرئيسية لأسعار عملاتها مقابل الدولار كما قررت الدول الرأسمالية الكبرى زيادة هامش تقلب أسعار الصرف بأكثر من الضعف ، ومع استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكى فى التزايد قررت الولايات المتحدة تخفيض الدولار الأمريكى مجددا مقابل الذهب وهو ما أعقبه تعويم دول العملات الحرة الرئيسية لعملاتها (٢٢) وكان هذا التعويم بالذات مقدمة للتوسع الهائل فى أسواق العملات والمضاربة فيها .

وقد ابتعدت الإدارة الاقتصادية المصرية بالاقتصاد المصرى عن الاضطرابات فى أسواق الصرف من خلال التأكيد على نظام سعر الصرف المعمول به فى مصر والقائم على أساس التحديد التحكمى لسعر الجنيه المصرى مقابل الدولار. وقد ساعدت اتفاقيات التجارة والدفع التى كانت مصر تنفذ من خلالها غالبية تجارتها الخارجية ، فى تقليل حاجة مصر للنقد الأجنبى وبالتالى تقليل تأثير الاضطراب فى أسواق صرف العملات الحرة الرئيسية على الجنيه المصرى والاقتصاد المصرى فى فترة ما بين الحربين, حيث كانت عمليات التجارة التى تتم من خلال اتفاقيات التجارة والدفع لا تحتاج إلى عملات حرة وإنما تتم بشكل حسابى. وحتى فى حالة وجود عجز تجارى

لدى أحد طرفى اتفاقية التجارة والدفع لصالح الطرف الآخر، فإنه كان عجزا حسابيا تتم تسويته من خلال قيام الطرف الذى يعانى من العجز بزيادة صادراته فى فترات لاحقة لتحقيق التوازن فى ميزانه التجارى مع الطرف الآخر فى الإتفاقية.

وفضلا عن مساهمة اتفاقيات التجارة والدفع فى دعم نظام سعر الصرف فى فترة ما بين حربى يونيو ١٩٦٧، وأكتوبر ١٩٧٣، فإن تلك الإتفاقيات أدت إلى توفير حصيلة مصر من النقد الأجنبى سواء جاءت من التصدير إلى أسواق التعاملات الحرة أو من المساعدات العربية لمصر أو من التحويلات والإيرادات المحدودة للسياحة .. توفير هذه الحصيلة لأغراض تمويل الواردات من دول العملات الحرة أو من الدول التى لا توجد بينها وبين مصر اتفاقيات تجارة ودفع. وبالطبع كانت تلك الواردات فى غالبيتها الساحقة، إن لم تكن كلها، ضرورية لدعم استعدادات مصر لخوض معركتها ضد العدو الإسرائيلى.

ب- شهدت فترة ما بين حربى يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣ زيادة مؤثرة فى معدل التضخم العالمى الذى ارتفع من نحو ٢,٤% عام ١٩٦٧ إلى ٤,٤% عام ١٩٦٨ ثم إلى ٥% عام ١٩٦٩ ثم إلى ٦% عام ١٩٧٠ قبل أن يرتفع إلى ٩,٤% عام ١٩٧٣ (٢٣) فى مقدمة لبداية مرحلة التضخم السريع فى العالم بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. وعلى أى الأحوال كان هذا التزايد فى معدل التضخم العالمى يعنى ببساطة ارتفاع تكلفة الواردات العربية من الخارج. لكن تركيز التجارة الخارجية المصرية مع الدول الاشتراكية التى كانت أسعار صادراتها شبه ثابتة وتتحرك ببطء شديد ساعد على أن تبقى تكلفة وحدة الوزن من الواردات المصرية من الدول الاشتراكية شبه ثابتة أو تتحرك ببطء شديد، لكن الواردات من الأسواق التى تتعامل بالعملات الحرة كانت أسعارها تتزايد بشكل متسق مع الاتجاه لتزايد معدل التضخم على الصعيد العالمى وكانت فاتورة واردات مصر من تلك الدول تتزايد حتى فى حالة ثبات حجمها.

وعلى سبيل المثال ارتفع سعر القمح الاسترالى من نحو ١,٩ دولار للبوشل (وحدة وزن أمريكية تساوي نحو ٢٧,٢ كجم) عام ١٩٦٧ ليصل إلى ٢,٢ دولار للبوشل عام ١٩٧٢ قبل أن يقفز إلى نحو ٥,٦ دولار للبوشل عام ١٩٧٣، كما ارتفع سعر السكر الذى تصدره بلدان البحر الكاريبى من نحو ٢ سنت للرطل عام ١٩٦٧ إلى نحو ٣,٤ سنت للرطل عام ١٩٦٩ قبل أن يصل إلى ٧,٥ سنت للرطل عام ١٩٧٢ ثم إلى نحو ٩,٦ سنت للرطل عام ١٩٧٣. كما ارتفعت أسعار المطاط من ١٩,٩ سنت للرطل عام ١٩٦٧ إلى نحو ٣٥,١ سنت للرطل عام ١٩٧٣. وارتفعت أسعار الذرة الأمريكى من نحو ١,٣ دولار للبوشل عام ١٩٦٧ لتصل إلى نحو ٢,٣ دولار للبوشل عام ١٩٧٣.(٢٤) وهكذا الأمر بالنسبة للكثير من السلع الغذائية ومدخلات الإنتاج والسلع المصنعة ونصف المصنعة التى كانت مصر تستوردها فى ذلك الحين.

وإذا كانت مصر قد تفادت جانبا من تأثيرات التضخم العالمى من خلال تركيز التجارة مع الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا ذات المعدلات المنخفضة للتضخم ، فإنها قللت التأثير السلبى للتضخم القادم مع الواردات من دول العملات الحرة من خلال إيقاف استيراد السلع الكمالية والتركيز على الواردات الضرورية لدعم الاستعدادات للمعركة بشكل أساسى .

ج - كانت العوامل السياسية والأيديولوجية عنصرا متحكما فى العلاقات الاقتصادية الدولية . وبالنظر إلى أن العلاقات السياسية لمصر مع الغرب كانت سيئة فى الفترة ما بين حربى يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣، فإن مصر تعرضت لضغوط اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية وبنوكها وشركاتها تقرب من حالة الحصار ، كما تعرضت مصر إلى ضغوط مشابهة من المؤسسات المالية الدولية التى تهيمن عليها الدول الرأسمالية الغربية الكبرى . وقد تجسدت هذه الضغوط فى التضييق علي صادرات مصر إلي أسواق تلك البلدان وأيضا فى حرمان مصر من فرصة الاقتراض من أسواق رأس المال فى البلدان الرأسمالية الكبرى أو من صندوق النقد الدولي . وكان التعامل المصرى مع هذه الظروف والضغوط قويا وملهما ، حيث ركزت مصر على الاعتماد على ذاتها فى تمويل استعداداتها للمعركة وركزت على التعاون فى مجالات التجارة والقروض والتمويل على الدول الصديقة وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى وأيضا على الدول العربية الشقيقة.

خامسا : الدول العربية والصديقة ودعم الاقتصاد المصرى بين الحربين

أشرنا فى موضع سابق إلى أن التمويل الأجنبى الذى حصلت عليه مصر فى الفترة من ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٢/٧١ قد بلغ نحو ٦,٥% من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بنحو ٦,٤% من ذلك الناتج خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤ . وقد جاء التمويل الأجنبى الذى حصلت عليه مصر بين الحربين من الاتحاد السوفيتى السابق والكويت والسعودية وليبيا ، وكانت شروطه ميسرة للغاية فى حالة القروض ، فضلا عن أن جانبا منه كان فى صورة منح لا ترد.

فبالنسبة للقروض السوفيتية لمصر ، فإن سدادها كان يبدأ بعد عام من استكمال بناء المشروع الذى خصصت لتمويله لكى يكون الدفع من عائد الإنتاج ، وكانت آجال السداد نحو ١٢ عاما وبفائدة لا تتجاوز ٢,٥% ، ولذلك لم يكن غريبا أن مصر أنجزت مجمع الحديد والصلب فى الفترة ما بين الحربين رغم أن قيمته تجاوزت ١٦٥ مليون دولار(٢٥) ، لكن القرض السوفيتى الميسر ساعد على إنشائه بلا مشاكل ، هذا فضلا عن القروض السوفيتية التى استخدمت فى تمويل استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية.

أما الدول العربية المنتجة للبترول، فإنها قدمت دعما ماليا بلغ أكثر من ١٣٥ مليون جنيه استرليني فى العام, قدمت الكويت ٥٥ مليون منها ، وقدمت السعودية نحو ٥٠ مليون منها ، فى حين قدمت ليبيا ٣٠ مليون منها(٢٦).

ولأن مصر لها ذاكرة تمتد لآلاف السنين قبل الميلاد وتفوق كل ما عداها من شعوب ودول العالم، فإنها لا يمكن أن تنسى من ساندوها اقتصاديا فى فترة ما بين حربى يونيو ١٩٦٧، وأكتوبر ١٩٧٣، مهما كان حجم تلك المساندة أو فعاليتها لأن الوقفات الكريمة فى زمن الأزمات لا تسقط من ذاكرة الشعوب العظيمة التى يقف الشعب المصرى فى قلبها ومقدمتها.

وعلى أى الأحوال فإن الحكومة المصرية نجحت إلى حد كبير فى توظيف العلاقات الدولية لمصر فى ذلك الحين ، فى الحصول على مساعدات بشروط ميسرة ، وهى مساعدات لم تكن ضخمة ولكنها كانت مؤثرة بسبب نمط توظيفها الذى تحكمت فيه مصر بشكل أساسى، سواء لأن جانبا من تلك المساعدات كان غير مربوط بمشروعات محددة، وبالتالى يدخل الموازنة العامة ليتم إنفاقه بالصورة التى تحددها الحكومة المصرية ، أو لأن المشروعات التى تلقت مصر مساعدات لإنجازها كانت من اختيار مصر وكانت فى غاية الأهمية للاقتصاد المصرى .

ويمكن القول إن مصر اعتمدت بدرجة معقولة على ذاتها فى تمويل الإنفاق الدفاعى والاستعداد للحرب مدفوعة فى ذلك بطوفان من مشاعر الغضب الشعبى بسبب الهزيمة من إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ ، والرغبة الشعبية فى خوض الحرب وتحقيق الانتصار على العدو الإسرائيلى بأى ثمن . ولذلك لم تتجاوز الديون الخارجية المدنية لمصر عند انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ نحو ٢,٧ مليار دولار(٢٧) ، يضاف إليها ديون عسكرية تقرب من ٢ مليار دولار غالبيتها للاتحاد السوفيتي السابق ، وهى ديون محدودة للغاية ، خاصة إذا قورنت بما حصلت عليه الحكومة الإسرائيلية فى ذلك الحين من مساعدات خارجية . فبين عامى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ تزايدت الديون الخارجية المدنية الإسرائيلية بمقدار ٤٧٢٦ مليون دولار لتصل إلى ٦٧٩٢ مليون دولار . وهو مؤشر على حجم ما تلقته إسرائيل من قروض خلال تلك الفترة ، هذا بالإضافة إلى التعويضات الألمانية والمنح الأخرى التى لا ترد . وكانت المساعدات الرسمية الأمريكية وحدها لإسرائيل قد بلغت نحو ٤٣١٢ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٤ منها نحو ١٦٥٥ مليون دولار منح لا ترد والباقى قروض ميسرة(٢٨).

ورغم الحجم الهائل للمساعدات الخارجية التى تلقتها إسرائيل بين حربى ١٩٦٧, ١٩٧٣ والذى بلغ عدة أضعاف حجم المساعدات التى تلقتها مصر فى تلك الفترة ، فإن مصر تمكنت من خلال الاعتماد على الذات والمساعدات الأقل أن تواجه خسائرها الاقتصادية فى حرب ١٩٦٧ وأن تمول الإنفاق الدفاعى اللازم لتجهيز جيشها للحظة

المواجهة الحاسمة مع العدو الإسرائيلى، بحيث إنه عندما حانت لحظة الصفر كان الاقتصاد المصرى رغم كل الملاحظات الواردة ضمنيا علي آدائه ، قد قام بدور مهم في تمهيد الطريق للجيش لخوض المعركة.

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي المصري ومعدل نموه بالأسعار الجارية والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون جنيه (بالأسعار الجارية)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ١٩٨٥ =١٠٠
١٩٦٥	٢٢١٤	%١٧,٣	١٨,٣
١٩٦٦	٢٤٠٣	%٨,٥	١٩,٩
١٩٦٧	٢٤٨١	% ٣,٣	٢٠,١
١٩٦٨	٢٥٣٣	% ٢,١	١٩,٧
١٩٦٩	٢٦٩٦	% ٦,٤	٢٠,٤
١٩٧٠	٢٩٧١	% ١٠,٢	٢١,٢
١٩٧١	٣١٤٦	% ٥,٩	٢١,٩
١٩٧٢	٣٣٣٧	% ٦,١	٢٢,٣
١٩٧٣	٣٧٥٧	% ١٢,٦	٢٣,٥
١٩٧٤	٤١٩٠	% ١١,٥	٢٥,٨

المصدر : جمعت وحسبت من: I.M.F, International Financial Statistics Yearbook 1990 ,p.336 .

جدول (٢)

التجارة والموازين الخارجية لمصر من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٤

القيمة بالمليون دولار

السنة	الصادرات السلعية	الميزان التجاري	ميزان الحساب الجاري
١٩٦٥	٥٦٧	-٣٠٦	-٢٤٢
١٩٦٦	٥٩٧	-٢٧٠	-١٧٣
١٩٦٧	٥٩٥	-٢٧٤	-١٦٤
١٩٦٨	٦٦٤	-١٠٩	+٥
١٩٦٩	٧٣٥	-١٤٠	-٣٨
١٩٧٠	٨١٧	-٢٦٧	-١٤٨
١٩٧١	٨٥١	-٢٨١	-٢٠٧
١٩٧٢	٨١٣	-٣٥٧	-٤٦٤
١٩٧٣	١٠٠٠	-٤٢٩	-٥٥٨
١٩٧٤	١٦٧٢	-١٢٤٢	-١٣٢٠

المصدر: I.M.F, International Financial Statistics Yearbook 1990, p. 336.

مراجع الفصل الرابع :

١- دكتور حجازي يتذكر : اقتصاد مصر من الصمود إلى الانتصار ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٥٥٤ ، ١٩ / ١٠ / ١٩٩٨ ، ص ٢٧ .
٢- المرجع السابق مباشرة
٣- جمعت وحسبت من: I. M. F, International Finsncial Statisties Yearbook 1990, p.336.
٤- دكتور حجازي يتذكر ، مرجع سبق ذكره .
٥- د. على لطفى ، المقاطعة الاقتصادية لدول العدوان ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٢٧٨ ، أول أغسطس ١٩٦٧ ، ص١٩.
٦- دكتور حجازي يتذكر ، مرجع سبق ذكره .
٧- فهمى هويدى ، الدعم الاقتصادى للمعركة ، مجلة السياسة الدولية ، ينـاير ١٩٧٤ ، القاهرة ، ص٦٢.
٨- د. رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر .. أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص٢٣٠.
٩- د. إبراهيم العيسوى ، خلفية ضرورية للنقاش الموضوعى .. سياسة مصر الاقتصادية ، مجلة مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٧٤ ، العدد ٣٥٧ ، القاهرة ، ص١٠٤.
١٠- د. رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ، مصدر سبق ذكره ص٣٦٧.
١١- خطاب د. عزيز صدقى رئيس الوزراء المصرى أمام مجلس الشعب عن إعداد الجبهة الداخلية لمرحلة المواجهة (٢٣ يناير ١٩٧٢) ، دائرة المعارف السياسية العربية ، نشرة الوثائق ، السنة العشرون ، العدد الثانى ، يناير - يونية ١٩٧٢ ، مركز الوثائق والبحوث، القاهرة ، ص١١٨.
١٢- د. إبراهيم العيسوى ، د. محمد على نصار ، محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى ألحقتها الحرب العربية الإسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ ، ضمن كتاب "الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ٥٢ - ١٩٧٧" ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص١٣٤.
١٣- فهمى هويدى ، مصدر سبق ذكره ، ص٦١.
١٤- د. إبراهيم العيسوى ، د. محمد على نصار ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٤.
١٥- د. رمزى زكى ، بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى ، القاهرة ، أغسطس ١٩٨٥ ، ص٢٤٢.
16- I. M. F, International Financial Statisties 1990, p.336.

١٧- د. رمزى زكى ، بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٢.
١٨- المرجع السابق مباشرة ، ص٢٤٤.
19- I. M. F, International Financial Statisties Yeartbook 1990, p.336.
٢٠- جمعت وحسبت من المرجع السابق مباشرة ، ص٣٣٦.
٢١- د. إبراهيم العيسوى ، خلفية ضرورية للنقاش الموضوعى .. ، مصدر سبق ذكره ، ص١١١.
٢٢- دكتور رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة "عالم المعرفة " ، العدد ١١٨ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص٢٣٩-٢٤٠ .
23- I.M.F, International Financial Statistics Yearbook 1990 , p.116 .
٢٤- -المرجع السابق مباشرة .
٢٥- حوار محمد عودة وفيليب جلاب مع د. عزيز صدقى رئيس الوزراء الأسبق ، قصة السوفيت مع مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ص٥١.
٢٦- فهمى هويدى ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠.
٢٧- د. رمزى زكى ، بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٧.
٢٨- جمعت وحسبت من: أحمد السيد النجار ، دور المساعدات الخارجية لإسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٩٦ .. بناء دولة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٨، ص١٢٢ ، ص١٢٤.

الفصل الخامس

التخلى عن النموذج الاقتصادى الناصرى بالخصخصة ..

الدور الأمريكى وجماعات المصالح وانفجار الفساد



بالرغم من أن النموذج الاقتصادي في العهد الناصري، قد حقق نجاحات مهمة ومكن مصر من بناء أعظم مشروعاتها على مر العصور وهو السد العالي، ومكنها أيضا من بناء قواعد مهمة للصناعة الثقيلة، ومن تحويل قطاع الصناعة إلى القطاع الأكثر حركية وتأثيرا في الاقتصاد، كما مكنها من أن تواجه التحديات الخارجية المتمثلة في الدولة الصهيونية بالذات خلال الفترة الحرجة بين حربي ١٩٦٧، و١٩٧٣، التي أثبت الاقتصاد المصري وبالذات قطاعه الصناعي خلالها، قدرته على تشكيل رافعة مهمة للقوة الشاملة للدولة في مصر... بالرغم من كل ذلك، إلا أن ذلك القطاع كان معرضا لكل أشكال ضعف الكفاءة والفساد، في غياب الديموقراطية السياسية التي تضمن رقابة الشعب، الذي يملك القطاع العام على من يديرون له ممتلكاته من المشروعات الصناعية التي تشكل قوام العام. وهذا الخلل أي تغييب المالك الحقيقي للقطاع العام عن مراقبة أداء هذا القطاع والعمل على تطويره، هو خلل لم يكن وليد مرحلة ما بعد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، بل هو بالضبط جزء أساسي من التجربة الناصرية التي اتسمت بتأميم الحياة السياسية ومصادرة الكثير من الحريات الديموقراطية، بما لم يسمح للشعب برقابة القطاع العام والمشاركة في تطويره وتحديد مستقبله، حيث كان كل ذلك يتحدد فوقيا في أروقة السلطة. ورغم أن هذا الخلل لم يؤد إلى انتشار الفساد في القطاع العام في العهد الناصري، إلا أن ذلك كان بسبب حالة التعبئة الوطنية العامة والإعلاء من شأن قيم العلم والعمل والاستقامة، وأيضا لأن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وهو رجل مستقيم ونظيف تماما، كان صارما في مواجهة الفساد بشكل ساعد على منع أو تحجيم الفساد. لكنه أيضا لم يؤسس نظام اقتصادي-اجتماعي-سياسي لمنع ومكافحة الفساد، حيث ظلت هذه المكافحة ملقاة على عاتق جهاز تقليدي للمحاسبات يتبع السلطة التنفيذية، علما بأنه لا يمكن مراقبة ومكافحة فساد السلطة التنفيذية وكبار ممثليها بجدية، من خلال جهاز تابع لها، لأنه من المنطقي تماما أن تكون الاعتبارات السياسية حاضرة ومعوقة لمكافحة الفساد بشكل كفء وحقيقي.

وعلى أي حال فإن الدور التاريخي للقطاع العام لم يشفع له، حيث إن الحكومات المصرية المتتابعة منذ بدء الانفتاح الاقتصادي، تركت هذا القطاع يغرق في سوء الأداء وضعف كفاءة قياداته والفساد الذي ينهشه، وحملته بسياساتها الاجتماعية بدلا من دفع التحويلات الاجتماعية مباشرة إلى مستحقيها، مما عرضه للخسائر، وانتهى الأمر بطرح هذا القطاع للبيع للقطاع الخاص المصري والأجنبي ضمن عملية التحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحر في مصر، بدلا من إصلاح هذا القطاع مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل في كافة قطاعات الاقتصاد. لكن عملية البيع تلك لم تكن أكثر من

حلقة في السلسلة العالمية من عمليات بيع القطاع العام في الدول النامية والدول الاشتراكية السابقة، إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي بضغوط قوية من صندوق النقد والبنك الدوليين ومن الدول الدائنة.

وقبل تناول سياسة بيع القطاع العام المصري، للقطاع الخاص المصري والأجنبي، والتي تشكل ذروة التحول المضاد للنموذج الاقتصادي الناصري، لابد من تناول الموجة العالمية للخصخصة التي بدأت في بريطانيا والولايات المتحدة وتم نشرها عالميا بمختلف أنواع الضغوط...

وبالرغم من أن بريطانيا فى عهد تاتشر هى التى بدأت وعلى نطاق واسع، سياسة الخصخصة أو بيع القطاع العام للقطاع الخاص ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية التى رفعت لواء هذه السياسية، هى التى قامت بالدور العالمى الأكثر أهمية عن كل ما عداها من أجل تسييد هذه السياسة عالميا، وبالذات فى الدول النامية ومن بينها مصر . وقد قامت الولايات المتحدة بهذا الدور بشكل مباشر مستندة إلى قوتها الاقتصادية والمالية والتكنولوجية ونفوذها السياسي والعسكرى العالمى، كما قامت به بشكل غير مباشر من خلال توجيهها للمؤسسات المالية الحكومية الدولية التى تهيمن على صناعة القرار فيها وتملك أكبر حصة تصويتية فيها ونعنى بذلك صندوق النقد والبنك الدوليين.

وقد نجحت الولايات المتحدة بالفعل فى عولمة سياسة الخصخصة أو جعلها ملمحا أساسيا للبيئة الاقتصادية الدولية منذ ثمانينيات القرن العشرين وبالذات خلال تسعينياته . ولأن البيئة الاقتصادية الدولية بمعطياتها العامة وبالسمات الخاصة بها وبالقوى الرئيسية المؤثرة فى صياغتها، هى بمثابة الوسط التاريخى الذى يتحرك فيه ويتأثر به الاقتصاد المصرى ، فإن الحكومة المصرية تأثرت بالموجة العالمية لخصخصة القطاع العام خاصة أن هذه السياسة تعبر عن مصالح ومطالب قوى قادرة على التأثير فى صناعة القرار محليا، وتشكل أيضا مخرجا لمأزق موضوعى يتعلق بالتناقص الذى يتولد مع الزمن بين المصالح الخاصة لقيادات رأسمالية الدولة، وبين مصلحة الفئة أو الشريحة الطبقية التى ينتمون إليها .

وعلى أى حال فإن سياسة الخصخصة أو بيع القطاع العام للقطاع الخاص المحلى أو الأجنبى، قد أصبحت واحدة من أهم السياسات الاقتصادية الحكومية المصرية منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الليبرالى منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن. وهذه السياسة هى واحدة من أهم السياسات التى تعيد تشكيل النظام الاقتصادى المصرى باتجاه تهميش الدور الاقتصادى للدولة وبناء اقتصاد قائم على الدور القيادى للقطاع الخاص.

لكن، ما هي الدوافع الأمريكية لتبنى سياسات الخصخصة والعمل على فرضها عالميا؟ وما هي آليات تحقيق هذا الانتشار العالمى لسياسات الخصخصة؟

أولاً : لماذا قادت الولايات المتحدة موجة الخصخصة عالميا

تتشابك العوامل الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية فى تشكيل دوافع الولايات المتحدة فى تبنى سياسة الخصخصة والعمل على فرضها فى البلدان الأخرى إلى حد تحويلها إلى موجة عالمية.

وقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الخصخصة فى الداخل أولا فى إطار تحولات السياسة الاقتصادية الأمريكية مع انتخاب رونالد ريجان رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٨٠، حيث تبنت إدارته فكرة تقليص الدور الاقتصادى المباشر للدولة وبيع الجانب الأعظم من ممتلكاتها للقطاع الخاص أى خصخصة القطاع العام. وهى الأفكار التى كانت تاتشر فى بريطانيا قد سبقت إلى تبنيها فى نهاية السبعينات. وكان ذلك الاتجاه بمثابة تحول كبير عن السياسات التى اتبعتها الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة منذ ثلاثينيات القرن العشرين وحتى نهاية سبعينياته ، تلك السياسات التى قامت على أساس الأفكار الكينزية التى ذهبت إلى ضرورة تدخل الدولة فى الاقتصاد بشكل مباشر ، فضلا عن صياغتها للسياسات المالية والنقدية والكلية التى توجهه، وذلك لتحقيق التوازن الكلى فى الاقتصاد ولمواجهة الأزمة الاقتصادية التى ضربت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى ثلاثينيات القرن العشرين، ثم لإدارة اقتصاد الحرب أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم لإعادة بناء الاقتصادات المتقدمة التى دمرتها الحرب العالمية الثانية.

وقد تأثر اتجاه تعظيم الدور الاقتصادى للدولة بالإنجازات الاقتصادية الكبيرة التى تحققت فى الاتحاد السوفيتى السابق فى ظل سيطرة الدولة على الاقتصاد والتى نقلت تلك الدولة من دولة متخلفة تقريبا إلى ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم آنذاك ، كما ساعد تبنى ذلك الاتجاه على إعادة بناء اقتصادات دول شرق أوروبا بشكل سريع وتحقيق التقدم السريع لها. وخلال الفترة من عام ١٩٥١ إلى ١٩٦٥ بلغ متوسط معدل النمو السنوى للدخل القومى فى كل من الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية وبولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا على الترتيب، نحو ٨,٩% ، ٧,٢% ، ٧,١% ، ٥,٨% ، ٥,٧% ، ٩,٥%. (١)

وأيا كان الأمر ، فإن نموذج الدولة المتدخلة بدرجات متفاوتة، فى الاقتصاد والذى حقق نجاحا باهرا طيلة الفترة من ثلاثينيات القرن العشرين حتى بداية سبعينياته، قد اصطدم بأزمة التضخم الركودى، أي تلازم التضخم مع الركود والبطالة فى ظل القدرات الاحتكارية للشركات الكبرى التى مكنتها من الحفاظ على الأسعار بل ورفعها حتى وقت الأزمة والركود. وقد أدى ذلك إلى البحث عن مخرج من هذه الأزمة

الطاحنة، وهو ما تزامن مع أزمة جمود اقتصادات الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا مما خلق حالة من تراجع الحماس لنموذج تدخل الدولة فى الاقتصاد والعودة إلى الاتجاه الليبرالي، أي إلى السياسات الاقتصادية التي تنادى بتقليص دور الدولة إلى أقصى حد لتقترب من نموذج الدولة الحارسة الذي حددته المدرسة الكلاسيكية فى الاقتصاد بأنه مسئولية الدولة عن الأمن الداخلي وعن الدفاع عن أمن الدولة ضد الأعداء الخارجين وضمان التزام الأفراد بتعاقداتهم وبالقانون.

وقد ساعد على ذلك أن البلدان الصناعية المتقدمة فى أوروبا والولايات المتحدة كانت قد وصلت إلى مستوى مرتفع من التقدم الاقتصادى ومن الفعالية الاجتماعية اقتصاديا. كما أصبحت قوة وقدرة الشركات في تلك البلدان، هائلة محليا وعالميا.(راجع جدول ١) كما أن تناسق المصالح والتلاحم داخل الطبقة الرأسمالية التقليدية في تلك البلدان وإدراكها لمسئولياتها الاجتماعية عن نظام يعلى من شأنها ومكرس لمصالحها، وتحويلها هذا الإدراك إلى واقع يتمثل فى الالتزام بدفع الضرائب التى يتم من خلالها تمويل الجانب الأكبر من الإنفاق العام، ويتمثل أيضا فى تنسيق المواقف داخل الطبقة عبر منظماتها والتعاون بين هذه المنظمات وبين الحكومة للحفاظ على التوازن الاقتصادى الكلى وتحقيق النمو وصياغة وتحقيق أهداف السياسات العامة...كل ذلك خلق أساسا قويا للتحول نحو سياسة الخصخصة في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة.

وإذا كان كل ما سبق قد شكل مبررات للتوجه نحو تقليص دور الدولة فى الاقتصاد فى الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، فإن الأمر وصل إلى درجات متطرفة فى بعض البلدان وبالذات فى الولايات المتحدة فى عهد ريجان وبريطانيا فى عهد تاتشر ، بسبب إعطاء اعتبارات تحسين قدرة الرأسمالية المحلية على المنافسة، أولوية على كل الاعتبارات الاجتماعية.

أما التحول نحو سياسة الخصخصة والذى جرى فى نفس سياق الاتجاه العام لتقليص دور الدولة فى الاقتصاد إلى أقصى حد، فإنه قد تعزز بقوة بدافع اقتصادى بالغ الأهمية يتعلق بتضخم فائض رؤوس الأموال لدى الطبقة الرأسمالية فى تلك البلدان نتيجة سوء توزيع الدخل فيها وارتفاع الدخل بصفة عامة، وهذا الفائض من رؤوس الأموال تحول إلى أموال ساخنة تثير الاضطراب فى البورصات وأسواق العملات خاصة بعد أن توافرت لها الظروف المثالية لذلك منذ بداية السبعينيات وبالتحديد منذ القرار الأمريكى بإلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ ، وهو القرار الذى اتفقت على إثره الدول العشر الكبرى المهيمنة على صندوق النقد الدولى وهى الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والسويد وبلجيكا

وكندا وهولندا، على السماح بتذبذب عملاتها بنسبة ٢,٢٥% أعلى من سعر الأساس بدلا من نسبة ١% التى كانت اتفاقية بريتون وودز قد حددتها. (٢)

لكن ذلك لم يمنع حدوث تدهور سريع فى سعر الدولار مقابل الذهب حتى بلغ سعر أوقية الذهب ١٠٠ دولار فى عام ١٩٧٣. (٣) وإزاء هذا التراجع الدرامى للدولار مقابل الذهب وجدت الدول الأوروبية نفسها أمام وضع يهدد اقتصاداتها بفقدان قدراتها التنافسية مقارنة بالاقتصاد الأمريكى لو استمرت فى الحفاظ على أسعار عملاتها ثابتة أو تتحرك فى حدود ضيقة ، فما كان منها إلا أن قررت تعويم عملاتها مقابل الدولار والين اليابانى عام ١٩٧٣، وبدأت فترة التوسع السريع فى أسواق العملات التى تعاظم دورها وتعاظمت قوة المضاربين فيها على نحو أسطورى حتى أصبحت كالمارد القابض على قلب العملات المختلفة بما فى ذلك العملات الحرة الرئيسية، وأصبح للمضاربين سطوة كبيرة وتسلط حقيقى على حركة أسعار العملات الحرة بما فيها العملات الحرة الرئيسية، علما بأن الأرباح الكبيرة للمضاربين تأتى بالأساس من إثارة تحركات قوية فى أسعار العملات الحرة بما فيها العملات الحرة الرئيسية فى الاتجاه الذي يضاربون على حدوثه مما يمكنهم من تحقيق أرباح هائلة، أى أن الاضطراب فى أسعار العملات هو مصدر الربح الرئيسي للمال المضارب شرط أن يتم فى الاتجاه الذي يضارب عليه هؤلاء المضاربون.

والحقيقة أن المضاربة على العملات هى نشاط غير منتج وغير أخلاقى، وهى لا تختلف عن القمار والمراهنات فى شئ تقريباً خاصة بعد أن أصبحت تجارة قائمة بذاتها ونشاطا منفصلا عن الدور الذي أسست من أجله في البداية، علما بأنها نشأت في الأصل لتسهيل الحصول على العملات المختلفة بغرض تمويل حركة التجارة السلعية والخدمية .

وفى نفس السياق شاركت فوائض رؤوس الأموال فى إثارة الاضطراب فى البورصات، كما ساهمت فى تغذية التضخم وأصبحت عامل اضطراب اقتصادى عام بما وضع تلك الدول أمام ضرورة معالجة هذه الظاهرة طويلة الأجل التى تبدت بشكل قوى فى الولايات المتحدة بصفة خاصة على ضوء تدفق جانب مهم من الفوائض النفطية للدول المصدرة للنفط وعلى رأسها بلدان الخليج العربية، والفوائض التجارية اليابانية، إليها بما ضاعف من حجم الأموال التى تتحرك فى الاقتصاد الأمريكى وخلق حاجة ماسة لفتح أسواق العالم أمام رأس المال المتوطن في الولايات المتحدة، سواء فى صورة استثمارات مباشرة أو غير مباشرة.

وكانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة فى الولايات المتحدة قد ارتفعت على نحو درامى منذ ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم تلقت

دفعة كبيرة بسبب تدفق الفوائض اليابانية إلى السوق الأمريكية طوال الثمانينيات. وبالنظر إلى الجدول (٢) يمكن أن نلاحظ الزيادة الهائلة فى هذه الاستثمارات منذ منتصف السبعينات وحتى الآن على ضوء عوامل متنوعة.

وكانت سياسة الخصخصة فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وبالذات فى بريطانيا والولايات المتحدة اللتين عانتا أكثر من الجميع، من فوائض رؤوس الأموال وسخونتها..كانت هذه السياسة وسيلة لتقييد الأموال الساخنة الجامحة عبر ربطها بأصول ثابتة.

ونظرا لأن الأصول العامة فى تلك البلدان لها نهاية وهى لن تكفى على الدوام لأسر أو تقييد فائض رؤوس الأموال المحلية أو تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها ، فإن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة بدأت فى دعوتها لخصخصة القطاع العام فى الدول النامية، واقترنت هذه الدعوة بضغوط قوية من أجل تحرير حركة رأس المال سواء فى صورة استثمارات مباشرة أو غير مباشرة وذلك لضمان إتاحة أصول الدول النامية أمام فائض رؤوس الأموال من الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وهو ما تجسد بشكل واضح لدى انفجار أزمة مديونية الدول النامية ثقيلة المديونية فى أمريكا اللاتينية بصفة خاصة فى النصف الأول من الثمانينيات ، حيث فرضت على كل الدول التى عجزت عن السداد وطلبت المساندة من صندوق النقد الدولى ومن الدول الدائنة أن تفتح اقتصادها أمام رأس المال الأجنبى بكل صوره بدون قيود .

وتعزز الاتجاه لتحويل الأموال الغربية الساخنة إلى الخارج بعد أن ساهمت هذه الأموال فى إشعال أسعار الأسهم فى بورصات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ودفعها لأعلى كثيرا من قيمتها الحقيقية مما ساهم إلى جانب عوامل أخرى كثيرة فى اندلاع الأزمة الكبرى التى ضربت تلك البورصات فى أكتوبر ١٩٨٧ والتى تعتبر أكبر أزمة تتعرض لها تلك البورصات منذ أزمة الكساد العظيم التى بدأت فى أكتوبر ١٩٢٩ واستمرت خلال غالبية ثلاثينيات القرن العشرين.

وتجدر الإشارة إلى أن كل ما سبق لا يعنى أن الاقتصاد فى الغرب وبالذات فى الولايات المتحدة وبريطانيا، كان قائما على القطاع العام حتى قبل تاتشر وريجان، لأن الاقتصادات الغربية كانت حرة منذ البداية أو هى أكثر اقتصادات العالم تحررا حيث كانت توفر إطارا قانونيا لعمل القطاع الخاص فى كافة المجالات وسط إجراءات حكومية مبسطة للغاية وفى ظل بنية أساسية متطورة، بما أتاح دائما امتلاك القطاع الخاص للجانب الأكبر من الجهاز الإنتاجى ومساهمته بالجانب الأكبر من الناتج المحلى الإجمالى. وهذا يحدد التحول الذى جرى فى السياسات الاقتصادية لتلك البلدان بأنه اتجاه لتهميش الدور الاقتصادى المباشر للدولة لصالح تعظيم هيمنة القطاع الخاص

على الاقتصاد بعد أن أثبت قدرتـه ولسنوات طويلـة علـى تحقيـق الأهداف الاقتصاديـة للدولة فى الداخل والخارج وعلى تعظيم القوة الاقتصادية كمكون رئيسـى للقـوة الشـاملة للدولة، فضلا عن الالتزام بالأعباء العامة المتمثلة أساسا فى سداد الضرائب .

لكن مـن الضـرورى الإشـارة إلـى أنـه فـى الوقـت الـذى جـرى فيـه تـهميش الـدور الاقتصـادى المباشـر للدولـة أو دورهـا كمنتـج مباشـر للسـلع والخدمـات فـى الـدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، فإن الدولة حافظت بل وزادت من دورها غـير المباشـر فى الاقتصاد من خلال الإنفاق العام فضلا عـن صياغـة السياسـات الاقتصاديـة العامـة. وهو ما يظهر بوضوح من بيانات الجدول رقم (٣) التى تشير إلـى اتجـاه نسبة الإنفـاق العام من الناتج القومى الإجمالى أو من الناتج المحلى الاجمالى الى الارتفاع فـى الـدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع عام ١٩٧٢، واستمرار نفس الاتجاه فى الغالبية الساحقة من هذه الدول وبالذات فى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـى عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ . أما فى عام ١٩٩٩، فإن هناك دولا تزايدت فيـها نسبة الإنفاق العام مـن النـاتج المحلـى الإجمـالى مقـابل دول أخـرى تراجعت فيـها هذه النسبة . لكن فى كل الأحوال تبقى نسبة الإنفاق العام من النـاتج المحلـى فـى كـل الـدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى عام ١٩٩٨ أعلى كثيرا من مستواها فى عام ١٩٧٢ .

وإذا كان هذا هو الإطار العام الذى جرى فيه التحـول لسياسـات الخصخصـة داخليـا فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فـإن محاولة تسييد هذه السياسة عالميا والتي رصدنا بعض أهدافها فيمـا سبق، كـانت ترمـي لتحقيق عـدد مـن الأهـداف السياسـية والأيديولوجيـة والاقتصاديـة الأخـرى التـي يمكـن تركيزها على النحو التالي:-

١ ـ تقويض الأساس الاقتصادى لنفـوذ رأسماليات الدولـة فـى العـالم الثـالث والتـى كانت بعضها من أبرز معارضى الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات. وكان من السهل على الولايات المتحدة تبرير ذلك في ظل حقيقة أن غالبية رأسماليات الدولة فى العالم الثالث لم تقم نظما ديمقراطية وإنمـا أسست نظما ديكتاتورية وحتى فاشية فى بعض الأحيان، ولم تتوفر بالتالى رقابة شـعبية على أداء القطـاع العام فيـها، وهـى لا يمكـن أن تتوفـر إلا فـى نظـم ديمقراطيـة حقيقيـة. وكان من نتيجة غياب الرقابة الشعبية أن القطاع العام الـذى حقـق إنجـازات مبـهرة فـى بداياته، قد بدأ أداؤه يتدهور فى ظل تآكل الرقابـة الحكوميـة أو حتـى استيعابها تدريجيـا فى آليات الفساد، وكان من نتيجة ذلك انتشار الفساد فى القطـاع العـام وتحولـه إلـى آليـة لنـزح عـائد أمـوال الشـعب المسـتثمرة فيـه لصـالح الطبقـة العليـا التـى اتسـعت لتشـمل الرأسمالية التقليديـة إلـى جـانب رأسمـالية الدولـة، بـدلا مـن أن يكـون هـذا القطـاع آليـة لتحقيق تقدم اقتصادى سريع يعمل فى اتجـاه سـد الفجـوة الاقتصاديـة والتكنولوجيـة بيـن

الدول النامية والدول المتقدمة. وبدلا من أن يكون الحل هو إصلاح القطاع العام وتفعيل الرقابة الشعبية والحكومية عليه، فإن الولايات المتحدة رأت أن وجود أو انتشار الفساد فيه مبرر جيد يمكن توظيفه لخصخصة ونزع أحد أهم الأسس الاقتصادية لقوة رأسماليات الدولة فى الدول النامية.

٢ ـ تأكيد الانتصار الأيديولوجى للنظام الاقتصادى الرأسمالى القائم على القطاع الخاص والملكية الفردية ، على النظم التى قامت على القطاع العام والتخطيط المركزى، عبر العمل على تصفية القطاع العام فى دول العالم الثالث من خلال برامج الخصخصة.

٣ ـ الهيمنة على جانب مهم من الأصول الإنتاجية فى الدول النامية التى كانت غالبا مغلقة أمام الاستثمارات الأمريكية والغربية عموما فى السابق. لأن هذه الهيمنة تعطى للولايات المتحدة وللدول الصناعية المتقدمة قاعدة قوية للسيطرة على اقتصادات الدول النامية من داخلها.

وإذا كانت هذه هى العوامل الرئيسية التى دفعت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على تسييد برنامج الخصخصة عالميا، فما هى الآليات التى تم من خلالها هذا التسييد ؟

ثانياً : الآليات الأمريكية لتسييد الخصخصة عالميا

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية فى سعيها لتسييد الخصخصة عالميا على آليات مباشرة تمت من خلال ضغوط الإدارة الأمريكية أو الشركات والمؤسسات المالية الأمريكية ذاتها ، وعلى آليات غير مباشرة تتم خلالها الضغوط والإغراءات لإحداث هذا التحول نحو الخصخصة فى الدول النامية من خلال مؤسسات اقتصادية ومالية حكومية دولية تحتل الولايات المتحدة مركزا مهيمنا فيها مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.

وفيما يتعلق بالآليات المباشرة التى استخدمتها الولايات المتحدة لتسييد الخصخصة عالميا، فإنها اشتملت على قدر كبير من الضغوط والقليل من الإغراءات. فقد وظفت الولايات المتحدة وضعها كدولة دائنة رئيسية للدول النامية فى الضغط من أجل تسييد السياسات الاقتصادية وحتى التوجهات السياسية التى تريدها فى الدول النامية التى تتلقى القروض أو المنح منها. وكانت اللحظة المناسبة لتكثيف الضغوط لتحقيق ذلك هى اللحظة التى تتعرض فيها الدولة النامية المتلقية للقروض أو المنح الأمريكية ، لأزمة مالية أو اقتصادية عامة، تؤدى لعجزها عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية وبالذات سداد

أقساط وفوائد ديونها الخارجية، إذ تشترط الولايات المتحدة إجراء التغييرات التى تراها فى السياسات الاقتصادية لهذه الدول النامية مقابل مساندتها ماليا أو إعادة جدولة ديونها أو تشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار فيها أو تشجيع المؤسسات المالية الأمريكية الخاصة على ضخ الأموال إليها.

ومثلما كانت الأزمات المالية والاقتصادية فى دول أمريكا اللاتينية فى الثمانينيات هى اللحظة المناسبة لفرض سياسات الخصخصة عليها كمقابل لإعادة جدولة ديونها ومدها بقروض جديدة وتشجيع الشركات الأمريكية على ضخ الأموال إليها ، فإن الأزمات الاقتصادية فى دول شرق أوروبا فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات والأزمات الاقتصادية فى دول الشرق الأوسط فى بداية التسعينيات والأزمات المالية والاقتصادية فى المكسيك عام ١٩٩٥ وفى دول شرق وجنوب شرق آسيا فى عام ١٩٩٧ والأعوام التالية.. هذه الأزمات كانت اللحظة المناسبة لفرض سلة السياسات الاقتصادية وبالذات سياسة الخصخصة التى تريد الولايات المتحدة الأمريكية تسييدها عالميا على هذه البلدان المأزومة ماليا واقتصاديا.

ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية وظفت ضخامة سوقها الداخلية وسعى البلدان الأخرى للتمتع بميزات تفضيلية فيها ، من أجل فرض السياسات الاقتصادية التى تريدها فى الدول الأخرى الطامحة لزيادة صادراتها للسوق الأمريكية، وكان منح وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا لأى دولة مشروطا باتباع هذه الدولة للسياسات الاقتصادية التى تراها الولايات المتحدة ملائمة ومتوافقة مع توجهاتها الأيديولوجية والسياسية، وفى القلب من هذه السياسات ، سياسة الخصخصة التى تمثل تعبيرا مكثفا عن التوجه العام لتقليص الدور الاقتصادى للدولة لصالح هيمنة القطاع الخاص على الاقتصاد.

وفيما يتعلق بالآليات غير المباشرة التى استخدمتها الولايات المتحدة لتسييد سياسة الخصخصة عالميا، فإنها تركزت فى توظيف هيمنتها على صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل فرض هذه السياسة فى الدول النامية التى تلجأ إلى المؤسستين الدوليتين طلبا للمساندة المالية أو للمساعدة على إعادة جدول الديون. وتزداد قدرة المؤسستين على فرض السياسات التى تريدها الدول الدائنة عندما تكون الدول النامية المعنية فى حالة أزمة كبيرة مثلما حدث فى دول شرق وجنوب شرق آسيا التى ضربتها الأزمة فى منتصف عام ١٩٩٧ حيث طلبت تلك الدول مساندة الصندوق والدول الدائنة، فقدم لها الصندوق برنامجا اقتصاديا لتنفيذه كشرط لتقديم المساندة إليها ، وتضمن هذا البرنامج تقليص دور الدولة فى الاقتصاد وتخفيض الإنفاق العام وفتح الاقتصاد وأسواق المال أمام الأجانب بلا قيود.(٤)

وبالطبع فإن تفاصيل تقليص دور الدولة تتضمن خصخصة قطاعها العام. وقبل الأزمة الآسيوية بأكثر من عقد ونصف من الزمن وبالتحديد في بدايات عهد الرئيس الأمريكي ريجان كانت نصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للاصلاح الاقتصادى تركز على ضرورة استعادة دور اقتصاد السوق والقطاع الخاص وتقليص دور الدولة خاصة في الإنتاج، بحيث يمكن القول إن فترة الثمانينيات عممت الأخذ بسياسة الخصخصة في معظم الدول المتقدمة والنامية.(٥)

وعلى أى حال فإنه يمكن القول إجمالا إن سياسة الخصخصة ظهرت بشكل قوى مع صعود مارجريت تاتشر لرئاسة الوزارة في بريطانيا في نهاية السبعينيات، وتعززت بقوة في ظل تبنى الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان لها بعد فوزه في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٠، ووجدت سبيلها للتحقق في الدول النامية تحت وطأة الأزمات الاقتصادية لهذه الدول واضطرارها لطلب المساندة من صندوق النقد الدولي الذى أصبح دوره الأساسي هو كونه وكيلاً عن الدول الدائنة التي تتشكل من الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي اشترطت تقليص دور الدولة وخصخصة القطاع العام في الدول النامية المدينة أو المأزومة كشرط لتقديم المساندة لها.

أى أن بريطانيا هي التي بدأت سياسة الخصخصة عمليا، بينما عملت الولايات المتحدة على فرضها عالميا مستغلة مكانتها كأكبر دولة دائنة للدول النامية وكصاحبة أكبر كتلة تصويتية في صندوق النقد الدولي، بينما قام صندوق النقد والبنك الدوليان بالترويج لهذه السياسة وصياغة إطار علمي لها وبالعمل كوكيل للدول الدائنة في فرض هذه السياسة على الدول النامية، في ظل مناخ أزمات المديونية الطاحنة في أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين وأزمات الركود والمديونية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أوروبا في النصف الثاني من الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، وفي دول شرق وجنوب شرق آسيا منذ انفجار أزماتها المالية والاقتصادية في عام ١٩٩٧.

ومن المؤكد أن سقوط النموذج الاشتراكي البيروقراطي في الاتحاد السوفيتي السابق وشرق أوروبا والذى كان يرتكز على الدور الاقتصادى المباشر للدولة وعلى التخطيط المركزى، قد ساهم في تسهيل ترويج سياسة تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وخصخصة القطاع العام المملوك للدولة في الدول النامية وبينها مصر .

ثالثاً: الخصخصة فى مصر.. الإشكاليات والنماذج

شكل برنامج الإصلاح الاقتصادى الليبرالى، الإطار العام الذى جرت فيه عملية الخصخصة فى مصر. وقد توجهت الحكومة المصرية نحو انتهاج هذا البرنامج كنتيجة للأزمة الاقتصادية الحادة التى شهدتها مصر منذ عام ١٩٨٨ والتى تجسدت فى تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، وارتفاع معدل التضخم، وارتفاع معدل البطالة وتزايد عجز الميزان التجارى، وتفاقم آثار مشكلة الديون وما تستنزفه خدمتها من إيرادات مصر من العملات الحرة، وارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، وتواضع أداء القطاع العام وتزايد مديونيته.

وكانت تلك الأزمة واحتياج الحكومة المصرية للاتفاق مع صندوق النقد الدولى من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية لمصر وتأكيد الجدارة الإئتمانية لمصر لتمكينها من الحصول على قروض جديدة ، عوامل حاسمة فى خلق قناعة داخل الحكومة المصرية بالحاجة إلى إجراء تغييرات جوهرية فى السياسات الاقتصادية المصرية لحل الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها مصر منذ منتصف الثمانينيات وبخاصة منذ عام ١٩٨٨. كما كان لموقف صندوق النقد الدولى والدول الدائنة وضغوطها من خلال عملية إعادة جدولة الديون وتقديم قروض جديدة. أثر كبير فى قبول مصر للانعطافة فى سياساتها الاقتصادية باتجاه التحرير الشامل للاقتصاد المصرى، فضلا عن العوامل الداخلية الدافعة في اتجاه انتهاج مثل هذه السياسة .

وبنظرة سريعة على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد المصرى قبل بدء برنامج الإصلاح الاقتصادى الأخير فى منتصف ١٩٩١، سنجد أن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى المصرى قد انخفض من ٨,٧% عام ١٩٨٧ إلى ٣,٥% عام ١٩٨٨، ثم واصل انخفاضه ليسجل ٢,٧% ، ٢,٣% ، ١,٢% فى أعوام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ .(٦)

أما معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (معدل التضخم)، فإنه قد بلغ ١٨%، ١٩,٣%، ١٩,٢% ، ٢٠,٤% فى أعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١.(٧) وهذا يعنى أن الاقتصاد المصرى كان يمر بحالة تباطؤ وتضخم حيث ترافق التباطؤ الاقتصادي مع ارتفاع معدل التضخم.

أما بالنسبة لمعدل البطالة، فإنه بلغ نحو ١٤,٧% فى عام ١٩٨٦، واستمر فى الارتفاع بعد ذلك فى ظل قصور الاستثمارات الجديدة والتوسعات القائمة عن استيعاب

الداخلين الجدد لسوق العمل. بحيث إن أعداداً كبيرة منهم كانت تضاف إلى العدد الكبير من المتعطلين فعلياً عن العمل.(٨)

أما بالنسبة للعجز التجارى المصرى، فإنه ارتفع فى عام ١٩٩٠ إلى نحو ٦٦٣١ مليون دولار مقارنة بنحو ٤٩١٨ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، كما أنه بلغ نحو ٥,٦ ، ٦,٥ مليار دولار فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ على التوالى.(٩) أى أنه كان يدور بصفة عامة عند مستويات مرتفعة تقترب من خمس قيمة الناتج المحلى الإجمالى المحسوب على أساس أسعار الصرف وليس الناتج الحقيقى المحسوب بالدولار وفقاً للقدرة الشرائية للدولار فى السوق الأمريكية مقارنة بالقدرة الشرائية للجنيه المصرى فى السوق المصرية.

أما بالنسبة للديون الخارجية المصرية، فقد بلغت نحو ٤٩٩٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ بما يوازى نحو ١٤٥.٦% من الناتج المحلى الإجمالي المصري طبقاً للبنك الدولي(١٠). وقد بلغت ديون مصر ذروتها فى بداية التسعينيات وأصبحت خدمتها تمثل عبئا كبيراً على مصر وتستنزف جانباً كبيراً من إيرادات مصر من العملات الحرة، أما بالنسبة لعجز الموازنة العامة للدولة والذي لعب دوراً كبيراً فى تغذية التضخم منذ النصف الثاني من السبعينيات وحتى بداية الإصلاح الاقتصادي فى التسعينيات. فإنه بلغ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي نحو ٣٣,٥% عام ١٩٨٨/٨٧، ثم انخفض حتى بلغ ٢٠% عام ١٩٩١/٩٠ ، لكنه مع ذلك يبقى مرتفعاً بشكل كبير – راجع الجدول (٤).

وعلى أى الاحوال فإن الأزمة الاقتصادية التى كنت تمسك بخناق مصر منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وحاجة الحكومة المصرية للتفاهم مع صندوق النقد الدولى والدول الدائنة من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية المصرية وتأكيد الجدارة الإئتمانية لمصر، قد دفعت الحكومة المصرية لتغيير سياساتها الاقتصادية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى.

وقد بدأت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادى الليبرالى فى مارس ١٩٩٠، لكن الخطوات الفعلية لهذا الإصلاح بدأت مع برنامج تثبيت الاقتصاد الذى تم الاتفاق عليه بين مصر وصندوق النقد الدولى فى منتصف عام ١٩٩١. وقد استهدف برنامج التثبيت تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى مصر بصورة أساسية، قبل أن تبدأ بعد ذلك عملية إعادة هيكلة بغرض تقليص الدور الاقتصادي للدولة وتعظيم الدور الاقتصادي للقطاع الخاص .

ومن بين قضايا التحول الاقتصادي في إطار الإصلاح الاقتصادي الليبرالي، ظل برنامج الخصخصة يمثل قضية خلافية بين الحكومة المصرية وبين صندوق النقد الدولى الذى ظل يعرقل إسقاط ٤ مليارات دولار من ديون مصر تمثل الشريحة الأخيرة من الديون التى تم الاتفاق على إسقاطها عن مصر بالتوازى مع تقدمها فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الليبرالى.(١١) ولم يتم إسقاطها فعليا إلا بعد مضى الحكومة المصرية فى خصخصة القطاع العام بشكل سريع بدءا ببيع الشركات المملوكة للمحليات ثم بيع الشركات العامة والفنادق الكبرى بكل أشكال البيع أو الخصخصة.

وعندما طرحت فكرة الخصخصة في بداياتها الأولى في مصر ، كان المستهدف بالخصخصة وفقا للمطروح آنذاك هو الشركات العامة الخاسرة باعتبار أن الخسارة تنم عن سوء الإدارة العامة؛ وبالتالي فإن بيعها للقطاع الخاص الساعي لتحقيق أقصى ربح دائما يمكن أن يحولها إلى شركات رابحة . وكان هذا التصور للخصخصة وسيلة لحشد التأييد العام لفكرة الخصخصة . ومضت سنوات قبل أن يتم تحويل الفكرة إلى واقع عملي . وعندما بدأ التطبيق، لم يطرح للبيع سوى أفضل الشركات الرابحة ، وتم تناسي ما طرح في البداية عن بيع الشركات الخاسرة عندما كان الهدف هو إقناع المواطنين بالفكرة التي لم تناقش سوى بشكل دعائي استغل المناخ العالمي المواتي بعد موجة الخصخصة في بريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانهيار نظامه القديم.

باختصار خضعت مصر الشعب والنخبة الثقافية عند تطبيق برنامج الخصخصة لابتزاز الحالة العالمية خاصة أن هذا الابتزاز تم عبر مواقف الدول الدائنة لمصر وعبر صندوق النقد الدولي الذي أصبح أهم أدواره هو أنه يعمل كوكيل للدول الدائنة في مواجهة الدول المدينة . وقد ساهمت كل هذه الظروف والملابسات في سيادة منطق أيديولوجي متعسف في تناول القضية ، مما أدى إلى تجاهل مناقشة مسائل رئيسية في قضية الخصخصة لابد من طرحها في الوقت الراهن ولابد أولا من مناقشة الإشكاليات الرئيسية للخصخصة .

١ – إشكاليات الخصخصة :

تواجه عملية بيع شركات القطاع العام للقطاع الخاص، أى الخصخصة عددا من الإشكاليات التى تؤثر على مسيرة الخصخصة وعلى نتائجها على الاقتصاد فى الأجل القصير وفى المستقبل البعيد. ويمكن تركيز هذه الإشكاليات على النحو التالى:-

أ – تواجه عملية الخصخصة فى مصر أو فى أى دولة أخرى، إشكالية مهمة تتمثل فى أن القطاع العام هو الأساس الاقتصادى للنفوذ السياسى لرأسمالية الدولة، وفى إطار

الخصخصة فإنه يتعين عليها بيعه لتفقد بذلك جانبا رئيسيا من الأساس الاقتصادى لقوتها السياسية.

ونظرا لأن هناك تناقضا متصاعدا يظهر تدريجيا بين مصالح رأسمالية الدولة كفئة، وبين مصالح أفرادها بعد تراكم الثروات لدى الكثيرين منهم بشكل مشروع أو غير مشروع قانونيا، فإن موقف الدولة بشأن هذه القضية، يشهد عادة اضطرابا وتذبذبا فى كل الدول النامية حيث تتناقض المواقف داخل الحكومات وتتناقض مواقف قمم البيروقراطية المهيمنة إداريا على القطاع العام حسب موقع كل شخص من برنامج الخصخصة واستفادته أو تضرره منه.

ب – إن الدور الاقتصادى المباشر للدولة كمنتج ومالك لشركات القطاع العام، نشأ فى غالبية الأحوال نتيجة لعجز القطاع الخاص عن تنفيذ الاستثمارات الضرورية لتحقيق التقدم الاقتصادى ورفع مستعويات المعيشة للمواطنين وسد فجوة التخلف عن الاقتصادات المتقدمة وبناء أسس اقتصاد قادر على التفاعل مع الاقتصاد الدولى من موقع قوى. وبالتالى فإن تخلى الدولة عن هذا القطاع العام، يمكن أن يعيد الاقتصاد المحلى إلى حالة الجمود إذا لم يقم القطاع الخاص باستخدام أرباح المشروعات التى تنتقل ملكيتها إليه فى تمويل إقامة استثمارات إنتاجية جديدة فى المجالات الأكثر تطورا تكنولوجيا والتى من شأنها تطوير الاقتصاد بصفة عامة، وفى مجال إنتاج السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية التى يحتاجها المجتمع أو القادرة على اقتحام الأسواق الدولية بقدرة تنافسية عالية.

جـ- إن عملية الخصخصة تؤدى بطبيعتها إلى قطع الطريق على تنفيذ استثمارات خاصة جديدة ، حيث إن الأموال التى يدفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام، هى فى النهاية أموال كانت ستتحول كليا أو جزئيا لبناء استثمارات جديدة، فتحولت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعليا ، مما يعنى دفع الاقتصاد إلى حالة من الجمود وربما الركود ، إلا إذا قامت الدولة باستخدام حصيلة الخصخصة فى بناء مشروعات إنتاجية جديدة حتى ولو كانت ستبيعها للقطاع الخاص فى المستقبل، لكن قيام الدولة ببناء مشروعات إنتاجية جديدة من حصيلة الخصخصة يتناقض مع فلسفة تقليص الدور الاقتصادى المباشر للدولة الذى يقف وراء عملية الخصخصة، وبذلك فإنه يكون من المرجح أن تخلق الخصخصة ميلا ركوديا فى الاقتصاد فى الأجل القصير على الأقل.

د – إن الخصخصة التى تتضمن مبرراتها لبيع القطاع العام، أنه مركز للفساد الحكومى، قد تكون مناسبة لعمليات فساد تفوق كل ما عداها من فساد. وبالتالى فإنها قد تؤدى لحدوث نقلة فى الفساد من مجرد وجود عمليات فساد فى الاقتصاد إلى أن يصبح

طابعا للاقتصاد ، إذا تمت هذه الخصخصة فى غياب الرقابة الصارمة من الأجهزة الرقابية فى الدولة، وإذا تمت فى غياب الرقابة الشعبية عليها من ممثلى الشعب، وهذه الرقابة الشعبية لا يمكن أن تتحقق إلا فى نظام ديمقراطى حقيقى. والواقع أن علمية الخصخصة أدت فى كل مكان تقريبا، من مصر إلى ألمانيا، إلى ظهور عمليات فساد كبيرة تتفاوت حدتها من بلد إلى آخر.

٢ - إشكاليات تقييم الشركات المطروحة للخصخصة

لا تقتصر الإشكاليات المتعلقة بالخصخصة على الإشكاليات العامة، إذ أن هناك إشكاليات فرعية تتعلق بتقييم الشركات العامة المطروحة للخصخصة، فهناك طريقتان أساسيتان لتقييم المشروعات العامة المطروحة للخصخصة: الأولى تحكمية وتتلخص فى قيام جهة حكومية أو جهة محلية أو أجنبية مخولة من قبل الحكومة وهيئاتها بعملية التقييم مباشرة . وفى حالة قيام لجنة من الخبراء الحكوميين أو غير الحكوميين المكلفين من قبل الحكومة بتقييم أصول الشركات العامة المطروحة للخصخصة، فإنه تكون هناك احتمالات لأن يقوم أعضاء هذه اللجنة بتخفيض أسعار هذه الأصول عن قيمتها السوقية الحقيقية عند طرحها للبيع، لصالح مستثمر أو مجموعة مستثمرين، وذلك مقابل رشاوى وعمولات. كما أنه تكون هناك احتمالات بمغالاة اللجان الحكومية فى أسعار تقييم الشركات العامة التى لا تريد الحكومة بيعها فعليا حتى لا تتم عملية البيع، وحتى تكون هناك مبررات لرفض خصخصة هذه الشركات لدى التفاوض مع صندوق النقد الدولى والدول الدائنة.

أما الطريقة الثانية لتقييم الأصول العامة المطروحة للخصخصة فهى التقييم التلقائى أو السوقى الناتج عن التفاعل بين العرض والطلب من خلال المزادات والعطاءات والبيع التدريجى للأسهم فى البورصة.

ويمكن القول إن عمليات البيع بالمزاد أو العطاءات لا تشكل بالضرورة إعمالا لآليات السوق بصورة حقيقية لأن الحكومة يمكن أن تتحكم فى العرض خلال قيامها بتحديد الشركات المطروحة للبيع فى فترة معينة، كما أنها يمكن أن ترفض وتوقف البيع إذا لم يصل سعر التقييم السوقى للشركة العامة المطروحة للخصخصة خلال المزاد أو العطاءات إلى الحد الأدنى الذى حددته الحكومة كسعر للشركة. وبالمقابل فإن كبار المستثمرين يمكن أن يعقدوا فيما بينهم اتفاقات وترتيبات لتحديد سعر تلك الشركات عند مستوى يحقق مصلحة هؤلاء المستثمرين، وبالتالى فإن أسعار بيع هذه الشركات لن تعكس تفاعلا حرا بين العرض والطلب وإنما ستعكس تفاعل الإرادات الاحتكارية لقوى الطلب ممثلة فى كبار المستثمرين، مع قوى العرض ممثلة فى الدولة.

أما فيما يتعلق ببيع الشركات العامة من خلال طرح أسهمها فى البورصة، فإنه حتى يتم ذلك بكفاءة، فإنه لابد من أن يكون من خلال بورصة قوية لديها قاعدة واسعة من صغار ومتوسطى المستثمرين فضلا عن كبارهم ولديها شركات صانعة للأسواق ولديها ضوابط تمنع تحولها لساحة للمضاربات ولمحترفى ثقافة الخبطة .

٣ – نماذج الخصخصة

قامت الحكومة المصرية منذ بدء برنامج الخصخصة وحتى نهاية عام ٢٠٠١ ببيع عدد ضخم من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى كانت تملكها المحليات، كما تم بيع ١٤٧ شركة من شركات القطاع العام فضلا عن ٣٨ مصنعا تم بيعه أو تأجيره. وقد بلغت قيمة الشركات الحكومية التي تم بيعها في إطار برنامج الخصخصة منذ بدئه حتى نهاية عام ٢٠٠١، نحو ١٦٨١٤ مليون جنيه مصري، حسب بيانات وزارة قطاع الأعمال العام في تقريرها عن برنامج الخصخصة.

أ – صفقة بيبسى كولا :

تعد صفقة بيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسى كولا المصرية) واحدة من أهم وأكبر صفقات خصخصة الشركات المصرية العامة حتى الآن. كما تعد عملية تقييمها والسعر النهائى الذى بيعت به نموذجا تطبيقيا للإشكاليات والمحاذير المرتبطة بعملية التقييم أيا كان الطرف الذى يقوم بها.

وتبدأ صفقة بيع "بيبسى كولا المصرية" بصدور تكليف من الحكومة المصرية فى ٣ فبراير ١٩٩٣ لبيع الشركة وتوسيع قاعدة مالكيها . وتم طرح كراسات الشروط للراغبين فى الشراء فى مارس من العام ذاته وسط محاولات دعائية لترويج عملية بيع الشركة.

وكان مكتب الخبرة الأمريكى "كوبر اند ليراند" قد تولى تقييم أصول الشركة وقدرها بنحو ٧٦ مليون جنيه مصرى، لكن الشركة القابضة للصناعات الغذائية رأت أن السعر الذى قدره المكتب الأمريكى لأصول الشركة أقل مما ينبغى بما جعلها ترفض نتائج التقييم التى أعدها المكتب المذكور وتطلب إعادة التقييم مرة أخرى مع التأكيد على أن بيع الشركة سوف يتم للشركة أو المستثمرين الذين يعرضون أعلى سعر وأفضل شروط .

ونظرا لأن الشركة تملك قطعة أرض كبيرة فى شارع مصطفى كامل فى الإسكندرية، فإن سعر تقييم الشركة ارتفع لدى إدخال قيمة هذه الأرض فى الحسبان

كأرض يمكن استخدامها فى أى غرض وليس كأرض مستخدمة فى غرض معين لا يمكن تغييره.

ولدى إعادة تقييم أصول شركة بيبسى كولا المصرية تم تقدير أقصى قيمة سوقية لها عند ١٤٠ مليون جنيه مصرى وذلك من خلال المكتب الاستشارى للشركة القابضة للصناعات الغذائية. حيث أوصى المكتب بأن تكون قيمة بيع شركة بيبسى كولا المصرية بما يتراوح بين ١٠٠ ، ١٤٠ مليون جنيه مصرى علما بأن شركة بيبسى كولا المصرية تملك ٨ مصانع لتعبئة الزجاجات و١٨ خطا إنتاجيا بطاقة خمسين مليون صندوق فضلاً عن أسطولها الضخم من سيارات النقل التى تقوم بتوزيع المنتجات فى كافة إنحاء مصر، كما يتراوح حجم المبيعات السنوية للشركة بين ٧٠ ، ٨٠ مليون جنيه مصرى بأسعار عام ١٩٩٣. (١٢)

وقد تولى بنك القاهرة عملية ترويج وبيع شركة بيبسى كولا المصرية، وهو البنك الذى قامت قياداته بعمليات اقراض غير بعيدة عن الشبهات مما خلف قروضاً كبيرة مشكوك فى تحصيلها فى الوقت الراهن.

وعلى الجانب الآخر بدأت الشركات ورجال الأعمال المعنيون بعملية خصخصة شركة بيبسى كولا المصرية فى التنافس من أجل الفوز بالشركة. وكان أبرز المتنافسين الذين قدموا عروضا لشراء شركة بيبسى كولا المصرية هو رجل الأعمال المصرى محمد نصير متضاما مع شركة بيبسى كولا العالمية، وشركة كوكا كولا العالمية، ومحمود وهبه رئيس جمعية رجال الأعمال الأمريكيين من أصل مصرى والذى تقدم بعرض لشراء الشركة بالاشتراك مع عدد من رجال الأعمال المصريين الأمريكيين.

ورغم اهتمام بعض رجال الأعمال العرب مثل الشيخ فهد بن سلمان (سعودى) وبشير الدكالى (ليبى) بشراء شركة بيبسى كولا المصرية وقيامهم بسحب كراسة الشروط من بنك القاهرة، إلا أنهما لم يتقدما بعروض للشراء. وتركزت العروض الجدية للشراء فى العرض الذى قدمه رجل الأعمال المصرى محمد نصير بالتضامن مع شركة بيبسى كولا العالمية ومع رجل الأعمال السعودى محمد بقشان، والعرض الذى قدمته شركة مصروب المصرية.

وقد كلف رجل الأعمال المصرى محمد نصير و شركاؤه، أي شركة بقشان السعودية وشركة بيبسى كولا العالمية، إحدى الشركات المتخصصة بتقييم أصول الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات المعروفة بشركة بيبسى كولا المصرية. وقد قدرت تلك الشركة قيمة أصول شركة بيبسى كولا المصرية بنحو ٥٦ مليون جنيه مصرى فى البداية تم رفعها إلى ٧٤ مليون جنيه مصرى بعد ذلك. (١٣)

ومع وجود عرض من شركة مصروب المصرية بلغت قيمته ١٠٣ مليون جنيه مصرى ويشتمل على ٢٣ مليون جنيه قيمة أرض متنازع عليها، قام رجل الأعمال المصرى محمد نصير وشركاؤه برفع سعر تقييم شركة بيبسى كولا المصرية الى ١٢٩ مليون جنيه مصرى (١٤).

وبالمفاضلة بين العرضين تم اختيار عرض رجل الأعمال المصرى محمد نصير وشركاه محمد بقشان (سعودى) وشركة بيبسى كولا العالمية تطبيقا لمبدأ البيع لمن يتقدم بأعلى سعر وأفضل شروط الذى أعلنت الشركة القابضة للصناعات الغذائية عن تطبيقه لدى خصخصة أى من الشركات التابعة لها. ومع استقرار الشركة المصرية القابضة للصناعات الغذائية على عرض رجل الأعمال المصرى محمد نصير وشركاه لشراء شركة بيبسى كولا المصرية، بدأت الشركة المصرية القابضة فى التفاوض مع المشترين لزيادة قيمة عرضهم لشراء الشركة المصرية. وقد استمرت تلك المفاوضات لمدة أربعة أشهر انتهت فى ديسمبر ١٩٩٣ بتوقيع الاتفاق المبدئى لبيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات – بيبسى كولا المصرية – إلى شركة "الكان" المصرية – محمد نصير – وشركة بيبسى كولا العالمية وشركة بقشان السعودية، وتم توقيع عقد البيع فى أبريل ١٩٩٤ بقيمة ١٥٧,٦ مليون جنيه مصرى مع شرط أن يقوم المشترون باستثمار ١٨٠ مليون جنيه مصرى خلال السنوات الخمس التى تلى عملية نقل الملكية إليهم. وقد توزعت الشركة المصرية بين المشترين على النحو التالى: شركة "الكان" المصرية –محمد نصير- ٤٩%، شركة بقشان السعودية ٤٩% ، شركة بيبسى كولا العالمية ٢%. مع احتفاظ رجل الأعمال المصرى محمد نصير بحق الإدارة ومن بعده ابنه . وقد تضمنت شروط بيع شركة بيبسى كولا المصرية أن يتم تمليك ١٠% من الأسهم للعاملين بالشركة وطرح ٣٠% من الأسهم للمستثمرين فى سوق الأسهم خلال عامين من شرائها. كذلك تضمنت الشروط أن يحتفظ اتحاد المشترين بكل العاملين بشركة بيبسى كولا المصرية لمدة ٣ سنوات على الأقل بعد انتقال ملكية الشركة إليهم. وكان عدد العمال فى الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات المعروفة بشركة بيبسى كولا المصرية يبلغ ٤١٦٠ عاملا عند بيعها من الحكومة المصرية إلى اتحاد المشترين فى أبريل ١٩٩٤. وقد أشار رجل الأعمال المصرى محمد نصير إلى أن الشركة عندما قام مع شركائه بشرائها لم تكن تحتاج لأكثر من ١٨٦٠ عاملا لتشغيلها بكفاءة فى الأوقات العادية من السنة، يضاف إليهم نحو ٦٠٠ عامل موسمى فى فترة الصيف التى يرتفع خلالها الطلب على منتجات شركات المياه الغازية. ورغم تحفظه على عدد العمال الأكبر من احتياجات العمل فى الشركة ، إلا أنه أشار إلى أن أجورهم كانت متدنية للغاية مما جعل تكلفة احتفاظه بهذه العمالة منخفضة بشكل يمكنه الاحتفاظ بها خلال

فترة الثلاث سنوات التى لا يمكنه فصل العمال[١٥] فيها والتى أصبح بعدها حرا فى التصرف إزائهم .

وفى أغسطس ١٩٩٤ انتهت مصلحة الشركات المصرية من إجراءات خصخصة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات صاحبة امتياز تعبئة بيبسى كولا العالمية فى مصر – بيبسى كولا المصرية - ، وتم تحويلها من مظلة القانون ٢٠٣ لقطاع الأعمال العام إلى القانون ٥٩ الخاص بالشركات المساهمة.

وفى العام ١٩٩٥ قام رجل الأعمال المصرى محمد نصير ببيع نحو ٤٠% من حصته فى الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات – بيبسى كولا المصرية – إلى مجموعة بقشان السعودية ، وبذلك يصبح نصيب محمد نصير نحو ٢٨% فقط من أسهم الشركة بينما ارتفع نصيب مجموعة بقشان السعودية إلى نحو ٧٠% من أسهم شركة بيبسى كولا المصرية. وقد برر رجل الأعمال المصرى إقدامه على بيع جزء كبير من حصته إلى شركائه السعوديين، بأن ذلك سيوفر له التمويل اللازم للاستثمارات الجديدة التى ستمكن الشركة من إنشاء عدد من مصانع التعبئة لزيادة حصتها فى السوق المصرية.[١٦]

وإن كان هذا التبرير غير مقنع فى الحقيقة لأن تلك الاستثمارات قد توزع عبئها على كل الشركاء ولم يتحملها رجل الأعمال المصرى بمفرده . وربما يكون هناك اتفاق منذ البداية بين رجل الأعمال المصرى محمد نصير وبين مجموعة بقشان السعودية على أن يبيع لهم جانبا من نصيبه بعد اتمام عملية الشراء على اعتبار أن ارتفاع حصة رجل الأعمال المصرى فى الشركة المشتراه عند شرائها واحتفاظه بحق الإدارة... ربما يكونان قد ساهما فى جعل الحكومة المصرية والشركة المصرية القابضة للصناعات الغذائية أكثر استعدادا لبيع شركة بيبسى كولا المصرية لمجموعة المشترين، على اعتبار أن كون المشترى الرئيسى مصريا ، يوفر غطاءً إعلاميا لتبرير البيع أمام الشعب وقوى المعارضة المتحفظة على بيع القطاع العام للأجانب.

وفى عام ١٩٩٩ أعلنت شركة بيبسى كولا أنها اشترت حصة تبلغ ٧٧% من الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسى كولا المصرية) وبلغ حجم الصفقة ٤٠٠ مليون دولار.[١٧] وبذلك يتضح أن المشترى المصرى محمد نصير قد قام بشكل عاد أو بتدبير مسبق ببيع حصة أغلبية فى النهاية إلى شريك سعودى أولا ثم إلى شركة بيبسى كولا العالمية فى النهاية.

وقد تعرضت هذه الصفقة لانتقادات حادة حيث أعلن الرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسى كولا المصرية) أن مصنعى المنيا

وبورسعيد قدرا بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه ، فكيف تباع ٨ مصانع بها ١٨ خطا إنتاجيا وأسطول لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط !(١٨)

وفضلا عن التحفظات بشأن سعر المصانع وخطوط الإنتاج وأسطول السيارات، فإن تقييم سعر الأرض المملوكة للشركة كان مثيرا للجدل، إذ أن سعر التقييم لم يضع فى الاعتبار احتمالات استخدام تلك الأرض فى أغراض غير بناء المصانع أو المخازن، مثل بناء العقارات أو غيره ، علما بأنه ليس هناك نص يلزم الشركة بعدم استخدام الأرض فى أغراض أخرى بعد أن مر أكثر من خمس سنوات على بيع الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص. وتملك الشركة أراضى فى شارع مصطفى كامل بالإسكندرية وسعرها كأرض بناء يوازى نصف الثمن الذى بيعت به الشركة كلها ، كما تملك الشركة أرضاً فى شارع الهرم بالقاهرة وإذا قدرت قيمة هذه الأراضى وفقا لأسعار السوق للأراضى التى تستخدم للبناء فإنها تفوق إجمالى سعر بيع الشركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن أرباح شركة بيبسى كولا المصرية فى العام المالى ١٩٩٣/٩٢ كانت قد بلغت ٧,٩ مليون جنيه مصرى، وفى النصف الأول من العام المالى ١٩٩٤/٩٣ بلغت أرباحها نحو ٤,٥ مليون جنيه. وبعد أن تم بيع الشركة حققت خسائر بلغت نحو ١٠ ملايين جنيه فى عام ١٩٩٥ رغم زيادة المبيعات وارتفاع سعر زجاجة المياه الغازية وزيادة الإنتاج(١٩)؛ مما يؤكد أن هذه الخسارة التى تحققت بعد البيع هى خسارة مفتعلة من قبل الإدارة الجديدة للشركة بعد خصخصتها. وهى خسارة ربما تستهدف تفادى دفع حوافز وأرباح للعاملين وتفادى دفع ضرائب عن الأرباح، وهو سلوك اعتادت عليه الكثير من الشركات العالمية بتحميل الخسائر لفروعها فى البلدان المختلفة من خلال حسابات أسعار المدخلات والعلامة التجارية بحيث تحتسب الأرباح فى النهاية للشركة الأم وتدفع الضريبة عنها فى البلد الأم للشركة لتستفيد مالية الدولة فيها على حساب حقوق مالية الدولة فى البلدان التى توجد فيها فروع لتلك الشركات .

ب – صفقة بيع شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) :

تعتبر هذه الصفقة علامة مميزة على الفساد الذى يمكن أن يكتنف عملية الخصخصة. وتبلغ المساحة المقامة عليها الشركة ٣١ فدانا أى ١٣٠,٢ ألف متر مربع، وتقع الشركة فى منطقة منيل شيحة على النيل مباشرة قبالة حى المعادى على الجهة الأخرى من النيل.

وقد قدمت خمسة عروض لشراء هذه الشركة عند عرضها للبيع، وكل العروض قدمت من شركات أجنبية تنتمي إلى الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان.

وكانت الشركة قبل خصخصتها تضم ١١٠٠ عامل، وكانت تنتج أوعية الضغط من طن واحد إلى ١٢ طن وبسعات تصل إلى ١٣٠٠ طن بخار في الساعة ومراجل توليد الكهرباء وأوعية غازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب وتحلية مياه البحر وغيرها من المنتجات. وكانت الشركة تحقق أرباحا حتى العام المالي ١٩٩١، قبل أن تدخل في توسعات استثمارية حولتها إلى شركة مديونة وخاسرة قبل أن يتم بيعها. وربما كان دفع هذه الشركة إلى هاوية الديون والخسارة عملا متعمدا لتبرير بيعها، لأنه ليس هناك أي منطق في دخول شركة سيتم بيعها في استثمارات جديدة توقعها في أزمة مديونية. لكن "تخسير" الشركات الرابحة والمهمة هو سلوك تلجأ إليه الجهات المسئولة عن خصخصة القطاع العام في العديد من البلدان النامية لتبرير بيع شركات استراتيجية تقوم بدور حيوي في الاقتصاد أمام المعارضين لهذا البيع. وللعلم فإن الشركة قبل خصخصتها كانت تتبع الشركة القابضة للصناعات الهندسية التي كان يرأس مجلس إدارتها عبد الوهاب الحباك الذي يعد أحد رموز الفساد في مصر والذي حوكم بعد ذلك بعد أن أدت خلافات عائلية خاصة بعلاقته بزوجته إلى كشف جانب من فساده.

وقد أسندت عملية تقييم ثمن الشركة إلى بيت خبرة أمريكي يتبع شركة "بكتل" العقارية العملاقة. وتم تقدير ثمن الشركة من قبل بيت الخبرة المذكور بما يتراوح بين ١٦، ٢٤ مليون دولار.[٢٠] وهو سعر يقل كثيرا عن سعر الأرض المقامة عليها الشركة لو تم تقييمها كأرض بناء حيث لا يقل سعر المتر على النيل مباشرة في مساحة متكاملة وكبيرة تقع قبالة المعادي، عن ثلاثة آلاف جنيه للمتر بما يجعل سعر الأرض وحده يزيد عن ٣٩٠ مليون جنيه أي نحو ١١٥ مليون دولار. وهذا يؤكد أن بيت الخبرة الأمريكي "بكتل" وضع تقديره المتدني لسعر الشركة لصالح المشترين المحتملين وعلى رأسهم الشركة الأمريكية التي تقدمت بعرض لشراء الشركة المصرية.

ورغم احتجاجات عمال الشركة على طرحها للخصخصة، إلا أن عملية الخصخصة مضت قدما. وفي ١٩٩٤/١٢/١٣ قام مجلس إدارة الشركة بالحصول على موافقة الجمعية العامة لشركة الصناعات الهندسية ببيع الأصول الثابتة للشركة بمبلغ ١١ مليون دولار، وبيع المخزون بمبلغ ٦ ملايين دولار بحيث تصبح القيمة الإجمالية للشركة ومخزونها ١٧ مليون دولار. وتم البيع إلى شركة أمريكية – كندية هي شركة "بابكو اند ويلكوكس" دون التزام الشركة المشترية بسداد الديون والضرائب المستحقة على شركة النصر للغلايات. وبعد خصم هذه المستحقات، أصبح المتبقي من ثمن الشركة نحو ٢,٥ مليون جنيه مصري أي أقل من ثلاثة أرباع مليون دولار وبعد عملية

البيع تم إسناد عملية محطة كهرباء الكريمات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار إلى الشركة الأمريكية – الكندية المشترية لشركة المراجل البخارية المصرية. (٢١)

وللعلم فإنه كان هناك عرض أفضل يقضى بشراء الشركة والالتزام بسداد ديونها والضرائب المستحقة عليها مع دفع عشرة ملايين دولار، أي ما يوازي ٣٣,٥ مليون جنيه مصري آنذاك، لكن المسئولين عن خصخصة الشركة اختاروا العرض الأسوأ في تجسيد فج للفساد وإهدار المال العام. ولأن الفساد اتخذ أبعاداً درامية في هذه الصفقة فإن الأمر انتهى بإيقاف إنتاج الغلايات العملاقة التي تعتمد عليها محطات الكهرباء، فقد وجدت الشركة الأمريكية – الكندية التى اشترت الشركة أن مصلحتها تقتضى أن تشترى مصر المراجل البخارية من الخارج بدلا من إنتاجها محليا، أما العمالة فإن صفقة البيع لم تضمن حمايتها إلا لثلاثة أعوام. وبذلك كسبت الشركة المشترية السوق المصرية وأرض الشركة ودمرت واحدة من أهم صناعاتنا الوطنية!!

ج – الأهرام للمشروبات :

شكلت صفقة بيع شركة الأهرام للمشروبات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، واحدة من الصفقات المثيرة للجدل والتى ثارت بشأنها شبهات الفساد . وقبل خصخصتها بلغ رأس المال الدفترى لشركة الأهرام للمشروبات ٩٠ مليون جنيه موزعة على ٤,٥ مليون سهم، وبلغ عدد العاملين بها ٣١١٥ عاملاً وبلغ صافى ربح الشركة بعد خصم الضرائب فى العامين الماليين ١٩٩٥/٩٤، ١٩٩٦/٩٥. على الترتيب نحو ٤٣ ، ٤٥ مليون جنيه. (٢٢)

والشركة مقامة على قطعة أرض كبيرة فى حى بين السرايات قبالة نهاية حرم جامعة القاهرة وعلى تخوم حى المهندسين.

وعندما تقرر طرح هذه الشركة للخصخصة لم يكن حامد فهى رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما والتى تتبعها الشركة متحمسا لخصخصتها ووضع شروطا للبيع تتضمن بيع الشركة لمدة ٥ سنوات يقوم بعدها المالكون الجدد بنقل الآلات والعمال إلى موقع جديد ويعيدون الأرض المقامة عليها المصانع فى الجيزة والإسكندرية إلى الشركة القابضة ، أى أن البيع يكون للآلات وللعلامة التجارية والمكانة الكبيرة فى السوق، أما الأرض فإنها تترك للمشترين لمدة ٥ سنوات كمرحلة انتقالية لحين قيامهم بنقل المصانع إلى موقع جديد وعندها يعيدون الأرض للشركة القابضة وهو ما جعل المسئولين بوزارة لقطاع الأعمال والمسئولة عن الخصخصة يتهمون الشركة بأنها تبيع الهواء. (٢٣) كما أصر حامد فهمى رئيس الشركة القابضة

للإسكان والسياحة والسينما أن يكون بيع الشركات التابعة للشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما التى يرأسها ، عن طريق المنافسة والمزايدة بين المستثمرين وليس لمستثمر استراتيجى واحد. لكن وزارة قطاع الأعمال العام (كان د. عاطف عبيد رئيس الوزراء الحالى هو وزير قطاع الأعمال العام آنذاك) فضلت أسلوب التفاوض المباشر والبيع لمستثمر استراتيجى، وقرر الوزير تقسيم الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما إلى شركتين إحداهما للعقارات والإسكان تحت رياسة حامد فهمى وأخرى للسياحة والسينما، ثم سحبت الشئون المالية والإدارية من حامد فهمى الذى احتج على ذلك بأن قدم استقالته.[٢٤]

وبعد مفاوضات تم بيع ٧٥% من أسهم شركة الأهرام للمشروبات إلى ٧ مؤسسات مالية أمريكية (صناديق استثمار) بقيمة ٢٣١ مليوناً واحتفظت الشركة القابضة بالأرض ملكا لها، واحتفظت بنسبة ١٥% من الأسهم فى حين آلت نسبة ١٠% من الأسهم لاتحاد العمال.[٢٥]

وطبقا لهذه الصفقة فإن القيمة الإجمالية للشركة بما فى ذلك حصة الشركة القابضة واتحاد العمال – بدون الأرض – بلغت نحو ٣٠٨ ملايين جنيه. وكما ذكرنا آنفا فإن الربح الصافى للشركة بلغ ٤٥ مليون جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ ، وبذلك فإن هذه الشركة كان يمكنها من خلال الأرباح الصافية فقط أن تحقق كل الثمن الذى قدرت به عند البيع خلال ٦,٦٠ سنة فقط . والحقيقة أنه ليس هناك أى منطق يمكنه تفسير بيع هذه الشركة للأمريكيين أو لغيرهم، فالشركة كانت تحقق أرباحا كبيرة ، وكانت تضيف بالتالى إلى مالية الدولة بشكل يعزز قدرات الحكومة على تمويل استثماراتها الجديدة وانفاقها العام.

وقد ظهر واضحا حجم الفساد الذي انطوت عليه صفقة بيع الأهرام للمشروبات، عندما عرضت شركة "هاينيكن" العالمية، في شهر سبتمبر ٢٠٠٢، شراء كل أسهم شركة الأهرام للمشروبات وعددها ٢٠,٤٩ مليون سهم بسعر ١٤ دولارا للسهم، أي بقيمة إجمالية تبلغ ٢٨٦,٩ مليون دولار، أي ما يوازي ١٣٢٥ مليون جنيه مصري،(راجع الإعلان عن عرض الشراء المنشور في جريدة العالم اليوم بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١٤). وإذا خصمنا من هذا السعر، قيمة شركة "الجونة" للمشروبات التي كانت شركة الأهرام للمشروبات قد اشترتها في فبراير عام ٢٠٠١، بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه (راجع جريدة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٠٠٢/٩/٢٦)، فإن السعر المعروض من شركة "هاينيكن" العالمية لشراء الأهرام المشروبات الأصلية يصبح ١١٢٥ مليون جنيه تقريبا، أي ما يوازي ٣,٧ مرة قدر السعر الذي بيعت به الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص!!! فهل هناك قرينة أهم من ذلك على أن صفقة بيع الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص، كانت فاسدة ولابد من محاسبة القائمين عليها؟

د- أسمنت أسيوط :

طرحت شركة أسمنت أسيوط للخصخصة في إطار موجة من خصخصة شركات الأسمنت المصرية شملت أسمنت بني سويف وأسمنت الإسكندرية وكلها شركات بيعت عام ١٩٩٩ بعد تعيين د. عاطف عبيد الذى كان يشغل منصب وزير قطاع الأعمال السابق وكان مسئولا عن بيع القطاع العام، في رئاسة الوزارة المصرية. وتم بيع الشركات المشار إليها كلها إلى شركات أجنبية ليصبح قطاع الأسمنت في مصر خاضعا في جانب كبير منه للأجانب.

وبالنسبة لشركة أسمنت أسيوط فإن الشركة قبل خصخصتها كانت تنتج ٣,٩ مليون طن من الأسمنت ، وكان عدد العاملين بها يبلغ ٣٣٠٠ عامل.(٢٦) وقد بلغت الأرباح الصافية للشركة نحو ١٣٦ مليون جنيه في العام المالي ١٩٩٩/٩٨ قبل خصخصتها مباشرة .(٢٧)

والشركة هي المورد الرئيسي للأسمنت لمشروع توشكى بحكم أنها الأقرب جغرافيا لموقع المشروع من باقي شركات الأسمنت المصرية. ويبلغ عدد أسهم الشركة ٣٢ مليون سهم.

وبعد طرح هذه الشركة للخصخصة تم فتح المظاريف وأرسى عرض شركة أسمنت أسيوط على شركة سيمكس المكسيكية التي حصلت بمقتضى صفقة البيع على ٩٠% من أسهم الشركة بما فيها المزرعة والاستراحة التابعة لها، مقابل ١٢٨٠ مليون جنيه.(٢٨) وتضمن عقد البيع، التزام الشركة المشترية بتحديث المصنع وخطوط الإنتاج وزيادة الإنتاج ليصل إلى ٤,٥ مليون طن سنويا.

والحقيقة أنه لم يكن هناك مبرر لبيع هذه الشركة لأن مصر تستورد الأسمنت بما يعني أن من يريد من القطاع الخاص المحلي والأجنبي أن ينشئ مصانع للأسمنت، فإنه كان يمكنه ذلك، أو كان ذلك هو الأفضل أن تكون هناك استثمارات جديدة في هذا القطاع بدلا من توجيه الأموال التي كانت تتدفق للاستثمار فيه، إلى تداول أصل قائم ومنتج فعلا. كذلك فإن هذه الشركة كانت تحقق أرباحا صافية بلغت في عام ١٩٩٩/٩٨ نحو ٤٢,٥% من رأسمالها الدفتري، وأكثر من ١٠,٦% من قيمة بيعها للأجانب.

هـ- فندق الميريديان :

يقع فندق الميريديان في أقصى الطرف الشمالي لجزيرة المنيل ويبدو كشبه جزيرة في النيل في موقع فريد وشديد التميز ، وتبلغ مساحته ٢١ ألف متر مربع كانت تملكها

محافظة القاهرة. وعندما عرض الفندق للبيع عام ١٩٩٣ كان سعر المتر فى هذا الموقع لا يقل عن ٣٠ ألف جنيه أى أن قيمة الأرض وحدها كانت تساوى ٦٣٠ مليون جنيه مصرى أى أكثر من ١٨٥ مليون دولار بأسعار ذلك العام.(٢٩)

وقد تم بيع هذا الفندق إلى أمير سعودى بمبلغ ٧٥ مليون دولار.(٣٠) أى بنحو ٤٠% من قيمة الأرض وحدها !!

وقد تضمن عقد البيع أن يلتزم المشترى ببناء ٧٥٠ غرفة جديدة على أراضى تابعة للفندق لتصبح طاقته الإجمالية ١٠٠٠ غرفة بما يعنى ضمنا أن المشترى سيكون من مصلحته الترويج للسياحة فى مصر من أجل تسويق الإقامة فى الفندق الذى اشتراه، لكن الأمير السعودى قام ببناء عمارة سكنية من ٤٠ طابقا وقام باقتطاع مترين من النيل(٣١) ولم ينفذ بنود عقد شراء الفندق المتعلقة ببناء ٧٥٠ غرفة فندقية. وللعلم فإن السعر الذى بيع به الفندق لا يتجاوز قيمة الأرباح الصافية للفندق فى أربع سنوات.

وهذه الصفقة مثلها مثل غيرها من صفقات بيع الفنادق مثل شيراتون القاهرة (١٣٥ مليون دولار)، شيراتون الغردقة (١٦ مليون دولار)، هى نماذج للبيع بلا مبرر وللفساد فى تقييم سعر الأصل العام ولإهدار المال العام أو أموال الشعب فى النهاية.

و- إهدار شركة الزجاج المسطح:

جاء بيع الشركة المصرية للزجاج المسطح معبرا عن منطق برنامج الخصخصة الذي تنفذه الحكومة المصرية بشكل دقيق، هذا المنطق المتمثل في نزع ملكية الدولة والشعب للمشروعات العامة لصالح بيعها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، لمجرد البيع وتقليص دور الدولة في الاقتصاد وهو النموذج الذي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي ويحاولان فرضه على الدول المدينة التي تحتاج لإعادة جدولة ديونها أو للمزيد من الاقتراض. وهذا المنطق لا يراعي الطبيعة الاستراتيجية لبعض المشروعات ولا يحصل للدولة والشعب على مقابل عادل للشركات التي يتم بيعها، ولا يأخذ في اعتباره عند بيع الشركات العالية الربحية أنها ممول دائم لمالية الدولة، وأن بيعها سوف يؤثر سلبيا على الإيرادات العامة، وبالتالي على قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام الضروري، كما أن منطق الخصخصة لا يراعي ضرورة الحفاظ على بعض الصناعات الاستراتيجية بعيدا عن أيدي الأجانب، كما لا يراعي مطلقا أن مصر كدولة تواجه تحديات خارجية كبيرة متمثلة في وجود دولة معادية على الحدود هي إسرائيل، تكون مضطرة للقيام بدور مهم في الاقتصاد

حتى تكون لديها القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل والاستثمار في كافة المجالات.

وإذا كانت وزارة قطاع الأعمال العام قد أهدرت العديد من الشركات الاستراتيجية وباعتها بأقل من سعرها، وذهب العديد منها للأجانب، فإن برنامجها المستمر للخصخصة يتضمن العديد من الشركات الاستراتيجية سواء في قطاع الأدوية أو غيره من القطاعات المهمة.

وتعتبر الشركة المصرية للزجاج المسطح من أواخر الشركة العامة التي تم بيعها عن طريق عروض شراء من العديد من الشركات الأجنبية، علما بأن المالك الرئيسي لهذه الشركة هو القطاع العام الذي يملك أكثر من ٧٠% من أسهمها متمثلة في ملكيات شركة الصناعات المعدنية (١٢,٥%)، بنك الاستثمار القومي (١١,٤%)، بنك التنمية الصناعية (١٠%)، شركة التأمين الأهلية (٨,٨٠%)، الهيئة المصرية العامة للبترول (٨,٦%)، البنك الأهلي (٧,٤%)، شركة الشرق للتأمين (٦,٤%)، بنك الإسكندرية (٥,٠%). وتملك شركة "بلكنجتون انترناشيونال هولدنج بي في" الهولندية المملوكة بالكامل لشركة "بلكنجتون بي إل سي" البريطانية، ١٠% من أسهم الشركة المصرية للزجاج المسطح. ويبلغ رأسمالها المدفوع ١٥٠ مليون جنيه، بينما بلغت حقوق المساهمين في نهاية سبتمبر الماضي ١٨٣ مليون جنيه(راجع، الهيئة العامة لسوق المال، الشركات المالية-نظام التحليل المالي، قائمة المركز المالي للشركة في ٢٠٠١/٩/٣٠).

وقد بلغت قيمة الأرباح الإجمالية للشركة المصرية للزجاج المسطح في الإثني عشر شهرا المنتهية في ٢٠٠١/٩/٣٠، نحو ٥٠,٣ مليون جنيه بنسبة ٣٣,٥% من رأسمالها المدفوع البالغ ١٥٠ مليون جنيه، ونحو ٢٧,٥% من إجمالي حقوق المساهمين التي بلغت نحو ١٨٣ مليون جنيه في نهاية سبتمبر من العام الماضي. أما الأرباح الصافية فقد بلغت ٢٧,١ مليون جنيه في الإثني عشر شهرا المنتهية في نهاية سبتمبر ٢٠٠١، بما يوازي ١٨,١% من إجمالي رأس المال المدفوع، ونحو ١٤,٨% من إجمالي حقوق المساهمين.(بيانات الأرباح الإجمالية والصافية مأخوذة من: (الهيئة العامة لسوق المال، الشركات المالية-نظام التحليل المالي، قائمة المركز المالي للشركة في ٢٠٠١/٩/٣٠).

ورغم أن الفارق بين إجمالي الأرباح وصافي الأرباح، يعد ضخما ويحتاج لمراجعة بنود المصروفات العادية وغير العادية، إلا أن الشركة تظل متميزة الأداء.

وتقوم الشركة بصناعة الزجاج المسطح الشفاف، وهي واحدة من الشركات النادرة في الدول النامية وفي المنطقة بصفة خاصة، ولها سمعة إقليمية ودولية جيدة، وتدخل منتجاتها ضمن أعمال العديد من القطاعات وعلى رأسها قطاع العقارات.

وخلال عملية المنافسة بين الشركات الراغبة في شراء الشركة المصرية للزجاج المسطح، قدمت تلك الشركات أسعارا منخفضة كثيرا عن القيمة الحقيقية للشركة. وكانت شركة "جارديان" الأمريكية هي أول من تقدم بعرض للشراء، وهذه الشركة مملوكة ليهودي (دافيدسون) وتقدم سنويا تبرعات ضخمة لإسرائيل، أي أنها شركة معادية لمصر والعرب عموما. وقد قدمت الشركة في عرضها الأول سعرا متدنيا للغاية للسهم، ثم عرضت شركة بلكنجتون شراء السهم بـ١٦٠ جنيها للسهم، مما دفع شركة "جارديان" الأمريكية لرفع عرضها إلى ١٦٩ جنيها للسهم (راجع: أحمد السيد النجار، الخصخصة بين ابتزاز الحالة العالمية والضرورات الوطنية، جريدة الأهرام ٢٠٠٢/٥/٣١)

ومقابل هذا العرض الأمريكي، قامت شركة بلكنجتون بتقديم عرض منشور صحفيا في ٢٠٠٢/٥/١٣(جريدة الأهرام) لشراء السهم بسعر ١٧١ جنيها، ثم قدمت عرضا جديدا في ٢٠٠٢/٥/٢٠(جريدة الأهرام) لشراء السهم بسعر ١٧٥ جنيها على أن تشتري ٧٠% على الأقل من أسهم الشركة تضاف إلى الـ ١٠% التي تملكها بالفعل لتصبح مالكة لنسبة ٨٠% من أسهم الشركة على الأقل.

ووفقا لأعلى سعر، فإن ثمن الشركة بأكملها يصبح ٣٠٦,٣ ملايين جنيه منها ٣٠,٦ ملايين جنيه قيمة الحصة القائمة فعلا لشركة بلكنجتون التي قدمت عرض الشراء الأعلى، ليتبقى ٢٧٥,٧ مليون جنيه، منها نحو ٢١٤,٢ مليون جنيه حصة الشركات العامة. لكن الشركة يبعث بعد ذلك إلى مستثمرين من الكويت، لكنها في النهاية يبعت بلا مبرر وبسعر يقل عن قيمتها الحقيقة.

والتساؤلات المطروحة:

هل هناك منطق في بيع شركة استراتيجية رابحة تمول مالية الدولة ويندر وجود مثيل لها في الدول النامية، إلى القطاع الخاص وبالذات الأجنبي؟!

هل السعر الذي تم بيع الشركة به (٣٠٦,٣ ملايين جنيه)، يتناسب مع قيمة الأرض والآلات والاسم التجاري وشبكة التسويق الداخلي والخارجي للشركة والاستثمارات التي تم ضخها فيها؟! إن هذه الصفقة دليل جديد على أن عملية الخصخصة تهدف إلى تجريد الشعب والدولة في مصر من المشروعات التي بناها في عهود سابقة، لتذهب إلى الأجانب، وتترك جزءاً مهماً من خيارات التطور الاقتصادي في مصر بأيديهم.

٤- استخدام عائد الخصخصة:

بلغ عائد الخصخصة حتى ١٩٩٩/٨/١٩ والذي تتوفر بيانات عن كيفية توظيفه، نحو ١٠٠٠٨ مليون جنيه. وقد تم توظيف هذا المبلغ على النحو التالي: ٣٦١٠ مليون جنيه لسداد مديونيات للبنوك، بنسبة ٣٦,١% من الحصيلة الإجمالية، ١٩٣٠ مليون

جنيه للمعاش المبكر بنسبة ١٩,٣%من الحصيلة الإجمالية ، ٣٣١ مليون جنيه لإعانة عمال المناجم ولسداد الأجور في الشركات الخاسرة بنسبة ٣,٣١% من الحصيلة الإجمالية ، و ٤١٣٧ مليون جنيه محولة لوزارة المالية بنسبة ٤١,٣% من إجمالي الحصيلة .(٣٢)

وهذه الطريقة في توزيع عائد الخصخصة لا يمكن قبولها بأي منطق اقتصادي لأنه ليس من المعقول أن يتم بيع أكثر من ثلث الأصل (٣٦,١%) لسداد الديون . وكان المنطقي أن تتم محاسبة كل المسئولين عن وصول القطاع العام إلى هذا الوضع حتى ولو كانت وزارة قطاع الأعمال العام ذاتها هي المسئولة ، لأن دورها هو رفع كفاءة القطاع العام وتطوير أدائه ومساهمته في تحقيق التنمية ورفع مستويات التشغيل والمعيشة ، وليس إغراقه في الديون واستخدامها بشكل غير كفء يؤدي إلى خسارته أو "تخسيره" قبل بيعه بسعر بخس وإهدار ثمنه في إنفاق جار. لكن الأمر انتهى بدون حساب وكأن القطاع العام الذي بني بأموال الشعب هو شيء بلا صاحب .

أما استخدام ١٩,٣% من حصيلة الخصخصة في تمويل المعاش المبكر فإنه خطيئة اقتصادية حقيقية، لأن هذا الأمر يعني بالضبط أنه تم بيع خمس الأصول التي تمت خصخصتها من أجل دفع عدد من العاملين إلى صفوف العاطلين !! فنظرا لمصاعب الحياة وانخفاض مستوى الدخل لمن أخرجوا للمعاش المبكر ، فإن اللذين خرجوا للمعاش المبكر استخدموا ما حصلوا عليه في تمويل إنفاق جار وبالذات النفقات الاستثنائية مثل نفقات زواج الأبناء ، مما حال دون تحول هذا المعاش المبكر إلى مشروعات صغيرة ، خاصة أن موظفي القطاع العام اللذين أخرجوا للمعاش المبكر لم تكن لديهم أي خبرة سابقة بالمشروعات الصغيرة ولم يتم تأهيلهم لذلك أو متابعتهم وربطهم بمشروعات كبيرة ، والنتيجة هي تحول الجانب الأكبر منهم لصفوف العاطلين . وهذا السلوك من جانب من أخرجوا للمعاش المبكر لا يختلف في عدم رشد ورشادة عن السلوك الحكومي ببيع جزء كبير من أصول شركات القطاع العام دون أن تستبدل بها أصول جديدة حتى ولو كان سيتم بيعها بعد ذلك .

أما استخدام جزء من حصيلة الخصخصة حتى لو كان صغيرا ، في سداد أجور شركات خاسرة فإنه أمر غير منطقي اقتصاديا ، فكيف تباع أفضل الشركات الرابحة في القطاع العام ليستخدم جزء من حصيلة بيعها لتمويل أجور العمالة في شركات خاسرة ؟!!

خـــاتــــمــــة :

يمكن القول إن برنامج الخصخصة المصرى قد جاء تحت ضغط التناقضات الداخلية لرأسمالية الدولة المصرية وتحت الضغوط الأكثر فعالية للدول الدائنة وصندوق النقد الدولى على رأسمالية الدولة المصرية المأزومة اقتصاديا ، مقابل إسقاط جزء من الديون الخارجية المصرية وجدولة الجزء الباقى.

أما البرنامج نفسه، فإنه أقرب ما يكون إلى استهلاك رصيد الأصول الذى بنته الأجيال والحكومات السابقة لصالح تمويل الإنفاق الجارى للحكومة الراهنة لتغطية عجزها عن توفير التمويل الضرورى لهذا الإنفاق وبخاصة بسبب التهرب الضريبى لرجال الأعمال. وكان وزير المالية قد أشار، فى ابريل عام ٢٠٠٠ إلى أن الضرائب المستحقة للدولة والتى لم تسدد بلغت ١٧,٦ مليار جنيه، هذا فضلا عن الإعفاءات المبالغ فيها للمستثمرين والتى تصل إلى ٥ سنوات فى الوادى والدلتا وإلى ١٠ سنوات فى المدن الصناعية الجديدة وإلى ٢٠ سنة فى مناطق المشروعات الكبيرة الجديدة فى توشكى وغرب السويس وشرق التفريعة.

وكذلك فإن الدولة تغطى ببيعها للقطاع العام وبالذات البيع للأجانب كما حدث فى الأسمنت والمشروبات على العجز الكبير فى التعاملات الخارجية، وبالذات فى التجارة السلعية حيث بلغ العجز التجارى ١٢,٥ في العام المالي ١٩٩٩/٩٨ ، (٣٣) وبلغ هذا العجز نحو ١١,٥ مليار دولار فى العام المالي ٢٠٠٠/٩٩، وبلغ نحو ٩,٤ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠(٣٤). هذا فضلا عن العجز التجاري غير المحسوب والمتمثل في الواردات السلعية المهربة التي تبلغ قيمتها السنوية أكثر من ٤ مليارات دولار والتي تؤدي إضافتها إلى إظهار الرقم الحقيقي للعجز التجاري المصري الكبير .(راجع في ذلك: التقرير السنوي "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠١"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، صـ٢٤٩)

كذلك فإن برنامج الخصخصة الحكومى قد وضع الأجانب فى مواقع مسيطرة فى الاقتصاد المصرى وبالذات فى قطاع الأسمنت والمشروبات، فضلا عما أدى إليه من تدمير بعض القواعد المهمة فى الاقتصاد المصرى مثل شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية)، كذلك فإن برنامج الخصخصة الحكومى فى مصر قد انطوى على

درجة عالية من الفساد وإهدار المال العام. وهو ما يظهر في بعض الصفقات التي أشرنا إليها والتي لا يمكن تحميلها لعبد الوهاب الحباك أو غيره وإنما للحكومة بأسرها لأن هذا الإهدار تم في كل القطاعات ، ولأن من مسئوليات الحكومة أن تحمي المال العام . كذلك فإن إهدار المال العام في عملية الخصخصة يظهر في الفارق الكبير بين أسعار بيع بعض الشركات العامة للقطاع الخاص وبين أسعار هذه الشركات وأسهمها بعد ذلك، وأبرز الأمثلة على ذلك الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول التي بيعت لمستثمر استراتيجي هو نجيب ساويرس بقيمة ١٠ جنيهات للسهم، وخلال عامين ارتفع سعر السهم إلى ١٨٠ جنيها، قبل أن يتراجع ضمن حالة الاضطراب وعمليات التلاعب التي تشهدها البورصة المصرية والتي وقع الآلاف من صغار المستثمرين، ضحية لها.

وهناك مؤشر آخر يدلل على حجم إهدار المال العام الذي انطوت عليه عملية الخصخصة، وهو يتعلق بالفارق بين التقديرات الخاصة بالقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام وبين القيمة الفعلية التي بيعت شركاته بها . وقبل البدء في عملية بيع القطاع العام كانت التقديرات الخاصة بقيمته السوقية متفاوتة بدرجات عالية فقد أشار رئيس تحرير جريدة الأهرام شبه الرسمية في أبريل ١٩٩٠ إلى أن قيمة أصول القطاع العام تتراوح بين ٨٤ ، ١٠٠ مليار جنيه (٣٥) ، أي تتراوح بين ٤٢ ، ٥٠ مليار دولار حيث بلغ سعر الدولار في المتوسط في عام ١٩٩٠ نحو ٢ جنيه مصري حسبما تشير بيانات صندوق النقد الدولي (IMF, International Financial Statistics Yearbook 1995) . وفي نفس الوقت تقريبا أشار أحد الكتاب إلى أن القيمة السوقية لشركات القطاع العام تبلغ وفقا للتقديرات الحكومية نحو ٣٤٥ مليار جنيه(٣٦) ، أي ١٧٢,٥ مليار دولار بأسعار عام ١٩٩٠ ، ويشير رئيس الوزراء السابق د. كمال الجنزوري ، وكان وزيرا للتخطيط ونائبا لرئيس الوزراء في عام ١٩٩١، إلى أن قطاع الأعمال يحكم استثمارات قيمتها ١٢٤ مليار جنيه مصري(٣٧)، أي نحو ٣٧ مليار دولار وفقا لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار عام ١٩٩١، وهو يقصد غالبا القيمة الدفترية لشركات قطاع الأعمال العام وليس القيمة السوقية لها . وفي عام ١٩٩٣ أشار وكيل أول بنك الاستثمار القومي ، إلى أن القيمة الفعلية لشركات القطاع العام تزيد على ٥٠٠ مليار جنيه مصري (٣٨) ، أي نحو ١٥٠ مليار دولار أمريكي وفقا لسعر صرف الجنيه المصري في العام المذكور .

وإذا كانت تلك هي التقديرات المتفاوتة لقيمة القطاع العام ، فإنه عندما كانت الدولة قد باعت ١٣٥ شركة عامة، فإن عائد البيع كان قد بلغ حسب تصريحات د. مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام نحو ١٤,٨ مليار جنيه. كما أشار الوزير الى أن قيمة

الشركات التى مازالت مملوكة للدولة تبلغ ١٠ مليارات جنيه يضاف إليها ٤ مليارات جنيه قيمة الأسهم المملوكة للدولة فى الشركات التى تمت خصخصتها .(٣٩)

وبذلك فإن كل قيمة القطاع العام تصبح ٢٨,٨مليار جنيه فى عام ٢٠٠٠ ، أي ما يقل عن ٨,٦ مليار دولار وفقا لسعر صرف يبلغ ٣,٣٥ جنيه مصري لكل دولار ، وهو رقم هزيل للغاية بالمقارنة بالتقديرات الخاصة بالقيمة السوقية والدفترية للقطاع العام قبل خصخصته والتي أوردناها آنفا . وهذا الرقم الذي ذكره وزير قطاع الأعمال العام الحالي (أكتوبر ٢٠٠٠) يقل عن ربع القيمة الدفترية لشركات القطاع العام ، ويقل عن عشر القيمة السوقية لشركات القطاع العام. وخطورة تصريح الوزير هو أنه يشير إلى تدني تقييمه لأصول القطاع العام المتبقية عن قيمتها الحقيقية بصورة رهيبة لا تحتمل الصمت.

وفضلا عن كل ما سبق، فإن برنامج الخصخصة أدى إلى قطع الطريق على تنفيذ استثمارات خاصة جديدة يحتاجها الاقتصاد، حيث إن الأموال التي دفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام ، هي في النهاية أموال كانت ستتحول كليا أو جزئيا لبناء استثمارات جديدة ، فتحولت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعليا مما يعني المساهمة في دفع الاقتصاد لحالة من الجمود وربما الركود ، على عكس الاستثمارات الجديدة التي هي رافعة النمو السريع لأي اقتصاد . وللعلم فإن الخصخصة في الاقتصادات المتقدمة المصدرة لرأس المال مثل اقتصادات بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ، شكلت آلية مهمة لتهدئة سخونة فوائض رؤوس الأموال بتحويل جانب منها إلى تملك الأصول بدلا من الحركة الجامحة والمدمرة في أسواق العملات والبورصات ، وهذا لأن هذه البلدان لديها فائض كبير في رؤوس الأموال وهي مصدرة لها كما أشرنا آنفا ، في حين أن مصر تفتقد لذلك وبالتالي فإن الخصخصة في مصر لم يمولها القطاع الخاص من فوائض مالية لديه وإنما مولها مما كان سيخصصه للاستثمار ، أو حتى اقترض لتمويلها مما حرم الاقتصاد المصري من عامل مهم لتنشيط النمو ، وساهم في دخوله في الأزمة التي دخلها في العامين ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ .

كذلك يمكن القول إن عملية الخصخصة ساهمت في تكريس السمة الأساسية للطبقة الرأسمالية التقليدية المصرية كطبقة تفتقد لروح الاقتحام والمبادرة، حيث إن عملية الخصخصة برمتها هي بيع لمشروعات جاهزة وغالبيتها الساحقة تحقق أرباحا ولها سوقها المتحققة فعليا ولا تنطوي على مخاطرة ، وبالتالي فإن شراء القطاع الخاص لمثل هذه المشروعات لا يساهم في بناء خبرات استثمارية ملهمة للقطاع الخاص ، بل إنه يكرس الأداء الروتيني وضعف القدرات الاقتحامية للطبقة الرأسمالية المصرية ، كما أنه يكرس من ناحية أخرى أسوأ ما في الثقافة الاستثمارية لهذه الطبقة وتحديدا

ثقافة الخبطة التي تتركز هنا في عملية الشراء ذاتها بأقل قيمة ممكنة مع تفادي كل عناصر المخاطرة التي تنطوي عليها عملية إنشاء أصل إنتاجي جديد، علما بأن هذه المخاطرة والحسابات المرتبطة بها ، هي التي تقوم بالدور الرئيسي في تطوير مهارات القطاع الخاص في الإنتاج والتسويق.

وفي النهاية فإن برنامج الخصخصة شكل ذروة الارتداد العملي عن النموذج الاقتصادي الناصري، في قطاع الصناعة بصفة خاصة. ولم تكن صدفة أن الفساد وضعف الكفاءة اللذين أديا إلى تدهور القطاع العام قد انتعشا بشكل هائل خلال عملية بيعه كما هو واضح من عرض صفقات بيع بعض شركات القطاع العام، كما ترافقا مع حالة من الفساد الواسعة النطاق في مصر. وعلى سبيل المثال، تمت محاكمة عدد من النواب البرلمانيين الأعضاء في الحزب الحاكم بتهم تتعلق بالحصول على قروض بلا ضمانات وإهدار المال العام فيما سمي بقضية "نواب القروض". كما تفجرت قضية فساد كبيرة في وزارة الزراعة بشأن إهدار المال العام والمحسوبية في شغل الوظائف العامة والمبالغة في المكافآت، والموافقة على استخدام مبيدات مضرة بشكل أضر بصحة الشعب في مصر ، وهو ما يمكن التعرف عليه تفصيليا بمتابعة قضية يوسف عبد الرحمن أحد أقرب المقربين لوزير الزراعة يوسف والي. كما تفجرت قضايا الفساد في القطاع المصرفي وكان من نتائجها أن أصبحت هناك مديونيات هائلة بلغت ٣٧ مليار جنيه، مشكوك في تحصيلها، وعدد كبير من "رجال الأعمال" أو بتعبير أدق لصوص الأعمال الذين هربوا بالأموال التي اقترضوها، وعدد كبير من صغار ومتوسطي المستثمرين الذين أضيروا بعنف من الفساد سواء جاء من موظفين رسميين أو من بعض كبار رجال الأعمال.(راجع: ٣٥ رجل أعمال حصلوا على ٣٧ مليار دولار من البنوك، أهرام ٢٠٠٢/١٠/٣) كما تورط نائب عام سابق هو المستشار ماهر الجندي في عمليات فساد أودت به للسجن، كما تورط الكثير من القيادات السياسية في الفساد. ورغم أن البعض يحاكمون فعليا على ما ارتكبوه من فساد ونهب لأموال الشعب والدولة، إلا أن حجم الفساد وصل لمستويات خطيرة وأصبح هناك فساد صغير وكبير في مصر، يسهل معه ترسيخ نوع من التسامح مع الفساد الذي لا يمكن لأمة أن تبني مستقبلا حقيقيا وهي مصابة به!

وكل هذا يطرح ضرورة البحث عن نموذج اقتصادي ملائم لمصر ، يستوعب خبرات التجارب السابقة بإيجابياتها وسلبياتها، ويمكنه أن يكون نموذجا ملهما للبلدان العربية والبلدان النامية عموما لأن مصر هي القلب والقائد وبوصلة الاتجاه للمنطقة العربية، وهي أيضا إحدى الدول المهمة والمؤثرة بقوة في البلدان النامية استنادا إلى مكانتها الحضارية الهائلة وإلى المكانة التي بنتها في العهد الناصري عندما كانت في

موقع القيادة للدول النامية وعندما قامت بدور كبير في مساندة حركات التحـرر الوطنـي وفي تقويض الاستعمار القديم.

جدول (١)
رؤوس أموال الشركات الكبيرة في الدول الصناعية السبع الكبرى عام ١٩٩٨

الدولة	عدد الشركات ضمن أكبر ٥٠٠ شركة في العالم	القيمة السوقية لرأس المال هذه الشركات بالمليار دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤٤	٧٢٩٨,٥
المملكة المتحدة (بريطانيا)	٥٣	١١٩٥,٣
اليابان	٤٦	٨٦٦,٩
ألمانيا	٢٣	٦٥٤,٤
فرنسا	٢٧	٤٩٠,٦
إيطاليا	١٥	٢٥٦,٣
كندا	١٠	١١٧,٨

المصدر : Financial Times, January 28, 1999.

جدول رقم (٢)
تطور التدفقات السنوية للاستثمارات المباشرة وغير المباشرة من الولايات المتحدة وإليها خلال الفترة من عام ١٩٧٤ ـ ١٩٩٨

القيمة بالمليار دولار

	تدفقات الاستثمارات الأمريكية المباشرة للخارج	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الولايات المتحدة	تدفقات الاستثمارات الأمريكية غير المباشرة للخارج	تدفقات الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فى الولايات المتحدة
١٩٧٤	٤,٩٥	٣,٣٣	١,٨٢	١.٧١
١٩٧٥	١٣,٩٨	٢,٥٦	٦,٢٣	١١,٣١
١٩٧٦	١١,٦٦	٣,٢٥	٨,٨٧	١٢,٨٤
١٩٧٧	١١,٢٦	٢,٩٠	٥,٤٥	٢٩,٤٩
١٩٧٨	١٤,٧٢	٥,٨٥	٣,٦٣	١٠,٧٣
١٩٧٩	٢٥,٣٧	٨,٧٠	٤,٧٠	٥,٣٧
١٩٨٠	١٩,٢٣	١٦,٩٣	٣,٥٧	١٤,١٥
١٩٨١	٩,٦٢	٢٥,١٩	٥,٧٠	٢١,١٥
١٩٨٢	٠,٩٨ -	١٢,٤٧	٧,٩٨	١٧,٤٩
١٩٨٣	٧,٧٤	١٠,٤٧	٦,٧٨	٨,٥٣
١٩٨٤	١٢,٣٥	٢٤,٧٦	٤,٧٧	٢٩,٧٣
١٩٨٥	١٤,٠٦	٢٠,٠١	٧,٥٠	٧٦,٠٤
١٩٨٦	١٩,٠٢	٣٥,٦٤	٤,٣٣	٨٥,٧٨
١٩٨٧	٢٨,٣٥	٥٨,٢٢	٥,٢٥	٦٦,٩٣
١٩٨٨	١٦,١٨	٥٧,٢٨	٧,٩٨	٧٣,٨٦
١٩٨٩	٣٦,٨٣	٦٧,٧٤	٢٢,٠٧	٩٥,٧١
١٩٩٠	٢٩,٩٥	٤٧,٩٢	٢٨,٧٧	٢٢,٠٢
١٩٩١	٣١,٣٨	٢٢,٠١	٤٥,٦٧	٥٧,٥٤
١٩٩٢	٤٢,٦٦	١٧,٩٤	٤٩,١٧	٧١,٩٨
١٩٩٣	٧٧,٩٥	٤٨,٩٩	١٤٦,٢٥	١١٠,٩٨
١٩٩٤	٧٥,٢١	٤٤,٥٩	٦٠,٣١	١٣٩,٤٠
١٩٩٥	٩٦,٦٥	٥٧,٦٥	١٠٠,٠٧	٢٣٧,٤٨
١٩٩٦	٨١,٠٧	٧٧,٦٢	١١٥,٨٠	٣٦٧,٦٣
١٩٩٧	١٢١,٨٤	٩٣,٤٥	٨٧,٩٨	٣٨٣,٥١
١٩٩٨	١٣١,٩٣	١٩٦,٢٣	٨٩,٣٥	٢٦٨,١٣

المصدر: IMF. International Financial Statistics Yearbook 1999, p. 923, 929

جدول رقم (٣)
تطور حصة الإنفاق العام من الناتج القومى أو المحلى
فى مصر ودول صناعية مختارة

	الانفاق العام كنسبة من الناتج القومى الاجمالى		الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	
	عام ١٩٧٢	عام ١٩٨٠	عام ١٩٩٠	عام ١٩٩٩
الولايات المتحدة	%١٩,١	%٢١,٧	%٢٣,٥	%١٩,٣
اليابان	%١٢,٧	%١٨,٤	%١٥,٧	..
ألمانيا	%٢٤,٢	%٢٩,٩*	%٣٠,١	%٣٢,٦
فرنسا	%٣٢,٣	%٣٩,٣	%٤٢,٥	%٤٦,٢
بريطانيا	%٣١,٨	%٣٨,٢	%٣٨	%٣٦,٤
إيطاليا	%٢٩,٥	%٤١	%٤٧,٨	%٤١,٩
كندا	%٢٠.١	%٢١,٨	%٢٥,٨	%٢١,٤
السويد	%٢٧,٩	%٣٩.٥	%٤٠,٨	%٣٩,٥
بلجيكا	%٣٩,٣	%٥١,٣	%٤٨,١	%٤٥,٧
استراليا	%٢٠,٢	%٢٣,١	%٢٤,٣	%٢٣,٤
هولندا	%٤١	%٥٢,٧	%٥١	%٤٥,٩
النرويج	%٣٥	%٣٩,٢	%٤١,٣	%٣٧
أسبانيا	%١٩,٦	%٢٧	%٣٣,٨	%٣٢,٨
مصر	..	%٥٣,٧	%٢٧,٨	%٣٠,٦

* عن عام ١٩٨٨ .

المصدر: جمعت وحسبت من البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم، أعداد مختلفة .

جدول (٤)
إيرادات ونفقات وعجز الموازنة العامة للدولة في مصر قبل وبعد البدء في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي

العام المالي	الإيرادات العامة بالمليون جنيه مصري	الإنفاق العام بالمليون جنيه مصري	عجز الموازنة بالمليون جنيه مصري	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٨/٨٧	١٩٠٢٠	٣٣٤٦٠	١٤٤٤٠	٣٣,٥%
١٩٨٩/٨٨	٢١٢٦٧	٣٣٤٠٠	١٢١٣٣	٢٦,٧%
١٩٩٠/٨٩	٢٣٤٨٨	٣٤٢٣٠	١٠٧٤٢	٢٢,٤%
١٩٩١/٩٠	٣٢١٣٠	٤٢١٦٨	١٠٠٣٨	٢٠%
١٩٩٢/٩١	٤١٤٠٦	٥٤٧٣٥	٦١٥٧	١١,٦%
١٩٩٣/٩٢	٤٦٧٠٣	٥٢٢٢٣	٥٥٢٠	٤,١%
١٩٩٤/٩٣	٥١٧١١	٥٥٣٢٥	٣٦١٤	٢,٦%
١٩٩٥/٩٤	٦١٩٧٧	٧٠٥٤١	٨٥٦٤	٥,٩%
١٩٩٦/٩٥	٦٠٨٩٣	٦٣٨٨٩	٢٩٩٦	١,٩٥%
١٩٩٧/٩٦	٦٤٤٩٨	٦٦٨٢٦	٢٣٠٠	١%
١٩٩٨/٩٧	٦٧٩٦٣	٧٠٧٨٣	٢٨٢٠	١,١١%
*١٩٩٩/٩٨	*٤٨٥٠٨	*٥٢٤٢٧	*٣٩١٩	..

* تسعة أشهر فقط من يوليو ١٩٩٨ إلى مارس ١٩٩٩ .

المصدر : جمعت وحسبت من البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية المجلد ٥٢ ، العدد الرابع ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٧٨ :

مراجع الفصل الخامس :

١- موريس دب، ف.م. كولنتاي، إيفساي ليبرمان وآخرون، الإصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية، إعداد وترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، ص ٢٥٨، ٢٨٦، ٣١٠، ٣٣٨، ٣٥٩، ٣٨١.
٢- د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٨٧، ص ١٥٦ .
٣- د. وهبي غبريال ، الأزمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب أكتوبر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ٣١ .
٤- راجع القسم الذي قمنا بإعداده في التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ١١٨ .
٥- د. حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة ، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، العدد ٢٥٧ ، مايو ٢٠٠٠ ، ص٢٢٠ .
6- IMF, World Economic Outlook1994, p.116.
7- IMF, World Economic Outlook1994, p.124.
٨- أحمد السيد النجار ، الآثار السياسية لمشكلة البطالة في الوطن العربي ، في محمد صفي الدين أبو العز (مشرف)، مشكلة البطالة في الوطن العربي (دراسة استطلاعية) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١٩١ .
9- IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 1994,p.183.
١٠- جمعت وحسبت من : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ ،ص ٢١٤ ، ٢٥٠ .
١١- أحمد السيد النجار ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية .. حالة مصر ، المغرب ، اليمن ، سلسلة قضايا استراتيجية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، الجيزة (مصر) ، العدد ٣ ، مايو ١٩٩٦ ، ص ٢٦ .
١٢- جريدة العالم اليوم ١٩٩٣/٣/١١ .
١٣- من حوار مباشر مع رجل الأعمال المصري محمد نصير ، تم إجراؤه في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام عام ١٩٩٥ .
١٤- جريدة الأهرام ١٩٩٣/٧/٢٨.

١٥- من حوار مباشر مع رجل الأعمال المصري محمد نصير ، تم إجراؤه في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام عام ١٩٩٥ .

١٦- جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٥/٦/٧ .

١٧- جريدة الأهرام ، ١٩٩٩/٢/٥.

١٨- جريدة الأحرار ، ١٩٩٥/١/١.

١٩- جريدة الأهالي ، ١٩٩٦/٢/٢٨.

٢٠- جريدة العربي ، ١٩٩٤/٤/١٨.

٢١- أحمد السيد النجار ، نتائج برنامج الخصخصة ..إنجاز أم كارثة ، جريدة الأهرام ٢٠٠٠/٧/٣١.

٢٢- وزارة قطاع الأعمال العام ، ملف الباحثين .

٢٣- جريدة الوفد ، ١٩٩٦/٦/٣٠.

٢٤- جريدة العربي ، ١٩٩٦/٩/٩.

٢٥- مجلة المصور ، ١٩٩٦/١١/٢٢.

٢٦- جريدة الأهرام ١٩٩٩/١١/١٤.

٢٧- وزارة قطاع الأعمال العام ، ملف الباحثين .

٢٨- جريدة الأهرام ١٩٩٩/٨/٣.

٢٩- اغتيال فندق تاريخي ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٧/١١/١٥ .

٣٠- مجلة روز اليوسف ١٩٩٣/٦/٢٨.

٣١- جريدة الأهرام ١٩٩٧/١١/١٥.

٣٢- وزارة قطاع الأعمال العام ، ملف الباحثين .

٣٣- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، الإدارة العامة للبحوث الاقتصادية ، العدد ٣٣ ، ديسمبر ١٩٩٩ ، جدول ١٠ .

34- The Economist, London, September 30 th 2000, p.144.

٣٥- إبراهيم نافع ، بهدوء ، بيع القطاع العام بين الواقع والشعارات ، جريدة الأهرام، ١٩٩٠/٤/٢٠.

٣٦- عبد القادر شهيب، روز اليوسف، ١٩٩٠/٤/٢٣

٣٧- جريدة الأهرام ١٩٩١/١٢/٢٣ .

٣٨- تقييم أصول الشركات المطروحة للبيع : ما الضوابط ؟ ، مجلة آخر ساعة، ١٩٩٣/٦/٢.

٣٩- في تقرير لوزارة قطاع الأعمال العام ..خصخصة ٢٥٩ شركة ومصنعا بقيمة إجمالية ١٤,٨ مليار جنيه، جريدة الأهرام، ٢٠٠٠/٨/٦ .

الفصل السادس

النموذج الاقتصادى الملائم لتحقيق التنمية الذاتية المتواصلة فى مصر والبلدان العربية فى البيئة الدولية الراهنة

مرت مصر منذ بداية نظام "يوليو" وحتى الآن، بالكثير من التجارب الاقتصادية، بدءا من التجربة الاقتصادية الناصرية، مرورا بفوضى وتخبط وانفلات النصف الثاني من السبعينيات في ظل الانفتاح الاقتصادي الساداتي، ثم مرحلة تأهيل البنية الأساسية في الثمانينيات ، ثم التحول إلى الاقتصاد الحر وخصخصة القطاع العام منذ بداية تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن. ومن كل تلك المراحل، تراكم الكثير من الخبرات الإيجابية والسلبية التي تسمح ببناء تصور إطاري عام للنموذج الاقتصادي الذي يمكن أن يكون ملائما لمصر والدول العربية في الوقت الراهن، كي تتمكن من تحقيق التنمية الذاتية المتواصلة كأساس لرفع مستويات المعيشة والقضاء على الفقر والأمية، وتعزيز المكانة الاقتصادية الدولية بما يسمح بمشاركة فعالة في صياغة معطيات البيئة الاقتصادية الدولية.

والحقيقة أننا هنا بصدد طرح نموذج عملي يتعامل مع الواقع الاقتصادي الراهن الذي تشكل الأزمة الممتدة ملمحا له، ليحاول أن يتلمس الطريق للخروج إلى براح التنمية الذاتية المتواصلة القائمة على قواعد محلية وقدرات دائمة التجدد وسوق متواصلة النمو. وينهض هذا النموذج العملي على قيمة العمل كأساس لتغيير نوعية الحياة، وعلى قيم الادخار والاستثمار ورفع الفعالية الاجتماعية-الاقتصادية كأسس للبناء والنهوض وتشغيل قوة العمل وتطوير الجهاز الإنتاجي ورفع مستويات المعيشة، وعلى قيمة العدل الاجتماعي كأساس لتوزيع الناتج ومكافحة الفقر ، وينهض أيضا على ضرورة إنهاء الأمية وتطوير الرعاية الصحية، وتطوير الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب، كأساس للتطوير الاجتماعي، وينهض أيضا على ضرورة تطوير البحث العلمي وتحويل نواتج البحوث العلمية إلى فنون إنتاجية أو تكنولوجيا حديثة، كآلية حاسمة في تحقيق التحديث للاقتصاد والمجتمع لزيادة القدرة على المنافسة دوليا وعلى تحقيق التوازن في التعاملات الخارجية بناء على هذا التطور في القدرة التنافسية. إنه باختصار نموذج لتحقيق التنمية الذاتية المتواصلة.

والتنمية كتعريف مجرد، هي عملية تستوعب النمو الاقتصادي وتتجاوزه إلى إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية لخلق قدرة على النمو الذاتي المتواصل، وتشمل المجال الاجتماعي متضمنة تحقيق العدالة بين أبناء الوطن في توزيع الناتج المحلي لتضييق الفجوات بين الطبقات الاجتماعية أو الفئات الدخلية، وتمتد لمجال السياسية متضمنة رفع مستوى المشاركة السياسية من قبل المواطنين في صياغة الخيارات الصغرى والكبرى لوطنهم وفي تحديد الأطر الحاكمة للنظام السياسي وفي اختيار السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما أن التنمية تتضمن حرية الفكر والبحث والحرية الثقافية عموما .. هذه الحرية التي تخلق المناخ الملائم للتطور العلمي والتكنولوجي

وأيضاً لتطور العلوم الاجتماعية والفنون والآداب، كما يمتد مفهوم التنمية إلى صياغة علاقات قائمة على التكافؤ والندية والعدالة مع البلدان الأخرى. (١)

ورغم وجود توافق عام إلى حد كبير بشأن مصطلح "التنمية"، إلا أن الفكر الاقتصادي العربي اعتمد مصطلح "التنمية المستقلة" للتعبير عن طبيعة التنمية المرجوة في البلدان العربية. والحقيقة أن هذا المصطلح ما زال محل خلاف، وهو يحتاج للمراجعة بالفعل ، فمصطلح "التنمية المستقلة" كتوصيف لطبيعة التنمية التي تحتاجها مصر وباقي البلدان العربية أو حتى أي بلد آخر في العالم، يبدو بالنسبة لنا غير دقيق سواء في الوقت الراهن أو في الماضي. وهذا المصطلح كان ذا طابع سياسي أكثر منه اقتصاديا، وكان جزءا من منظومة المفاهيم المرتبطة بالحركة العالمية لإسقاط الاستعمار ونيل الحرية والاستقلال في البلدان التي كانت مستعمرة والتي سحبت فكرة الاستقلال على "التنمية" بعد استقلالها السياسي.

ومصطلح "التنمية المستقلة" غير دقيق، ببساطة لأنه منذ انتهاء الاقتصاد الطبيعي ما قبل الرأسمالي، القائم على الاكتفاء الذاتي، لم يعد هناك أي اقتصاد مستقل بشكل كامل في العالم. وهذا الأمر ينطبق على كافة اقتصادات العالم التي تجاوزت مرحلة الاقتصاد الطبيعي بما في ذلك الاقتصاد الأمريكي و الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بأسرها، حيث إن هناك علاقات اقتصادية دولية تتضمن درجات متفاوتة من الاعتماد المتبادل. لكن طبيعة هذا التبادل للاعتماد هي التي تضع بعض الدول في وضع مهيمن وقادر على صياغة شروط العلاقات الاقتصادية الدولية بما يتوافق مع مصالحه، وقادر عموما على إحراز المكاسب على حساب الدول الأخرى، أو بمعنى آخر استغلالها بشكل منظم وتعريضها لدرجات متفاوتة من الاستغلال والنهب. فالمشكلة إذن هي في صيغة تبادل الاعتماد وليس في هذا التبادل نفسه الذي هو جزء هيكلي من طبيعة العلاقات بين الاقتصادات التي تجاوزت مرحلة الاقتصاد الطبيعي.

وعلى أي الأحوال فإن "الاستقلال الاقتصادي الكامل" لا يعني على الأرجح سوى الانغلاق والانعزال والتخلف والاقتراب باقتصاد أي بلد، من حالة الاقتصادات البدائية. لذلك فإن مصطلح "التنمية المستقلة" ليس هو المصطلح الملائم للتعبير عن طبيعة التنمية التي تحتاجها البلدان العربية، لأن ما تحتاجه البلدان العربية هو تنمية مستندة على الإمكانيات الذاتية في إطار علاقات تفاعلية عادلة ومتوازنة ومتكافئة مع الاقتصاد العالمي ... تنمية تحفز كل عناصر القوة الاقتصادية الذاتية وتعبئها، وترفع معدلات الادخار والاستثمار المحليين بشكل يمكن الاقتصادات والمجتمعات العربية من تحقيق نقلة كبيرة في مستويات معيشتها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي، تنمية تعني بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحلي الذي يمكن الارتكاز عليه في إقامة علاقات متوازنة وعادلة مع البلدان المتقدمة تكنولوجيا عندما يكون هناك ما يمكن تبادله بين

الطرفين. تنمية ترفع كفاءة تخصيص الموارد المحلية المتنوعة لأقصى درجة من أجل بناء اقتصادات قوية يمكنها أن تشبع احتياجات المواطنين من السلع والخدمات وترفع مستويات معيشتهم بشكل مستمر وراسخ،وتكتسب هي ذاتها القدرة على النمو الذاتي المتواصل، وتكون في الوقت ذاته قادرة على الاستجابة بشكل فعال للتحديات التي تطرحها البيئة الاقتصادية الدولية بشكل يمكنها من الصمود في المنافسة ويكسبها القدرة على التفاعل مع الاقتصاد العالمي من موقع قوي. والتنمية التي نتحدث عنها بهذا المعنى هي "التنمية الذاتية المتواصلة" القائمة على بناء قواعد ذاتية صناعية وزراعية وخدمية، وتطوير قواعد علمية وتكنولوجية محلية، في إطار التفاعل مع الاقتصاد الدولي على أسس عادلة ومتوازنة ومتكافئة.

وهذه "التنمية الذاتية المتواصلة" في البلدان العربية لها ثلاثة أبعاد: الأول داخلي يتعلق ببناء القواعد الاقتصادية الداخلية القادرة على النمو الذاتي المتواصل في مختلف الظروف وبشكل قادر على المنافسة مع إنتاج الاقتصادات الأخرى من السلع والخدمات من زاويتي السعر والجودة، وتمويل بناء هذه القواعد من خلال المدخرات والاستثمارات المحلية بالأساس، وتوزيع ناتج هذا الاقتصاد بشكل يراعي العدالة وحوافز النمو والإنتاج، وذلك في إطار نظام اقتصادي يتم بناؤه بشكل متوافق مع متطلبات تحقيق هذه الأهداف ويتحدد فيه دور الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي بشكل يساعد على تحقيق التنمية .

والثاني يتعلق بصياغة علاقات اقتصادية تكاملية بين الدول العربية بما يعني تحرير انتقال عناصر الإنتاج والسلع فيما بينها، لخلق فضاء اقتصادي رحب أمام قوى الإنتاج العربية ذاتها ، وأمام ما تنتجه من سلع وخدمات، للتحرك فيه بحرية عبر البلدان العربية بما ينطوي عليه ذلك من ميزات نسبية وسوق واسعة وحوافز كبيرة للنمو والتوسع والتكامل الاقتصادي. فضلا عما يعنيه ذلك من توسيع نطاق المصالح التي تربط البلدان العربية وزيادة عناصر التقارب والتوحد بين هذه البلدان.

أما البعد الثالث للتنمية التكاملية المتواصلة في البلدان العربية فإنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان العربية والأطر الحاكمة لها من اتفاقات دولية متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد فإن الدول العربية مدعوة للتعاون من أجل العمل على صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس عادلة ومتوازنة، بما قد يعنيه ذلك من إعادة النظر في بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها البلدان العربية للعمل على تعديلها بما يتناسب مع المصالح العربية وذلك بالتوافق مع البلدان النامية أو حتى المتقدمة التي تتشارك مع الدول العربية في الموقف من هذه الاتفاقات.

وسوف نتناول هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية المتواصلة باعتبارها هدف النشاط الاقتصادي الاجتماعي في البلدان العربية ..

أولا : القواعد الاقتصادية الداخلية للتنمية الذاتية المتواصلة

تتحدد فرصة أي مجتمع في تحقيق التنمية الاقتصادية المتواصلة، بناء على طبيعة النظام الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع والذي تتوزع بناء عليه، الأدوار الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي، وتتحدد بناء عليه معطيات المناخ الاقتصادي الملائم أو غير الملائم لقوى الإنتاج للانطلاق والعمل بفعالية لتحقيق مضمون التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وتتحدد أيضا فرصة أي مجتمع في تحقيق التنمية بحدود قدرته على تعبئة المدخرات لتمويل الاستثمارات المحلية لرفع مستوى تشغيل العمل ورأس المال وتحقيق دورة من النجاح الاقتصادي تكون جاذبة للدول والشركات الأجنبية للتعاون في مجالات الاستثمار والتسويق والتكنولوجيا مع البلد المعني بشروط متوازنة وعادلة ومتكافئة للطرفين. وتتحدد أيضا بمستوى التعليم ودرجة شيوعه وبمدى تحضر المجتمع وانفتاحه، وبمستوى الإنفاق على البحث والتطوير العلميين وبفعالية المنتج العلمي والتكنولوجي في تحديث الاقتصاد ورفع إنتاجية العمل ورأس المال فيه.

١ - بناء نظام ديموقراطي حقيقي يضمن المشاركة الشعبية ويمنع ويكافح الفساد :

إن أول قاعدة في نموذج المستقبل لبناء نظام اقتصادي قوي وقادر على تحقيق طموحات الشعوب في مصر وباقي البلدان العربية، هي ضرورة وجود نظام ديموقراطي حقيقي يضمن احترام القانون ومعاملة كل المواطنين على قدم المساواة أمامه، ويضمن مشاركة كل الشعب في تحديد الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمة بشكل حر وديموقراطي، كما يضمن منع ومكافحة الفساد بشكل صارم. وفي أي نظام ديموقراطي، لابد من أن تكون أجهزة ومؤسسات مراقبة عمل الحكومة والقطاع العام، تابعة للشعب ولسلطته التشريعية التي ينتخبها مباشرة. على أن تمثل الحكومة والمعارضة والخبراء الحكوميون والمعارضون والمستقلون المعنيون بهذه القضية، على قدم المساواة في هذه الأجهزة والمؤسسات، مع تقنين حق كل من يعملون فيها، في النفاذ لكل المعلومات المتعلقة بمالية الدولة وممتلكاتها وإدارة هذه الممتلكات أو التصرف فيها، ودخول من يحتلون الوظائف العامة أيا كان مصدرها. ويحق لكل فرد في هذه الأجهزة، أن يقدم بشكل منفرد أو متضامن مع آخرين أو مع الجهاز الذي يتبعه، كل ما يراه مخالفا للقانون أو نهبا للمال العام او إهدارا له أو تربحا من وراء العمل العام أو إساءة إدارة للأموال العامة، إلى الرأي العام والقضاء، وذلك كآلية لمنع ومكافحة الفساد، علما بأن تداول السلطة يظل هو الوضع النموذجي لمنع ومكافحة الفساد في إطار نظام ديموقراطي حقيقي.

٢ - بناء نظام متسق للأجور والرواتب لجعلها حوافز للإنتاج وليست مبررا للفساد :

من المفترض أن تنهض فلسفة الرواتب والأجور على مبدأ الدفع مقابل العمل على قاعدة: أجر عمل واحد يكفي لحياة كريمة. مع بناء نظام لحوافز الإنتاج ولتشجيع الابتكار، يكون محل مراقبة من العاملين في كل مؤسسة عامة ومن الهيئات الشعبية والحكومية للرقابة. وذلك لأن النظام الراهن للأجور والرواتب والمكافآت وما في حكمها في مصر وبعض البلدان العربية، أصبح بعيدا عن أي اتساق يحافظ على تراتبها وفقا للتراتب الوظيفي، وأصبحت العلاقات الخاصة والسياسية عاملا مهما في تحديد المكافآت التي أصبحت أضعاف الرواتب المحدودة وغير المنطقية. كما أصبح نظام الرواتب والأجور، بعيدا بالفعل عن أي فلسفة واضحة، وعن أي نظام محفز للإنتاج، بل وأصبح عاملا مشجعا على الفساد. والحقيقة أن أجر عمل واحد لايكفي لحياة كريمة أو حتى شبه ممكنة، وهذا أدى بالعاملين في الجهاز الحكومي إلى مواجهة هذا الوضع من خلال الالتحاق بعمل آخر سواء كان مشروعا أم غير مشروع، مع التعامل مع الراتب أو الأجر من الوظيفة الأصلية على أنه إعانة بطالة تقريبا. كما لجأ البعض لاستخدام الوظيفة في الإثراء غير المشروع كتجسيد للفساد الوظيفي، بينما يقبل البعض بالفقر والانسحاق العملي والنفسي بكل ما يرتبط به من أمراض اجتماعية، بينما يلجأ البعض للانتقام من ضعف الأجر أو الراتب عبر تعطيل العمل. أي أن "نظام" الأجور الراهن تحول إلى مبرر للفساد بدلا من أن يكون حافزا للإنتاج، ولابد من تغييره بشكل جذري لجعله حافزا للعمل والإنتاج والإبداع بدلا من كونه أحد المبررات المهمة للفساد.

٣ - النموذج الاقتصادي بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي :

شهدت بنية النظام الاقتصادي وتوزيع الأدوار فيه بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي، تطورات هائلة على مدار التاريخ الاقتصادي الحديث، فمن تدخل الدولة لتحقيق الميزان التجاري الموافق أو الإيجابي في القرنين السابع عشر والثامن عشر مع إطلاق يد القطاع الخاص المرتبط بالنخب الملكية الحاكمة في عصر سيادة الفكر التجاري والتوسع الاستعماري في العالم الجديد وفي بعض مناطق إفريقيا وآسيا، والذي قامت به الدول الأوروبية لصالح الرأسمالية الصاعدة فيها، إلى سياسات عصر المنافسة والتحرير الاقتصادي القائمة على فكر المدرسة الكلاسيكية القائم على قاعدة "دعه يعمل دعه يمر" التي تعني إطلاق حرية الاستثمار والتجارة للرأسمالية في الداخل وفي العلاقات الاقتصادية بين الدول، في ظل دولة ينحصر دورها في ضمان الأمن الداخلي وضمان التزام الأفراد بتعاقداتهم، والدفاع عن البلد ضد أي عدوان خارجي أو القيام بمثل هذا العدوان لمصلحة الرأسمالية المحلية لفتح أسواق البلدان المستعمرة لمنتجاتها أو لنهب المواد الخام منها. ولم تكن الدولة تتدخل من خلال

السياسات المالية والنقدية لتحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد أو لضمان رفع مستوى التشغيل أو لإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي من خلال التحويلات الاجتماعية، بل تركت الأمر لصراع القوى بين الطبقة الرأسمالية وطبقتي العمال والفلاحين. ثم انتهت هذه المرحلة بكارثة الكساد العظيم التي بدأت في خريف عام ١٩٢٩ واستمرت غالبية سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي. ولم تخرج الاقتصادات الرأسمالية الكبرى من ذلك الكساد، سوى عبر تبنيها للأفكار الكينزية الخاصة بتطوير دور الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر، من خلال الإنفاق العام، وبشكل غير مباشر عبر السياسات المالية والنقدية الموجهة للاقتصاد والمعالجة لأزماته. وكان كينز يرى أن " توسيع وظائف الدولة هو أمر لازم لمطابقة الميل للاستهلاك مع الحافز للتوظيف، باعتباره وسيلة وحيدة لتجنب تهدم المؤسسات الاقتصادية الحالية تهدما تاما ، وشرطا للقيام بالمبادرة الفردية بنجاح ". كما أشار "كينز" إلى أن "إسناد بعض السلطات الإدارية المتروكة في معظمها للمبادرة الخاصة ، إلى مؤسسات مركزية أمر له أهميته الحيوية ، وفيما يخص الميل للاستهلاك ، ستضطر الدولة دوما إلى أن تمارس عليه تأثيرا توجيهيا بواسطة سياستها المالية ، وبتحديد معدل الفائدة وربما بوسائل أخرى . أما سياسة التشغيل فيحتمل أن يكون تأثير السياسة النقدية علي سعر الفائدة كافيا لأن يسير بها إلى قيمتها المثلى . لذلك نعتقد أن نوعا من الاشتراكية الواعية في مجال التشغيل هي الوسيلة الوحيدة لتأمين التشغيل الكامل بصورة تقريبية " (٢)

لكن النظرية الكينزية والرؤية المنبثقة منها لإصلاح الاقتصاد والتي أنقذت الاقتصادات الرأسمالية الصناعية المتقدمة في ثلاثينيات القرن العشرين واستمرت منطلقا لسياساتها الاقتصادية حتى بداية السبعينيات، فقدت الكثير من نفوذها الفكري في النصف الأول من السبعينيات بعد انتشار ظاهرة الركود التضخمي؛ نظرا لأن هذه النظرية كانت تقطع بعكس ذلك أي بعدم وجود إمكانية لتزايد التضخم والبطالة في آن واحد وهو ما جسده منحنى فيليبس. وعلي أي الأحوال فإن الضربة التي تلقتها النظرية الكينزية في الواقع قد أفسحت المجال أمام فكر النقديين الجدد الذين تزعمهم "ميلتون فريدمان " – Milton Friedman _ ومعه مدرسة شيكاغو في وقت سابق علي تدهور مكانة المدرسة الكينزية في الواقع .

وظهرت بعد ذلك خلال الثمانينيات والتسعينيات العديد من الأفكار الاقتصادية الليبرالية المعتدلة والمتطرفة التي شكلت في مجموعها أساسا لموجة الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية التي تجتاح العالم في الوقت الراهن، والتي تتمحور بشكل أساسي حول تقليص الدور الاقتصادي للدولة إلى أقصى حد مع إطلاق المجال للقطاع الخاص ولآليات السوق ، وتحديد أدوار محدودة للدولة تقترب بها من نموذج الدولة "الحارسة" الذي حددته المدرسة الكلاسيكية كدور للدولة منذ القرن التاسع عشر ، والذي أعاد النقديون الجدد إحياءه . ويرى ستجلتز (Stiglitz) الذي حصل على جائزة نوبل في

الاقتصاد عام ٢٠٠١، والذي كان يعمل كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين بالولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، أن هناك ستة أدوار للدولة هي إقامة البنية الأساسية في العلوم والتكنولوجيا والمال والصحة والبيئة وفي المجال الاجتماعي ، وأن أداء الدولة لهذه الأدوار يمكن أن يؤدي لتحقيق التقدم ، مستشهدا في ذلك بالتجربة الأمريكية وبتجارب دول الشرق الأقصى .(٣)

وفي نفس الاتجاه يرى البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ١٩٩٧، الذي كرس الجزء الأكبر منه لتناول دور الدولة، أن المهام الجوهرية للدولة هي إرساء القانون وإقرار بيئة غير مشوهة للسياسات تشمل استقرار الاقتصاد الكلي، والاستثمار في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وحماية الضعفاء وحماية البيئة .

وبالتالي فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كصانع أو كتاجر أمر غير مرغوب فيه في ظل الموجة الليبرالية الجديدة التي تنطوي أيضا علي بيع المشروعات المملوكة للدولة إلي القطاع الخاص.

أما أفكار "الطريق الثالث" التي ظهرت في تسعينيات القرن العشرين وما زالت تشكل الموجه لبعض البلدان، فإنها لا تعدو كونها نسخة معدلة من الأفكار الكينزية في أكثر دولتين تتبنيان التحرر الاقتصادي وهما الولايات المتحدة في عهد كلينتون ، وبريطانيا في عهد رئيس الوزراء الحالي توني بلير. وهذه الدعوات ظهرت كرد فعل على الآثار الدرامية لانفلات قوى السوق وبالذات في أسواق العملات والبورصات.

وكان هذا الانفلات قد بلغ مستويات درامية حين تلاعب المضاربون في أسواق العملات وعلى رأسهم الأمريكي ذو الأصل المجري: جورج سورس، بتلك الأسواق وفجروا أزمة العملات الأوروبية في سبتمبر عام ١٩٩٢ والتي انتهت بخروج الإسترليني من آلية أسعار الصرف الأوروبية أو ما كان يسمى بنظام الثعبان الأوروبي آنذاك ولم تعد إليه مرة ثانية ، في حين خرجت الليرة الإيطالية والبيزيتا الإسبانية بشكل مؤقت ثم عادت للنظام ودخلت في إطار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو".

كما بلغ انفلات قوى السوق ذروة جديدة في الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥ عندما طبقت الحكومة المكسيكية مطلب صندوق النقد الدولي لها بتخفيض عملتها "البيسو" مقابل الدولار ثم تعويمها بعد ذلك تجسيدا لموقف "الصندوق" والدول الدائنة الرئيسية بضرورة إطلاق قوى السوق بلا قيود عبر تحرير الاقتصاد وعلاقاته الخارجية. وقد تم ذلك في ظروف غير مواتية، أهم ملامحها أن الفائض التجاري الذي كان ملمحا دائما تقريبا للميزان التجاري المكسيكي خلال الثمانينيات قد انقلب إلى عجز منذ عام ١٩٩٠، ثم تزايد على نحو سريع منذ عام ١٩٩١ مخلفا نحو ٦٤,٢ مليار دولار من العجز التجاري خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٤.(٤) وعندما تم تعويم البيسو المكسيكي في ظروف العجز التجاري المكسيكي الكبير وما أدى إليه تراجع

الاحتياطيات الدولية المكسيكية من العملات الحرة إلى ٦ مليارات دولار عند التعويم مقارنة بنحو ١٦,٧ مليار دولار قبل ذلك بستة أشهر،(٥) انقض المضاربون على العملة المكسيكية ودفعوها للانهيار ودخلت المكسيك في أزمة طاحنة استوجبت برنامجا أمريكيا ودوليا قيمته ٤٧,٨ مليار دولار لإنقاذ المكسيك من أزمتها المالية التي كانت قوى السوق الجامحة الانفلات عنصرا رئيسيا في تفجيرها، وكانت أيضا الرابح الأساسي منها ومن برنامج الإنقاذ المالي للمكسيك أو على حد تعبير المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك، ميشيل كامديسو الذي أكد "أن المضاربين جنوا ثمار المليارات الممنوحة من الصندوق للمكسيك ، لكن العالم في قبضة هؤلاء الصبيان"(٦) ومن البديهي أن يكون لهؤلاء المضاربين سطوة كبيرة على الاقتصاد العالمي في تحرير الاقتصاد وإطلاق قوى السوق بلا ضوابط مثلما يطلب صندوق النقد الدولي والدول الدائنة من الدول المدينة التي تضطرها ظروف تعثرها المالي إلى طلب مساندة الصندوق لها ماليا أو مساندته لها في إعادة جدولة ديونها الخارجية.

ومن المعروف أيضا أن المضاربين قاموا بدور رئيسي في تفجير أزمات بلدان شرق وجنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧ وطوال عام ١٩٩٨ عندما قاموا بهجمات هائلة على عملاتها مستغلين المأزق المالي الذي كانت تمر به وسهولة الهجوم بالمضاربة على عملاتها في ظل التحرر المالي الواسع النطاق في تلك البلدان التي لم تكن لدى الدولة في غالبيتها، القدرة على مواجهة الأزمة بصورة قوية وفعالة بسبب محدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي كتجسيد لتبني تلك الدول للنموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد.

ومن كل هذا نخلص إلى أن التحرير المطلق للاقتصاد وما ينطوي عليه من تقليص دور الدولة إلى أقصى حد والاقتراب أو الوصول بها إلى مستوى الدولة الحارسة لصالح إطلاق المجال أمام القطاع الخاص ومنحه الإعفاءات الضريبية والامتيازات المختلفة لتكريس هيمنته على الاقتصاد، ينطوي على تعريض الاقتصاد المحلي لاضطرابات مالية واقتصادية في الداخل نتيجة سعي الرأسمالية المحلية وراء أقصى ربح دون أن تلقي بالا للاعتبارات الاجتماعية أو للمصلحة الاقتصادية العامة، وينطوي أيضا على تعريض الاقتصاد المحلي لعواصف عاتية مصدرها الأجانب الذين تم فتح الاقتصاد المحلي أمامهم، بالذات من يعمل منهم في مجال طفيلي نموذجي مثل أسواق العملات، حيث لا يعنيهم سوى تحقيق الربح الذي يتحقق في هذه السوق بشكل شديد الارتفاع في حالات الاضطراب في سوق الصرف على أن يتخذ هذا الاضطراب اتجاهات تتماشى مع الاتجاهات التي يضارب عليها المضاربون في أسواق العملات.

وإذا كانت نسبة الإنفاق العام للدولة من الناتج المحلي الإجمالي، هي أهم التعبيرات الكمية عن دور الدولة في الاقتصاد ، فإنه يمكن القول إن الاقتصادات العربية تعتبر من

الاقتصادات التي قلصت دور الدولة في الاقتصاد إلى حد بعيد سواء عبر تقليص دورها في الإنتاج أو عبر تخلي غالبيتها بدرجات متفاوتة عن دورها في إعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي من خلال سياسة التحويلات الاجتماعية التي تظهر في بنود الإنفاق العام.

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن الإنفاق العام الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، قد بلغ في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة على الترتيب نحو ٤٤,٦% ، ٤٢,٢% ، ٣٦,٣% ، ٢٠,٤% في عام ١٩٩٨ ، مقارنة بنحو ٣٧,٤% ، ٣٧,٨% ، ٣٦,٤% ، ٢٠,٧% للدول المذكورة بالترتيب في عام ١٩٨٠ . وبالمقابل بلغ الإنفاق الاستثماري العام في الدول الأربع المذكورة بالترتيب نحو ٢ % ، ٢,٤% ، ١,٥% ، ٠,٦% في عام ١٩٩٨ ، مقارنة بنحو ٢,١% ، ٢,٢٠% ، ١,٨% ، ١,٣% للدول المذكورة بالترتيب عام ١٩٨٠.(٧)

أي أن الإنفاق العام الجاري في بعض هذه الدول الصناعية المتقدمة قد تزايد بشكل واضح وثبت تقريبا في البعض الآخر. وبالمقابل ، انخفض الإنفاق العام الاستثماري في هذه الدول باستثناء إيطاليا، علما بأن الإنفاق الاستثماري في هذه الدول محدود أصلا في كل الأحوال .

والغريب حقا أن الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المذكورة آنفا باستثناء الولايات المتحدة ، أعلى من المؤشر المناظر له في الدول العربية التي تتوفر بيانات عنها في هذا الصدد ، حيث بلغ الإنفاق العام الجاري والاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٠,٧% ، ٣٤%، ٣٢,٦% ، ٣٨% في كل من مصر ، الأردن ، وتونس واليمن على الترتيب في عام ١٩٩٨ .(٨) أما المغرب فإن نسبة إنفاقه الجاري والاستثماري من ناتجه المحلي الإجمالي ، بلغت ٣٣,٣% عام ١٩٩٧ وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠. وهو ما يؤكد أن الضغوط التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة وهي نفسها الدول الدائنة للبلدان العربية والضغوط التي يقوم بها صندوق النقد والبنك الدوليان ، من أجل تقليص دور الدولة في الاقتصاد في البلدان العربية والنامية عموما ، هي ضغوط غير منطقية. وينبغي أن تتعامل الدول العربية مع قضية دور الدولة في الاقتصاد على ضوء ظروفها الخاصة دون الخضوع لأي ابتزاز من الدول الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها تلك الدول التي اعتبرت دعوتها لتقليص دور الدولة في الاقتصاد نموذجا عالميا يجب أن يحتذى بدون النظر للظروف الخاصة لأي دولة ، ولذلك فإن صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين تسيطر عليهما الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، قد جعلا تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أو تحريره من سيطرتها وبيع القطاع العام للقطاع

الخاص، شروطا ضرورية لحصول أي دولة على القروض من المؤسستين الدوليتين ، أو على مساندتهما لها للحصول على قروض من الأسواق المالية الدولية ، أو لإعادة جدولة ديونها عندما تتعثر في سدادها . ولأن الكثير من الدول العربية عانت من اختلالات اقتصادية ومالية تفاقمت منذ الثمانينيات بصفة خاصة ، فإن البعض منها بدأ ، تحت وطأة تلك الاختلافات والحاجة للاقتراض ولإعادة جدولة الديون ، في الاستجابة لمطالب صندوق النقد والبنك الدوليين فيما يتعلق بتغيير السياسات الاقتصادية باتجاه التحرير وتقليص دور الدولة في الاقتصاد.

كذلك فإن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، سارعت بالعمل على الاستفادة من الهيمنة العالمية لنموذجها الاقتصادي من خلال عقد اتفاقات(اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية جزئيا وتدريجيا عام ١٩٩٤، واتفاق تحرير الخدمات المالية عام ١٩٩٧، واتفاق تحرير خدمات الاتصالات عام ١٩٩٧) وبناء مؤسسات دولية جديدة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية في الإطار الذي يحقق مصالحها (منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام ١٩٩٥بموجب اتفاق جات لضمان التزام أعضائها به والتحكيم بينهم فيما يختلفون بشأنه) . وكل ذلك أدى إلى تقليص دور الدول في التحكم في حركة علاقات اقتصاداتها مع اقتصادات البلدان الأخرى وكرس بيئة دولية قائمة على التحرير الاقتصادي وتقليص دور الدولة بشكل يتوافق مع مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ولم ينتصر بالضرورة لقضية التحرير بشكل مستقيم وشامل لأن عملية التحرير التي عمادها اتفاق جات تتسم بأنها انتقائية وجزئية وتتماهى مع مصالح الدول الصناعية المتقدمة بالأساس حتى ولو توافقت هنا أو هناك مع مصالح الشعوب أو بعض القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية والنامية عموما. وهذه البيئة الدولية الجديدة ، ساهمت بدورها في دفع الدول العربية والنامية باتجاه سياسات التحرير الاقتصادي وتقليص الدور الاقتصادي للدولة.

وإذا كانت هناك عيوب لنظام الاقتصاد الحر بمعناه الكلاسيكي ، حتى في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، فإن عيوب تطبيقه تتضاعف في البلدان النامية والفقيرة حيث ينتشر الفقر والجهل والمرض والبطالة وتكون هناك حاجة لتعبئة طاقات المجتمع لتجاوز كل ذلك من خلال دور فاعل للدولة. كما أن عيوب تطبيقه في الدول النامية تتضاعف في ظل ضعف القدرة الاقتحامية للطبقات الرأسمالية فيها التي يفضل جانب كبير منها العمل في التجارة الخارجية والعمل كوكلاء لشركات أجنبية أو في تجميع منتجاتها محليا أو في التجارة الداخلية أو في المضاربة بمختلف أشكالها ومجالاتها، ويضعف أو حتى ينعدم لديها الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، وتنتشر داخلها ثقافة الخبطة التي لا يمكن أن تشكل أساسا لتحقيق أي نمو متواصل أو تنمية متعددة الجوانب تفضي لبناء اقتصاد قوي ومجتمع حديث ومتطور. لذلك فإن النموذج الكينزي الذي أشرنا إلى أهم ملامح موقفه بشأن الدور الاقتصادي للدولة في موضع سابق ، يبدو حدا

أدنى لدور الدولة في البلدان النامية والفقيرة، شرط أن تكون هناك رقابة شعبية فعالة على النشاط الاقتصادي للدولة حتى لا يصبح القطاع العام مرتعا للفساد، وحتى لا يتحول الإنفاق العام الجاري إلى مجال للفساد أيضا. ويمكن بالمقابل تركيز أهم عيوب تبني نظام الاقتصاد الحر كموجه للاقتصاد في البلدان العربية على النحو التالي:-

إضعاف قدرة الدولة على تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد في الظروف العادية، وإضعاف قدرتها بدرجة أعلى، على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية التي يمكن أن تشعلها قوى السوق المنفلتة على غرار الأزمات التي أشعلتها تلك القوى في أوروبا عام ١٩٩٢ وفي المكسيك عام ١٩٩٥، وفي بلدان شرق وجنوب شرق آسيا عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨. فهذه القدرة مرتبطة، فضلا عن كفاءة الإدارة الاقتصادية، بحجم الإنفاق العام وبحجم الأصول الاقتصادية التي بحوزة الدولة.

إضعاف قدرة الدولة على ضمان درجة عالية من التشغيل لقوة العمل ولرأس المال، بما يؤدي غالبا لانتشار البطالة في البلدان التي لم تتحول إلى دول صناعية. وتعتبر الدول العربية التي تراجع فيها الدور الاقتصادي للدولة حالة نموذجية في الانتشار الواسع النطاق للبطالة بكل ما يعنيه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، والذي سنتعرض له في موضع لاحق.

إضعاف دور الدولة في تحديث المجتمع، هذا الدور الذي من المفترض أن تقوم به عبر تطوير الخدمات التعليمية والصحية وعبر مساعدة الفقراء من خلال سياسة التحويلات الاجتماعية.

إضعاف قدرة الدولة على دفع عملية التحديث الاقتصادي والتكنولوجي الذي من المفترض أن تقوم به عبر اقتحام مجالات صناعية جديدة عالية التكنولوجيا، وتقوم به أيضا من خلال تمويل ورعاية البحث والتطوير العلميين والمؤسسات العامة القائمة بهما. ونظرا لأن القطاع الخاص في البلدان النامية وضمنها البلدان العربية لا يقوم غالبا بهذه الأدوار كبديل للدولة، فإن عدم قيامها بها يترك الدولة نهبا للتخلف الاقتصادي والتكنولوجي.

أن تبني نظام الاقتصاد الحر بشكل كامل، يضع اقتصاد الدولة تحت رحمة المضاربين المحليين والأجانب في القطاع المالي وبالتحديد في بورصات الأسهم وأسواق العملات. ويمكن أن تحدث اضطرابات مالية تتطور إلى أزمات اقتصادية واسعة النطاق لا تستطيع الدولة محدودة القدرات الاقتصادية مواجهتها وتضطر لطلب المساندة من الخارج بكل شروطها وأعبائها.

وترتيبا على كل ما سبق، فإن النظام الاقتصادي الذي يتضمن حدا أدنى من تدخل الدولة على غرار النظام الاقتصادي المبني على أساس الأفكار الكينزية، يشكل نظاما اقتصاديا ملائما لظروف البلدان العربية التي تحتاج لدور قوي للدولة في تحديث

الاقتصاد والمجتمع وفي تحقيق التنمية بمعناها الشامل الذي أشرنا إليه في البداية. لكن مثل هذا النظام الذي يمكن أن يحقق إنجازات في فترات التعبئة والنهوض العام لتحقيق أهداف قومية كبرى ولمواجهة التحديات الخارجية، يمكن أن يشكل مرتعا للفساد فيما بعد، إذا لم تكن هناك درجة عالية من الرقابة الشعبية على مالية الدولة، وهذه الرقابة الشعبية لا يمكن أن تتوفر إلا في نظام ديمقراطي يتسم بدرجة عالية من الشفافية.

٤ - التنمية .. بين الاعتماد على الذات والمساعدات الخارجية :

يتوزع الدخل المحلي لأي بلد بين الاستهلاك والادخار. فالادخار وفقا لـ "جون مينارد كينز" هو زيادة الدخل على الإنفاق من أجل الاستهلاك. (٩) وهذا التعريف العام لا توجد خلافات بشأنه سوى إشارات جزئية باحتمال ذهاب جزء من الدخل إلى مسارب الاكتناز بالذات في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا، فضلا عن احتمالات خروج جزء من الدخل إلى الخارج عبر تهريب الأموال في حالة انتشار الفساد والأنشطة غير المشروعة. وتتوقف قدرة اقتصاد أي بلد على النمو وزيادة الدخل بصورة أساسية، على حصة كل من الاستهلاك والادخار من الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زادت حصة الاستهلاك تتراجع فرص النمو الاقتصادي المعتمد على الذات، وبالمقابل فإنه كلما زادت حصة الادخار من الناتج المحلي تزيد فرص تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك لأن الادخار المحلي هو الذي يستخدم في تمويل الاستثمارات المحلية الجديدة التي هي أساس زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي الذي يمكن بناء التنمية الشاملة على أساسه.

ورغم أنه من الممكن لرؤوس الأموال الأجنبية أن تساهم في تمويل الاستثمارات الجديدة وبالتالي تمويل تحقيق النمو الاقتصادي في أي بلد، إلا أن هذه الاستثمارات الأجنبية لا تأتي لأي بلد في العادة إلا إذا كانت هناك دورة نمو وازدهار اقتصادي في هذا البلد قائمة على المدخرات والاستثمارات المحلية. كما أن دور الاستثمارات التي يمولها الأجانب يظل محدودا بالمقارنة مع الاستثمارات الممولة من خلال المدخرات المحلية التي هي الأساس في تمويل الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.

وعلى أي حال فإن تطور الادخار بمنابعه الداخلية الأساسية والخارجية المساعدة، له أهمية كبيرة لمعرفة قدرة البلد المعني على تغطية الاستثمارات المطلوبة للخطط الإنمائية لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.(١٠)

والحقيقة أنه ليس هناك خلاف حول أهمية ودور الادخار في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة بالذات في البلدان الفقيرة والنامية التي تحتاج أكثر من غيرها لاحتجاز نسبة كبيرة من دخلها المحدود أصلا، من أجل تمويل استثمارات جديدة

لتحقيق دفعة للنمو الاقتصادي تتوقف قوتها على حجم هذه الاستثمارات الجديدة وتوزيعها القطاعي وقدرتها على خلق مضاعف قوي للاستثمار في قطاعات أخرى.

وهناك إشكالية في العلاقة بين الادخار والاستهلاك والنمو الاقتصادي، حيث إن معدل الادخار المرتفع، يعد ضروريا لتمويل الاستثمار الذي ينهض النمو الاقتصادي على أساسه، لكن هذا الادخار المرتفع قد يضعف حوافز النمو لأن الحافز الرئيسي للتوسع في الاستثمارات الجديدة هو وجود طلب استهلاكي فعال (أي مقرون بالقدرة على الشراء) على المنتجات التي ستنتجها هذه الاستثمارات، وفي ظل ارتفاع معدل الادخار قد يكون الطلب الاستهلاكي الفعال أقل من أن يحفز استثمارات جديدة واسعة النطاق.

ونتيجة لهذه الإشكالية فإن الدول التي هي بصدد تحقيق الدفعة القوية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على المدخرات المحلية، تلجأ عادة للتوسع في التسويق الخارجي لمنتجاتها لتعويض قصور الطلب الاستهلاكي الفعال داخل البلد بسبب ارتفاع معدل الادخار. وهذا التوسع يتطلب توفر قدرة تنافسية عالية للمنتجات التي توجهها هذه الدولة للأسواق الخارجية، خاصة بعد أن أدى انتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء عصر حصول بعض الدول على ميزات اقتصادية وتسهيلات لدخول أسواق الدول الكبرى كثمن لمواقفها السياسية. في حين تلجأ دول أخرى إلى تنشيط الاستهلاك المحلي وتشجيع ثقافة الاستهلاك من خلال وسائل الدعاية والإعلام لخلق طلب محلي فعال يحفز نمو الاستثمارات الجديدة، مع التوسع في تمويل هذه الاستثمارات من خلال الاقتراض أو جذب الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع لتعويض ما يؤدي إليه تنشيط الاستهلاك المحلي من إضعاف لمعدل الادخار المحلي.

وهذه السياسة تؤدي عادة إلى ظهور وتفاقم أزمة الديون الخارجية للدولة بكل تبعاتها السياسية والاقتصادية. ومن بين الآثار الاقتصادية للتوسع في الاعتماد على الاقتراض من الخارج، أن قوى الادخار المحلية تتأثر سلبيا عبر الزمن مادام أنه يمكن توفير رؤوس الأموال من الدول الأخرى؛ مما يؤدي بالمقابل إلى تغذية قوى الاستهلاك المحلي. وهو أمر يتبلور في النهاية في وجود اختلال واضح يقوم بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب، ويوازيه خلل واضح بين قوى الطلب المحلي وقوى العرض الكلي مما يجعل مثل هذا البلد عرضة لعدم تحقيق التوازن ومن ثم التضخم.(١١)

وإذا تابعنا معدلات الادخار والاستثمار في البلدان العربية التي تتوافر بيانات عنها، سنجد أنه باستثناء الدول النفطية ، فإن الدول العربية تحقق معدلات ادخار متدنية للغاية (أنظر الجدول ١).

جدول (١)

الادخار والاستثمار وميزان الموارد في بعض البلدان العربية عام ١٩٩٩

الدولة	الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	ميزان الموارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
مصر	١٤%	٢٣%	-٩%
المغرب	١٨%	٢٣%	-٥%
سورية	١٨%	٢٩%	-١١%
لبنان	-١٣%	٢٨%	-٤٠%
اليمن	١٣%	٢١%	-٨%
موريتانيا	١٢%	٢٢%	-١٠%
الأردن	٦%	٢٧%	-٢١%
تونس	٢٤%	٢٨%	-٣%
السعودية	٢٦%	٢١%	+٥%
الجزائر	٣٠%	٢٧%	+٣%
الكويت	٢٢%	١٢%	+١٠%
الصين (الأراضي الرئيسية)	٤٢%	٤٠%	+٢%
هونج كونج	٣٠%	٢٥%	+٥%
سنغافورة	٥٢%	٣٣%	+١٩%
كوريا الجنوبية	٣٤%	٢٧%	+٧%
ماليزيا	٤٥%	٣٢%	+١٣%
العالم	٢٢%	٢٣%	٠

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، جدول رقم ١٣.

وقد بلغ معدل الادخار في كل من مصر وسورية والمغرب والأردن واليمن ولبنان وموريتانيا بالترتيب نحو ١٤%، ١٨%، ١٨%، ٦%، ١٣%، -١٣%، ١٢% في عام ١٩٩٩ وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم عام ٢٠٠٠/٢٠٠١. ومن بين الدول غير النفطية التي تتوافر بيانات عنها كانت تونس هي الأعلى في معدل الادخار المحلي بها ، حيث بلغ نحو ٢٤% في العام ١٩٩٩.

وفي نفس العام بلغ معدل الادخار العالمي ٢٣%. وإن كان هذا المعدل يصل إلى مستويات شديدة الارتفاع في البلدان السريعة النمو في شرق وجنوب شرق آسيا رغم الأزمة الاقتصادية التي ضربتها منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٧ وحتى بدايات عام ١٩٩٩. فقد استمرت هذه البلدان رغم أزماتها، وربما تحت وطأتها، في تحقيق معدلات ادخار مرتفعة بلغت في هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاند نحو

٣٠% ، ٥٢%، ٣٤%، ٤٥%، ٣٢% في عام ١٩٩٩، في حين بلغت معدلات الاستثمار في البلدان المذكورة بالترتيب ، نحو ٢٥%، ٣٣%، ٢٧%، ٣٢%، ٢١% في العام نفسه. أما الصين صاحبة الاقتصاد العملاق، فإنها نجحت في تفادي الوقوع في براثن الأزمات المالية والاقتصادية الآسيوية في عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨، واستمرت معدلات الادخار والاستثمار فيها عند مستوى شديد الارتفاع أهلها لمواصلة دورة النمو السريع المستمرة فيها منذ عقدين من الزمن والتي سبقها نمو معتدل متواصل منذ استقلال الصين. وقد بلغ معدل الادخار فيها نحو ٤٢% عام ١٩٩٩، في حين بلغ معدل الاستثمار فيها نحو ٤٠% في العام نفسه. (١٢)

وكما هو واضح فإن معدل الادخار في هذه البلدان يزيد كثيرا على معدل الاستثمار فيها، مما يعكس أن هذه الدول تعتمد على ذاتها أساسا في تمويل الاستثمار المحلي بها، فضلا عن تخصيص جانب مهم من مدخراتها لسداد ما سبق واقترضته من الخارج. وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية، هي في الأصل، بلدان اعتمدت على تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية في تمويل الاستثمار في بداية نهوضها الاقتصادي قبل أن تصبح مدخراتها المحلية قادرة على تمويل استثماراتها بالكامل وتصدير رأس المال أيضا. وقد حصلت على هذا الوضع لأسباب سياسية بالأساس تتعلق بمحاولة الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان ، خلق نماذج اقتصادية رأسمالية متفوقة على النماذج الاشتراكية في الصين وفيتنام وكوريا الشمالية لوقف المد الاشتراكي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا في زمن الحرب الباردة. وقد بلغ معدل الادخار المحلي (نسبة المدخرات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي)في هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية بالترتيب ٢٩% ، ١٠% ، ٨% في عام ١٩٦٥ ، في حين بلغ معدل الاستثمار فيها على الترتيب نحو ٣٦% ، ٢٢% ، ١٥% في العام نفسه.(١٣) وكما هو واضح فإن هناك فجوة كبيرة تم تمويلها من خلال رؤوس الأموال الأجنبية.

وعلى العكس من ذلك، فإن تمويل التنمية تم بالاعتماد على الذات بالأساس في كل من الصين وماليزيا وتايلاند فقد اعتمدت على المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات المحلية والنهوض الاقتصادي بصورة أساسية من خلال تحقيقها لمعدلات ادخار بالغة الارتفاع تعتبر الأعلى في العالم، واعتمدت إلى جانب هذه المدخرات المحلية على رؤوس الأموال الأجنبية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة ذهبت إلى تلك البلدان للمشاركة في ثمار دورة النمو والازدهار الاقتصادي التي بدأت على قواعد محلية. وقد بلغ معدل الادخار المحلي في كل من الصين وماليزيا وتايلاند بالترتيب ٢٥% ، ٢٤% ، ١٩% عام ١٩٦٥ وهي معدلات متوازنة تقريبا مع معدلات الاستثمار في هذه البلدان والتي بلغت للدول الثلاث بالترتيب ٢٤% ، ٢٠%، ٢٠%في العام نفسه، علما بأن متوسط معدلي الادخار والاستثمار العالميين بلغ ٢٠% في ذلك

العام. وفي عام ١٩٨٨ بلغ معدل الادخار في هذه الدول بالترتيب ٣٧% ، ٣٦% ، ٢٦% ، في حين بلغ معدل الاستثمار بها ٣٨% ، ٢٦% ، ٢٨% في العام نفسه . علما بأن متوسط معدل الادخار العالمي بلغ ٢٣% في ذلك العام ، في حين بلغ متوسط معدل الاستثمار العالمي ٢٢% في العام نفسه.(١٤) أي أن الدول الثلاث استمرت تقريبا على توازن معدلات الادخار والاستثمار المحلي فيها عند مستوى مرتفع عن المتوسط العالمي للادخار والاستثمار. في حين تفوقت معدلات ادخارها على معدلات الاستثمار فيها عند مستويات شديدة الارتفاع لكليهما في عام ١٩٩٩ كما أوضحنا من قبل.

وقد قامت تجارب النمو الاقتصادي السريع في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا على توجه تصديري واضح بحيث تم تعويض نقص الطلب الاستهلاكي الفعال الناجم عن ارتفاع معدلات الادخار المحلية، من خلال تنشيط الطلب الخارجي الذي تمكنت تلك الدول من زيادته عبر تحسين القدرة التنافسية لصادراتها من زاويتي الجودة والسعر.

وإذا حاولنا تتبع العوامل التي ساعدت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا على تحقيق معدلات الادخار المرتفعة التي تزيد كثيرا عن متوسط معدل الادخار العالمي، فإن ذلك يعود لتبني تلك الدول لسياسات نقدية مشجعة للادخار ومرنة في الوقت ذاته بشكل يسمح بحفز الاستثمارات أيضا. كما أن القطاع المالي فيها تطور على نحو سريع بصورة جعلته قادرا على حفز الادخار المحلي. وفضلا عن كل ذلك فإن هذه الدول اعتمدت على تطوير ثقافة ادخارية مستندة إلى ميراثها التقشفي التاريخي الذي يدخل حتى ضمن تعاليم دياناتها، والذي كان في منزلة الضرورة تاريخيا لمواجهة الكوارث الطبيعية والزيادات الكبيرة للسكان والحروب وما كان ينجم عن كل ذلك من تدهور في الأحوال المعيشية يصل إلى حد المجاعات الجماهيرية واسعة النطاق.

ونتيجة لأن معدلات الاستثمار المحلية في البلدان العربية غير النفطية تتجاوز كثيرا معدلات الادخار المحلية فإن هناك فجوة كبيرة في ميزان الموارد (راجع الجدول ١)، تشكل مدخلا للحاجة للعالم الخارجي سواء في صورة اقتراض من الخارج أو استثمارات أجنبية. وإذا كان تحقيق نمو اقتصادي حقيقي سريع يتجاوز ٥% سنويا، ويمكن تحقيق تنمية شاملة على أساسه، يتطلب معدل استثمار يتجاوز ٣٠% وفقا للحسابات الاقتصادية، فإن ذلك يعني أنه من الضروري تحقيق زيادة هائلة في المدخرات المحلية في البلدان العربية. ويمكن القول إن معدلات الادخار في البلدان العربية غير النفطية في حاجة لأن تتضاعف تقريبا إذا أرادت أن تحقق نموا اقتصاديا سريعا يدفعها إلى مصاف الدول الصناعية الجديدة. كما أن الاستثمارات التي سيتم تمويلها من هذا الادخار يجب أن تكون في المجالات التي تحتاجها المجتمعات العربية ، فضلا عن ضرورة إقامتها على أسس تنافسية لضمان قدرة منتجاتها على التدفق بفعالية

للأسواق الخارجية. أما تصور أن الاستثمارات الأجنبية سوف تأتي وترفع معدل الادخار فإنه وهم يتبناه للأسف الكثيرون في النخب السياسية والثقافية في بعض البلدان العربية. ويجب إدراك أن مثل هذه الاستثمارات الأجنبية لن تأتي إلا لتشارك في دورة نمو نصنعها نحن من خلال مدخراتنا المحلية بالأساس، وفي مثل هذه الحالة يمكننا أن نجتذب المهم والضروري منها بشروط عادلة.

وإذا كانت كفاءة السياسات النقدية ومرونتها ضرورية لحفز الادخار المحلي، فإن تطوير ثقافة عامة تعظم من شأن الادخار وتدعو لترشيد الاستهلاك هو أمر أكثر ضرورة لرفع معدلات الادخار العربية التي تعتبر من أدنى المعدلات في العالم في الوقت الراهن. وهذا يستدعي تغييرا كبيرا في السياسات الإعلامية القائمة حاليا على الدعوة الجامحة للاستهلاك والتي لا تقيم للادخار وزنا، خاصة تلك التي يجسدها جهاز التلفزيون، علما بأنه بدون رفع معدلات الادخار المحلية العربية لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي سريع كأساس للتنمية شاملة.

وهناك فرصة تاريخية لزيادة تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول العربية في الوقت الراهن بسبب نتائج عاصفة سبتمبر التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ ،حيث أدت تداعياتها إلى حدوث ركود وانخفاض في معدلات الأرباح وأسعار الأسهم في الدول الصناعية المتقدمة. كما حاولت تلك الدول، إنعاش اقتصاداتها من خلال خفض أسعار الفائدة التي انحدرت في الدول الغربية الكبرى إلى مستويات متدنية للغاية، حتى وصل سعر الفائدة على الدولار إلى ١,٥٧% في ديسمبر ٢٠٠١، وهو أدنى مستوى له منذ نصف قرن، في حين انخفض سعر الفائدة على اليورو إلى ٣,٣٥% .(١٥) وهذه العوامل تشكل باعثا للأموال العربية على العودة لو تم التعامل بشكل ديناميكي مع هذه القضية من قبل الحكومات العربية ورجال الأعمال العرب.

ومن ناحية أخرى فإن البلدان الغربية عموما وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، قد شهدت حالة من تصاعد الكراهية والعنصرية ضد العرب فيما بعد أحداث سبتمبر، وامتدت هذه الحالة، حتى إلى بعض البلدان الآسيوية. كما أدت الأزمة الأمريكية، إلى تزايد عمليات المراقبة التمييزية على الأرصدة العربية وحركتها في المصارف الغربية. وهذه العنصرية وما يترافق معها من إجراءات تمييزية عموما، سوف تشكل كابحا على تدفق الأموال من البلدان العربية إلى الغرب، كما أنها يمكن أن تدفع جانبا ولو يسير من الأموال العربية المهاجرة إلى العودة من المهجر للتوطن في بلدانها العربية الأصلية أو في أي بلد عربي تتوافر فيه ظروف ملائمة لجذب الاستثمارات.وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستثمارات الخارجية العربية العامة والخاصة قد بلغت نحو ٨٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٧.(١٦) ووفقا لأدنى معدلات

للعائد فإن هذه الاستثمارات يمكن أن تكون قد تجاوزت تريليون دولار في الوقت الراهن.

ولدعم فرص حدوث هذا التحول، فإن الحكومات العربية مطالبة بالعمل بشكل فعال واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على حدوث هذا التحول على نطاق واسع، بما في ذلك التفاوض المباشر مع كبار المستثمرين العرب، والعمل فيما بين الحكومات العربية على التوصل لاتفاق يعطي للاستثمارات العربية نفس حقوق رأس المال القطري في كل البلدان العربية، وهذا لا يكفي لأن هناك ضرورة لتعظيم الشفافية في الأعمال العامة، وإنهاء إساءة استغلال النفوذ السياسي المستهدف تحقيق أرباح اقتصادية، ومكافحة الفساد بجدية، والتعامل مع الجميع على قدم المساواة أمام القانون حتى يمكن جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة للخارج وإعادتها إلى بلدان الوطن العربي. وحتى نهاية عام ٢٠٠١ ، لم تقم الحكومات العربية بما من شأنه جذب الأموال المهاجرة ، لأن الإجراءات تمس طبيعة الكثير من النظم القائمة على عدم الشفافية والتي ينتشر فيها الفساد واستغلال النفوذ السياسي لتحقيق أرباح اقتصادية.

٥ - التشغيل يحدد درجة توظيف الإنسان لتحقيق التنمية :

يشكل عنصر العمل بمستوياته المختلفة ، أهم عناصر الإنتاج ، باعتباره العنصر القادر على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الإنتاج لخلق الإنتاج السلعي والخدمي. وقوة العمل بهذا المعنى هي العنصر الإنتاجي الحاسم أو هي الشرط الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الشامل في أي دولة. ونظرا لأن قوة العمل هي عنصر إنساني ، فإن عملها أو تعطلها له أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية. كما أن إنتاجيتها التي تتحدد بمستواها التعليمي والمهاري وبمدى حداثة الفن الإنتاجي الذي تعمل في إطاره وبالذات مدى حداثة الآلات التي تستخدمها ومدى كفاءة النظام الإداري ومدى تطور البنية الأساسية والخدمات المساعدة ... هذه الإنتاجية تشكل عاملا محددا رئيسيا للقدرة التنافسية لأى اقتصاد .

ومن المعروف أن الوضع المثالي لتوظيف قوة العمل في أي بلد أي حالة التشغيل الكامل لها، هو وضع نظري لا يمكن أن يتحقق في الواقع حتى في أزهى حالات الاقتصاد لوجود نسبة هامشية للبطالة الاحتكاكية التي تعنى تعطل بعض العاملين خلال الفترة بين تركهم لعمل ما وحصولهم على عمل جديد ، وأيضا لوجود نسبة هامشية للبطالة الاختيارية والبطالة الفنية. لذلك فإن الحالة "المثالية" الواقعية لتوظيف قوة العمل تضمن في أفضل الأحوال بطالة محدودة يتراوح معدلها حول مستوى ٣% من قوة العمل، ويمكن تسميتها حالة التشغيل شبه الكامل لقوة العمل. وهذا التشغيل لقوة العمل يكون متحققا في داخل البلد لتوظيفها في إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك المحلي والتصدير .

وخلافا لهذا الوضع فإنه تكون هناك مشاكل متفاوتة الحدة في التشغيل، سواء تجسدت في انتشار بعض أو كل أنماط البطالة بما يعنى وجود معدل بطالة مرتفع أو شديد الارتفاع، أو تجسدت في الاعتماد على تصدير خدمات قوة العمل مباشرة عبر سفر العاملين للعمل في بلدان أخرى بدلا من توظيفهم في الداخل وتصدير إنتاجهم بما يتضمنه من قيمة مضافة تحتسب للاقتصاد المحلى. ومن المؤكد أن تصدير خدمات جزء من قوة العمل يعنى إهدارا جزئيا لهذا الجانب من قوة العمل في أنشطة ذات عائد مالي من الخارج دون أن تعبر عن تغيير مباشر في الناتج المحلى أو في مستوى تشغيل وتطور الاقتصاد. فضلا عن أن الاعتماد على تشغيل جانب من قوة العمل في الخارج يجعل تطور معدل البطالة في الاقتصاد المحلى مرهونا في جانب مهم منه بالوضع الاقتصادي في البلدان المستقبلة للعاملين القادمين منه وأيضا بحالة العلاقات السياسية بين البلد المصدر لخدمات قوة العمل والبلد المستورد لها.

أ - البطالة في مصر:

بالنسبة لحجم البطالة ومعدلاتها في مصر، فإن هناك اختلافا حول العدد الحقيقي للعاطلين ومعدل البطالة في مصر في الوقت الراهن، حيث تقدم الحكومة والجهاز الإحصائي الرسمي التابع لها بيانات يختلف بشأنها المتخصصين، فضلا عن أنها تختلف عن البيانات التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليان. لكن الجميع يقرون بأن الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت في مصر في عام ٢٠٠١ قبل أحداث ١١ سبتمبر وبعدها قد أدت إلى تزايد معدل البطالة على نحو سريع. وقد بلغ عدد العاطلين في مصر نحو ١,٧٨ مليون عاطل في بداية عام ٢٠٠٢، بما يعني أن معدل البطالة، قد بلغ نحو ٩,١% في بداية العام المذكور طبقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر.

وبالمقابل، تشير بيانات البنك المركزي المصري في نشرته الإحصائية الشهرية الصادرة في إبريل عام ٢٠٠٢، إلى أن عدد العاطلين في مصر ثابت عند ١,٥ مليون عاطل من العام المالي ١٩٩٦/١٩٩٧، وحتى العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١. ثم أشارت نفس النشرة في عددها الصادر في يوليو ٢٠٠٢، إلى أن عدد العاطلين ارتفع إلى ١,٨ مليون عاطل في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٢، بما رفع معدل البطالة إلى ٩% من قوة العمل المصرية.

وبالتالي فإن معدل البطالة قد اتخذ اتجاها تراجعيا مستمرا بلا انقطاع منذ العام المالي ١٩٩٦/١٩٩٧ عندما سجل ٨,٨٠% وحتى العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ حينما بلغ ٧,٦% وفقا للبيانات الحكومية التي تشير أيضا إلى أن تعداد قوة العمل المحتملة (عاملين وعاطلين) قد بلغ ١٩,٥ مليون نسمة في العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١، وارتفع

بمقدار ٢٠٠ ألف فقط في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٢، ليبلغ ١٩,٧ مليـون، يعمـل منـهم ١٧,٩ مليون، بينما يوجد ١,٨ مليون منهم في حالة تعطل أو بطالة.

وهذه البيانات تختلف عن البيانـات التـي أوردهـا صنـدوق النقد الدولـي فـي تقريـره (International Financial Statistics Yearbook 2001)، والتـي تشـير إلـى أن معدل البطالة في مصر قد تزايد بشكل دائم منذ عام ١٩٩٢ عندما سـجل ٩% حتـى بلـغ ١١,٣% في عام ١٩٩٥، وهو العام الذي تتوقـف عنـده بيانـات صنـدوق النقـد الدولـي لعدم توافر بيانات يمكن للصندوق أن يأخذ بها بالنسبة للسنوات التالية على عام ١٩٩٥.

ويمكن الوصول إلى حجم ومعدل للبطالة أعلـى كثيرا مـن المسـتوى الرسـمي، مـن واقع بيانات رسمية أيضا أعلنتها اللجنة العليا للتشـغيل برئاسـة رئيـس الـوزراء الحـالي عند تصنيفها للمتقدمين لشغل ١٧٠ ألف وظيفة حكومية تم الإعـلان عنـها عـام ٢٠٠١، فقد بلـغ عـدد مـن قـاموا بسـحب اسـتمارات طلـب التشـغيل للتقدم لشـغل فـرص العمـل المذكورة نحو ٧ ملايين شخص. وقـد بلـغ عـدد الطلبـات التـي قدمـت فعليا لشـغل هـذه الوظـائف التـي لا يتجـاوز عددهـا ١٧٠ ألـف وظيفـة، نحـو ٤,٤٠ مليـون طلـب، حيـث تراجع بعض ممن سحبوا الاستمارات عن التقدم بسبب ضعف المرتبات التي قد تقل في بعض الأحيان عن نفقات الانتقال والترتيبات الحياتية اللازمة لشغل الوظيفـة، أو بسـبب اليأس من إمكانية الحصول على هذه الوظيفة أصلا في ظل محدودية فرص العمل التي أعلنت عنها الحكومة مقارنـة بعـدد المتقدميـن لـها، أو بسـبب التصـور بـأن "الواسـطة" سوف تقوم بدور مهم في تحديد من يشغل الوظائف المعروضة.

وقد أشارت اللجنة الوزارية العليا للتشغيل برئاسة رئيـس الـوزراء إلـى أن ٥٣,٥% من بين ٤,٤٠ مليون تقدموا لشغل الوظائف الحكومية، لا تنطبق عليهم الشروط.

وهذا يعني أن ٤٦,٥% منهم ، أي نحو ٢,٠٥ مليون، تنطبق عليهم الشروط، وأولها كونهم عاطلين. وهذا الرقم يزيد بأكثر من ٥٠٠ ألف عـن عـدد العـاطلين وفقـا للبيانـات الحكومية عن عام ٢٠٠١. كما أن معدل البطالة يرتفع تبعا لهذا العدد من العـاطلين إلـى ١٠,٥% وفقا لعدد قوة العمل في عام ٢٠٠١، بدلا من الرقم الرسمي البالـغ ٧,٦%.

وإذا تأملنا من اعتبرت الحكومة أن الشروط لا تنطبق عليهم سنجد أنـها اعتـبرت أن ١٠% مـن عـدد المتقدمين، أي نحـو ٤٤٠ ألـف لا تنطبـق عليـهم الشـروط لأنـهم بـلا مؤهلات. كما أنـها اعتـبرت أن ٦,٥% مـن المتقدميـن ، أي نحـو ٢٨٦ ألـف لا تنطبـق عليهم الشروط، لأنهم إما من خريجي ما قبل عام ١٩٨٤ (٨٨ ألف عـاطل) ، وإمـا مـن خريجي عام ٢٠٠١ (١٩٨ ألف عاطل)، لكنهم عاطلين في النهاية.

كمـا أنـها اعتـبرت أن ١٠% مـن المتقدميـن أي نحـو ٤٤٠ ألـف، لا تنطبـق عليـهم الشروط لأنهم يعملون في أعمال مؤقتة وغير دائمة وغير مؤمن عليهم.

أمـا أغـرب قـرار اتخذتـه اللجنـة الوزاريـة العليـا للتشغيل فـهو اعتبـار أن شـروط التشغيل لا تنطبق على ١٥% من عدد المتقدمين، أي نحـو ٦٦٠ ألـف، باعتبـارهم من

النساء من خريجات النظام التعليمي اللاتي تزوجن ويعشن حياة مستقرة!! وكأن زواج المرأة واستقرارها يخرجها في العرف الحكومي المصري من الحاجة للعمل، وربما من قوة العمل رغم أنهن في سن العمل ويرغبن في العمل وقادرات عليه!!

وبناء على البيانات الواردة في التصريحات المذكورة آنفا، فإن عدد العاطلين وفقا لهذا المصدر الحكومي يصبح ٣,٤٣٦ مليون عاطل هم عبارة عن ٢,٠٥ مليون عاطل اعتبرت الحكومة أنهم تنطبق عليهم شروط التشغيل الحكومي ، ونحو ٦٦٠ ألف امرأة مؤهلة وقادرة، طلبت العمل وهي في سن النشاط الاقتصادي، ونحو ٤٤٠ألف عاطل من غير المؤهلين، ونحو ٢٨٦ ألف من العاطلين من خريجي النظام التعليمي قبل عام ١٩٨٤ أو بعد عام ٢٠٠٠. وإذا حسبنا معدل البطالة بناء على هذا الرقم وعلى التعداد الحكومي لقوة العمل، فإنه يصبح ١٧,٦% في عام ٢٠٠١، وهو ما يزيد كثيرا على ضعف معدل البطالة المعتمد كبيان رسمي للحكومة.

وتتركز البطالة في مصر في الفئات العمرية الشابة بشكل أساسي. كما أن غالبية المتعطلين من الشباب هم من المتعلمين، وهو ما يزيد الخسارة الاقتصادية والاجتماعية لمصر من تعطل قوة عمل شابة ومتعلمة تم إنفاق الكثير عليها من أجل التعليم، ثم تتعرض للإهدار بالتعطل في بلد نام يحتاج لتوظيف كل عناصر الإنتاج التي يملكها من أجل تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر فإنه في عام ١٩٩٩، كان عدد العاطلين من الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ٤٠ عاما، قد بلغ نحو ١,٤٧ مليون عاطل، بما شكل نحو ٩٩% من عدد العاطلين في العام المذكور والذي كان قد بلغ نحو ١,٤٨ مليون عاطل وفقا للبيانات الحكومية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر. وتركزت البطالة بشكل أساسي في الفئة الأكثر شبابا ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ٣٠ عاما، حيث بلغ عدد العاطلين منهم في عام ١٩٩٩، وفقا للبيانات الحكومية الرسمية، نحو ١,٣١ مليون عاطل بما شكل أكثر من ٨٨% من عدد العاطلين في مصر في العام المذكور. وهذا يعني بشكل قاطع أن البطالة في مصر هي بطالة شباب في الأساس. وهو أمر منطقي إلى حد كبير لأن الشباب الذين اكتمل تعليمهم ويحاولون الدخول لسوق العمل هم الذين يكونون عرضة أكثر من غيرهم للتعطل لفترات طويلة في بلد تنتشر فيه البطالة ويعاني من أزمة اقتصادية هيكلية طويلة الأمد.

وإذا عدنا للبيانات التي استخرجناها من بيانات اللجنة العليا للتشغيل برئاسة رئيس الوزراء الحالي، فإن العدد الإجمالي للمتعطلين بلغ ٣,٤٣٦ مليون عاطل، منهم نحو ٣ ملايين متعلم. وهذا يعني أن المتعلمين يشكلون نحو ٨٧,٣% من عدد المتعطلين. وهو ما يوضح حجم الإهدار الاقتصادي-الاجتماعي الذي تمثله البطالة التي تتركز أساسا في الشباب المتعلمين.

ورغم وجود برنامج حكومي لمواجهة أزمة البطالة، إلا أنه ركز بصورة أساسية على تعيين أعداد كبيرة في الجهاز الحكومي، وهي تعيينات سوف تعني على الأرجح زيادة البطالة المقنعة المعيقة للعمل والتي تعد أسوأ من البطالة السافرة، كما ركز على برامج التدريب التي لا تعني خلق فرص عمل على الإطلاق، لأن دورها هو تحسين القدرات والمهارات وليس خلق فرص العمل. كما ركز البرنامج الحكومي على ما يسمى بالإقراض الشعبي. ورغم أهمية هذا البرنامج، إلا أنه يحتاج لتمويل أكبر كثيرا ولتطوير السياسة المصرفية حتى يكون هناك تحيز للمشروعات الصغيرة بصفة عامة من خلال خفض أسعار الإقراض لها بشكل تمييزي. كما أن نجاح المشروعات الصغيرة مرهون بوجود حضانات قومية حقيقية مكونة من مسئولين حكوميين مؤمنين بقضية مواجهة البطالة وتشغيل الشباب، ومكونة أيضا من خبراء ومختصين وممثلين لأحزاب المعارضة، ويكون دورها هو ضمان جدوى المشروعات الصغيرة والتنسيق بينها لضمان تنوعها وعدم تكرارها، والرقابة على المواصفات القياسية لإنتاجها، وضمان التسويق المحلي والخارجي الطويل الأجل لها من خلال ربطها بقنوات تسويق مضمونة.

ويشكل المستوى الحالى للبطالة فى مصر هدرا اقتصاديا لأهم عناصر الإنتاج وينطوى على مخاطر سياسية واجتماعية، بما يطرح التساؤل الأكثر إلحاحا حول كيفية معالجة أزمة البطالة فى مصر. ويمكن تركيز آليات معالجة أزمة البطالة في مصر، فى النقاط التالية :-

- تدقيق البيانات الرسمية إلى أقصى درجة، وتطوير آليات غير حكومية للمساعدة في حصر العاطلين لضمان أقصى درجة من الحيدة والنزاهة، للوقوف على الوضع الحقيقي لحجم ومعدل البطالة في مصر كأساس لأي خطة حقيقية لمواجهة البطالة في مصر.

- هناك ضرورة للتركيز على القطاعين: العائلي والحكومي لخلق الوظائف لأن عدد فرص العمل الدائمة التى خلقتها الاستثمارات المصرية والأجنبية التى تم تنفيذها أو مازالت تحت التنفيذ والمنشأة وفقا لقانون الاستثمار فى داخل مصر وفى المناطق الحرة منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين وحتى منتصف عام ٢٠٠١، قد بلغ مليون فرصة عمل وبالتحديد ١٠٢٢٢٥١ فرصة عمل، وبلغت التكاليف الاستثمارية للمشروعات التى استوعبت هؤلاء العاملين العاملين، نحو ٢٤٩٧٣٣ مليون جنيه حسب بيانات الهيئة العامة للاستثمار. وهذا يعنى أن تكلفة فرصة العمل الدائمة فى هذه المشروعات بلغت ٢٤٤,٣ ألف جنيه.

- وترتيبا على هذا فإن المراهنة على القطاع الخاص الاستثمارى لخلق فرص العمل، هى مراهنة خاسرة في الأجلين القصير والمتوسط على الأقل، وهذا يعنى ضرورة التركيز على رفع مستوى التشغيل عبر القطاع العائلى والخاص الصغير والحكومى فى الأجلين القصير والمتوسط، بما يتطلبه ذلك من تغييرات في المنطق الذي يحكم التعامل الحكومي والمصرفي مع هذه القطاعات المرشحة لاستيعاب العمالة.

- من الضروري، تغيير السياسة المصرفية لتنحاز لصغار ومتوسطى المقترضين من القطاع العائلى والمعنى بإقامة المشروعات الصغيرة، بما يعنيه ذلك من تخفيف السياسة النقدية عند التعامل معهم أى تخفيض سعر الإقراض، وتقديم ميزات مالية ونقدية لهم بالارتباط مع تشغيلهم للعمالة.

- التركيز على قطاع الصناعة في أي برنامج للتطوير الاقتصادي ورفع مستوى التشغيل، لأن القيود المائية تضع سقفا لفرص التوسع الزراعى الأفقى. ويمكن النظر لهيكل الواردات الصناعية المصرية كمرشد للصناعات التى يمكن إنشاؤها وتطويرها وهى الصناعات التى يوجد طلب فعال على إنتاجها. وهناك فرصة تاريخية فى الوقت الراهن لجذب رؤوس الأموال العربية التى كانت تهاجر الى الدول الصناعية المتقدمة وبالذات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، لكى تتوطن فى البلدان العربية، وبالذات فى مصر وذلك بعد تصاعد موجة العنصرية والكراهية للعرب والمسلمين فى الغرب سواء كانوا مقيمين أو سياحاً بعد عاصفة التغيرات التى ضربت نيويورك وواشنطن فى سبتمبر من عام ٢٠٠١ والتى أعقبتها إندلاع الحرب الأمريكية فى أفغانستان. لكن هذا الجذب للاستثمارات العربية يتطلب تفاعلاً مباشراً مع كبار المستثمرين منهم ، من قبل رجال الأعمال المصريين والإدارة الاقتصادية المصرية، فضلا عن أنه يتطلب تحسين مستوى الشفافية في الاقتصاد المصري والقضاء على الفساد وإنهاء المعاملة التمييزية لبعض رجال الأعمال أيا كان سببها السياسي أو الاقتصادي.

- هناك ضرورة لإعادة هيكلة الإنفاق العام من أجل خلق فرص عمل حقيقية ومستمرة فى مشروعات إنتاجية دون الخضوع لأى ابتزاز أيديولوجى حول ضرورة انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي المباشر. وتشير البيانات الرسمية المتداولة إلى أن الإنفاق العام على البنية الأساسية في مصر قد بلغ ٣٥٣ مليار جنيه مصري خلال العشرين عاما الماضية. ومن المفترض أن هذا الإنفاق الهائل على البنية الأساسية يهيئ الظروف المناسبة لنشوء استثمارات خاصة محلية أو

أجنبية واستثمارات عائلية تستثمر هذه البنية الأساسية حتى لا تتقادم وتتزايد تكاليف صيانتها أو إعادة بنائها دون أن تكون قد استثمرت الاستثمار المطلوب. لكن ما تم إنشاؤه من مشروعات استثمارية وبدأت النشاط فعليا داخل مصر وفى المناطق الحرة التابعة لها منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضى وحتى منتصف عام ٢٠٠١، لم يتجاوز ٣٥٠٩ مشروعا بلغت قيمة رأسمالها المصدر ٦٤٥٣١ مليون جنيه وبلغت تكاليفها الاستثمارية ١٠٤٧٧٧ مليون جنيه مصرى. وهذا يعنى أن قيمة رأس المال المصدر لهذه المشروعات لم يتجاوز ١٨,٣% من قيمة ما أنفق على البنية الأساسية خلال العشرين عاما الأخيرة، أما قيمة التكاليف الاستثمارية فإنها لم تتجاوز ٢٩,٧% من قيمة ما أنفق على البنية الأساسية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

- وهذا يعنى باختصار أن أداء القطاع الخاص لم يكن متناسبا مع حجم ما تم بنائه من بنية أساسية، وهو لم يؤد إلى خلق وظائف تتناسب مع ما أنفق على البنية الأساسية لتهيئة أفضل وضع له. لكن من الضرورى الإشارة الى أن تطوير البنية الأساسية كان ضرورة فى كل الأحوال والمشكلة فقط هى فى ضخامة حجم ما أنفق عليها وضعف الاستثمارات الخاصة المصرية والأجنبية فى الوقت ذاته، هذا بغض النظر عن أن مواصفات البنية الأساسية وبالذات الطرق لا تتناسب مع حجم ما أنفق عليها . وبالتالى فإن الإنفاق الحكومى كان يجب أن يتوجه جانب منه لإنشاء مشروعات إنتاجية صناعية وزراعية تستثمر هذه البنية الأساسية التى أنفق عليها هذا الانفاق الهائل. وإذا كان ذلك واجبا فى الماضى فإنه ضرورة فى الفترة القادمة كآلية رئيسية لتخفيف البطالة عبر خلق فرص عمل حقيقية وليس عبر إضافة أعداد كبيرة للبطالة المقنعة فى الجهاز الحكومى فالمطلوب هو التوسع فى الوحدات الإنتاجية العامة (أى القطاع العام) لخلق فرص عمل حقيقية تحقق إضافة للناتج المحلى والاقتصاد المصرى.

- بناء حضانات حكومية حقيقية للمشروعات الصغيرة، حيث تستوعب المشروعات الصغيرة في كل بلدان العالم، العدد الأكبر من قوة العمل، وهي بهذا المعنى تتسم بأهمية كبيرة في أي بلد يعاني من البطالة ويرغب في إنهائها مثل مصر. لكن مصر مازالت تفتقد حتى الآن لوجود حضانات حقيقية للمشروعات الصغيرة تساهم فى عمل دراسة جدوى لكل منها وفى التنسيق بينها وفى ضمان التسويق طويل الأجل لها بربطها بمشروعات عملاقة أو بضمان التصدير ومراقبة مواصفات منتجاتها.

وكل هذه الأمور فى مجموعها يمكن أن تساهم فى زيادة قدرة الاقتصاد المصرى على خلق فرص العمل بالتكامل مع سياسات مالية ونقدية مواتية لتحقيق نمو حقيقي فى الاقتصاد الذى من طبيعته أن يؤدى إلى خلق المزيد من فرص العمل، لأن مشكلة البطالة والكثير من المشاكل الاقتصادية المصرية ناجمة عن ضعف الجهود التنموية وعن انخفاض معدل الاستثمار عما يقتضيه تحقيق النمو الاقتصادي السريع. وفى هذا الصدد فإن خفض سعر الفائدة وسعر الإقراض يبدو ضرورة قصوى لإنعاش الاقتصاد وتشجيع الاقتراض لإقامة المشروعات الحقيقية. ورغم أن المعدلات المرتفعة للفائدة وبالتالى للإقراض فى مصر أعلى كثيرا من المعدلات المناظرة على العملات الحرة الرئيسية فى الوقت الراهن بما يجعل تخفيض معدلات الفائدة والإقراض غير مؤثرة فى جاذبية الجنيه كوعاء للادخار ، فإن عدم استقرار سعر صرف الجنيه هو الذى يؤثر سلبيا على جاذبية هذا الوعاء ، وبالتالى فإن أى تخفيف للسياسات النقدية أى تخفيض سعر الفائدة والإقراض لابد من أن يتوافق مع سياسة نقدية تضمن استقرار سعر صرف الجنيه المصرى بشكل قوى وواضح. وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن خفض سعر الفائدة والإقراض، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، فإذا لم يكن الاقتصاد المحلي قادرا على الاستجابة لهذه الزيادة فإن البديل يكون هو زيادة الواردات بصورة تؤدي للمزيد من اختلال الموازين الخارجية بكل الآثار السلبية لذلك على الاقتصاد المصري.

ب - البطالة في البلدان العربية :

هناك ندرة في البيانات وتزييف فج للاحصاءات الخاصة بالبطالة في بعض البلدان العربية القليلة التي تصدر بيانات عن حجم ومعدل البطالة فيها، بما يجعل مؤسستين اقتصاديتين حكوميتين دوليتين مثل صندوق النقد والبنك الدوليين تكفان عن نشر بيانات حديثة عن البطالة في البلدان العربية. وتشير البيانات المتاحة من صندوق النقد الدولي إلى أن معدل البطالة قد بلغ ٢٨,٧% من قوة العمل الجزائرية عام ١٩٩٧، بينما بلغ ١٧,٨%، ١٨,١% في المغرب وتونس بالترتيب في عام ١٩٩٦، في حين بلغ معدل البطالة في مصر ١١,٣% عام ١٩٩٥. ولا تتوافر بيانات دولية حديثة عن البطالة سوى في البحرين التي تشير بيانات الصندوق إلى أن معدل البطالة فيها قد بلغ ٤% عام ١٩٩٩.(١٧)

ومن المؤكد أن غياب بيانات البطالة أو تزييفها من قبل الإدارات الاقتصادية والإحصائية في العديد من الدول العربية، لن يسمح بتشكيل صورة واضحة عن حجم هذه الأزمة في هذه البلدان، علما بأن تحديد الحجم الحقيقي للمشكلة، يشكل أول العناصر لحلها لأنه ببساطة يحدد حجم الجهد الاجتماعي والحكومي المطلوب لحل الأزمة.

ج- إنتاجية العمالة في مصر والبلدان العربية:

تعتبر إنتاجية العمالة، عاملا حاسما في تحديد قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي، إذ بالنظر للجدول "٢" سنجد أن إنتاجية العمالة في الصناعة التحويلية منخفضة في مصر والبلدان العربية غير النفطية، وهي تقل كثيرا عن إنتاجية العمالة في الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الجديدة، وتقل حتى عن بعض الدول النامية مثل تركيا. لكن من الضروري ملاحظة أن إنتاجية العمالة العربية تتأثر سلبيا بالحجم الكبير للبطالة المقنعة، كما تتأثر بمستويات الأسعار في البلدان العربية، كما تتأثر لدى تقييمها بالدولار بسعر الصرف السائد لكل عملة عربية، في ظل حقيقة أن هذه العملات العربية في مجموعها مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية مقابل الدولار.

وإذا احتسبنا إنتاجية العمالة العربية بالدولار، بناء على تعادل القوى الشرائية لعملاتها مع الدولار، فإنها ترتفع كثيرا لتبلغ بالنسبة لمصر والمغرب والأردن وسورية بالترتيب نحو ٩٨٧١,٢، ١٥٤٨٤,٦، ٢٣٥٧٧,٦، ١٥٨٨٢ دولار سنويا، لكنها تبقى أقل كثيرا من المعدلات المناظرة في الدول الصناعية المتقدمة وفي الدول الصناعية الجديدة وبعض الدول النامية. ومن الضروري الإشارة إلى أنه حتى في ظل انخفاض صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية، فإن إنتاج الاقتصاد من السلع والخدمات يمكن أن يتمتع بدرجة عالية من القدرة على المنافسة إذا قبل بهامش ربح معتدل أو محدود، مثل حالة الصين التي يبلغ صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية بها نحو ٢١٥٦ دولار سنويا وفقا لسعر الصرف السائد ونحو ٩٠٩٦,٧ دولار سنويا وفقا لتعادل القوة الشرائية مع الدولار. ورغم ذلك فإن منتجاتها الرخيصة تجتاح أسواق العالم بسبب القبول بهوامش ربح معتدلة أو محدودة.

لكن كل ذلك لا ينفي أن مؤشر إنتاجية العمالة، متدن في الدول العربية غير النفطية ويحتاج إلى ثورة حقيقية من خلال التدريب والتعليم والتحديث التكنولوجي ورفع كفاءة الإدارة ورفع كفاءة الخدمات المساعدة والمكملة للعمليات الصناعية الأساسية في قطاع الصناعة التحويلية وإنهاء ظاهرة البطالة المقنعة في بعض وحدات هذا القطاع. فضلا عن أن استقرار سعر صرف العملات المحلية ودفعها نحو سعر مواز لتعادل القوى الشرائية بينها وبين الدولار، يمكن أن يساعد على رفع إنتاجية العامل في البلدان العربية غير النفطية عند تقديرها بالدولار.

أما إنتاجية العمالة في الصناعة التحويلية بالبلدان العربية النفطية، فإنها تعبر بالأساس عن مستوى الإنتاجية في صناعات التكرير والبتروكيماويات، وهي صناعات كثيفة رأس المال بدرجة عالية والإنتاجية المرتفعة فيها تعود لهذه الكثافة الرأسمالية. أما باقي الصناعات غير النفطية في الدول العربية النفطية فإنها ربما لا تختلف كثيرا عن نظيرتها في الدول العربية غير النفطية.

جدول (٢)

أجر وإنتاجية العمالة في الدول العربية (المتاحة) ودول فقيرة ونامية ومتقدمة مختارة

الدولة	متوسط ساعات العمل أسبوعيا		الحد الأدنى للأجر بالدولار سنويا		متوسط الأجر السنوي في الزراعة بالدولار		متوسط تكلفة العامل في الصناعة التحويلية بالدولار سنويا		القيمة المضافة لكل عامل في الصناعة التحويلية بالدولار سنويا		صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية بالدولار سنويا	
	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٩٠-١٩٩٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٩٠-١٩٩٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٩٠-١٩٩٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٩٠-١٩٩٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٩٠-١٩٩٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٩٠-١٩٩٩
مصر	٥٨	..	٣٤٣	٤١٥	..	..	٢٢١٠	١٨٦٣	٣٦٩١	٥٩٧٦	١٤٨١	٤١١٣
الجزائر	..	..	..	١٣٤٠	..	..	٦٢٤٢	..	١١٣٠٦	..	٥٠٦٤	..
العراق	..	..	..	..	..	..	٤٦٢٤	١٣٢٨٨	١٣٥٩٩	٣٤٣١٦	٨٩٧٥	٢١٠٢٨
الأردن	..	..	..	..	..	..	٤٦٤٣	٢٠٨٢	١٦٣٣٧	١١٩٠٦	١١٦٩٤	٩٨٢٤
المغرب	..	..	..	١٦٧٢	..	..	٢٥٨٣	٣٣٩١	٦٣٢٨	٩٠٨٩	٣٧٤٥	٥٦٩٨
عمان	..	..	..	..	..	..	..	٣٠٩٩	..	٦١٤٢٢	..	٥٨٣٢٣
سوريا	..	..	..	..	..	..	٢٨٤٤	٤٣٣٨	٩٦٠٧	٩٩١٨	٦٧٦٣	٥٥٨٠
ليبيا	..	..	..	..	..	..	٨٦٤٨	..	٢١١١٩	..	١٢٤٧١	
الكويت	..	..	..	٨٢٤٤	..	..	١٠٢٨١	..	٣٠٣٤١	..	٢٠٠٦٠	
تونس	..	..	١٣٨١	١٥٢٥	٦٦٨	٩٦٨	٣٣٤٤	٣٥٩٩	٧١١١	..	٣٧٦٧	..
الإمارات	..	..	..	..	..	..	٦٩٦٨	..	٢٠٣٤٤	..	١٣٣٧٦	..
اليمن	..	..	..	..	..	..	٤٤٩٢	١٢٩١	١٧٩٣٥	٥٧٨٢	١٣٤٤٣	٤٤٩١
جنوب إفريقيا	٤٢	٤١	..	..	٨٨٨	..	٦٢٦١	٨٤٧٥	١٢٧٠٥	١٦٦١٢	٦٤٤٤	٨١٣٧
زامبيا	..	٤٥٠٠	..	..	..	..	٣١٨٣	٤٢٩٢	١١٧٥٣	١٦٦١٥	٨٥٧٠	١٢٣٢٣
زيمبابوي	..	..	..	..	١٠٦٥	..	٤٠٩٧	٣٤٢٢	٩٦٢٥	١١٩٤٤	٥٥٢٨	٨٥٢٢
كوريا الجنوبية	٥٢	٤٨	..	٣٩٠٣	..	..	٣١٥٣	١٠٧٤٣	١١٦١٧	٤٠٩١٦	٨٤٦٤	٣٠١٧٣
ماليزيا	..	..	..	..	..	..	٢٥١٩	٣٤٢٩	٨٤٥٤	١٢٦٦١	٥٩٣٥	٩٢٣٢
تايلاند	٤٨	..	..	١٠٨٣	..	..	٢٣٠٥	٢٧٠٥	١١٠٧٢	١٩٩٤٦	٨٧٦٧	١٧٢٤١
البرازيل	..	..	١٦٩٠	١٣٠٨	..	..	١٠٠٨٠	١٤١٣٤	٤٣٣٣٣	٦١٠٩٥	٣٣١٥٢	٤٧٤٦١
إسرائيل	٣٦	٣٦	..	٥٨٦١	٤٥٨٢	٧٩٠٦	١٣٥٤١	٢٦٦٣٥	٢٣٤٥٩	٣٥٥٢٦	٩٩١٨	٨٨٩١
تركيا	..	٤٨	٥٩٤	١٢٥٤	١٠١٥	٢٨٩٦	٣٥٨٢	٧٩٥٨	١٣٩٩٤	٣٢٩٦١	١٠٤١٢	٢٥٠٠٣
ألمانيا	..	..	..	..	..	..	١٥٧٠٨	٣٣٢٢٦	٣٤٩٤٥	٧٩٦١٦	١٩٢٣٧	٤٦٣٩٠
فرنسا	٤٠	٣٩	٦٠٥٣	١٢٠٧٢	..	..	١٨٤٨٨	..	٢٦٧٥١	٦١٠١٩	٨٢٦٣	..
الولايات المتحدة	٤٠	٤١	٦٠٠٦	٨٠٥٦	..	..	١٩١٠٣	٢٨٩٠٧	٤٧٢٧٦	٨١٣٥٣	٢٨١٧٣	٥٢٤٤٦
اليابان	٤٧	٤٧	٣٩٢٠	١٢٢٦٥	..	..	١٢٣٠٦	٣١٦٨٧	٣٤٤٥٦	٩٢٥٨٢	٢٢١٥٠	٦٠٨٩٠
بريطانيا	٤٢	٤٠	..	..	..	..	١١٤٠٦	٢٣٨٤٣	٢٤٧٢٦	٥٥٠٦٠	١٣٣١٠	٣١٢١٧
الصين	..	..	..	..	٣٤٩	٣٢٥	٤٧٢	٧٢٩	٣٠٦١	٢٨٨٥	٢٥٨٩	٢١٥٦
المكسيك	٤٣	٤٥	١٣٤٣	٧٦٨	١٠٣١	٩٠٨	٣٧٧٢	٧٦٠٧	١٧٤٤٨	٢٥٩٣١	١٣٦٧٦	١٨٣٢٤

المصدر: جمعت وحسبت من: World bank, World Development Indicators 2001, p.60-62.

٦ - التعليم والبحث والتطوير كآليات للتحديث الاقتصادي والاجتماعي:

شهدت مؤشرات التعليم تضاربا في اتجاهها، حيث تحسنت في بعض البلدان العربية بنسب متفاوتة وتدهورت في البعض الآخر كما هو واضح من الجدول "٣". ففي مصر والسعودية والمغرب والجزائر وتونس تحسنت مؤشرات التعليم ، بينما ثبتت تقريبا في سورية ، وتدهورت بشدة في الكويت والأردن رغم ارتفاع الإنفاق على التعليم فيهما. لكن المؤشرات المدرجة في الجدول "٣"، تتسم بأنها كمية، ولا تعبر عن مستوى الخدمات التعليمية التي تقدم في البلدان العربية، وبالتالي فإننا لا نستطيع التوصل من هذه المؤشرات الكمية إلى ما ينتج عنها من تعليم مهارات الحياة والمهن المختلفة للمتعلمين.

وعلى أي الأحوال فإن المجتمعات العربية لا تستفيد كليا مما تنفقه على التعليم، حيث ينضم جانب مهم من خريجي النظام التعليمي بشقيه العالي والمتوسط إلى صفوف العاطلين كما أشرنا من قبل، مما ينطوي على إهدار العنصر البشري وإهدار ما أنفق على تعليمه وتدريبه، وذلك كنتيجة لضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية العربية من جهة وتخلف الطبقة الرأسمالية في البلدان العربية وضعف قدراتها الاقتحامية وسيادة ثقافة الخبطة بينها، وشراهتها الشديدة للأرباح غير العادية، والتي نمت وراء أسوار الحماية الجمركية المبالغ فيها التي جعلتها في وضع احتكاري تقريبا في الكثير من الأسواق العربية، وهذه الشراهة تجعلها لا تقبل بمعدلات ربح معتدلة تضمن التوسع في الأعمال والتشغيل، بل تقاتل من أجل استمرار الحماية الجمركية للانفراد بالمستهلك العربي واستغلاله أسوأ استغلال.

جدول (٣)

الإنفاق على التعليم ونسبة القيد في الابتدائي والثانوي وسنوات الدراسة المتوقعة للذكور والإناث في البلدان العربية(المتاح معلومات عنها) مقارنة بإسرائيل والمتوسط العالمي.

الدولة	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي		صافي نسبة القيد من المجموعة العمرية المناسبة				سنوات الدراسة المتوقعة بالعام			
			ابتدائي		ثانوي		ذكور		إناث	
	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧
مصر	%٥,٧	%٤,٨	%٧٢	%٩٥	%٤٣	%٧٣	..	١٢	..	١٠
الأردن	%٦,٦٠	%٦,٨	%٧٣	% ٦٨	%٥٣	%٤١	١٢	..	١٢	..
تونس	%٥,٤	%٧,٧٠	%٨٣	%١٠٠	%٤٠	%٧٤	١٠	..	٧٠	..
الجزائر	%٧,٨	%٥,١	%٨٢	%٩٦	%٤٣	%٦٩	١٠	١٢	٧	١٠
سورية	%٤,٦	%٣,١	%٩٠	%٩٥	%٤٨	%٤٢	١١	١٠	٨	٩
اليمن	..	%٧	..	..	..	..	..	..	..	..
الكويت	%٢,٤	%٥	%٨٥	%٦٥	%٨١	%٦٣	١٢	٩	١٢	٩
لبنان	..	%٢,٥	..	%٧٦	..	..	..	..	..	..
المغرب	%٦,١	%٥	%٦٢	%٧٧	%٣٦	%٣٨	٨	..	٥	..
السعودية	%٤,١	%٧,٥	%٤٩	%٦٠	%٣٧	%٥٩	٧	١٠	٥	٩
إسرائيل	%٨,٢	%٧,٦	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	%٣,٩	%٤,٨	%٨١	%٩٠	%٦٠	%٦٨	..	..	..	..

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، جدول ٦.

أما بالنسبة للإنفاق على البحث والتطوير العلميين، فإنه شديد التدني في البلدان العربية قاطبة سواء في قيمته المطلقة أو في نسبته من الدخل القومي الإجمالي، وذلك بالمقارنة مع المتوسط العالمي ومع ما تنفقه إسرائيل على البحث والتطوير العلميين. ويزيد ما تنفقه الأخيرة في هذا المجال عن مجمل ما تنفقه الدول العربية فيه، خاصة في ظل الظروف الراهنة للعراق الذي كان إنفاقه في هذا الصدد مرتفعا قبل أزمة وحرب الخليج الثانية. وهذا التفوق الإسرائيلي على البلدان العربية مجتمعة في الإنفاق على البحث العلمي وفي عدد المقالات العلمية المنشورة وفي الصادرات عالية التقنية ، هو عار حقيقي على كل الحكومات العربية وبالذات في الدول العربية الكبيرة والتي كانت أسبق في التعليم والتحديث عن غيرها.(راجع جدول ٤)

ومن الضروري الإشارة أيضا إلى أن كفاءة توظيف ميزانية الإنفاق على البحث العلمي تختلف من بلد لآخر بشكل كبير، حيث يكون الجهاز الإداري المصاحب لأعمال البحث والتطوير العلميين كبيرا ومستنفذا لجانب كبير من هذه الميزانية في البلدان التي تتعامل بصورة بيروقراطية مع هذه القضية، مثلما هو الحال في غالبية الدول العربية.

وهناك ضرورة لتنسيق الجهود التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي العربية، كآلية لتوفير النفقات ولتحقيق التكامل للجهود العلمية العربية ، بدلا من تكرارها . كما أن هناك ضرورة لتطوير مؤسسات البحث العلمي العربية لجعلها حضانة حقيقية للمواهب العلمية تتيح لها البحث بحرية، وتساعد على خلق بيئة علمية جاذبة للمواهب الموجودة في الداخل وأيضا للعقول العربية المهاجرة ، من خلال نظام متطور للحوافز المالية والعلمية والمعنوية. وعندما تحقق الدول العربية إنجازات لها قيمة في البحث والتطوير العلميين سيكون بإمكانها أن تتعاون من موقع الندية والتكافؤ مع البلدان المتطورة علمياً وتكنولوجيا وهو أمر حيوي لدخول البلدان العربية في نطاق التعاون والتنافس في هذا المجال بكل ما يولده ذلك من إمكانيات للتطور السريع.

وبغض النظر عن جوهر السياسات الاقتصادية لكل دولة عربية، وهل تقوم هذه السياسات على الحرية الاقتصادية أم على تدخل أو سيطرة الدولة على الاقتصاد ، فإن الدولة مدعوة في البلدان العربية إلى القيام بدور قيادي ومحوري في مجال البحث العلمي والتطوير من خلال إنشاء وتمويل مراكز البحث العلمي كآلية ضرورية لتحديث المجتمع تكنولوجيا ولتكوين قوة علمية محلية يمكن التفاوض على أساسها مع الدول الأكثر تقدما من أجل تبادل المنافع في هذا الصدد . وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن تفعيل مراكز البحث العلمي القائمة والتي سيتم إنشاؤها سواء كانت عامة أو خاصة ، يتطلب من الدولة وبالذات مؤسساتها الإعلامية والتعليمية أن تعمل على بناء مناخ ملائم للبحث العلمي الحر والمستقل تماما ، وأن تعمل على مكافحة الجهل وكل ما يرتبط به من دجل وشعوذة لبناء أسس راسخة لمناخ ملائم للبحث العلمي وللتقدم عامة كأسس ضرورية لإحداث تغييرات هيكلية في الفعالية الاقتصادية للمجتمعات العربية .

هياكل الإنتاج والصادرات وضرورات التطوير:

يعتبر التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصادات العربية في المستقبل هو تخلف وجمود هياكل الإنتاج والصادرات ، فالإنتاج قائم على الصناعات الاستخراجية (النفط أساسا) والزراعة مع ضعف شديد لحصة الصناعة التحويلية في هذا الإنتاج بالذات بالمقارنة مع البلدان التي تمر بمرحلة النهوض الصناعي لتتقدم إلى صفوف الدول الصناعية الجديدة أو المتقدمة كما هو واضح من الجدول "٥".

جدول (٤)
دارسو العلوم الطبيعية والعلماء والمهندسون
إنتاجهم من المقالات العلمية والإنفاق على البحث والتطوير العلميين في الدول العربية مقارنة بإسرائيل والمتوسط العالمي

الدولة	عدد العلماء والمهندسين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان في الفترة من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	عدد الفنيين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	نسبة دارسي العلوم والهندسة من الطلبة في المرحلة ما بعد الثانوية من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	عدد المقالات العلمية والتقنية عام ١٩٩٧	الإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	الصادرات عالية التكنولوجيا بالمليون دولار عام ١٩٩٩	عائد حقوق الملكية وتراخيص الإنتاج بالمليون دولار عام ١٩٩٩
الجزائر	..	..	٥٨	١٣٩	..	١٦	..
مصر	٤٥٩	٣٤١	١٢	١١٠٨	%٠,٢٢	٣	٤٧
العراق	..	..	٤١	٣٥	..	..	..
الأردن	٩٤	١٠	٢٦	١٧٧	%٠,٢٦	١٥	..
الكويت	٢٣٠	٧١	٢٩	١٧٣	%٠,١٦	٣٥	..
لبنان	..	..	٣٠	٨١	..	..	..
ليبيا	..	..	..	١٢	..	..	..
موريتانيا	..	..	٤١	٢	..	..	..
المغرب	..	..	٤١	٢٧١	..	١٠	٦
عمان	..	..	١٣	٥٣	..	١١٨	..
السعودية	..	..	١٧	٦١٣	..	١٨	صفر
السودان	..	..	١٦	٤٣	..	..	..
سورية	٣٠	٢٥	٢٣	٥٧	%٠,٢	..	..
الإمارات	..	..	٢٤	١٢٧	..	..	..
تونس	١٢٥	٥٧	٣٣	١٨٨	%٠,٣	١٢٥	١٠
اليمن	..	..	٥	١٠	..	..	..
إسرائيل	..	..	٤٩	٥٣٢١	%٢,٣٥	٤٦٤٤	٢٥٨
العالم	..	..	٣٥	٥١٢٦٣٧	%٢,١٨	٩٥٩٩٩٠	٦٧٦٤١

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2001, Table 5.11.

جدول (٥)

تطور القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية التي توجد بيانات عنها وفي دول صناعية جديدة ومتقدمة وفى العالم عموما، بين عامي ١٩٩٠، ١٩٩٩.

الدولة	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		القيمة المضافة في قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٩
مصر	%٢٤	%٢٧	%٥٢	%٥٠
الأردن	%١٥	%١٥	%٦٤	%٧١
تونس	%١٧	%١٨	%٥٤	%٥٩
الجزائر	%١٢	%١١	%٤١	%٣٣
سورية	..	..	%٤٨	..
اليمن	%١٠	%١١	%٤٣	%٣٤
الكويت	%١٢	..	%٤٧	..
لبنان	..	%١٧	..	%٦١
المغرب	%١٨	%١٧	%٥٠	%٥١
السعودية	%٨	%١٠	%٤٣	%٤٥
موريتانيا	%١٠	%١٠	%٤٢	%٤٦
كوريا الجنوبية	%٢٩	%٣٢	%٤٨	%٥١
ماليزيا	%٢٦	%٣٥	%٤١	%٤٣
تايلاند	%٢٧	%٣٢	%٥٠	%٤٩
اليابان	%٢٨	%٢٤	%٥٦	%٦١
الولايات المتحدة	%١٩	%١٨	%٧٠	%٧٢
العالم	%٢٢	%٢١	%٦٠	%٦١

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، جدول ١٢.

ونتيجة لاعتماد البلدان العربية على القطاع الأولي وعلى النفط بصورة أساسية فإن معدلات نموها تتذبذب بشكل تابع لحركة أسعار النفط (راجع الجدول ٦). ويظهر هذا التذبذب بشكل خاص في البلدان العربية المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط والتي يشكل النفط عماد اقتصاداتها مثل بلدان الخليج والجزائر وليبيا واليمن، فنجد أن هذا المعدل قد تحسن بشكل قوى عام ٢٠٠٠ ، ثم تراجع عام ٢٠٠١ بسبب تراجع أسعار النفط خلاله، مقارنة بمستواها عام ٢٠٠٠. وهذا التراجع عام ٢٠٠١ يعود بصورة أساسية لتأثيرات الأزمة الأمريكية بعد تفجيرات واشنطن ونيويورك في ١١ سبتمبر من العام المذكور والتي أدت إلى ركود الاقتصاد الأمريكي وتراجع ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٠% في الربع الثالث من عام ٢٠٠١، كما أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي بأسره إلى ٢,٢% في عام ٢٠٠١ مقارنة بنحو ٤,٧% عام ٢٠٠٠.(١٩) ويبلغ صافي الواردات النفطية الأمريكية، نحو ١٠,٩٤ مليون برميل يوميا في النصف الأول من عام ٢٠٠١.(٢٠) وفضلا عن التأثيرات السلبية للركود الاقتصادي الأمريكي والتباطؤ الاقتصادي العالمي على أسعار النفط وبالتالي على معدلات نمو الاقتصادات العربية المصدرة له، فإن الولايات المتحدة مارست ابتزازا على الدول المصدرة للنفط حتى لا تعمل على تحسين أسعاره ، وحتى تعطل آلية الحفاظ على الأسعار في المدى ما بين ٢٢ ، ٢٨ دولار للبرميل. وبقدر ما أن الدول العربية مطالبة بتنويع اقتصاداتها لتقليل اعتمادها على النفط الخام عبر تصنيعه وتصديره كمنتجات مكررة أو كبتروكيماويات، وعبر تطوير القطاعات الصناعية والخدمية غير النفطية، فإنها مطالبة أيضا بعدم الخضوع للابتزاز الأمريكي بشأن أسعار النفط . وهذا يعني ضرورة الإصرار على تطبيق آلية الحفاظ على أسعاره من خلال التحكم في الإنتاج وتحقيق التوافق مع المنتجين من خارج الأوبك لضبط العرض العالمي للنفط.

جدول (٦)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	تقديرات ٢٠٠٢
البحرين	%٣.٩	%٤.١	%٣.١	%٤.٨	%٤	%٣.٩	% ٤.٨	%٤.١
مصر	%٤.٧	%٥	%٥.٣	%٥.٧	%٦	%٥.١	%٣.٣	% ٢
العراق	...	...	...	...	...	...	...	...
الأردن	%٦.٤	%٢.١	%٣.١	%٢.٩	%٣.١	%٣.٩	%٤.٢	%٥.١
الكويت	%٩.٧	%٨.٦	%٢.٥-	%١.٧	%٠.٦-	%٣.٦	%١.٠٠	% ١
لبنان	%٦.٥	%٤	%٤	%٣.٥	%١	%٠.٧-	%٢	%١.٥
ليبيا	%٠.٩	%٥.٢	%١.٢-	%٢.٩	%٢.٥	%٣	%٠.٦	%٠.٦
عمان	%٤.٨	%٢.٩	%٦.٢	%٢.٧	%١-	%٤.٩	%٧.٣	%٣.٣
قطر	%٢.٩	%٤.٨	%٢٥.٤	%٦.٢	%٢.٤	%١٠.٥	٤.٢%	% ٣
السعودية	%٠.٥	%١.٤	%٢	%١.٧	%٠.٨-	%٤.٥	%١.٢	%٠.٧
سوريا	%٥.٨	%٤.٤	%١.٨	%٧.٦	%١.٨-	%٢.٥	%٢.٨	%٣.٩
الإمارات	%٧.٩	%٦.٢	%٦.٧	%٤.٣	%٣.٩	%٥	%٥.١	%٠.٣
اليمن	%٣٤.٧	%٥.٩	%٨.١	%٤.٩	%٠.٦	%٥.٢	%٣.٣	%٤.١
الجزائر	%٣.٨	%٣.٨	%١.١	%٥.١	%٣.٢	%٢.٤	٢.٨%	%٢.١
جيبوتي	%٣.٥-	%٤.١-	%٠.٧-	%٠.١	%٢.٢	%٠.٧	%١.٩	%٢.٦
المغرب	%٦.٦-	%٢.٨	%٢.٢-	%٦.٨	%٠.٧-	%٠.٨	%٦.٥	%٤.٤
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...
السودان	%٣	%١٠.٥	%١٠.٢	%٦.١	%٥.١	%٨.٣	%٥.٣	%٥.٢
تونس	%٢.٤	%٧.١	%٥.٤	%٤.٨	%٦.٢	%٥	%٥	%٣.٨
موريتانيا	%٤.٦	%٥.٥	%٣.٢	%٣.٧	%٤.١	%٥.١	%٤.٦	%٥.١
جزر القمر	%٣.٦	%١.٣-	%٤.٢	%١.٢	%١.٩	%١.١-	%١.٩	%٣.٥

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2002..

ومن ناحية أخرى، تعاني الصناعة التحويلية القائمة في البلدان العربية، في أجزاء مهمة منها من التخلف التكنولوجي ، حيث ينتمي جانب مهم منها لصناعات النصف الأول من القرن العشرين مع ضعف كبير لقدرتها التنافسية بالمقارنة مع الصناعات المناظرة في البلدان الأخرى، بما يضعها في موقف صعب لايؤهلها للمنافسة بجدية وفعالية في الأسواق الدولية الأخرى أو حتى للاحتفاظ بأسواقها المحلية في ظل تحرر العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وهو ما يتطلب تحديث الصناعات التي تقادمت تكنولوجيا لرفع كفاءتها وقدرتها التنافسية.

أما هيكل الصادرات العربية فإنه جامد بصورة متسقة مع جمود هياكل الإنتاج العربية ومع ضعف الطموحات الاقتصادية لرأسماليتي القطاع الخاص والدولة في البلدان العربية ، بحيث إنه يتمحور في النهاية حول عدد قليل من السلع الأولية وشبة الأولية يتصدرها النفط الذي تشكل الصادرات العربية منه أكثر من ثلثي الصادرات الإجمالية للبلدان العربية ، والذي يتم تصديره في صورته الخام سواء في دول الخليج أو في دول مثل مصر وسورية وليبيا والجزائر وتونس والعراق. وقد بلغت حصة المواد الأولية والسلع الاستخراجية وعلى رأسها الوقود نحو ٧٥% من إجمالي قيمة الصادرات العربية عام ١٩٩٧.(٢١)

ومن المؤكد أن هذه النسبة قد زادت كثيرا في عام ٢٠٠٠ بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى ٢٧,٢ دولار للبرميل في المتوسط في العام المذكور، مقارنة بنحو ١٧,٥ دولاراً للبرميل عام ١٩٩٩، ونحو ١٢,٣ دولاراً للبرميل عام ١٩٩٨.(٢٢) وإلى جانب النفط تأتي الصادرات العربية من السلع الزراعية مثل الخضراوات والموالح والبطاطس والقطن. وشكلت صادرات البلدان العربية من النسيج والملابس الجاهزة ١٠% من إجمالي الصادرات العربية عام ١٩٩٧. ومع هذا الهيكل الجامد للصادرات والمرتكز على سلعة أولية رئيسية وعلى سلع أخرى أولية وشبه أولية، فإن الصادرات العربية ستظل تتذبذب قيمتها. كما أن الصادرات العربية الجامدة الهيكل والتي تنطوي على قيمة مضافة محدودة وقدرة تنافسية محدودة قد تتعرض لصدمات قوية مع تطبيق الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لالتزاماتها إزاء تحرير تجارتها الخارجية ، وأيضا مع دخول العديد من الدول العربية إلى أطر للشراكة تنطوي على تحرير التجارة مع بلدان متقدمة ونامية مثل إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

ولمجابهة التحدي الذي يمثله تخلف وجمود هياكل الإنتاج والصادرات، فإن إزالة هذا التخلف والجمود يتطلب خلق إرادة اجتماعية ونخبوية لتجاوزه باعتبار أن هذا التجاوز يحقق مصالح كل فئات المجتمع أيا كانت التناقضات بينها. واستنادا إلى هذه الإرادة، فإن التجاوز العملي للتخلف والجمود الإنتاجي والتصديري يتطلب وضع الدولة لسياسات مالية ونقدية مؤثرة في تطوير هياكل الإنتاج والصادرات لدفع النشاط

الاقتصادي الخاص والعائلي في المسارات التي تحقق هذا التطوير، والذي تكون الدولة واتحادات الصناعات والمنتجين أقدر على رؤيته بشكل شامل عن كل منتج بمفرده. كذلك فإنه من الضروري أن تقوم الدولة في البلدان العربية بدور مباشر في الاستثمار لاقتحام صناعات جديدة ومجالات التكنولوجيا العالية مثل الصناعات المرتبطة باقتحام الفضاء من أقمار صناعية وصواريخ دفع، ومثل صناعة الطائرات والصناعات الفضائية وأجهزة الكومبيوتر والبرمجيات والإلكترونيات والسيارات والآلات التي قد لا تتوافر لدى القطاع الخاص الخبرات الضرورية أو القدرات المالية أو روح المخاطرة اللازمة لاقتحامها. وحتى بالنسبة للبلدان العربية التي تنتهج سياسات اقتصادية ليبرالية، فإن الدولة يمكن أن تقوم بالاستثمار في المجالات المشار إليها آنفا ثم تبيع مشروعاتها إلى القطاع الخاص بعد دخولها مرحلة الإنتاج وثبوت نجاحها، شرط أن تتم أي عملية لبيع الأصول العامة في إطار من الشفافية الكاملة وتحت رقابة شعبية حقيقية لضمان ألا تتحول عملية قيام الدولة ببناء المشروعات ثم بيعها للقطاع الخاص إلى عملية نهب منظم لأموال الشعب لصالح زمرة من الفاسدين من أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي.

ثانيا: التنمية والتكامل الاقتصادي وبناء النموذج التنموي العربي:

من الصعب على البلدان العربية، من خلال شبح تكتل عربي هزيل ومفرغ المحتوى والمضمون، أن تواجه التحديات التي يطرحها عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة التي حققت هيمنتها الحاسمة على صياغة أطر العلاقات الاقتصادية الدولية في تسعينيات القرن العشرين وستتواصل خلال القرن الحالي.

ولابد للدول العربية من إقامة تكتل اقتصادي حقيقي يتضمن تحرير حركة التجارة في السلع والخدمات، ويتضمن أيضا تحرير حركة عنصري العمل ورأس المال وفق جدول زمني واضح، وذلك لخلق فضاء اقتصادي عربي رحب أما حركة السلع وعناصر الإنتاج بصورة تضاعف من حوافز النمو على الصعيد الاقتصادي، وتسهم في تنمية نوازع الوحدة على الصعيد الاجتماعي في البلدان العربية. وإقامة هذا التكتل، أمر صعب بدون عقد قمة اقتصادية عربية تحدد ملامح التكتل المطلوب وجدول تنفيذه مع عقد قمة اقتصادية عربية دورية سنويا لمتابعة هذا التنفيذ على غرار قمة دول الاتحاد الأوروبي. ومؤسسة القمة العربية السنوية هي وحدها القادرة على تحقيق هذا الإنجاز، لأن الرؤساء والملوك والأمراء العرب هم الذين يملكون كل السلطات في بلدانهم وهم القادرون على تجاوز أي عقبات يمكن أن تصادف التكتل الاقتصادي العربي الذي يعني الكثير لمستقبل الاقتصادات العربية كما أشرنا آنفا. أما القول بأن

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف تحقق هذا الهدف ، فإنه تعلق بالسراب، لأن السلع المستثناة من التحرير في هذه المنطقة والتي تجاوزت ٢٠٠٠ سلعة، تجعل منها وهما كبيرا بالصيغة الراهنة. كما أن الروزنامة الزراعية التي تعطل آلية تحرير تجارة السلع الزراعية في مواسم إنتاجها في البلدان العربية تجعل هذه السلع خارج نطاق التحرير التجاري بين الدول العربية من الناحية العملية. هذا فضلا عن عدم الاستقرار على قواعد المنشأ التي يتم على أساسها تطبيق التحرير التجاري حتى الآن.

وكان من المأمول أن يشهد عام ٢٠٠١ تقدما كبيرا بعقد أول قمة اقتصادية عربية في شهر نوفمبر بالقاهرة، لكن عدم توفر الإرادة الحقيقية للقيادات السياسية العربية الراهنة، في هذا الشأن، أدى إلى تراجعهم عما سبق واتفقوا عليه، فاستبدلوا بالقمة مؤتمراً اقتصادياً، وبعد ذلك لم يعقد هذا المؤتمر، ليسجل عام ٢٠٠١ استمرارا لتغييب التكامل الاقتصادي العربي.

ومن الضروري الإشارة إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان العربية بشكل تكاملي فيما بينها، يتيح مجالات واسعة للتبادل التجاري ويساعد على رفع كفاءة تخصيص الموارد وعلى زيادة حوافز الاستثمار والنمو في سوق واسعة، لا يمكن أن يتم إلا عبر تنسيق الاستثمارات الجديدة، أو ما يمكن تسميته بالتخطيط التأشيري على الصعيد العربي، بحيث تكون هذه الاستثمارات متكاملة وليست متنافسة.

ثالثا :العلاقات الاقتصادية الدولية ومقتضيات التنمية العربية :

تشكل البيئة الاقتصادية الدولية، الوسط التاريخي الذي تتحرك الاقتصادات العربية في إطاره، وتتأثر به، وتؤثر فيه . وفي أي عملية مخططة لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية، لابد من دراسة طبيعة التغيرات في هذا الوسط التاريخي ، ودراسة وتخطيط كيفية التفاعل معها من أجل تحقيق المصالح العربية. وقد شهدت البيئة الاقتصادية الدولية، تغيرات هائلة في العقد الأخير من القرن الماضي. وهذه التغيرات تتمثل في الموجة العالمية لتحرر العلاقات الاقتصادية الدولية والتي أصبحت مؤثرة بفعالية في كل اقتصادات العالم بعد أن تمخضت عن اتفاقات (اتفاق جات لتحرير التجارة السلعية عام ١٩٩٤،واتفاقا تحرير خدمات الاتصالات والخدمات المالية عام ١٩٩٧)، وتمخضت أيضا عن تنظيمات دولية كأطر ناظمة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية التي تم الاتفاق في عام ١٩٩٤ على تأسيسها، وتأسست فعليا عام ١٩٩٥ .

وبنظرة عامة للأطر الدولية للتحرير والاندماج الاقتصادي الدولي الذي تجاوز تحرير وتدويل التجارة في السلع والخدمات، إلى وضع أسس قوية لتدويل واسع النطاق

للإنتاج، سنجد أنها عبرت بالأساس عن مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم من خلال اتفاق جات تحرير تجارة السلع الصناعية التي تملك الدول الصناعية المتقدمة والجديدة ميزات نسبية فيها دون تحرير حقيقي لتجارة السلع الزراعية التي تملك الدول النامية ميزات نسبية فيها. كما تضمن الاتفاق آلية لضبط التزام الدول الموقعة عليه وشركاتها بسداد حقوق الملكية الفكرية التي تعود الغالبية الساحقة منها وربما كلها في بعض المجالات، إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة سواء كان إنتاجها الفكري عائدا إلى نخبتها العلمية المحلية أو إلى الإنتاج الفكري للعقول التي جذبتها من الدول النامية ومنها الدول العربية. أي أن الاتفاقية تمنع السطو على الإنتاج الفكري للعقول التي تهيمن عليها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، لكنها لا تمنع السطو على العقول ذاتها، وهو السطو الذي تقوم به الدول المتقدمة التي أسست نظاما للبحث العلمي والابتكار قادراً على الجذب والإغراء المنظم لعقول الدول النامية بعد أن تم إعدادها للإنتاج في بلدانها الأصلية، لاستيعابها في النهاية في منظومة البحث العلمي في الدول المتقدمة. وهذا الأمر لا يمكن مجابهته إلا من خلال خلق مناخ عام مناصر للمعرفة والعلم وبناء نظام للبحث العلمي والابتكار وإتاحة وضع اقتصادي متميز وملائم للعلماء يتناسب مع الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوموا به في تطوير الاقتصاد وتحسين قدرات التنافسية من خلال ابتكاراتهم ، بحيث تكون هذه الميزات المادية والمناخ المناصر للعلم، قادرين على إغراء عقول الدول العربية على البقاء فيها والإسهام في تقدمها.

كما أن البنود الخاصة بمكافحة الإغراق وضبط المواصفات القياسية يمكن أن تستخدم من قبل الدول الصناعية المتقدمة لعرقلة حرية التجارة، أو بشكل حمائي في مواجهة صادرات الدول النامية. ورغم أن كل الدول يمكن أن تستخدمها بهذا المعنى، إلا أن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تملك خبرات متفوقة في هذا الصدد، وتملك قدرات اقتصادية تمكنها من تفادي الكثير من الخسائر لدى استخدامها لها .وهذا الوضع لا يمكن مجابهته إلا بتطوير القدرات العربية المنفردة أو المجتمعة ، على التوظيف الكفء والمرن للاتفاقيات الدولية من أجل تحقيق مصالح البلدان العربية .

أما اتفاقات تحرير تجارة الخدمات المالية والعلمية والتكنولوجية وخدمات الاتصالات، فإنها جاءت استجابة لمطلب رئيسي للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة نظرا لتفوق قطاع الخدمات فيها وقدرته على غزو أسواق الدول النامية لدى تحريرها تجارة هذه الخدمات والاستثمارات في مجالها. ومن المفهوم ضمنيا أن تحرير الخدمات المالية والعلمية والتكنولوجية والاتصالات ينطوي على تحرير حركة رأس المال الذي تمتلك فيه الدول الرأسمالية المتقدمة ميزات نسبية، دون أن يتوازى ذلك مع تحرير خدمات عنصر العمل الذي تملك الدول النامية ميزات نسبية فيه. وهو ما يجعل الدول

النامية والعربية مطالبة بالتعاون للضغط من أجل تحرير حركة عنصر العمل بالتوازي مع تحرير حركة رأس المال. وبغض النظر عن فكرة العدالة التي تقف وراء مثل هذا المطلب، فإن تحرير حركة عنصر العمل يعتبر ضرورة اقتصادية لدفع الشركات والمؤسسات المالية الكبرى في الدول الرأسمالية المتقدمة والتي لها نشاط دولي ، إلى التركيز على ضخ استثمارات مباشرة إلى الدول النامية لإغراء عمالتها على البقاء فيها بدلا من التوجه للدول المتقدمة، وذلك بدلا من سياسة تلك الشركات والمؤسسات المالية التي تركز على ضخ الاستثمارات غير المباشرة التي تتسم بالسخونة وسرعة الحركة والتي تثير الاضطراب عادة في الاقتصادات المستقبلة لها.

وليس هذا هو كل شئ لأن البيئة الاقتصادية الدولية التي شهدت اتفاقات وأطرا دولية لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية خلال التسعينيات من القرن العشرين، شهدت أيضا تصاعدا هائلا لقوة وتماسك التكتلات الاقتصادية العالمية التي كانت قائمة من قبل مثل (الاتحاد الأوروبي)، وشهدت ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة جديدة مثل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا)، وبقدر اقتراب هذه التكتلات من التحرير الكامل للعلاقات الاقتصادية بينها أو تحولها إلى سوق واحدة بالمعنى الكامل للكلمة ، فإنها تصبح أكثر انغلاقا أمام البلدان من خارج التكتل وأكثر قوة في أي مفاوضات دولية تدخلها لأنها ببساطة تنطوي على توحيد إرادة عدد كبير من الدول التي تملك قوة اقتصادية جبارة. وفى ظل هذا الوضع، فإن الاقتصادات العربية بحاجة إلى توسيع الفضاء الاقتصادي المتاح أمام حركة شركاتها العامة والخاصة من خلال إقامة تكتل اقتصادي حقيقي يتضمن تحرير حركة التجارة بشكل كامل وشامل كمرحلة أولى قبل الانتقال إلى إقامة سوق موحدة بشكل كامل .وهى بحاجة أيضا لهذا التكتل لتدعيم قوتها التفاوضية في التفاوض مع الدول المتقدمة ولتدعيم قدرتها على التأثير في صياغة أطر العلاقات الاقتصادية الدولية، حتى تكون هذه الأطر متوافقة مع مقتضيات تحقيق التنمية المتواصلة في البلدان العربية.

رابعا : استخلاصات ومقترحات:

بعد كل ما أوردناه آنفا يمكن تركيز الاستخلاصات الرئيسية من هذا المحور، والتوصيات أو المقترحات التي نطرحها للمجتمعات والدول والنخب الثقافية العربية بشأن مقتضيات تحقيق التنمية الذاتية المتواصلة في بلدان الوطن العربي، على النحو التالي:-

١ - إقامة نظم ديموقراطية حقيقية تضمن مشاركة المواطنين في صياغة مستقبل بلادهم بشكل حقيقي، مع ضرورة التوجه لبناء هذا النظام بشكل حثيث ووطني وكريم،

بدلا من الانتظار غير الكريم حتى يتم فرضه من الخارج. والعمل على تطوير آليات شعبية لمنع ومكافحة الفساد على النحو الذي أشرنا إليه آنفا.

٢ - تطوير نظام الرواتب والأجور انطلاقا من مبدأ الدفع مقابل العمل، على قاعدة: أجر عمل واحد يكفي لحياة كريمة. مع بناء نظام لحوافز الإنتاج ولتشجيع الابتكار، يكون محل مراقبة من العاملين في كل مؤسسة عامة ومن الهيئات الشعبية والحكومية للرقابة.

٣ - تطوير ثقافة عامة تعظم من شأن الادخار وتدعو لترشيد الاستهلاك، لرفع معدلات الادخار العربية التي تعتبر من أدنى المعدلات في العالم في الوقت الراهن. وهذا يستدعي تغييرا كبيرا في السياسات الإعلامية القائمة حاليا على الدعوة الجامحة للاستهلاك والتي لا تقيم للادخار وزنا، خاصة تلك التي يجسدها جهاز التلفزيون، علما بأنه بدون رفع معدلات الادخار المحلية العربية لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي سريع بالاعتماد على الذات بشكل أساسي كقاعدة للتنمية الذاتية المتواصلة.

٤ - إقامة تكتل اقتصادي حقيقي يتضمن تحرير حركة التجارة بشكل كامل وشامل كمرحلة أولى قبل الانتقال إلى إقامة سوق موحدة بشكل كامل، وذلك لأن الاقتصادات العربية بحاجة إلى توسيع الفضاء الاقتصادي المتاح أمام حركة شركاتها العامة والخاصة لتعظيم حوافز الاستثمار والنمو. كما أنها بحاجة لهذا التكتل أيضا من أجل تدعيم قوتها التفاوضية في التفاوض مع الدول المتقدمة ولتدعيم قدرتها على التأثير في صياغة أطر العلاقات الاقتصادية الدولية، حتى تكون هذه الأطر متوافقة مع مقتضيات تحقيق التنمية المتواصلة في البلدان العربية.

٥ - هناك فرصة تاريخية لزيادة تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول العربية في الوقت الراهن بسبب نتائج عاصفة سبتمبر التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١، حيث أدت تداعياتها إلى حدوث ركود وانخفاض في معدلات الأرباح وأسعار الأسهم والفائدة المصرفية في الدول الصناعية المتقدمة، بما قلل من جاذبيتها للأموال العربية. كما أن تزايد النزعات العنصرية ضد العرب والمعاملة التمييزية ضدهم، والمراقبة التمييزية أيضا لأموالهم، تعزز من فرص إبقاء الأموال العربية للادخار أو الاستثمار في بلدانها، أو تحويل مسارها إلى بلدان عربية أخرى بدلا من التوجه للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. وللدفع في اتجاه إبقاء الأموال العربية في بلدان الوطن العربي، فإن الحكومات العربية مطالبة بالعمل بشكل فعال واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على حدوث هذا التحول على نطاق واسع، بما في ذلك التفاوض المباشر مع كبار المستثمرين العرب، والعمل فيما بين الحكومات العربية على التوصل لاتفاق يعطي للاستثمارات العربية نفس حقوق رأس المال القطري في

كل البلدان العربية، وهذا لا يكفي لأن هناك ضرورة لتعظيم الشفافية في الأعمال العامة، وإنهاء إساءة استغلال النفوذ السياسي المستهدف تحقيق أرباح اقتصادية، ومكافحة الفساد بجدية، والتعامل مع الجميع على قدم المساواة أمام القانون حتى يمكن جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة للخارج وإعادتها إلى بلدان الوطن العربي.

٦ - هناك ضرورة لتنسيق الجهود التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي العربية، كآلية لتوفير النفقات ولتحقيق التكامل للجهود العلمية العربية ، بدلا من تكرارها . كما أن هناك ضرورة لتطوير مؤسسات البحث العلمي العربية لجعلها حضانة حقيقية للمواهب العلمية تتيح لها البحث بحرية، وتساعد على خلق بيئة علمية جاذبة للمواهب الموجودة في الداخل وأيضا للعقول المهاجرة، من خلال نظام متطور للحوافز المالية والعلمية والمعنوية. والدولة مدعوة في البلدان العربية إلى القيام بدور قيادي ومحوري في مجال البحث العلمي والتطوير من خلال إنشاء وتمويل مراكز البحث العلمي كآلية ضرورية لتحديث المجتمع تكنولوجيا ولتكوين قوة علمية محلية يمكن التفاوض على أساسها مع الدول الأكثر تقدما من أجل تبادل المنافع في هذا الصدد. كما أنها مطالبة بخلق مناخ عام مناصر للمعرفة والعلم وبناء نظام للبحث العلمي والابتكار وإتاحة وضع اقتصادي متميز وملائم للعلماء يتناسب مع الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوموا به في تطوير الاقتصاد وتحسين قدراته التنافسية من خلال ابتكاراتهم.

٧ - تحتاج البلدان العربية إلى العمل بشكل جدي على رفع إنتاجية العمل ورأس المال فيها لتحسين القدرة التنافسية للاقتصادات العربية وإنتاجها من السلع والخدمات. وهذا الأمر يحتاج إلى ثورة حقيقية في مجالات التدريب والتعليم والتحديث التكنولوجي ورفع كفاءة الإدارة ورفع كفاءة الخدمات المساعدة والمكملة للعمليات الصناعية الأساسية في قطاع الصناعة التحويلية وإنهاء ظاهرة البطالة المقنعة في بعض وحدات هذا القطاع.

٨ - يتطلب التجاوز العملي للتخلف والجمود الإنتاجي والتصديري، وضع الدول العربية لسياسات مالية ونقدية مؤثرة في تطوير هياكل الإنتاج والصادرات لدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعائلي في المسارات التي تحقق هذا التطوير، والذي تكون الدولة واتحادات الصناعات والمنتجين أقدر على رؤيته بشكل شامل عن كل منتج بمفرده . كذلك فإنه من الضروري أن تقوم الدولة في البلدان العربية بدور مباشر في الاستثمار لاقتحام صناعات جديدة ومجالات التكنولوجيا العالية مثل الصناعات المرتبطة باقتحام الفضاء من أقمار صناعية وصواريخ دفع ومثل صناعة الطائرات والصناعات الفضائية وأجهزة الكومبيوتر والبرمجيات والإلكترونيات والسيارات والآلات التي قد لا تتوافر لدى القطاع الخاص الخبرات الضرورية أو القدرات المالية أو روح المخاطرة اللازمة لاقتحامها. وحتى بالنسبة للبلدان العربية التي تنتهج سياسات

اقتصادية ليبرالية، فإن الدولة يمكن أن تقوم بالاستثمار في المجالات المشار إليها آنفا ثم تبيع مشروعاتها إلى القطاع الخاص بعد دخولها مرحلة الإنتاج وثبوت نجاحها، شرط أن تتم أي عملية لبيع الأصول العامة في إطار من الشفافية الكاملة وتحت رقابة شعبية حقيقية لضمان ألا تتحول عملية قيام الدولة ببناء المشروعات ثم بيعها للقطاع الخاص إلى عملية نهب منظم لأموال الشعب لصالح زمرة من الفاسدين من أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي .

٩ - هناك ضرورة لتطوير القدرات العربية المنفردة أو المجتمعة ، على التوظيف الكفء والمرن للاتفاقيات الدولية من أجل تحقيق مصالح البلدان العربية.

١٠ - الدول العربية مطالبة بالتعاون مع الدول النامية للضغط من أجل تحرير حركة عنصر العمل بالتوازي مع تحرير حركة رأس المال فيما يتعلق بالأطر الحاكمة للعلاقات الاقتصادية الدولية. كما أنها مطالبة، من باب أولى، بالعمل على تحرير تدريجي لحركة عنصر العمل وحركة البشر بصفة عامة فيما بين البلدان العربية باعتباره ركنا أساسيا في السوق العربية المشتركة التي تشكل هدفا مهما على طريق تحقيق الوحدة العربية.

مراجع الفصل السادس

١- د. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير..دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراته، الطبعة الأولى ، القاهرة، عام ٢٠٠٠، صـ١٨.

٢- جون مينا رد كينز ، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود ، (منشور بعنوان : النظرية العامة في الاقتصاد) ، الترجمة العربية ، دار النشر العربية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، صـ٤١٧.

3- Joseph E.Stiglitz ,Keynote Address : The Role of Government in Economic Development , Annual World Bank Conference on Development Economics 1996 , The World Bank , Washington, D.C, p.13.

4- IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 1995.

٥- أحمد السيد النجار، المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية وتأثيرها على مستقبل الاقتصادات العربية، في د. سمعان بطرس فرج الله (محرر)، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ، ٢٠٠٠، صـ٢٦.

٦- هانسين بيتر مارتين، هارالد شومان، ترجمة د. عدنان عباس على، مراجعة وتقديم د. رمزي زكي ، فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية ، عالم المعرفة ، الكويت، العدد ٢٣٨، أكتوبر ١٩٩٨، صـ٩٦.

٧- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، جدول ١٤.

٨- المرجع السابق مباشرة.

٩- جون مينارد كينز ، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود ، (منشور بعنوان : النظرية العامة في الاقتصاد) ، الترجمة العربية ، دار النشر العربية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، صـ٨٥.

١٠- د. مجيد مسعود ، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٧٣، يناير ١٩٨٤ ، ص٢٣٣.

١٠- د. مجيد مسعود ، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٧٣، يناير ١٩٨٤ ، ص٢٣٣.

١١- د. رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر..أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص٤٥٣.

١٢- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، جدول ١٣.

١٣- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، جدول ٩.

١٤- المرجع السابق مباشرة.

15- The Economist, London, December 15th 2001, Economic & Financial Indicators.

١٦- أحمد السيد النجار ، الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المنذر، سلسلة كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٨٤، عام ١٩٩٩، القاهرة، صـ٢٠.

17- IMF, International Financial Statistics Yearbook 2001.

١٨- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٥٤، سبتمبر ٢٠٠١، جدول ٢٢.

19- IMF, World Economic Outlook, September 2002, P. 167.

20- Energy Information Administration, Monthly Energy Review, Washington, August 2001 p.15.

٢١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ١٩٩٩ ، أبو ظبي ، صـ٢٥٥.

٢٢- أحمد السيد النجار، نفط الخليج، دراسة ضمن التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١، الشارقة، ٢٠٠١ ، صـ١٣٧.

رقم الإيداع ٢٠٦٨٦ / ٢٠٠٢
I.S.B.N 977-227-227-x

مطابع التجارية - قليوب - مصر

هـــذا الكتـــاب

كتابة تاريخ ثورة يوليو ١٩٥٢، شكل ولا يزال أحد محاور الصراع السياسى بين المدارس الفكرية والسياسية المصرية على اختلاف انتماءاتها الايديولوجية . من خلال الرؤى التاريخية العامة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حاول المؤرخين ، والباحثين فى العلوم الاجتماعية كافة، أن يعيد غالبهم إنتاج رؤاه الايديولوجية مجددا من خلال قراءة وقائع وسياسات الثورة وقادتها والنظام الذى أسست له بانجازاته العديدة واخفاقاته، واختلالاته التى لاتزال تشكل أحد أبرز ملامح الدولة التسلطية فى حقول عديدة فى علاقتها بالجمهور - ايا كان انتماءه الاجتماعى والسياسى وحظه من اليسر أو العسر - ومن أبرز نقاط الخلاف والسجال السياسى والجدل- فى أفضل مستويات هذا النمط من النزاعات السياسية والفكرية والاكاديمية - هو اوضاع الاقتصاد المصرى، والسياسات التدخلية لنظام يوليو فى السوق ، وبعض اشكال التخطيط المركزى، والمشروعات الكبرى والعملاقة ، كالسد العالى ، والاصلاح الزراعى، والأهم تاثير حروب مصر الوطنية فى يونيو ١٩٦٧ واكتوبر ١٩٧٣ على اقتصادنا القومى. ولازالت غالب الاسئلة والتقويمات التى قدمت هى تعبير عن مواقف ايديويولجية، وقلة من الباحثين الاكاديميين والموضوعيين هى التى حاولت ما امكن ان تستخدم مناهج وأدوات التحليل التاريخى والاقتصادى والاجتماعى...الخ فى تحليلها للتاريخ الاقتصادى. ولا زال البعض يعتبر مشروعا ما ، وسياسة ما ، أو مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية هى انجاز "هائل" ، والبعض الآخر يعتبرها "كارثة" .

أن تقويم المرحلة الناصرية ايديولوجيا عبر ثنائية المدح والقدح استمر فى تحليل سياسات الانفتاح الاقتصادى واثارها ولا يزال التقويم يدور - إلا باستثناء - فى مدارى الأسود والابيض ...الخ.

هذا الكتاب الذى يقدمه مركز الدراسات السياسية للقارئ الكريم للزميل الأستاذ/ أحمد السيد النجار الخبير الاقتصادى بالمركز ، هو دراسة عن الاقتصاد المصرى من تجربة "يوليو" الى نموذج المستقبل، ويحاول من خلالها تقديم تقويم لانجازات الثورة ، وسياساتها ، والنموذج الاقتصادى الملائم لتحقيق التنمية الذاتية المتواصلة فى مصر والبلدان العربية فى البيئة الدولية الراهنة.

رئيس التحرير



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر